

مَجْلَدُ الْعَدَدِ
فلسطين
والشرعية الدولية

الاقتصادي

دكان

السنة الرابعة عشرة. العدد ٨٧. كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٢

رسالة للفخري عرفات رئيس دولة فلسطين
إلى جمال صامد .. جمال فلسطين

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

المفاوضات .. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

مشكلة القدس في ضوء مبادئ الشرعية الدولية

المعايير المزدوجة للشرعية الدولية: فلسطين والخليج

وفاق: القراران الفلسفيتين للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعية معاملة أبناء شهداء فلسطين

الاقتصادي



المدير العام / رئيس التحرير

أحمد أبو علاء

مدير التحرير

فارق وادي

مستشار التحرير

د. يوسف عبد الحق

يشترك في التحرير:

كوادر مؤسسة "صامد"

ودائرة الشؤون الاقتصادية والنخطيط

منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:

مؤسسة "صامد": ٨٣ شارع بوغرة - متيال فيل - تونس

صامد الاقتصادي: ص.ب ٩١٠ - عمان - الأردن

صامد الاقتصادي: ص.ب ١٥/٥٠٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد أحمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع:

دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٦٧ عمان - الأردن - هاتف ٦٩٦٨٥

السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٧، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٢

- رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

الى عمال صامد .. عمال فلسطين

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس «صامد» ٤

محور العدد: فلسطين والشرعية الدولية:

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أمين دواس ١٠

- الشرعية الدولية وتقسيم فلسطين عبد القادر ياسين ٣٢

- المفاوضات .. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جون ريدواي ٤١

- المعايير المزدوجة للشرعية الدولية

بين فلسطين وأزمة الخليج ماجد كيالي ٥٠

- الشرعية الدولية بين المسألة الفلسطينية

والنموذج الناميبي نافذ أبو حسنة ٦٢

- التمثيل الفلسطيني:

من المحاولات الاولى الى الاعتراف الدولي جمال أبو المجد ٧٨

- مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات

الشرعية الدولية د. كمال قبعة ٩٦

- المستوطنات الاسرائيلية

من منظور القانون الدولي سالي مالميسون ١١٤

- اسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة د. عبدالله أبو عيد ١٢٤

- حقوق العرب الفلسطينيين في اسرائيل اسامة الحلبي ١٣٦

- عسف الاحتلال الاسرائيلي والشرعية الدولية منى أسعد ١٥٤

- الشرعية الدولية في الذاكرة الشعبية الفلسطينية بسام عمر ١٦٩

دراسات متفرقة:

- ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل

القسم الثاني: البناء، السياحة، التجارة، التضخم،

الاستثمارات د. عبدالفتاح أبو شكر ١٨١

تقارير:

- فلسطين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ٢١٤

كتب:

- د. جابر الراوي «القضية الفلسطينية في القانون الدولي

والوضع الراهن» صبحي ابراهيم عساف ٢٢٣

- جان ايف اوليه «لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن

فلسطين: حدود الرفض العربي» سمر نصري ٢٢٣

- مصطفى عبدالعزيز «التصويت والقوى السياسية في الجمعية

العامة للأمم المتحدة» نجوى الرفاعي ٢٣٧

وثائق:

- القرارات الأساسية للأمم المتحدة

حول القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ٢٤٢

- قرار البرلمان الاوروبي حول الصادرات الفلسطينية الى المجموعة الاوروبية ٢٥٠

الملف:

- برامج اقتصادية ٢٥٦

- علاقات دولية ٢٥٧

- اجتماعات عربية واسلامية ٢٦٠

- اجتماعات دولية ٢٦٩

ببليوغرافيا:

- الكشف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي»

للعام ١٩٩١ اعداد: أمل عبد القادر شحادة ٢٧٩

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
الحراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

مَجْلَد
فلسطين
والشرعية الدولية

الاقتصادي

المجلد

السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٧، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٢

رسالة للفخري ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين
إلى جمال صامد .. جمال فلسطين

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

المفاوضات .. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

مشكلة القدس في ضوء مبادئ الشرعية الدولية

المعايير المزدوجة للشرعية الدولية: فلسطين والخليج

وفاق: القرار الاتحادي للسلامة حول القضية الفلسطينية



فضليّة اقتصادية اجتماعيّة عماليّة
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعيّة معامل أبناء شهداء فلسطين



المدير العام / رئيس التحرير
أحمد أبو علاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق
مدير التحرير
فارق وادي

يشترك في التحرير:
كوادر مؤسسة "صامد"
ودائرة الشؤون الاقتصادية والنخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:
مؤسسة "صامد": ٨٣ شارع يونغرة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي: ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الأردن
صامد الاقتصادي: ص.ب ١٥/٥٠٤٤ بيروت - لبنان
المدير المسؤول: **أحمد عيتاني** بيروت - لبنان

التوزيع:
دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الأردن - هاتف ٨٩٦٨٥



المحتويات

السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٧، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٢

- رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

الى عمّال صامد .. عمّال فلسطين

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس «صامد» ٤

محور العدد: فلسطين والشرعية الدولية:

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أمين دؤاس ١٠

- الشرعية الدولية وتقسيم فلسطين عبدالقادر ياسين ٣٢

- المفاوضات .. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جون ريدواي ٤١

- المعايير المزدوجة للشرعية الدولية

بين فلسطين وأزمة الخليج ماجد كيالي ٥٠

- الشرعية الدولية بين المسألة الفلسطينية

والنموذج الناميبي نافذ أبو حسنة ٦٢

- التمثيل الفلسطيني:

من المحاولات الاولى الى الاعتراف الدولي جمال أبو المجد ٧٨

- مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات

الشرعية الدولية د. كمال قبعة ٩٦

- المستوطنات الاسرائيلية

من منظور القانون الدولي سالي مالميسون ١١٤

- اسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة د. عبدالله أبو عيد ١٢٤

- حقوق العرب الفلسطينيين في اسرائيل اسامة الحلبي ١٣٦

- عسف الاحتلال الاسرائيلي والشرعية الدولية منى أسعد ١٥٤

- الشرعية الدولية في الذاكرة الشعبية الفلسطينية بسام عمر ١٦٩

دراسات متفرقة:

- ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل

القسم الثاني: البناء، السياحة، التجارة، التضخم،

الاستثمارات د. عبدالفتاح أبو شكر ١٨١

تقارير:

- فلسطين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ٢١٤

كتب:

- د. جابر الراوي «القضية الفلسطينية في القانون الدولي

والوضع الراهن» صبحي ابراهيم عساف ٢٢٣

- جان ايف اوليه «لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن

فلسطين: حدود الرفض العربي» سمر نصري ٢٢٣

- مصطفى عبدالعزيز «التصويت والقوى السياسية في الجمعية

العامّة للأمم المتحدة» نجوى الرفاعي ٢٢٧

وثائق:

- القرارات الأساسية للأمم المتحدة

حول القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ٢٤٢

- قرار البرلمان الاوروبي حول الصادرات الفلسطينية الى المجموعة الاوروبية ٢٥٠

الملف:

- برامج اقتصادية ٢٥٦

- علاقات دولية ٢٥٧

- اجتماعات عربية واسلامية ٢٦٠

- اجتماعات دولية ٢٦٩

ببليوغرافيا:

- الكشف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي»

للعام ١٩٩١ اعداد: أمل عبدالقادر شحادة ٢٧٩

الراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد

الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

مجلة القانون
فلسطين
والشرعية الدولية

الاقتصادي

القانون

العدد ٨٧، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩٢

رسالة للشيخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين
الى عمال صائغ .. عمال فلسطين

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

المفاوضات .. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

مشكلة القدس في ضوء مبادئ الشرعية الدولية

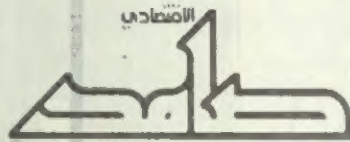
المعايير المزدوجة للشرعية الدولية: فلسطين والخليج

وقائق: القرارات الفلسفية للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعية معاملة أبناء شهداء فلسطين

الاقتصادي



المدير العام / رئيس التحرير

أحمد أبو علاء

مدير التحرير

فارق وادي

مستشار التحرير

د. يوسف عبد الحق

يشترك في التحرير:

كوادر مؤسسة "صامد"

ودائرة الشؤون الاقتصادية والخطط

منظمة التحرير الفلسطينية

للاستشارات:

مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع يوغرطة - متيال فيل - تونس

صامد الاقتصادي : ص.ب ٩١٠ - عمان - الأردن

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد أحمد عيتاني - بيروت - لبنان

التوزيع:

دار النشر والنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الأردن - هاتف ٦١٦٨٥

- رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

الى عمال صامد.. عمال فلسطين

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس «صامد» ٤

محور العدد: فلسطين والشرعية الدولية:

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير امين دواس ١٠

- الشرعية الدولية وتقسيم فلسطين عبدالقادر ياسين ٣٢

- المفاوضات.. وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جون ريدواي ٤١

- المعايير المزدوجة للشرعية الدولية

بين فلسطين وازمة الخليج ماجد كياني ٥٠

- الشرعية الدولية بين المسألة الفلسطينية

والنموذج الناميبي نافذ أبو حسنة ٦٢

- التمثيل الفلسطيني:

من المحاولات الاولى الى الاعتراف الدولي جمال أبو المجد ٧٨

- مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات

الشرعية الدولية د. كمال قبعة ٩٦

- المستوطنات الاسرائيلية

من منظور القانون الدولي سالي مالميسون ١١٤

- اسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة د. عبدالله أبو عيد ١٢٤

- حقوق العرب الفلسطينيين في اسرائيل اسامة الحلبي ١٣٦

- عسف الاحتلال الاسرائيلي والشرعية الدولية منى اسعد ١٥٤

- الشرعية الدولية في الذاكرة الشعبية الفلسطينية بسام عمر ١٦٩

دراسات متفرقة:

- ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل

القسم الثاني: البناء، السياحة، التجارة، التضخم،

الاستثمارات د. عبدالفتاح ابو شكر ١٨١

تقارير:

- فلسطين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ٢١٤

كتب:

- د. جابر الراوي «القضية الفلسطينية في القانون الدولي

والوضع الراهن» صبحي ابراهيم عساف ٢٢٣

- جان ايف اوليه «لجنة الامم المتحدة للتوفيق بشأن

فلسطين: حدود الرفض العربي» سمر نصري ٢٢٣

- مصطفى عبدالعزيز «التصويت والقوى السياسية في الجمعية

العامه للامم المتحدة» نجوى الرفاعي ٢٢٧

وثائق:

- القرارات الاساسية للامم المتحدة

حول القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ٢٤٢

- قرار البرلمان الاوروبي حول الصادرات الفلسطينية الى المجموعة الاوروبية ٢٥٠

الملف:

- برامج اقتصادية ٢٥٦

- علاقات دولية ٢٥٧

- اجتماعات عربية واسلامية ٢٦٠

- اجتماعات دولية ٢٦٩

ببليوغرافيا:

- الكشف السنوي لمجلة «صامد الاقتصادي»

للعام ١٩٩١ اعداد: أمل عبدالقادر شحادة ٢٧٩

الأراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لحن مؤسسة صامد

الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اخوتي عمال صامد

اخوتي عمال فلسطين

تطل علينا الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة ثورتكم المظفرة بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، في مرحلة تاريخية مصيرية بالغة الاهمية والخطورة والحساسية، يشهد العالم فيها تغييرات جذرية ابرز سماتها الديمقراطية وحقوق الانسان وضرورة الاقرار بحقوق الشعوب في الحرية والاستقلال والسيادة وتقرير المصير. وفي مرحلة شهدت فيها امتنا العربية عاماً مثخناً بالجراح والاحداث الجسيمة التي نجمت عن أزمة وحرب الخليج ودفعت شعوب امتنا ثمنها غالياً من دم ابنائها ومن ثرواتها وبناها الاقتصادية والعسكرية والعلمية، وتركت جروحها العميقة والغائرة في جسد هذه الامة وروحها. وتطل علينا هذه الذكرى العظيمة في مرحلة تظل فيها ثورتكم العملاقة بقيادة «فتح»، وانتفاضة شعبكم المباركة مستمرة متصاعدة بايمان الشعب والتفافه حولها وبالايمان العميق بالله وحتمية النصر، تمثل في استمرارها وتصاعدها النقطة المضیئة الساطعة في قلب الخارطة السياسية لهذه المنطقة المثخنة بالجراح مؤكدة بكل الكبرياء والشجاعة انها الرقم الصعب الذي يستحيل شطبه او القفز عليه او تجاوزه، لأنها التجسيد الفعلي لارادة شعبنا وآماله في التحرير والاستقلال الوطني والسيادة، ولأن الانتفاضة المباركة اثبتت انها لم تكن هبة عابرة، وانما هي تعبير عن معارضة صارخة ومقاومة باسلة للاحتلال الصهيوني وقمعه، وتعبير عن حركة شعبنا الصامد الصابر في التواصل والتلاحم مع مشرونا الوطني في التحرر والاستقلال واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني على ارض فلسطين الطاهرة وعاصمتها القدس الشريف.

وتطل علينا هذه الذكرى المباركة، وشعبكم المؤمن الصامد الصابر في الوطن المحتل وفي الشتات يعاني من اقصى الظروف واصعبها. ففي الوطن المحتل تزداد حدة القمع الصهيوني، وتتصاعد عمليات القتل والسجن والاعتقال والإبعاد وانتهاك أبسط مبادئ حقوق الانسان وصلت حد تشكيل ميليشيات مسلحة من قطعان المستوطنين بحماية وتشجيع سلطات الاحتلال وقواته، ولتوسيع مخطط الاستيطان الزاحف مع كل خطوة نحو



رسالة الله في ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

العمال صامد .. عمال فلسطين

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. انطلاقة

«فتح». الذكرى الثانية والعشرين لإنشاء مؤسسة «صامد»



المجتمع الدولي لها، فلقد قررنا أن نخوض معركة السلام، تماماً كما خضنا معاركنا المتواصلة منذ سبعة وعشرين عاماً لأننا في المقام الأول طلاب سلام عادل ولأننا ناضلنا ونناضل من أجل السلام العادل، ولأننا ننتمي إلى فلسطين الحبيبة وإلى القدس الشريف، مدينة الحب والخير والسلام. وأطلق مجلسنا الوطني مبادرته التاريخية الشجاعة عام ١٩٨٨، وعززها بقراره التاريخي هذا العام وبقرار مجلسنا المركزي، مرحباً بها العالم أجمع.

وها نحن الآن نخوض معركة السلام، مسلحين بشرطين يمنحنا قوة الإقدام: شرط الحق والعدل الذي توفره الشرعية الدولية، وشرط استمرار الثورة والانتفاضة والصمود الذي يمثل قوة الشعب وإيمانه. وسنظل نخوض معركة السلام هذه متمسكين بهذين الشرطين متمسكين بشرط استمرار الانتفاضة وتصاعدها موجة وراء موجة حتى دحر الاحتلال، وإلى أن يرتفع علم فلسطين فوق أسوار مدينة القدس الشريف وفوق مآذنها، وكنائسها، وحتى يتحقق لها أن تكون وإن تظل، عاصمة المحبة والسلام.

إننا ندرك أن عملية السلام صعبة وقاسية فنحن نواجه عدواً مخادعاً وفي ظل موازين مختلفة، ولكن ثقتنا بقدرة شعبنا على الإبداع ومواصلة العطاء، ووفاءنا لدماء الشهداء وأملنا وثقتنا بامتنا أن تعود إلى الملة الجراح ورص الصفوف، وثقتنا باللامحدودة بالمفاوض الفلسطيني الذي أثبت كفاءة منقطعة النظر في الأداء وتمسكاً لا حدود له بالثوابت، وصبراً لا حدود له في المواجهة، كل ذلك يجعلنا نثق أننا سنكسب معركة السلام مهما طال الطريق وتعددت المخاطر كما كسبنا جميع معاركنا السابقة.

ولا يغيب عن ذهننا ولو للحظة واحدة، أن خوضنا لمعركة السلام هو مكمل ومتمم لمعاركنا الأخرى جميعاً، وليس بديلاً عنها ولا حتى بديلاً عن أي منها، ولو لم تثبت كشعب فلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية عبر جميع معاركنا السابقة، العسكرية والسياسية والدبلوماسية وعلى صعيد الانتفاضة أننا جديرون بالحرية والاستقلال، لما تمكن هذا المفاوض الفلسطيني أن يفرض لنفسه مقعداً على مائدة المفاوضات في مدريد وثمانين ولاحقاً في موسكو في المفاوضات المتعددة الأطراف، وعلى قدم المساواة مع جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي وأزمة الشرق الأوسط. إنها

السلام ومع كل مهاجر قادم لافتراس أرض وطننا. وتبلغ الأراضي المصادرة ما يزيد عن ٦٤ بالمئة، وتشتد القبضة الصهيونية على مصادر المياه الفلسطينية. وتبلغ المياه المصادرة أكثر من ٨٥ بالمئة، ويتضاعف التهديد للقدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتتكاثر «حملات التفتيش» لجمع الضرائب التي أصبحت تزيد عن ٣٨ نوعاً من الضرائب، وتزداد ممارسات تدمير وتهميش المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الفلسطينية. فيستمر إغلاق الجامعات والمدارس إلا القليل، وتتعرض المراكز والعيادات الطبية لظروف صعبة، وتزداد نسبة البطالة بين العمال لتزيد عن ٥٤ بالمئة، وتزداد نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر لنسبة مخيفة بلغت أكثر من ٥٠ بالمئة، ويواجه اخوانكم في قطاع غزة أسوأ كارثة تهدد حياتهم - المياه الملوثة والبطالة والفقر والمجاعة الحقيقية التي تهدد حياة الآلاف من أبناء شعبنا في القطاع إضافة إلى الظروف المعيشية والاقتصادية بالغة الصعوبة التي يعاني منها شعبنا في الضفة الغربية والأخذه في التفاقم. ولكن وبرغم ذلك يظل شعبنا صامداً صابراً مناضلاً وتظل الانتفاضة متصاعدة متواصلة مستمرة موجة وراء موجة حتى النصر إن شاء الله، رغم كل هذه الممارسات والسياسات الصهيونية ورغم كل الجحود والنكران وظلم ذوي القربى الذي نلقاه من بعض الأشقاء وخاصة في هذه الظروف المأساوية والخطيرة والدقيقة التي تواجهها امتنا ومنطقتنا والتي بدأت تفرض شروطها على هذا العالم.

وفي الجانب الآخر من الصورة تشهد جاليتنا الفلسطينية التي غادرت الكويت تحت ظروف صعبة معروفة من فقدان فرص العمل والتهجير وفقدان الممتلكات وخسارة حصيلة ما جمعوه خلال عقود. وتظل ثورتكم مستمرة وفيه لدماء شهدائها ولعهدنا وقسمها مهما قست الظروف وشحت الموارد.

اخواني عمال فلسطين
اخواني عمال صامد

وانطلاقاً من إيماننا بقدرة شعبنا، مبدع الانتفاضة والصمود وصانعها، وإيماننا بقدرة ثورتكم الرائدة على الفعل والإبداع المتجدد، وإيماناً بعدالة قضيتنا ومساندة



معركة السلام التي تمكنا ان نخوض غمارها، واثقين اننا سنكون من بين الاطراف التي تجني ثمارها، بفضل نضالات شعبنا على كافة الاصعدة وجميع الساحات والمستويات.

ايها الاخوة العمال في كل مكان

في هذه الظروف المصرية الصعبة اتوجه اليكم، وانتم في ممراسنا الوطني، ممراسنا الشعبي في المعركة التي نخوضها الآن، لمواصلة دوركم، داخل الارض المحتلة وخارجها، في النضال الوطني، في العمل والانتاج، في البناء وفي تدعيم وتطوير مؤسساتنا الوطنية لمواجهة التحديات وسياسات النهب والتخريب والتجويع التي تنتهجها وتمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا الصامد ومؤسساتنا الوطنية.

وانني من موقعي، اتطلع اليكم دائماً الى مبادراتكم الخلاقة والمبدعة، التي تحمي وتصون انجازاتكم الوطنية وانجازات ثورتكم المظفرة وانتفاضتكم المباركة، لان الفعل النضالي هو فعل ابداعي، ولان الاخلاص للعمل والانتاج هما شكل من اشكال النضال المبدع الدائم والمتجدد، فزيادة الانتاج وتحسين نوعيته يتوقف على ادائكم واخلاصكم، وتطوير وتحسين وزيادة البنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية من اهم انجازاتكم فضاعفوا منها وحسنوها.

اما انتم يا عمال «صامد» فانني اتوجه اليكم وانتم تحتفلون اليوم بالذكرى الثالثة والعشرين لانشاء مؤسساتكم الاقتصادية الانتاجية، كواحدة من اهم مؤسسات ثورتكم، فانني احيي جهودكم في ترسيخ التلاحم مع اخوتكم عمال فلسطين في الوطن المحتل وفي الشتات، وتمتين اللحمة مع مؤسساتنا الاقتصادية الوطنية في الوطن المحتل التي تتصدى لسياسات الاحتلال وتبني اساس الاقتصاد الوطني الفلسطيني المستقل، اقتصاد دولتنا الفلسطينية المستقلة التي تمتلك كل مقومات النجاح حينما يمارس شعبنا سيادته على ارضه ومصادره الطبيعية.

كما اتوجه اليكم بكل المحبة والتقدير يا عمال «صامد» الصامدين في لبنان، احيي صمودكم وثباتكم رغم كل ما واجهتم مع شعبكم من قصف العدو الصهيوني وغاراته المتكررة، ومن نهب لمصانعكم ومشاكلكم، واثق ان ثباتكم سيعيد بناء ما تهدم وتعويض ما نهب حالما تستقر الامور في لبنان الشقيق وتنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية.

اخواني عمال «فلسطين».. عمال «صامد».. الابطال

تحية لكم في مواقع عملكم تبنون لليوم والمستقبل وتناضلون للتحرير. تحية اجلال وتقدير ووفاء لجميع شهدائنا الابطال، لشهدائنا العمال الذين قضوا على الدرب الطويل، فعبدوا بدمهم الطاهر درب المسيرة النضالية لشعبنا البطل.

تحية وعهدا لابطلنا الاسرى في معتقلات الاحتلال الصهيوني، يصنعون في ظلمة الزنازين فجر امتهم ومجد شعبهم.

تحية وعهدا لابطلنا الجرحى يحملون على اجسادهم اوسمة الفخر والعزة والكرامة. وعهداً ان تستمر مسيرة النضال التي فجرتها حركتنا الرائدة حركة «فتح» حتى النصر ان شاء الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً، ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر، ويتم نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً، صدق الله العظيم

وانها لثورة حتى النصر،

ومعاً وسوياً حتى النصر إلى القدس المحررة بعونه تعالى

تونس في ١ / ١ / ١٩٩٢

أخوكم

ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

حق تقرير المصير وتطوره في القانون الدولي:

لقد ظهر مفهوم تقرير المصير وتطور مع الزمن كرد فعل ثوري ضد مفهوم «الحق الإلهي» الذي ساد انظمة الحكم خلال العصور الوسطى، حيث كان الحاكم يعتبر المالك الشرعي لاقليم الدولة، وتبعاً لذلك كان له مطلق الحق في التصرف بأي جزء من هذا الاقليم، وعليه فانه يتصرف حكماً بسكان ذلك الاقليم ايضاً باعتبارهم مرتبطين به ويخضعون لنفس مصيره. وبمرور الزمن، تطورت الاوضاع ونشأ رد الفعل الثوري هذا ضد هذا المفهوم، باعتبار ان الشعب هو مصدر السلطة وله الحق غير القابل للتصرف في اختيار شكل الحكم الذي يرغب فيه والدولة التي يود ان ينتمي اليها.

ولقد عرف تقرير المصير في اول الامر كمبدأ سياسي، مما دفع البعض الى رفضه باعتباره يتصف بمرونة خطيرة ويفتقر للدقة وانقلابياً في تطبيقه، غالباً، الا ان بعض الدارسين السياسيين توصل الى حقيقة مفادها ان مبدأ تقرير المصير للشعوب انتقل من مبدأ سياسي الى مبدأ قانوني، بل يحتمل انه انتقل من مبدأ قانوني الى (حق قانوني)^(١).

وقبل البحث في تطور حق تقرير المصير، نحاول التعرف الى ماهية المقصود بهذا الحق، فقد اختلفت وجهات نظر فقهاء القانون الدولي من حق تقرير المصير وتباينت مواقف الدول بشأنه، مما جعل وضع تعريف جامع مانع له امراً صعباً. ورغم ذلك يعرفه البعض^(٢) بأنه (حق كل شعب في حكم نفسه واختيار نظامه ومستقبله اختياراً حراً) ولا يطبق هذا الحق الا في حالة شعب يعيش فوق ارضه بصورة مستمرة وليس بصورة عرضية.

ويعتبر تقرير المصير من مبادئ القانون الدولي الحديثة نسبياً، وقد اقترن استعماله منذ القرن السابع عشر كترديد لتعبير (حرية الارادة). وسنعرض لهذا الحق وتطوره في مطلبين، نتناول في اولهما: حق تقرير المصير قبل ميثاق الامم المتحدة، وفي ثانيهما نتناول هذا الحق بعد ميثاق الامم المتحدة.

حق تقرير المصير قبل ميثاق الامم المتحدة.

لقد وردت فكرة «تقرير المصير كفكرة سياسية على السنة الفلاسفة وكبار المسؤولين، فالزعيم السوفيياتي فلاديمير لينين يقول في كتابه (رأي في السياسة القومية): «نحن الديمقراطيون الاشتراكيون اعداء لكل النزاعات القومية وانصار الديمقراطية المركزية». ولكنه اعترف لاحقاً بتقرير المصير مفسراً ذلك بأن الثورة البروليتارية ستأخذ أولاً صورة الثورة داخل الحدود الاقليمية وستؤدي اول ما تؤدي الى ظهور نوع من الاشتراكية داخل هذه الحدود^(٣). وقد اكد لينين ايضاً على ان لكل امة الحق في تقرير مصيرها، وبين ان حق تقرير المصير يعني حق الانفصال. كما اعلن الرئيس الامريكي ولسن في خطابه عام ١٩١٨ ان تقرير المصير لم يعد مجرد تعبير وانما مبدأ يفرض العمل به ولا يتجاهله السياسة الا على مسؤوليتهم، وقد صرح لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بأن هناك ثلاثة أسس للسلام الدائم، أحدهما حل مشاكل الاراضي على اساس حق تقرير المصير. كما بادر الرئيس الامريكي ولسن نفسه، في

حَقَّ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِي فِي تَقْرِيرِ الْمَصِيرِ

أمين دواس

المقدمة:

لقد تعرض الشعب الفلسطيني وما زال، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، الى موجة من الانتهاكات المتتالية لحقوقه المشروعة، حيث تم طرده من وطنه وتهجير به الى العديد من مخيمات اللاجئين المنتشرة في البلاد العربية المجاورة لوطنه فلسطين. وبالمقابل، فان الحركة الصهيونية، اعتقاداً منها بأن معتنقي الديانة اليهودية يكونون شعباً، وان هذا الشعب لا أرض له وانما يتوزع على شكل اقلية مضطهدة في انحاء العالم، فقد ارتأت أن لا سبيل لانهاء اضطهاده الا باقامة وطن قومي على رقعة من الارض، وان هذه الارض هي فلسطين، حيث يعتقدون أن لليهود فيها حقاً تاريخية وعد الله بها اجدادهم.

وقد صدر وعد بلفور عن الحكومة البريطانية في ٢/١١/١٩١٧ بمنح فلسطين وطناً قومياً لليهود. ويشكل هذا الوعد انتهاكاً صارخاً للقوانين والاعراف الدولية، فهو لا يستند - كما سنرى - لاي حق او قانون.

واستكمالاً لكل المخططات الاستعمارية، فقد قامت دولة اسرائيل، بناء على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩/ تشرين الثاني من عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك التاريخ وهي (اي اسرائيل) تقوم وبتزايد مستمر بانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني على ترابه الوطني، ولا ادل على ذلك مما تقوم به اسرائيل في يومنا هذا من تجميع لمعتنقي الديانة اليهودية من شتات العالم، ولا سيما يهود الاتحاد السوفيياتي والحبيشة، الذين تعمل على تهجيرهم من البلدان التي عاشوا فيها سنوات طويلة لتوطينهم في فلسطين، متناسية حقوق الشعب العربي الفلسطيني بالعيش بأمن وسلام فوق ارضه، ضاربة بعرض الحائط كل المواثيق والاعراف الدولية.

ما اشتهر لاحقاً باسم «النقاط الأربع عشرة» الى المطالبة بحق الشعوب الاخرى تحت الحكم التركي بأن يسمح لها بتقرير المصير^(١).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وانعقاد مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، أخذت جميع الدول تنادي بتقرير المصير كوسيلة لحل كثير من المنازعات الدولية وكعلاج انساني وسياسي لشكاوي الدول الاخرى. وعليه فقد ضمت اكثر من معاهدة صلح مبدأ تقرير المصير بشكل او بآخر، ومن اهم هذه المعاهدات مثلاً معاهدة «فرساي» التي ابرمت مع المانيا وبموجبها تنازلت لبلجيكا عن جميع حقوقها عن اراضي «كريز ومالدي»، حيث نصت المادة (٢٤) منها «وفي ظرف ستة أشهر سيبدأ تسجيل جميع مواطني تلك المناطق لغرض تسجيل رغباتهم في ما اذا كانوا يريدون ان يبقوا تحت السيادة الالمانية ام لا». كما تنص المادة (١٠٩) من ذات المعاهدة على ان الحدود بين المانيا والدنمارك يجب ان ترتب على اساس رغبات السكان.

وحيث ان النظام الاستعماري يتعارض مع مبدأ تقرير المصير للشعوب، فانه يمكن القول ان نظام الانتداب الذي نصت عليه المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم، ادخل الى هذا المبدأ ناحية مهمة في القانون الدولي، باعتباره جزءاً من الحركة الدولية لتخفيف حدة النظام الاستعماري وتقييد دوامه واستمراره. لقد تم ابتكار نظام الانتداب هذا لتطبيقه على الاقاليم غير الاوروبية التي صنفت الى ثلاث فئات، اعتبرت الفئة (١) منها فقط - وكانت فلسطين من هذه الفئة - الجديدة بنيل الاستقلال شريطة ان تتلقى لمدة غير محدودة المشورة والمساعدة الادارية من قبل الدولة المنتدبة.

وعليه، فانه يمكن القول ان مبدأ تقرير المصير للشعوب لم يكن له مكان في عهد العصبة الا الى المدى المحدود الوارد في المادة ٢٢ منه والمتعلقة بالانتداب، وفي عام ١٩٤٢ اعلن ميثاق الاطلسي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يريدون العيش في ظلها. ورغم كل ذلك، فقد اعلن المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ان هذا المبدأ لا ينطبق على شعوب المستعمرات البريطانية^(٢).

حق تقرير المصير بعد صدور ميثاق هيئة الامم المتحدة.

ثم شهد هذا المفهوم تطوراً ملموساً بعد ولادة هيئة الامم المتحدة، عام ١٩٤٥، حيث اشارت اليه نصوص ميثاقها، كما اقرته الجمعية العامة التي تشكل احدى اجهزتها الاساسية في العديد من قراراتها (كما سنلاحظ ذلك تفصيلاً في جزء لاحق من هذا البحث).

لقد جعلت منظمة الامم المتحدة حق تقرير المصير هدفاً من اهدافها الرئيسية، وقد ورد النص عليه في فصلين من فصول ميثاقها، هما الفصل الاول (فصل المقاصد والمبادئ) والفصل التاسع (فصل التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي). وفي الفصل الاول نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى على «تطوير علاقات الود بين الامم تطويراً يقوم على احترام المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب»، ومما يلاحظ على هذا النص انه جاء حذراً في تعبيراته فكلمتي (تطويراً) (والاحترام) ليس لهما قوة قانونية

ملزمة. ومع ذلك، فان قوة التعبير لا تقلل من قيمتها القانونية باعتبارها تمثل الزاماً ورد في معاهدة دولية او اتفاقية عالمية. ثم ان عبارة (شعوب) وردت في مقدمة الميثاق حين جاء النص: (نحن شعوب الامم المتحدة)، وهذا يعني ان هذا التعبير هو بمثابة تشجيع للنظم الديمقراطية في الدول المنضمة للهيئة الدولية، وهو في مضمونه تجسيد لفكرة السيادة الشعبية.

وفي الفصل التاسع من الميثاق، نصت المادة (٥٥) منه على ان «الهدف هو خلق شروط الاستقرار المبينة على مبدأ احترام الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب»، فهي بذلك اكدت ما ورد عليه النص ضمناً في المادة ٢/١ المذكورة. وقد اوضحت الامم المتحدة ولجانها ووكلاتها المختلفة الارتباط الوثيق بين تقرير المصير للشعوب والاستقرار في اراضيها^(٣).

وقد ادت عبارة (تقرير المصير) الى اختلافات بين فقهاء القانون الدولي، فمنهم من يرى تقرير المصير حقاً قانونياً يثبت التزامات ومطالب قانونية متقابلة. في حين ذهب جانب اخر من الفقه الى القول بأن تقرير المصير ما هو الا مبدأ سياسي عام يخضع في تطبيقه للظروف والوقائع الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية والتاريخية، الا ان الامم المتحدة اعتبرت تقرير المصير حقاً في اكثر من مناسبة. واكثر من ذلك فقد بدأ التفكير بتقرير المصير اعتباراً من عام ١٩٥٠ باعتباره حقاً من حقوق الانسان الاساسية، وهو بهذه الصفة اوجد محلاً له في المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والتي سرى مفعولها منذ سنة ١٩٧٦^(٤). ففي المادة الاولى من كلا العهدين الدوليين المتعلقين بحماية حقوق الانسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورد النص على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، ولها بفضل ذلك الحق في ان تقرر بحرية وضعها السياسي وسبل نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.. الخ.

كما اشارت هذه المادة المشتركة بين العهدين، ايضاً، الى واجب الدول الاطراف في الميثاق الراهن بما فيها تلك المسؤولة عن ادارة اراض تحت الوصاية غير متمتعة بالحكم (الذاتي) بأن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وان تحترم ذلك وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة^(٥).

اما الجمعية العامة للامم المتحدة فقد اصدرت العديد من قراراتها التي اكدت بمقتضاها على حق الشعوب في تقرير المصير. ويعتبر القرار رقم (٢٦٢٥) لسنة ١٩٧٠ والمتضمن مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق احكام ميثاق الامم المتحدة، من اهم هذه القرارات، لانه استجمع كافة المبادئ التي سبق للجمعية العامة ان ارسنها بشأن تقرير المصير. كما لعبت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة دوراً طليعياً في بلورة وصياغة حق تقرير المصير واقرت له صيغته الواضحة في العام ١٩٥٤.

من هذا العرض لتقرير المصير وتطوره بمرور الزمن، نلاحظ انه اصبح في عصرنا الحاضر حقاً قانونياً ورد عليه النص في ميثاق الامم المتحدة في موضعين، وهو الميثاق الذي يعد الاتفاقية العالمية الاولى في يومنا هذا. ولا يخفى على كل دارس او باحث في القانون الدولي ما لهذه النصوص من قيمة قانونية ملزمة بالنسبة للدول الاعضاء في الامم المتحدة والموقعة على دستورها الاساسي.

مستندات الحركة الصهيونية في انتهاك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

تعد التوراة نبراس الديانة اليهودية ودستورها الاسمي، لذلك كان منطقياً أن يتأثر معتنقو هذه الديانة من مختلف الأمم والشعوب، في سلوكهم، لتحديد علاقاتهم مع الغير، بما وجدوه مدوناً فيها، من أنهم شعب الله المختار وأن وسيلتهم للحفاظ على استمرار رضى الله «رب الجنود» هو ارتكاب كل الموبقات بحق غير معتنقي الديانة اليهودية، الذين خلقهم الله من نجس ليكونوا عبيداً مسخرين لخدمتهم وتحقيق مصالحهم.

وقد استقرت الحركة الصهيونية على أن تكون فلسطين وطناً قومياً لهم ونواة لتكوين دولتهم العنصرية المقتصرة في قوامها البشري على مقتنعي الديانة اليهودية، والتي تمتد على رقعة جغرافية من النيل الى الفرات. لذلك سعت الحركة الصهيونية جاهدة بعد قيام «دولة اسرائيل» في ايجاد مبررات تسوغ لها الاجراءات التي تمكنها من سلب ممتلكات شعب فلسطين وطرده من ارضه وتشريده بعيداً عن وطنه لاحتلال الغزاة الغرباء من معتنقي الديانة اليهودية مكانه.

وتستند اسرائيل في قيامها على ارض فلسطين العربية الى اربعة مستندات اساسية هي: ١ - الحق التاريخي والديني لليهود في فلسطين، ٢ - وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية، للحركة الصهيونية، بتعهداها باقامة وطن قومي لليهود العالم في فلسطين، ٣ - صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ٤ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية ومنطقة دولية. وسنتناول هنا كل من هذه المستندات في مبحث مستقل.

١ - الحق التاريخي والديني لليهود في فلسطين:

ترتكز الحركة الصهيونية من ضمن ما ترتكز عليه لاثبات شرعية وجودها في فلسطين على عامل التاريخ والدين، حيث كان لليهود وجود مادي وديني في فلسطين قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً من الزمن. فقد غزا اليهود العبرانيين فلسطين في اواخر القرن الحادي عشر قبل الميلاد واقاموا في اجزائها الوسطى دولة يهودية عاشت حوالي اربعة قرون (١٠٠٠ - ٥٨٦ ق.م). ولكن فلسطين وبحكم موقعها الجغرافي كانت هدفا للغزاة قبل غزوة اليهود وبعد الدولة اليهودية. فقد جاءها، قبل اليهود، العرب الكنعانيين القادمين من الجزيرة العربية واقاموا فيها ثلاثة عشر قرناً متتالياً (٢٥٠٠ - ١٢٠٠ ق.م). ثم غزاها في هذه الفترة غيرهم، ولكنها ظلت دائماً كنعانية عربية لأن من غزاها اندمج بسكانها العرب، وكان الكنعانيون هم الذين واجهوا الغزوة اليهودية وقاموها طيلة وجود اليهود في فلسطين كدولة.

وانشاء قيام دولة اليهود، غزا فلسطين قدماء المصريين عام ٩٢٠ ق.م وعام ٦٠٠ ق.م. والاشوريين العراقيين عام ٧٢١ ق.م، ثم غزاها نبوخذ نصر الكلداني العراقي في عام ٥٩٧ ق.م. واستولى في الغزوة الاولى على القدس العاصمة واسر ملكها اليهودي وجيشه واخذهم الى العراق. وفي الغزوة الثانية، وأثر الفتنة التي أحدثتها بقايا اليهود ضد حاكمه في فلسطين التي اتبعها ولاية لامبراطوريته الكلدانية، هدم نبوخذ نصر هيكل سليمان ودمر القدس واسر رجال الدين اليهود والقادة وخمسين الفا

ممن ظلوا احياء ونقلهم الى بابل في العراق واسكن محلهم في فلسطين قبائل عربية من سوريا والعراق والاردن، وبذلك قضى على الوجود اليهودي في فلسطين. التي عادت بعد هذه الغزوات الى طبيعتها الكنعانية العربية. وفي عهد الرومان حاول الاسرى اليهود الذين اعادهم الفرس من بابل الى القدس كثافة دينية استغلال هذه الصفة لاغراض سياسية، فهاجمهم تيطوس الروماني عام ٧٠ م. ودمر حبيهم وقتل من فيه واندس من بقي منهم بين السكان العرب او فر الى البلدان المجاورة. وعندما حاول اليهود مرة اخرى استغلال ما منحه الرومان للطوائف الدينية من حقوق في فلسطين لاعادة دولة اسرائيل، هاجمهم الحاكم الروماني هادريان ودمر الحي اليهودي في القدس وهدم الهيكل الجديد واقام مكانه مستعمرة رومانية. وعندما جرد العرب فلسطين من الرومان عام ٦٣٢ م، كانت خالية من كل ما يسمى بالشعب اليهودي، وعلى العكس، فقد امتلات بالقبائل العربية الوافدة مع جيوش التحرير او المهاجرة اليها، واندمج مع سكانها الاصليين وهم من السلالات العربية بالعرب المحررين، وبقيت حتى القرن العشرين بلاداً عربية خالصة^(١)

ان الحق التاريخي في القانون الدولي يعني حق تملك الارض المكتسب بالتقادم، ومضمونه قيام دولة باحتلال ارض تعود في الواقع والاساس لدولة اخرى وممارسة حقوق السيادة عليها بصورة مستمرة خلال حقبة تاريخية طويلة من الزمن دون ان تواجه بأي احتجاج او رد فعل من الدولة صاحبة الحق الاصلي في تلك الارض، اضافة الى ضرورة احترام الدول الاخرى واعترافها بهذا الحق. فهذا الوضع واستمراره كفيل بأن يؤدي بالنهاية الى سقوط حق الملكية الاصلي وقيام حق دولة الاحتلال في احتلال تلك الارض^(٢).

ان التقادم، كسبب من اسباب اكتساب الملكية في القانون الدولي، امر محل نظر، ورغم ذلك، وفي ضوء ما تقدم عرضه، فهل يوجد لمعتنقي الديانة اليهودية حق تاريخي في فلسطين يمكنهم من اكتساب الارض الفلسطينية بالتقادم؟ فهل مارس هؤلاء السيادة عليها باستمرار في ظل صمت سكانها الاصليين وعدم قيامهم بأي رد فعل لمواجهة ذلك فاكتسبوا بالتالي حقاً تاريخياً في تملكها؟.

وكذلك، فان فقهاء القانون الدستوري^(٣) حددوا المقومات الاساسية لاي (شعب) بوجود الارض والشعب وجوداً مادياً ومتربطاً ويتوفر الوحدة في الجنس واللغة والمجتمع والتاريخ والمصلحة لهذا الشعب على هذه الارض. ولم يقدّم الدليل على توفر كل اوبعض هذه المقومات لمعتنقي الديانة اليهودية في فلسطين منذ القرن الحادي عشر قبل الميلاد وحتى منتصف القرن العشرين بعد الميلاد. بينما ثبت ان اقليم فلسطين، منذ اربعة عشر قرناً وحتى قيام دولة اسرائيل في العقد الرابع من هذا القرن، كان اقليمياً عربياً ارضاً وشعباً وتتوفر لشعبه في ارضه كل مقومات الوحدة اللغوية والتاريخية والجنسية ويرتبط شعبه بأرضه ارتباطاً مادياً متصلاً تدعمه وحدة الامال والمصالح والثقافة المشتركة. وأكثر من ذلك، فان اسرائيل نفسها، تستند الى مجرد وجود اليهود في فلسطين قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الزمن وتعترف بأن ليس لها شعباً في فلسطين عام ١٩١٧ - وهو العام الذي صدر فيه وعد بلفور، وانها ستجمع هذا الشعب وتخلقه من بين معتنقي الديانة اليهودية في كل انحاء العالم.

أما بالنسبة للعامل الديني، فإنه يستمد أصوله من التلمود والتوراة المزيفة، حيث يعتبر اليهود أنفسهم شعب الله المختار، فهم طبقة متميزة من البشر يجب أن تسود العالم وتسيطر عليه. وأن فلسطين التي هي أرض الميعاد التي وعد الله بها أجدادهم يجب أن تقوم فيها دولتهم ومنها سينطلقون للسيطرة على العالم. وقد تحدثت التوراة عن وعود قطعها الله لأبراهيم بأن يجعل الأرض التي يراها له ولنسله من بعده، وأشارت أيضاً إلى أن نسل إبراهيم لن يكون أمة واحدة. وقد أيد الإنجيل كذلك أن إبراهيم سيكون أباً لأمم كثيرة. كما ونفى القرآن أن يكون إبراهيم يهودياً بل حنيفاً مسلماً، وأكد القرآن أيضاً بأن الأرض ليست لامة معينة مجرد أنها من نسل إبراهيم، وإنما هي للمتقين من عباده. يقول تعالى «إذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن. قال اني جاعلك للناس اماماً. قال ومن ذريتي. قال لا ينال عهدي الظالمين» [الآية (١٢٤) من سورة البقرة].

وليس من بين طرق اكتساب الاقليم في القانون الدولي عامل الدين، كسبب من اسباب اكتساب الملكية^(١٧) ولو اجازت الاعراف الدولية لليهود الاستيلاء على فلسطين لمجرد أنها كانت مهد دياناتهم قبل حوالي ثلاثة وعشرين قرناً، لجاز أيضاً لكل شعب مسيحي أو أوروبي اشترك في الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر للميلاد أن يطلب الاستيلاء عليها، كما أنها مهد الديانة المسيحية، وفيها قامت دولة مسيحية صليبية قبل حوالي ألف عام واستمرت مائة عام تماماً، كما قامت الدولة اليهودية فيها قبل حوالي ألفين وثلاثمائة عام. وكذلك، فإن فلسطين هي أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين في الاسلام، ويجوز لكل شعب اسلامي حكم فلسطين في القرون الوسطى — وعملاً بالنظرية اليهودية — أن يطالب بها وبحكمها من جديد. وعليه، فالسند الديني لليهود في فلسطين غير سليم^(١٨). فالتوراة، وهي اقدم الشرائع السماوية، لم تسجل كتابة، مما اتاح الفرصة للناقلين من الاضافة والتعديل، كما اشار القرآن الكريم. اصف الى ذلك ان الانجيل بفروعه الاربعة والقرآن الكريم أيضاً لم يثبتا أحقية اليهود في فلسطين. وكذلك، فإن الذي يطالب بهذا الحق الديني ليس اليهود كأهل ديانة، وإنما الحركة الصهيونية التي هي حركة سياسية، وقد ادانتها الامم المتحدة واعتبرتها حركة عنصرية في قرارها رقم ١٨٠/٣٦ الصادر عن جمعيتها العامة بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٨^(١٩)

٢ - وعد بلفور:

بتاريخ ١١/٢/١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية بواسطة وزير خارجيتها آنذاك جيمس بلفور وعداً المشؤوم الى اللورد روتشيلد رئيس الجمعية الصهيونية البريطانية، والقاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مشيرة الى أنها ستبذل جهوداً لتسهيل تحقيق ذلك.

وأول ما يلاحظ على هذا الوعد انه جاء غامضاً، فعبارة (وطن قومي) الواردة فيه لا تعني إنشاء دولة من منظور القانون الدولي. وما كانت هذه العبارة الا لتحقيق منفعة مزدوجة للحركة الصهيونية والحكومة البريطانية. فمن جهة، حتى تكتسب الحركة الصهيونية رضى اليهود الذين كانوا يعارضون تأسيس دولة لانهم لم يريدوا ان يقعوا في ازدواجية الولاء للدولة الجديدة ولتلك التي ينتمون اليها. ومن جهة أخرى، حتى لا يتم اثاره غضب الشعب الفلسطيني والتمويه عليه بأن المقصود من الوعد ليس قيام دولة يهودية

في فلسطين، رغم ان بريطانيا كانت تسعى فعلاً لاقامة هذه الدولة العنصرية تحقيقاً لمصالحها الاستعمارية، وعلى مراحل. فقد دعت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال ١٨٩٧ الى اقامة هذه الدولة في فلسطين.

كما أكد المؤتمرين، في مؤتمر لندن الاستعماري عام ١٩٠٧، لرئيس وزراء بريطانيا (بترمان)، على أهمية اقامة حاجز بشري غريب على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها. وقد اشتركت في هذا المؤتمر - مؤتمر لندن - لجنة من كبار علماء التاريخ والاجتماع والزراعة والاقتصاد والبتروال والجغرافيا مثلت كل الامبراطوريات الاستعمارية التي كانت قائمة آنذاك. والسؤال الذي لا بد من الاجابة عليه في هذا السياق هو: ما هي القيمة القانونية لهذا الوعد؟

ان القوانين والاعراف الدولية، سواء قبل قيام المنظمة الدولية أو بعدها، لم تشهد انتهاكاً افظح واجسم من انتهاك الحكومة البريطانية لها عندما اصدرت وعد بلفور في عام ١٩١٧، وفي هذا المجال يقول ميريس S.D. MYRES احد الكتاب اليهود ان «الوطن القومي اليهودي جديد من نوعه، ولا يوجد مثيل له في الحقوق الدولية.. وقد انشئ في بلاد أكثرية سكانها الساحقة من شعب آخر»^(٢٠). ويعتبر وعد بلفور باطلاً لاكثر من سبب:

١ - لقد كان وعداً يتعلق بأرض لا صلة قانونية لبريطانيا بها، وأعطى هذه الأرض لمن ليس له أية صفة لتسلمها. فبريطانيا في ذلك الوقت، وخلافاً لما يراه البعض^(٢١) من أنها، كدولة منتدبة على فلسطين، ليس لها الحق في التنازل عن أي جزء من اقليم الدولة الخاضعة للانتداب. كما اننا نرى ان بريطانيا ليس لها الحق فعلاً ان تتنازل عن أرض لا صلة لها بها ولا سيادة لها عليها، فهي في تلك الفترة لم تكن دولة منتدبة على فلسطين بعد، وإنما اسندت عصبة الامم الانتداب لبريطانيا في ٢٠ حزيران ١٩٢٢م. ان حق السيادة على الأرض هو حق طبيعي لشعبها الاساسي، فلسطين في عام ١٩١٧ كانت تحت السيادة العثمانية القانونية، باعتبارها اقليماً في الدولة العثمانية التركية، وباعتبار شعبها جزءاً من شعب تلك الدولة. ولم يثبت بأي شكل من الاشكال ان تركيا، قبل صدور وعد بلفور، قد تنازلت لبريطانيا عن سيادتها في فلسطين أو انها قد خولتها حق التصرف فيها لصالح الوطن القومي اليهودي.

كما ان المعاهدات العربية مع بريطانيا عام ١٩١٥، لم تتضمن أي بند يتنازل العرب فيه عن حقوقهم في فلسطين لبريطانيا أو تفويضها بالتصرف فيها لمصلحة اليهود، وإنما الثابت ان الشعب الفلسطيني اثبت تمسكه بحقه الفلسطيني ورفضه المطلق لوعد بلفور بكل الوسائل، ولا ادل على ذلك من ثوراته المتتالية ضده وضد كل المشاريع الصهيونية والبريطانية.

٢ - يعتبر وعد بلفور باطلاً أيضاً منذ اقرار عهد عصبة الامم عام ١٩١٩، لتناقضه مع بعض نصوص شرعة عصبة الامم. وقد وقعت بريطانيا هذا العهد والتزمت به كعضو مؤسس في تكوين عصبة الامم، فهو يناقض احكام المادة ٢٠ من عهد العصبة التي نصت: «يقر جميع اعضاء عصبة الامم كل

فيما يعني، بأن هذه الشريعة تلغي جميع الالتزامات أو الاتفاقيات الدولية المتعارضة مع احكامها وهم يتعهدون رسمياً بانهم لن يعقدوا في المستقبل اي اتفاقات مماثلة. وإذا تغير احد اعضاء العصبة - قبل دخوله فيها - بالالتزامات لا تنسجم مع احكام الشريعة فعليه ان يتخذ التدابير الفورية للتخلص من تلك الالتزامات^(٢٠). وكانت مباديء عهد العصبة تنص على احترام قواعد القانون الدولي ومباديء الحق والعدل وقيم الاخلاق والانسانية.

وعليه، فإن وعد بلفور كان مجرد تصريح سياسي من الحكومة البريطانية لفرد عادي من رعاياها، ليس له اي كيان سياسي، وهو بذلك لا يدخل ضمن العلاقات التي تنطبق عليها بنود القانون الدولي، ومن ثم فإنه لا يترتب لتنفيذه اي التزام قانوني على الدولة التي اصدرته. وإنما ينبغي ان يترتب على الدولة التي وعدت به المسؤولية الدولية، وذلك لمخالفتها القواعد المستقرة في القانون الدولي، ناهيك عن تعارض هذا الوعد مع حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من قراراتها.

٣ - صك الانتداب البريطاني على فلسطين:

يستند الانتداب البريطاني على فلسطين الى المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم. وقد ورد في هذه المادة ان الطوائف التي كانت في الماضي جزءاً من الامبراطورية التركية، بلغت درجة من النمو والتقدم يمكن الاعتراف بوجودها بوصفها امماً مستقلة، شرط ان تقدم الدولة المنتدبة لها النصح الاداري والمعونة حتى تستطيع ان تعتمد على نفسها، ويجب ان يكون لرغبات هذه الطوائف الاعتبار الرئيسي في اختيار دولة الانتداب، حيث كانت هذه الطوائف من القسم (١) من نظام الانتداب بالنسبة لرقبها وتقدمها^(٢١).

وقد ورد في صك الانتداب على فلسطين التأكيد على مسؤولية بريطانيا لتنفيذ وعد بلفور، والاعتراف بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، كما اوجب صك الانتداب ايضاً على بريطانيا ان تكفل عدم الاخلال بحقوق واضع الفئات الاخرى من السكان، وان تسهل الهجرة اليهودية الى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية، واعتراف الصك ايضاً بالوكالة اليهودية كهيئة عامة لها صلاحيات التشاور مع ادارة فلسطين في شتى الامور التي لها علاقة بإنشاء الوطن القومي اليهودي (البند ٢، ٤، ٦ من صك الانتداب على فلسطين)^(٢٢) وعليه، يعتبر الانتداب من وجهة نظر يهودية محضة بمثابة نص على حق اليهود في العودة الى ارض اسرائيل - تماماً كما جاء في التوراة - بعد تشتتهم في جميع انحاء العالم عام ١٢٥٠ في عهد الامبراطور الروماني هادريان.

ان سلطة الدولة المنتدبة، وفقاً لنظام الانتداب، تنبثق من الادارة الجماعية للمجتمع الدولي، باعتبار ان هذه السلطة مجرد اختصاصات نصت عليها المادة (٢٢) من عهد العصبة. واما السيادة، فهي ثابتة لشعوب المستعمرات محل الانتداب. وعليه، فإن سيادة الشعب الفلسطيني تبقى له في وطنه فلسطين خلال فترة خضوعه لنظام الانتداب. اضافة الى ذلك انه كان للفلسطين جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب^(٢٣)، حيث اشار صك الانتداب على فلسطين الى قيام ادارة فلسطين بسن قانون للجنسية يسهل

اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يقيمون في فلسطين بصفة دائمة (البند السابع من الصك). والاشارة للجنسية الفلسطينية في هذا المقام لها اهميتها القانونية في الدفاع عن السيادة العربية على فلسطين الموحدة، والتي لم يكن جائزاً ايضاً لدولة الانتداب التنازل عن اي جزء من اقليمها الى حكومة دولة اجنبية (البند الخامس من الصك). ونشير بهذا الصدد الى حكم محكمة الاستئناف - الدائرة الجنائية - في انجلترا عام ١٩٤٠ في قضية R.V. Ketter الذي ابرز الجنسية الفلسطينية بشكل متميز. ويتلخص وقائع هذه القضية في ان الطاعن وُلد في فلسطين عام ١٩١١ وبقي فيها حتى عام ١٩٢٧ كأحد رعايا تركيا، واستمر فيها حتى عام ١٩٢٧، عندما ذهب الى انجلترا بجواز سفر صادر عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين. وفي عام ١٩٢٨ صدر ضده قرارا بالطرد من قبل وزير الداخلية البريطاني، الا انه لم يمثل، فقدم للمحاكمة، وحكم عليه بالحبس والطرد. ثم استأنف الحكم مدعياً انه لا يعتبر اجنبياً وإنما أحد رعايا بريطانيا، الا ان محكمة الاستئناف رفضت ذلك الادعاء واعتبرتته مواطناً فلسطينياً وليس رعية بريطانية لمجرد جواز سفره الذي يحمله. واوصت المحكمة العليا ايضاً بأن الاثر الحقيقي للانتداب هو ممارسته من قبل الدولة المنتدبة به نيابة عن عصبة الأمم. كما رفضت المحكمة ايضاً ادعاء الطاعن بأن مواطني الاقليم الفلسطيني يعتبرون رعايا بريطانيين لانه تم اقتطاعه من تركيا وضم لبريطانيا بموجب معاهدة الصلح بينهما، وبينت المحكمة ان ثمة اجزاء اخرى الحقت بدول اخرى بمقتضى هذه المعاهدة.

لقد اعترفت المادة (٢٢) من العهد - كما بينا - للجماعات التي كانت تخضع للحكم التركي، ومنها الشعب الفلسطيني، بوجودها مؤقتاً كأمم مستقلة، وان مهمة الدولة المنتدبة فقط العمل على تقدم هذه الجماعات ورفاهيتها وعلى شعوب هذه الجماعات ان تسترشد في ادارة شؤونها بمشورة ومعاونة الدولة المنتدبة الى حين استطاعتها ادارة شؤونها بنفسها. وقد جاء صك الانتداب على فلسطين مخالفاً للمادة (٢٢) من العهد التي تعد الميثاق الاساسي لنظام الانتداب (١)، فقد تم فرض بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين خلافاً للحق المقرر في المادة (٢٢/٤) من العهد للشعوب التي وضعت تحت الانتداب في اختيار الدولة التي تقوم على انتدابها.

اضف الى ذلك، ان ما ورد في صك الانتداب من ضرورة تنفيذ بريطانيا الهجرة اليهودية الى فلسطين، والاعتراف بالوكالة اليهودية ككيان قانوني له حرية العمل في فلسطين، كل ذلك يتعارض مع واجب الدولة البريطانية المنتدبة على فلسطين المقرر في المادة ٢٢ من العهد، والقاضي بالعمل على تقدم الشعب الفلسطيني ورفاهيته وجعل ذلك بمثابة حق مقدس في عنق الحضارة واجب التنفيذ.

وعليه، يمكننا القول بأن صك الانتداب على فلسطين كان في نصوصه وفي روحه استعماراً مدبراً من قبل الحركة الصهيونية، تدعمها المصالح البريطانية والامريكية، ويعتبر هذا الانتداب ايضاً بمثابة سرقة مشروعة لحقوق الشعب الفلسطيني باسم القانون الذي سمي صك الانتداب على فلسطين، مما يجعلنا نخلص الى القول ببطلان هذا الصك من الناحية القانونية لمخالفته المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، والتي تعتبر بمثابة الدستور الاساسي لنظام الانتداب.

٤ - قرار التقسيم

تقدمت بريطانيا، باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين، بطلب الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة بتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٧، من اجل ادراج قضية فلسطين على جدول اعمال الجمعية العامة لهيئة الامم لاصدار توصية بشأن نظام الحكم المستقبلي في فلسطين، وقد اصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم (١٨١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، بموافقة ٣٢ عضوا ومعارضة (١٣) عضوا وامتناع (١٠) عن التصويت، وقضى هذا القرار بتقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية يربطهما اتحاد اقتصادي، اضافة الى تدويل مدينة القدس وجعلها تحت ادارة واشراف الامم المتحدة^(٢١).

ان امر النظر في القضية الفلسطينية يدخل ضمن صلاحيات الامم المتحدة، ولكن ذلك لا يعني مطلقاً بأن لها كل الحرية في اتخاذ اي قرار. فالجمعية العامة للامم المتحدة، وان كانت تملك قانونياً صلاحية النظر في القضية الفلسطينية، الا انها مع ذلك مقيدة في حدود احكام الميثاق الاساسي للامم المتحدة وبالقيود التي يفرضها صك الانتداب.

ان صلاحية الجمعية العامة، بموجب م ١٤ من الميثاق، تقتصر على اصدار توصيات بسيطة الى الدول، وان لم تكن اعضاء في الامم المتحدة. ومما لا شك فيه ان قرار التقسيم ارتدى طابعاً الزامياً، حيث ورد في احد بنوده ان اية محاولة لتعديل الحل المنصوص عليه فيه تعتبر تهديداً للسلام او عملاً عدوانياً وفقاً لنص المادة ٣٩ من الميثاق. وهذا يعني اننا امام حل يفرض بالقوة وليس امام توصية بسيطة. وفي هذا المجال يقول البروفيسور (براولي): "تحملنا عدة اعتبارات على التشكك في قدرة الامم المتحدة على منح حقوق على ارض ما. ومن بين هذه الاعتبارات انه يتعذر على الامم المتحدة ان تتولى السيادة الاقليمية. وعليه، من المحتمل ان لا يكون القرار الصادر عام ١٩٤٧ المتعلق بتقسيم فلسطين ضمن صلاحيات الامم المتحدة، ولئن كان ضمن صلاحياتها فليس له اية صفة الزامية للدول الاعضاء"^(٢٢).

ومن حيث موضوع القرار، فان التعارض واضح بينه وبين احكام الميثاق، لاسيما الفقرة الثانية من المادة الاولى التي بينت ان الامم المتحدة تهدف الى انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس التسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها.

لم تتجاوز نسبة اليهود في فلسطين في اواخر الانتداب وقبل قيام دولة اسرائيل ٣٠٪ من سكان فلسطين. ولا تجيز الاعراف والقوانين الدولية بأي حال ان تقرر الاقلية مصيرها ومصير الاكثرية معاً، خاصة اذا ما كانت هذه الاقلية مهاجرة غازية مستعمرة ضد رغبة السكان الاصليين. مع العلم ان اليهود، باعتبارهم مشتتين في انحاء العالم - مما يعني انهم كلا يشكلون كيانا سياسياً ولا تجمعهم اية روابط قانونية - ليس لهم الحق في تقرير المصير على حساب شعب فلسطين.

وتقضي المادة ٧٦ من الميثاق بأن يطبق نظام الوصاية على الاقاليم التي كانت مشمولة وقتها بالانتداب. وهذا يعني ان نظام الوصايا الذي استحدثته نصوص الميثاق حل محل نظام الانتداب. وحيث ان صك الانتداب على فلسطين لا يزال ساري المفعول وقت زوال عصبة الامم وقيام هيئة الامم المتحدة،

فان ذلك يعني ان الامم المتحدة، باجهزتها المختلفة، مقيدة بالنظر في مسألة فلسطين بحدود ما تقرره بنود صك الانتداب على فلسطين.

وينبغي القول اخيراً ان قرار التقسيم هذا يعتبر باطلاً قانونياً لمخالفته صك الانتداب الذي اوجب على دولة الانتداب (بريطانيا) عدم التنازل عن اي جزء من اراضي فلسطين لاية حكومة او سلطة اجنبية. وكل ما كانت تملكه الامم المتحدة في صك الانتداب على فلسطين هو ان تقرر مدى اهلية الشعب الفلسطيني لحكم نفسه بنفسه. ولو انها اقرت في عام ١٩٤٧ بهذه الاهلية لكان ينبغي عليها الرد على طلب بريطانيا النظر في المسألة الفلسطينية باعلان استقلال فلسطين، اما وانها لم ترد ذلك، فكان ينبغي عليها اذن التقيد بنظام الوصايا المنصوص عليه في الميثاق، بينما تقوم هي بنفسها بادارة فلسطين او ان تبرم اتفاقية وصاية مع دولة اخرى تعهد بموجيها لها بهذه الادارة.

وبعد هذا الاستعراض والتحليل لمستندات الحركة الصهيونية في تبرير شرعية قيام اسرائيل، فقد ثبت، وبما لا يدع مجالاً للشك، فساد وبطلان كل هذه المستندات التي تزعمها اسرائيل لتبرير شرعية وجودها ككيان غريب في المنطقة. وفي الحقيقة، فان دولة اسرائيل ما قامت ولم تكن لتقوم لولا تلاقي مصالح الحركة الصهيونية العالمية من جهة ومصالح الدول الاستعمارية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، من جهة اخرى.

ان «اسرائيل» تضم شرائح اليهود من جميع انحاء العالم، الامر الذي يستحيل معه القول بوجود الشعب الاسرائيلي بالمعنى الذي يتطلبه القانون الدولي لقيام دولة ذلك الشعب، الذي لا بد وان تتوفر بين افرادة وحدة اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والتاريخ والجنسية. كما ان اسرائيل لا تملك مقومات الدولة الاقتصادية، فهي منذ ان قامت وحتى اليوم تعتمد على المساعدات الخارجية، وخاصة الامريكية منها.

مبررات ومستندات حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ظل القانون الدولي ولاسيما قرارات الامم المتحدة

بعد صدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية وتداول القدس. وعلى اثر انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بسحب دولة الانتداب لادارتها وقواتها العسكرية من فلسطين في ١٤ ايار ١٩٤٨م، نادي المجلس القومي اليهودي المؤقت في تل ابيب بقيام دولة اسرائيل الجديدة والتي اعترفت فيها الولايات المتحدة الامريكية فوراً وتبعها بذلك الاتحاد السوفياتي، وفي اليوم التالي اخبر الامين العام للامم المتحدة بذلك الحدث وطالب بانضمام اسرائيل الى عضوية الامم المتحدة.

ونشب القتال، واشتعلت الحرب بين العرب واليهود لأول مرة بقوة السلاح ابتداء من ١٥ ايار ١٩٤٨، حيث دخلت القوات العسكرية العربية من مصر والاردن والعراق لتقاتل الى جانب الفلسطينيين في فلسطين بناء على طلب حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا. وفي عام ١٩٤٩ وقعت اربعة

اتفاقيات هدنة بين اسرائيل وكل من مصر والاردن وسوريا ولبنان، وقبل الطرقات وقف اطلاق النار اعتباراً من تاريخ ٢٢ تشرين الاول لسنة ١٩٤٨، مما يعني انتهاء الحرب من الناحية الفعلية، وان لم تنتهي من الناحية القانونية^(٢٦)

وقد كان من اهم ما ترتب على هذه الحرب العربية الاسرائيلية الاولى، وبعد توقيع معاهدات الهدنة الاربعة بين اسرائيل والدول العربية التي حاربت عامي ٤٨، ١٩٤٩، ان اصبحت اسرائيل تسيطر على اجزاء كبيرة من اراضي فلسطين يزيد كثيراً عما اقترحه مشروع الامم المتحدة للتقسيم لعام ١٩٤٧، الذي خصص للدولة اليهودية ما مساحته (١٤) الف كم^٢ من اراضي الاقليم الفلسطيني، وبنهاية الحرب، احتلت اسرائيل معظم اراضي فلسطين، فسيطرت على مدينة القدس الجديدة (الغربية) وبقية اراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، باستثناء مدينة القدس القديمة (الشرقية) وضواحيها والاراضي المعروفة الان بالضفة الغربية وقطاع غزة، وباتت الضفة الغربية تحت اشراف الاردن، ووضعت غزة تحت الادارة المصرية.

ومما ترتب ايضا على هذه الحرب وانتهائها من الناحية الفعلية بموجب معاهدات الهدنة، ونتيجة لسياسة العنف والتهميش التي مارستها اسرائيل ضد السكان العرب، ان اصبحت ما يقرب من (٩٦٠,٠٠٠) من سكان فلسطين لاجئين مشردين يعيشون في معسكرات خاصة خارج مناطقهم، وبالمقابل بدأت الهجرة اليهودية المعاكسة الى اراضي فلسطين، مما ترتب عليه الاختلال في الميزان السكاني لصالح اليهود^(٢٧). وفي حزيران ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربها العدوانية التوسعية الثانية، وسيطرت خلالها على البقية الباقية من اراضي فلسطين، بحيث اصبحت بكامل اقليمها تخضع للسيطرة الاسرائيلية العسكرية. وقد قامت اسرائيل خلال هذه الفترة الماضية بممارسة سياسة الطرد والتهميش ضد الفلسطينيين في فلسطين، كما مارست ايضا وما زالت تمارس التعذيب بشتى صوره والوانه ضد السكان المدنيين العزل.

وبالمقابل، عملت اسرائيل جاهدة لاستقطاب اليهود من جميع جهات العالم، ايا كانت جنسياتهم، وتجميعهم في فلسطين، ناهيك عن المستعمرات المتزايدة العدد التي اقامتها وتقيمها في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لتوطين اليهود فيها، وانشأت في حكومتها وزارة خاصة لهذا الموضوع هي (وزارة الاستيعاب).

وعليه، ونتيجة للحروب الاسرائيلية العربية في فلسطين، وتشرد الشعب الفلسطيني وابعاده، وطرده عن وطنه واحتلال ارضه وانتهاك حقوقه المشروعة في العودة وفي تقرير المصير وممارسة السيادة فوق ترابه الوطني، فقد تبنت الامم المتحدة موقفاً حيال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، واصدرت العديد من القرارات في هذا المجال.

القضية الفلسطينية في الامم المتحدة:

تتألف الامم المتحدة، حسب ميثاقها، من اعضاء اصليين واعضاء منتسبين، فبموجب المادة الثالثة من الميثاق، فان الدول التي شاركت بالتوقيع على الميثاق وتصديقه في مؤتمر سان فرانسيسكو تشكل الاعضاء الاصليين في الامم المتحدة، وقد بلغ عدد هذه الدول (٥١) دولة كانت معظمها من الدول الحلفاء التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، اما الاعضاء المنتسبون فهم الدول التي تقبلها الامم المتحدة اعضاء اذا ما توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق، ومعظم هذه الدول من شعوب الاقاليم التي تمكنت من الاستقلال وممارسة السيادة على اراضيها عبر كفاح طويل ضد الدول الاستعمارية.

لذلك، سنلاحظ ان الجمعية العامة للامم المتحدة - حيث يسود مبدأ المساواة بين الدول وحيث غالبية الدول محبة للسلام - قد تبنت موقفاً واضحاً وحاسماً تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في حين لم يحرز مجلس الامن، حيث تتمتع الدول الكبرى بديمومة عضويتها وبحق النقض (الفيتو) لقراراته، اي تقدم يذكر في هذا المجال بسبب ممارسة الولايات المتحدة الامريكية لحق النقض، لتشل بذلك المجلس الدولي وتقلص من صلاحياته وتمنعه من اداء دوره، معربة عن انحيازها المطلق لاسرائيل ضد العرب.

ان موقف الامم المتحدة الحالي من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف لم يحدث دفعة واحدة ليستقر وفقاً لما هو عليه الان، وانما تم بصورة تدريجية وعلى مراحل يقسمها الدكتور اسعد عبدالرحمن الى اربع مراحل^(٢٨) وهي: - المرحلة الاولى: من عام ٤٧ - ١٩٥٢ والتي تميزت بوعي الاسرة الدولية بالقضية الفلسطينية التي عانت في هذه الفترة من: (١) قوة استمرار السيطرة الاستعمارية القديمة على الامم المتحدة، والتي استمرت الى حين انتساب الدول الجديدة للمنظمة الدولية في مطلع الستينات. (ب) قوة استمرار سياسة تغييب الدور الفلسطيني منذ العام ٤٨ وحتى بداية الستينات. اما المرحلة الثانية: والتي امتدت من عام ١٩٥٢ حتى حرب حزيران ١٩٦٧، فقد تميزت بتغيير الوعي على النطاق الدولي مع تغييب الدور الفلسطيني حتى تقلصت قضية فلسطين تبعاً لذلك الى مشكلة لاجئين ظلت حائرة في اروقة الجمعية العامة للامم المتحدة. واما المرحلة الثالثة: من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٤، فتميزت بعودة الوعي الدولي للقضية الفلسطينية، حتى عادت هذه القضية جزئياً الى جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة تحت بند (الحالة في الشرق الاوسط)، وخلال هذه الفترة، في عام ١٩٦٩، وتحت بند «مشكلة الشرق الاوسط»، اعترفت الامم المتحدة بما اصبحت يعرف باسم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وما كان هذا التطور ليحدث دون تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني وتزايد فعالية دور منظمة التحرير الفلسطينية وقوة تمثيلها للارادة الفلسطينية السياسية المستقلة. اما بالنسبة للمرحلة الرابعة والاخيرة، فقد بدأت منذ العام ١٩٧٤ وحتى الان، وتتميز بعودة الوعي الدولي الكامل للقضية الفلسطينية، حيث عاد بند القضية الفلسطينية الى جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة. وخلال

هذه الفترة، أصدرت الجمعية العمومية العديد من القرارات الدولية الهامة التي تمثل الثوابت الأساسية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ولحقوقه المشروعة الأخرى وغير القابلة للتصرف.

وأعمالاً للتبويب العلمي الصحيح، فسوف ندرس القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة من خلال ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: - القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: - القضية الفلسطينية أمام مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثالث: - تطور موقف هيئة الأمم من منظمة التحرير الفلسطينية.

١ - القضية الفلسطينية أمام الجمعية العمومية:

بدأت الأمم المتحدة بمعالجة المسألة الفلسطينية - منذ نشوئها على أثر قيام دولة إسرائيل - على أنها مشكلة لاجئين، في حين كرست هذه المنظمة الدولية وجود دولة إسرائيل المؤسسة حديثاً بقبولها عضواً فيها بموجب قرار جمعيتها العامة رقم (٢٧٣) الصادر بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩^(٢٩)، إلا أن الجمعية العامة أصدرت في الآونة الأخيرة العديد من قراراتها ذات الأهمية البالغة والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني. فقد أصدرت قرارها الحاسم الأول رقم (٢٥٢٥)^(٣٠) بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٩، والذي أكد بصورة رسمية الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين، وأوضح أيضاً أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناشئة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف. واعترفت الجمعية العامة بصورة واضحة لا تدع مجالاً للشك في قرارها رقم (٢٦٧٢)^(٣١) تاريخ ٨/١٢/١٩٧٠ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأكدت بقرارها (٢٩٦٣)^(٣٢) الصادر في ١٣/١٢/٧٢ على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير مع القلق الشديد من عدم السماح لهذا الشعب بالتمتع بحقوقه الثابتة وبممارسة حقه في تقرير مصيره. وبقرارها رقم (٣٠٧٠)^(٣٣) لعام ١٩٧٣، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية. وأدانت فيه جميع الحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية، وخاصة شعوب أفريقيا والشعب الفلسطيني، بتقرير المصير والاستقلال. ولعل القرار رقم (٢٢٣٦)^(٣٤)، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ والصادر عنها بأغلبية (٨٧) صوتاً مقابل (٨) أصوات فقط وامتناع (٣٧) عضواً عن التصويت، يعد أهم وثائق الأمم المتحدة على الإطلاق، التي أكدت الحقوق الأساسية للشعب العربي الفلسطيني بعد أن لخص كل المبادئ التي سبق للجمعية العامة إقرارها بشأن القضية الفلسطينية. ومما جاء في هذا القرار تأكيداً على الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين وحقه في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شرد منها. وأشار القرار أيضاً إلى اعتبار الشعب الفلسطيني طرفاً رئيسياً في إقامة السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط، وإلى حقه في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، كما ناشد كل الدول والمنظمات الدولية

مد هذا الشعب بالدعم لكفاحه من أجل استرداد حقوقه وفقاً للميثاق. وبعد ذلك أصدرت الجمعية العمومية العديد من قراراتها^(٣٥) التي أكدت فيها على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره (٢٠/٣١ لسنة ١٩٧٦، ١٦/٧/٢ لسنة ١٩٨٠، ٨٦/٣٧ دال لسنة ١٩٨٢، ٨٦/٣٧ هاء، لسنة ١٩٨٢).

وقد حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من قراراتها (٨٦/٣٧ دال، ٨٦/٣٧ هاء، ٢٢٧٥/٢٠ الخ^(٣٦)) مجلس الأمن للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين، كما رجته أيضاً باتخاذ الخطوات والجراءات المناسبة والقرارات اللازمة لتمكين هذا الشعب من ممارسة تلك الحقوق، ولاسيما حقه في تقرير المصير.

وقد أكدت الجمعية العامة مراراً وتكراراً على أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر أساسي لا غنى عنه لإقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. وفي قرارها رقم ٧/٢٤ لسنة ١٩٧٩^(٣٧)، دعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط تدعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة فيه على قدم المساواة. وفي عام ١٩٨١ قررت الجمعية العامة، بقرارها رقم (٣٦/١٢٠ ج)^(٣٨) عقد المؤتمر الدولي الخاص بقضية فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ٢٩/٨/١٩٨٣ عقد هذا المؤتمر في جنيف^(٣٩) وشاركت فيه (١٢٧) دولة إضافة إلى ما يزيد عن (١٥٠) منظمة وهيئة غير حكومية ووكالة غير متخصصة وحركة تحرير وطني وغيرها. وقد عالج هذا المؤتمر القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة، التاريخية والقانونية والسياسية، كما وضع أيضاً برنامجاً عملياً لانجاز الحقوق الفلسطينية.

وبموجب القرار رقم ٢٢٧٦ لسنة ١٩٧٥^(٤٠)، أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقد تكونت هذه اللجنة من (٢٠) بلداً عضواً في الأمم المتحدة، ولها صلاحية الاتصال وتلقي المعلومات من أية دولة أو منظمة دولية أو منظمة التحرير الفلسطينية، لتقوم بدراسة واقتراح البرامج التنفيذية. وخلال العام ١٩٧٦ عقدت اللجنة عدة اجتماعات، وأكدت في تقريرها الأول على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كما أوصت أيضاً بضرورة تعاون الأمم المتحدة والدول المعنية مباشرة مع الدولة الفلسطينية المستقلة من أجل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما شاركت اللجنة باستمرار في مناقشات القضية الفلسطينية في دورات الجمعيات العامة العادية والطارئة، وشاركت في المؤتمرات العالمية التي عقدت للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونظمت عدة ندوات دولية حول حقوق الشعب الفلسطيني.

٢ - القضية الفلسطينية أمام مجلس الأمن:

بعد العدوان الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ على الأراضي العربية، طرحت المسألة الفلسطينية أمام مجلس الأمن، الذي أصدر العديد من القرارات يدعو فيها إلى وقف إطلاق النار. غير أن القرار رقم (٢٤٢)^(٤١) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢/تشرين الثاني/١٩٦٧ تحت عنوان (اقرار مبادئ

سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط) والذي تبناه بالاجماع في جلسته رقم (١٣٨٢) يعتبر من اهم قراراته المتعلقة بالمسألة الفلسطينية في تلك الفترة.

لقد اكد هذا القرار على ضرورة انسحاب اسرائيل من اقاليم او الاقاليم^(١٧) (حسب النصين الانجليزي والفرنسي) التي احتلتها في نزاع عام ١٩٦٧، وقد اعترف بحق كل دولة في ان تعيش ضمن حدود آمنة معترف فيها بعيدة عن التهديد باعمال القوة، واكد ايضاً على الاعتراف بالسيادة الاقليمية ووحدتها والاستقلال السياسي وعلى ضرورة حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية. الا ان القرار لم يعالج القضية الفلسطينية الا كقضية لاجئين، وقد اغفل عن ذكر فلسطين كشعب او ارض. واكثر من ذلك فان من اليهود من يرى^(١٨) ان القرار يخص اللاجئين اليهود الذين تركوا الاقطار العربية في اعقاب قيام دولة اسرائيل وليس فقط اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا عن ديارهم بسبب الحرب وطردها الى العديد من الدول العربية ليعيشوا في مخيمات خاصة بهم، مع ان المقارنة غير ممكنة بين من هاجر ومن مُجّر. فالتأثير ان معظم يهود الاقطار العربية تركوا اقطارهم طوعاً واختياراً وتحت تأثير الدعاية الصهيونية، اما الفلسطينيين فقد هجروا من بلادهم بالاكراه والعنف.

ان قرار مجلس الامن لم يتضمن اية اشارة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والذي يعني انه في هذا المقام هو ما تضمنه من ضرورة انسحاب اسرائيل من بعض الاراضي العربية الفلسطينية التي سيطرت عليها بقوة السلاح. وباعتبار ان الانسحاب امراً لا بد منه لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وممارسة كافة حقوقه المشروعة ولوفوق جزء من ترابه، فانه ارى اهمية لمناقشة مسألة الانسحاب الاسرائيلي التي اختلفت حولها مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن^(١٩) موقفين، الموقف الامريكي والموقف الفرنسي.

اما الموقف الامريكي^(٢٠)، فهو يعتمد على صيغة المشروع الامريكي التي تعني الانسحاب من اقاليم محتلة (WITHDRAW FROM OCCUPIED TERRITORIES)، وهو موقف متحيز لاسرائيل. ومن بين الوثائق الامريكية الرسمية التي اكدت هذا الموقف، ما تضمنته رسالة الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٧١ الى الكونجرس عن احوال العالم من ان اسرائيل تلتزم فقط بالانسحاب من اقاليم محتلة. وان على العرب ان يقبلوا حلاً يضمن لهم عودة اقاليم فقدوها في حرب ١٩٦٧، كما رفض نيكسون المساعي السوفياتية لانسحاب اسرائيل الكامل مقابل ابرام اتفاقية سلام بين طرفي النزاع. واما الموقف الفرنسي الذي يعبر بصورة عامة عن موقف الاتحاد السوفياتي والصين وانجلترا، فهو يعني انسحاب اسرائيل من جميع الاقاليم المحتلة (WITHDRAW FROM ALL OCCUPIED TERRITORIES). وقد اكد الرئيس الفرنسي السابق بومبيدو عام ١٩٧١ على هذا الموقف حين قال ان فرنسا ترى ان دولة اسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، شرط ان تنسحب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب الايام الستة، اي حرب حزيران ١٩٦٧.

ان قواعد التفسير في القانون الدولي تقتضي ان اخذ بالموقف الفرنسي لاتفاقه مع ميثاق الامم

المتحدة. فمن المعلوم ان قرارات الامم المتحدة تحرر باللغات الرسمية للمنظمة، وهي الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية، وكلها لها ذات الحجة في فهم هذه القرارات، وان سائر صور القرار ٢٤٢ المحررة بالفرنسية والروسية والصينية والاسبانية تشير صراحة الى الانسحاب من الاقاليم المحتلة عام ١٩٦٧، اضافة الى ان مشروع القرار الانجليزي كان يشير الى الانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة. ناهيك ايضاً عن القرارات المتعددة للجمعية العامة للامم المتحدة، التي اكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كما اكدت على ان احترام حقوق هذا الشعب، تشكل عنصراً أساسياً لا بد منه لقيام السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

وفوق ذلك فان مبادئ القانون الدولي لا تجيز اخذ اراضي الغير بالقوة^(٢١)، وهذا ما تضمنه مشروع القرار البريطاني الذي تم اقراره وتضمنه القرار ٢٤٢.

وعليه يقع لزاماً على اسرائيل الانسحاب من كل الاراضي التي احتلتها نتيجة لحربها العدوانية التي شنتها ضد العرب في حزيران ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٢ اجتمع مجلس الامن لدراسة القضية الفلسطينية^(٢٢) بناء على طلب مصر، وفي ٢٤/ تموز من ذات العام طرح امام مجلس الامن مشروع قرار ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها نتيجة حرب ١٩٦٧ وضرورة الاحترام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، باعتبارها عنصراً جوهرياً يقوم عليه السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط. ولكن القرار سقط لاستعمال الولايات المتحدة الامريكية لحقها في النقض. كما ادى الفيتو الامريكي ايضاً الى اسقاط مشروع قرار في مجلس الامن عام ١٩٧٥ يؤكد حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره.

ومما يلاحظ على سلوك الولايات المتحدة الامريكية، فيما يتعلق بالتصويت على مشروع اي قرار يصدر عن مجلس الامن وله صلة بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، استخدامهما من غير وجه حق لحق النقض الذي يخولها اياه ميثاق الامم المتحدة باعتبارها عضواً دائماً في المجلس. وطالما سارت الولايات المتحدة على هذا النهج، فانه من غير المتوقع ان يصدر عن مجلس الامن اي قرار ايجابي تجاه القضية الفلسطينية.

٣- تطور موقف الامم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية

لقد تم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤^(٢٣) في نهاية اعمال المؤتمر الفلسطيني الاول الذي انعقد في القدس من الفترة ٢٨/٥ - ٢٨/٦/١٩٦٤ وحضرته وفود تمثل الجامعة العربية والعديد من الدول العربية، وتم انتخاب السيد احمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية وتكليفه باختيار اعضائها البالغ عددهم (١٥) عضواً. وقد عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مؤتمرها الاول في القاهرة في ٢/٩/١٩٦٤ واتخذت قرارات تؤكد الجانب العسكري وتلح على استقلال العمل الفلسطيني، ومنذ ذلك التاريخ وهي تمارس العمل الفدائي ضد الوجود الاسرائيلي الاستعماري. وقد توسعت هذه المنظمة وانتشرت لتجدها في ايامنا هذه تضم اكثر من فصيل وتعمل على اكثر من صعيد تطالب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد كان طبيعياً أن يكون لهذا الشعب الفلسطيني الذي اعترفت له الجمعية العامة للأمم المتحدة بحقوقه الوطنية من يمثله في إطار هذا الجهاز الدولي، وناضل من أجل انتزاع حقوقه المشروعة. فبموجب القرار (٣٢١٠) لسنة ١٩٧٤^(٤٨)، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة. وبموجب القرار ٣٢٣٧ لسنة ١٩٧٤^(٤٩) اعترفت الجمعية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية بمركز المراقب مع حق المشاركة في أعمال وجلسات دورات انعقاد الجمعية العام أو أي من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك في المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة أو أي من أجهزة الأمم المتحدة.

وبقرارها رقم ٣٢٧٥ لسنة ١٩٧٥^(٥٠)، دعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة كممثل للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع سائر الأطراف في جميع الجهود والمباحثات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط، والتي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي القرار رقم ٣٢٣٧/٢٩^(٥١) الصادر بتاريخ ٧/١٢/٧٨ دعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، ووجهت الدعوة إلى منظمة التحرير للمشاركة فيه على قدم المساواة. وفي القرار رقم ٣٤٠٧/٧٠^(٥٢) الصادر في كانون الأول ١٩٧٩ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

وفي أعقاب إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، في نهاية اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وبسبب الاعترافات الدولية المتتالية بولادة هذه الدولة، وآثار خطاب السيد ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف في ١٣ كانون الأول ٨٨ بسبب رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات لأراضيها لاقاء كلمته أمام الجمعية العامة في مقرها في نيويورك، قررت الجمعية العامة في جنيف استحداث مقعد جديد لدولة فلسطين الوليدة مع التأكيد على إشغال منظمة التحرير الفلسطينية لهذا المقعد.

وخلاصة القول في هذا المجال أن الأمم المتحدة، من خلال جمعيتها العامة التي تمثل إحدى أجهزتها الرئيسية، قد أقرت الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومن بينها حق تقرير المصير. كما أنها أكدت - كما لاحظنا في هذا البحث - على ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير واعتبرت ذلك دعامة أساسية لا بد منها لقيام السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

لقد سبق وإن بينا بطلان قرار التقسيم رقم (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة الذي تعتبره إسرائيل السند الأساسي لقيامها ولشرعية وجودها الدولية. أننا وإن سلمنا (مجازاً) بصحة هذا القرار، فإنه يصبح لزاماً على الأمم المتحدة أن تعمل على تنفيذه تنفيذاً كاملاً، فالقرار كل ولا يتجزأ، لا يجوز تنفيذ ما كان منه صالحاً للطرف الصهيوني فقط مع اغفال الشق الآخر منه المتعلق بالدولة الفلسطينية.

وفي هذا المجال، يجب على الأمم المتحدة السعي لإقامة الدولة الفلسطينية في حدود التقسيم، حتى يمكنها أن تدافع عن صحة قراراتها. وإذا ما سلمنا بأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست مجرد توصيات وإنما لها صفة الزامية، فإن ذلك ينبغي أن ينسحب على كل قراراتها، ولا سيما تلك المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره^(٥٣) ولكن السؤال الذي يظل قائماً هو متى سيتم وضع هذه القرارات موضع التنفيذ العملي؟؟

الهوامش:

- (١) حق الفلسطينيين في تقرير المصير: دراسة للصفة الغربية وقطاع غزة، الحسين بن طلال، ص (١٠٦) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث بحق الفلسطينيين، الحسن، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، دراسة للدكتور أسعد عبد الرحمن، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية العدد (٢٠) كانون ثاني ١٩٩٠. ص ١١٤ وسيشار إلى هذا المرجع في البحث بحق الشعب الفلسطيني، أسعد.
- (٢) القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة (بعض الملامح القانونية) د. عزيز شكري، د. فؤاد ديب، ص (١٤٤) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث: القضية الفلسطينية، عزيز وفؤاد.
- (٣) تقرير المصير، دراسة مقارنة في التاريخ والقانون والاقتصاد والمجتمع الدولي: د. حسين علي الجبني، ص (٢٤) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث، تقرير المصير، حسين.
- (٤) حق الشعب الفلسطيني، أسعد، ص (١١٣).
- (٥) تقرير المصير، حسين ص (٧٧، ٧٦).
- (٦) حق الفلسطينيين، الحسن، ص (٨٤).
- (٧) تقرير المصير، حسين، ص (٨٣، ٨٤).
- (٨) حق الفلسطينيين، الحسن ص (٨٤، ٨٥).
- (٩) حق الفلسطينيين، الحسن، ص (٨٥). حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بين قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات كامب ديفيد، دراسة للدكتور محمد يوسف علوان، منشورة في مجلة الحقوق الصادرة عن جامعة الكويت، العدد الثاني السنة السادسة، ١٩٨٢، ص (٣١٥)، وسيشار إلى هذا المرجع في البحث بحق تقرير المصير، علوان.
- (١٠) حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، يوسف محمد يوسف القراعين، دار الجليل للنشر - عمان، ص (٤٧) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث: حق الشعب العربي، يوسف.
- (١١) انظر ذلك في الشرعية الفلسطينية والمستقبل الفلسطيني، د. محمد عبد العزيز أبو سخيلة، ص (١٦، ١٧) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث بالشرعية الفلسطينية، محمد. وانظر أيضاً القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، د. يوسف هيكل، الصفحات (٣٨، ٤٣) وسيشار إلى هذا المرجع في البحث بالقضية الفلسطينية، يوسف. وانظر أيضاً العدوان الصهيوني والقانون الدولي، شفيق الرشيدات (الأمين العام لاتحاد المحامين العرب) صفحات (٤٠ - ٤٢) وسيشار إلى هذا المرجع بالبحث بالعدوان الصهيوني، نجيب.
- (١٢) الشرعية الفلسطينية، محمود: الصفحات (١٧، ١٨، ٢١). والقضية الفلسطينية، يوسف ص (٦٨).
- (١٣) العدوان الصهيوني، شفيق، الصفحات (١٥٠، ١٥١).
- (١٤) القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، د. جابر إبراهيم الراوي ص (٢١)، وسيشار إلى هذا المرجع في البحث: القضية الفلسطينية، جابر.
- (١٥) الشرعية الفلسطينية، محمد، ص ٢١٥.

- (١٦) حق الشعب الفلسطيني. اسعد ص (١٢٨).
- (١٧) العدوان الصهيوني، شفيق ص (٣٤، ٣٥).
- (١٨) القضية الفلسطينية، يوسف ص (٦٤).
- (١٩) القضية الفلسطينية، جابر ص (٢٢).
- (٢٠) القضية الفلسطينية، عزيز وفؤاد ص (١٠).
- (٢١) حق الفلسطينيين، الحسن ص (٣٠).
- (٢٢) انظر نص صك الانتداب على فلسطين في: القضية الفلسطينية، يوسف، الصفحات (٢٢٣ - ٢٣٠).
- (٢٣) الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في قرارات الامم المتحدة، دراسة للدكتور عبدالعزيز محمد سرحان منشور في مجلة الحقوق / جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة السادسة، حزيران ١٩٨٢ الصفحات (٢٥٧ - ٢٥٩). وسيشار الى هذا المرجع في البحث بالحقوق الاقليمية، عبدالعزيز.
- (٢٤) انظر نص القرار رقم ١٨١ في قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي (٤٧ - ١٩٧٤) مراجعة وتحقيق د. جورج طعمة ص (١٩٧، ١٩٨) وسيشار الى هذا المرجع في البحث بقرارات الامم المتحدة، جورج.
- (٢٥) القضية الفلسطينية، ندوة القانونيين العرب، الجزائر ٢٢ - ٢٧ تموز ١٩٦٧، ترجمة صلاح الدباغ ومراجعة جوزيف مغيزل ص (٨٠ - ٨١).
- (٢٦) القضية الفلسطينية، جابر ص (٤٥، ٤٦). حق الفلسطينيين، الحسن، الصفحات (٦٣ - ٦٦).
- (٢٧) حق الفلسطينيين، الحسن ص (٦٧).
- (٢٨) حق الشعب الفلسطيني، اسعد، الصفحات (١١٧، ١١٨).
- (٢٩) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام - الجزء الاول (ا) اصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية / دمشق ص (٥٥٢) وسيشار الى هذا المرجع في البحث بالموسوعة الفلسطينية، الجزء الاول.
- (٣٠) قرارات الامم المتحدة، جورج ص (١٠٢ - ١٠٤).
- (٣١) المرجع السابق، ص (١١٠ - ١١٣).
- (٣٢) المرجع السابق، ص (١٢٩ - ١٣٤).
- (٣٣) المرجع السابق، ص (١٣٨ - ١٣٩).
- (٣٤) المرجع السابق، ص (١٥٥ - ١٥٦).
- (٣٥) القرارات والمبادئ الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨، تريبز مزيد حداد، الجامعة الاردنية، الصفحات (٢٨، ٤٤) وسيشار الى هذا المرجع بالبحث بالقرارات والمبادئ، تريبز.
- (٣٦) المرجع السابق، الصفحات (٤٤، ٣٧).
- (٣٧) حق الشعب الفلسطيني، اسعد، ص ١٢٨.
- (٣٨) المرجع السابق، ص (١٢٨).
- (٣٩) المرجع السابق، ص (١٢٢).
- (٤٠) حق الشعب العربي، يوسف، الصفحات (١٦٢ - ١٦٥)، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الاول، ص (٥٥٦).
- (٤١) انظر نص القرار وتفصيله في: القرارات والمبادئ، تريبز، الصفحات (٣٢، ٣٣).
- (٤٢) حق تقرير المصير، علوان، ص (٣١٩، ٣٢٠).
- (٤٣) المرجع السابق (٣١٩، ٣٢٠). الموسوعة الفلسطينية، الجزء الاول، ص (٥٥٤).
- (٤٤) انظر تفصيل ذلك في الحقوق الاقليمية، عبدالعزيز، الصفحات (٢٧٩ - ٢٨٢).
- (٤٥) سنوات بلا قرار، د. محمد الفرا، ص (١٣٢).
- (٤٦) حق الشعب العربي، يوسف، الصفحات (١٦٦ - ١٦٨).

- (٤٧) القضية الفلسطينية، عزيز وفؤاد، ص (١٦٤، ١٦٥).
- (٤٨) قرارات الامم المتحدة، جورج، ص (١٥٢، ١٥٣).
- (٤٩) القرارات والمبادئ، تريبز، ص (٣٧).
- (٥٠) القرارات والمبادئ، تريبز، ص (٣٧).
- (٥١) القضية الفلسطينية، عزيز وفؤاد، ص (١٨٤).
- (٥٢) حق الشعب الفلسطيني، اسعد ص (١٢٨).
- (٥٣) الشرعية الفلسطينية، محمد، ص (٢٦).

قائمة المراجع:

- (١) اسعد عبدالرحمن: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، المجلة الثقافية الصادرة عن الجامعة الاردنية، ع ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.
- (٢) تريبز فريد حداد: القرارات والمبادئ الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٨ م، الجامعة الاردنية.
- (٣) جابر ابراهيم الراوي: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، الطبعة الاولى، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٥ م.
- (٤) جورج طعمة: قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي (١٩٤٧ - ١٩٧٤)، طبعة اولى ٧٣، طبعة ثانية ٧٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- (٥) الحسن بن طلال: حق الفلسطينيين في تقرير المصير، دراسة للصفة الغربية وقطاع غزة مطبوعات كوريتيت - لندن - ميلبورن - نيويورك ١٩٨١.
- (٦) حسين علي الحبش: تقرير المصير، دراسة مقارنة في التاريخ والقانون والاقتصاد والمجتمع الدولي، دار الكتاب العربي.
- (٧) شفيق الرشيدات: العدوان الصهيوني والقانون الدولي، مصر، مطبعة عبده وانور احمد.
- (٨) ترجمة صلاح الدباغ ومراجعة جوزيف مغيزل القضية الفلسطينية ندوة القانونيين العرب المنعقدة في الجزائر ٢٢ - ٢٧ تموز، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨.
- (٩) عبدالعزيز محمد سرحان: الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في قرارات الامم المتحدة، مجلة الحقوق الصادرة من كلية الحقوق في جامعة الكويت، ع ٢، ص ٦، الكويت، ١٩٨٢.
- (١٠) عزيز شكري وفؤاد ديب: القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة: بعض الملامح القانونية، دمشق، مطبعة الداوي، ١٩٨١/١٩٨٢.
- (١١) محمد عبدالعزيز ابوسخيلة: الشرعية الفلسطينية والمستقبل الفلسطيني، الكويت، دار المعارف.
- (١٢) محمد الفرا: سنوات بلا قرار، طبعة اولى، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، ١٩٨٨ م.
- (١٣) محمد يوسف علوان: حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بين قرارات الامم المتحدة واتفاقيات كامب ديفيد مجلة الحقوق الصادرة من كلية الحقوق بجامعة الكويت، ع ٢، ص ٢، الكويت، ١٩٨٢.
- (١٤) يوسف محمد يوسف القراعين: حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، الطبعة الاولى، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٣ م.
- (١٥) يوسف ميكل القضية الفلسطينية تحليل ونقد، الطبعة الاولى، يافا، فلسطين، مطبعة الفجر.

الشرعية الدولية وتقسيم فلسطين

عبدلقدار ياسين

لعبت الشرعية الدولية دوراً رئيسياً في تأسيس المشكلة الفلسطينية، حين أقرت «عصبة الأمم»، في ١٩٢٢/٧/٢٤، لبريطانيا حق فرض انتدابها على فلسطين. ثم أسست هذه الشرعية للنكبة الفلسطينية؛ حين أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها رقم ١٨١، في ١٩٤٧/١١/٢٩، والقاضي بتقسيم فلسطين بين شعبها العربي ومستوطنها اليهود. على أن من العبث تصور حل المشكلة الفلسطينية تحت مظلة الشرعية الدولية؛ فالامر منوط - أساساً - بموازين القوى في ميدان المعركة، وما أخذ بالقوة لا يسترد بالقانون، حتى لو كان القانون الدولي.

حين استعانت بريطانيا بالشرعية الدولية:

غداً معروفاً أن بريطانيا وعدت الحركة الصهيونية - وفق «تصريح بلفور» (١٩١٧/١١/٢) - بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. كما أن سجل الانتداب البريطاني المحابي للحركة الصهيونية في فلسطين حافل بما لا يتسع له المجال هنا. وإن كان من المفيد الإشارة إلى أن أساس سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين كان تسهيل انتقال هذه البلاد من أيدي مواطنيها العرب إلى أيدي المستوطنين اليهود، الذين وفدوا إليها من أركان الأرض الأربعة. وتمثل هذا للتسهيل في التشريعات والإجراءات في جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفقائية، والتي كان التحيز فيها للحركة الصهيونية وللمستوطنين اليهود واضحاً جلياً، بشكل عجل بتهينة فلسطين لتنفيذ المشروع الصهيوني فيها.

وقد أقدمت بريطانيا على هذا كله، في وقت ربطت فيه الصهيونية مصيرها بهذه الامبريالية، التي ظلت تحتل الموقع الطليعي في المعسكر الامبريالي، إلى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

على أن القيادة الصهيونية سرعان ما أحست بأن هذا الموقع الطليعي أخذ ينتقل، تدريجياً وباضطراد، للامبريالية الأمريكية. حيث نجحت هذه الأخيرة في النأي بنفسها عن خوض غمار هذه الحرب، لعدة سنوات، مما أتاح لها فرصة ادخار مواردها، بل ومنح القروض للامبريالية البريطانية نفسها، حتى تراجع دور الأخيرة في صنع القرار السياسي العالمي، وبدأت في التحول إلى مجرد بلد تابع للامبريالية الأمريكية.

وما أن التقطت القيادة الصهيونية المؤشرات الكافية في هذا الصدد، حتى نقلت مركز ثقلها، سنة ١٩٤٢، من لندن إلى واشنطن. فعقدت مؤتمرها العام في فندق «بالتيمور» بالولايات المتحدة، ونقلت اثنين من لجناتها السياسية من لندن إلى واشنطن. فيما أقيمت ثالثاً في العاصمة البريطانية، ربما مع ما يتفق ووزنها، آنذاك، في المعسكر الامبريالي.

ومعروف أن هذا التحول في ميزان القوى (الاقتصادي، والسياسي، والعسكري) داخل المعسكر الامبريالي، رافقه - مجرّد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها - احتدام الصراع المكثف بين الامبرياليتين البريطانية والأمريكية، في محاولة من الثانية لوراثة الامبريالية البريطانية في مستعمراتها، ومن ضمنها فلسطين.

ولعل في هذا ما يفسر الفتور الملموس في مشاعر الامبريالية البريطانية تجاه الصهيونية ومشروعها في فلسطين، ومن ثم تلكؤها في تحقيق «وعدها» لعميلتها السابقة، العاقبة: الصهيونية. لكن هذا التلكؤ لم يمر بدون مشاكل حقيقية للامبريالية التي أخذت الشمس تأذن بالمغيب عن امبراطوريتها. ذلك أن أمريكا غدت تتحكم في جزء غير يسير من القرار السياسي البريطاني، من خلال الديون الكبيرة التي كبلت بها بريطانيا.

كما أن العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين شنت هجمات مسلحة موجعة ضد الجنود البريطانيين هناك، فقتلت بعضهم، وشنقت بعضهم الآخر، وألحقت أذى وعاهات ببعض ثالث. وقاد وزير الخارجية البريطاني (العمالي)، أرنست بيفن، معارضة الاسراع بتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين، وعياً منه بأن الدولة اليهودية لن تكون إلا أداة بيد الامبريالية الخصمة (الأمريكية) في الشرق الأوسط، المنطقة البالغة الأهمية والحساسية للمصالح البريطانية في العالم، بحكم موقعها الاستراتيجي الهام، وغناها الملحوظ بالمواد الخام، واحتوائها على الأسواق الواسعة. بينما قاد الرمز الاستعماري البريطاني العريق، ونستون تشرشل، الحملة المؤيدة لأمريكا في مجلس العموم البريطاني، حين كان تشرشل يقود المعارضة (المحافظة) فيه للحكومة البريطانية العمالية، برئاسة كليمنت أتلي.

وحاولت أمريكا تمرير المشروع الصهيوني عبر «اللجنة الانفلو» - أمريكية -، التي أوفدتها الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى فلسطين، ربيع ١٩٤٦، لدراسة قدرات هذه البلاد على استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود. ولم تكن توصية هذه اللجنة مفاجئة لأحد، إذ طالبت بفتح ابواب فلسطين لاستقبال مئة ألف لاجئ يهودي. تماماً كما سبق وطالب الرئيس الأمريكي، آنذاك، هاري ترومان، ومن بعده

الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة (الديمقراطي، والجمهوري). لكن الخارجية البريطانية نجحت في استبعاد هذه التوصية. وإن عادت الخارجية نفسها واقتنعت بأن «الليلة لا تشبه البارحة»، وبأن اختلال ميزان القوى داخل المعسكر الامبريالي، يحتم على بريطانيا ابداء مرونة ملموسة، وتقديم بعض التنازلات. فدعت الخارجية البريطانية الدول العربية وممثلي الشعب الفلسطيني، وممثلي «الوكالة اليهودية» الى مؤتمر في لندن، في شباط/ فبراير ١٩٤٦، إلا أن المؤتمر فشل في التوصل الى حل للمشكلة؛ حين رفضت الاطراف المشاركة فيه مشروعاً تقدمت به الحكومة البريطانية، يقضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود والانجليز، وحمل المشروع اسم «مشروع موريسون».

وكانت الحكومة البريطانية تطمح أن تكون الدولة العربية تحت هيمنتها، بما للامبريالية البريطانية من نفوذ قوي على مختلف الحكومات العربية، آنذاك. وبهذا يمكنها أن ترصد نشاط خصمها الامريكية والتصدي له.

وتلقف بيفن اقتراحاً تقدم به اليه خبراء وزارته، ويقضي بعرض المشكلة الفلسطينية على الامم المتحدة، من باب «رفع العتب»، إذ ستحول معارضة الدول العربية والشيوعية دون تمكين هذا المحفل الدولي من حسم هذه المشكلة، مما يعيدها، من جديد، الى الحكومة البريطانية^(١)، التي تستقوي بالشرعية الدولية، وتظهر في صورة الزاهدة عن الاستمرار في حكم فلسطين، والمضطرة الى مواصلة دورها هذا تحت رغبة الشرعية الدولية. وحين اقتنع بيفن بوجاهة هذا المشروع، وفائدته المؤكدة لمصالح الامبراطورية البريطانية، سارع الى تحويل «قضية فلسطين»، في ٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٧، الى الامم المتحدة.

وعلى الرغم من الدقة النظرية لتقدير خبراء الخارجية البريطانية في هذا الصدد، إلا أن الممارسة العملية خيبت تقديرهم هذا، إذ تخطى السوفييات، فجأة، عن شعار «الدولة الديمقراطية الفلسطينية»، ووافقوا على تقسيم فلسطين بين مواطنيها العرب ومستوطنيها اليهود.

المفاجأة السوفياتية:

لم يكن موقف المندوب السوفياتي أمام لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة إلا منسجماً مع الموقف السوفياتي الثابت من القضية الفلسطينية. إذ طالب هذا المندوب، في ٢٧/٤/١٩٤٧، بمنح فلسطين استقلالها^(٢)

وعندما شكلت الامم المتحدة لجنة خاصة لبحث المسألة الفلسطينية، طالب المندوب السوفياتي في هذه المؤسسة الدولية، أندريه غروميكو، أن تطلب الامم المتحدة الى اللجنة التي شكلت للبحث في المشكلة الفلسطينية، دراسة امكانية إنهاء الانتداب «دون إبطاء»، بدلاً من في «أنسب وقت»، حسب اقتراح مندوب سلفادور^(٣). وحين عارض المندوب الاميركي هذه الصيغة، لأنها، في رايه، تعتبر إجباراً أدبياً للجنة التحقيق^(٤)، شدد المندوب السوفياتي على ضرورة «قيام دولة مستقلة في فلسطين»^(٥). على أن المؤتمر الأول على تغيير الموقف السوفياتي ورد على لسان غروميكو، بعد ثلاثة أيام، فقط، حين أعرب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١٤/٥/١٩٤٧)، عن تأييد بلاده لدولة عربية - يهودية في فلسطين، وفي حالة

تعذر قيامها - بسبب احتدام الصراع بين العرب واليهود - تقسم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية^(٦).

ومنذ حزيران/ يونيو ١٩٤٧، بدأت لجنة التحقيق التي أوفدها الامم المتحدة، نشاطها في فلسطين، فالتقت بمسؤولين كبار عرب غير فلسطينيين، وبزعامات الوكالة اليهودية، فيما قاطعت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية هذه اللجنة الدولية، ولم تستجب هذه القيادة لرجاء قيادة «عصبة التحرير الوطني الفلسطيني»، بضرورة مقابلة هذه اللجنة، وتوضيح موقف الشعب الفلسطيني أمامها، وهي أقل عداء لنا من اللجنة الانغلو - امريكية، التي حرصت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية على المثل بين يديها، مع أنه لا يمكن نفي الصفة الاستعمارية عنها. فيما تضم اللجنة الدولية اعضاء معادين للاستعمار، وتربطهم صداقة موضوعية بحركة التحرر الوطني الفلسطيني، مثل يوغسلافيا والهند وايران وتشيكوسلوفاكيا.

واللافت للنظر أن كبار المسؤولين العرب، الذين التقوا اللجنة الدولية، حرصوا على التأكيد باستحالة التعايش بين العرب واليهود في دولة فلسطينية واحدة، الامر الذي عزز الاتجاه داخل اللجنة الدولية، ومن ثم داخل الجمعية العمومية للأمم المتحدة، من أجل هجر صيغة «الدولة الواحدة» الى دولتين. وقدمت اللجنة الدولية تقريرها الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، متضمناً مشروعين، تبنت اولهما اغلبية اللجنة، ويوصي بتقسيم فلسطين، في حين أوصت اقلية اللجنة الدولية باقامة دولة عربية - يهودية مشتركة في فلسطين.

وامام اللجنة التي اناطت بها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بحث المشكلة الفلسطينية، ألقى المندوب السوفياتي، تسارابكين، خطابه، الذي طالب فيه بالتعجيل في منح فلسطين الاستقلال. ونوه بفوائد ومزايا مشروع اقلية اللجنة الدولية، وإن استدرك بأن حالة العلاقات بين الشعبين (العرب واليهود) سيئة، ولا يمكن تنفيذ هذا الاقتراح، عملياً. لهذا اعطى تسارابكين صوته للاكتفاء بمناقشة مشروع اغلبية اللجنة الدولية، «لأنه الوحيد القابل للتنفيذ»، معولاً، في الوقت نفسه، على الاتحاد الاقتصادي بين الدولتين، العربية واليهودية، الذي «من شأنه أن يفتح الباب لتقارب الشعبين، كما يحقق قيام علاقات سياسية وثيقة بينهما، في المستقبل»^(٧).

وامام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قال غروميكو إن «اليهود والعرب في فلسطين لا يرغبون ولا يستطيعون الحياة في نطاق واحد... فلم يبق أمامنا إلا أن ننشئ دولتين»^(٨). وانتهت مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة - كما هو معروف - باقرار مشروع التقسيم، بأغلبية ٢٣ صوتاً، بينها الاتحاد السوفياتي وبقية الدول الاشتراكية، مع امتناع عشرة أصوات عن التصويت، بينها بريطانيا!

ولكن، كيف سارت الامور بهذا التسارع؟

الآلية:

حين عمدت الحكومة البريطانية الى ادراج المشكلة الفلسطينية ضمن جدول اعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ٢ نيسان / ابريل / ١٩٤٧، كان الهدف المعلن هو حسم أمر انتداب بريطانيا على فلسطين، وتقرير ما اذا كان هذا الانتداب سيستمر أم لا؟ وما اذا كان مواطنو فلسطين ومستوطنوها سيتمنون استقلالاً ذاتياً، وكيف؟

ثم عمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الى تشكيل «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين»، وعرفت، اختصاراً، باسم «الأونسكوب»^{*} وضمت ١١ عضواً، بعد ان استبعدت منها الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن الدولي. وقد عقدت هذه اللجنة - ما بين ايار / مايو وأب / اغسطس ١٩٤٧ - عدة اجتماعات، علنية ومغلقة، في ليك سكسس، والقدس، وبيروت، وجنيف. ولكنها لم تصل الى نتيجة حاسمة، فأكثريتها (١٧ عضواً) ايدت تقسيم فلسطين، الى دولتين مستقلتين، وفضلت الاقلية (٣ أعضاء الهند، وايران، ويوغسلافيا) دولة اتحادية، تشمل البلاد كلها. في حين شعر مندوب استراليا أن مهمة اللجنة هي نقل الحقائق، وأنها غير مخولة بتقديم مقترحات قد تؤثر على الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وجاء في مشروع اكثرية اللجنة الدولية ان الدولة العربية تتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي، الممتد من اسدود في اتجاه الجنوب حتى الحدود مع مصر، شاملة منطقة الخليل وجبل القدس وغور الاردن، اما الدولة اليهودية فتضم الجليل الشرقي، مرج ابن عامر، والقسم الاكبر من السهل الساحلي، وصحراء النقب. على ان تشمل الدولة العربية ٤,٤٧٦ ميلاً مربعاً، اي ما نسبته ٤٢,٨٨٪ من المساحة الاجمالية لفلسطين، بينما تقوم الدولة اليهودية على ٥,٨٩٣ ميل مربع، وهو ما يقرب ٥٦,٧٤٪ من مساحة فلسطين. وتضم الاولى ٧٢٥,٠٠٠ عربياً، وزهاء ١٠,٠٠٠ يهودي، بينما تضم الدولة اليهودية ٤٩٨,٠٠٠ يهودي و٤٩٧,٠٠٠ عربي^(١).

وفي ٢٩/٩/١٩٤٧، شكلت الجمعية العمومية لجنة خاصة اخرى، لتفحص المشروعين. ومثلت في هذه اللجنة جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة الدولية أربعة وثلاثين اجتماعاً، وتفرع عنها لجنتان: تخصصت كل منها بأحد مشروعَي اللجنة الدولية. وحيل دون اتصال اللجنتين الفرعيتين ببعضهما البعض.

وحين بدأت اللجنة الموسعة، في تشرين الثاني / نوفمبر بالتصويت على المقترحات التي قدمتها اللجنتان الفرعيتان، رفضت، مع أمور أخرى، محاولة عرض بعض التساؤلات حول تصريح بلفور والانتداب البريطاني على محكمة العدل الدولية. كما رفضت باكثرية صوت واحد، اقتراحاً بالبحث في اهلية الأمم المتحدة لتنفيذ تقسيم فلسطين، أو أي حل آخر، بدون موافقة اغلبية سكان فلسطين^(٢).

وللاهمية الكبيرة للقضية، فقد حددت اكثرية الثلثين في الجمعية العمومية. وقبل التصويت قال المندوب البلجيكي، فان لانغنهوف «نحن غير واثقين من ان الحل عادل، ونشك في انه عملي، ونخشى ان يتضمن مخاطر عظيمة»، لكنه شكك في وجود بديل، ومن هنا برر اعطاء صوته لمشروع التقسيم^(٣).

فيما أكد المندوب الباكستاني، ظفر الله خان، الحق الراسخ للفلسطينيين في اختيار شكل الحكومة التي سيعيشون في ظلها. وقد ضمن لهم هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة. وتستطيع هذه الهيئة الدولية أن تحصل من الفلسطينيين على ضمان الحرية الدينية في دولتهم المستقلة لليهود. واتهم ظفر الله خان الدول الكبرى بالنفاق المقلق، فهي ترفض مساعدة اليهود المشردين، بينما تناشد قبولهم - من منطلقات انسانية - في فلسطين، لتحشرهم، هناك حشراً^(٤).

وفيما امتنع مندوب الفلبين، الجنرال رومولو، عن التصويت في اللجنة الخاصة، فإنه فاجأ الحضور في الجمعية العمومية بأنه تلقى تعليمات من حكومته تقضي بالتصويت ضد التقسيم، مبرراً ذلك «بالحق الاساسي في أن السكان، في بلد ما، لهم الحق في تقرير مستقبلهم السياسي، والحفاظ على وطنهم سليماً. وانتهى المندوب الفلبيني الى التأكيد بأن «مشكلة اليهود الاوروبيين المشردين يمكن ان تحل بطرق اخرى، غير اقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين». ورأى فيو، مندوب هايتي، أن مشروع التقسيم يتعارض ومبادئ سيادة الشعب، التي قصد منها، أولاً، حماية الأمم الصغيرة^(٥).

وتم التحايل لتأجيل التصويت، الذي كان مقرراً له يوم ١١/٢٦، لتقدير القيادة الصهيونية بأن المشروع لن ينال اغلبية الثلثين. ولأن يوم ١١/٢٧ كان عطلة قومية في الولايات المتحدة، اذ يصادق «عيد الشكر»، فقد عقد الاجتماع يوم ١١/٢٨، حيث اقترحت كولومبيا اعادة المشروعين الى اللجنة الخاصة، ثانية، وتمنح فترة ثلاثة اشهر، للتوفيق بين المشروعين. على ان الاقتراح الكولومبي مني بالفشل، فيما نجح مقترح فرنسي بارضاء التصويت اربعاً وعشرين ساعة أخرى^(٦).

ونزلت الادارة الامريكية بكل ثقلها مع القيادة الصهيونية، طوال الايام الثلاثة السابقة على التصويت، فسحبت أوراق اعتماد مندوب سيام في الأمم المتحدة لجرد تصويته ضد التقسيم في اللجنة الخاصة. وتحت ضغط «المساعدة الامريكية» اقتنع الرئيس الفلبيني، روكساس، بضرورة التصويت الى جانب تقسيم فلسطين، وصدرت التعليمات الى مندوب هايتي بالتصويت لصالح التقسيم^(٧). كما عمدت امريكا والصهيونية الى استخدام سلاح الرشاوي والاغراءات مع وفود مختلفة^(٨). ووصل الأمر الى حد توزيع معاطف الفراء الثمينة على زوجات مندوبي اقطار امريكا اللاتينية في الأمم المتحدة، ثمناً لاصوات ازواجهن^(٩)!

في تفسير الموقف السوفياتي:

لا شك أن المآسي التي تعرض لها اليهود في أوروبا، على أيدي النازي، كانت لا تزال طرية في اذهان السوفيات، مما خفف - نسبياً - من عداوتهم للصهيونية، وهو العداء المستند الى الاشتراكية العلمية. وكان طبيعياً أن يؤدي اشتراك اليهود في حركات المقاومة السرية ضد النازي الى هذا التخفيف. هذا في حين كانت غالبية الدول العربية آنذاك، تدور في فلك الاستعمار الغربي.

ثم أن التقسيم كان سيفضي الى اخراج القوات البريطانية من فلسطين، ومن ثم الى استقلالها^(١٠). فضلاً عن ان الاتحاد الاقتصادي بين الدولتين العربية واليهودية، كان سيفضي، عاجلاً، الى وحدة سياسية بينهما، برأي السوفيات.

وقد زاد الطين بله ان مندوبي الدول العربية في الامم المتحدة كانوا، آنذاك، ينفرون من مندوبي الاقطار الشيوعية، ويتجنبون لقاءهم «كما يتحاشى السليم لقاء الجرب او الجدوم. وهذا رغم ما كان يعاينه مندوبونا على ايدي الانجليز والامريكيين وحلفائهم وصنائعهم، من غلظة واستخفاف»^(١٨). ورأى كاتب تقديمي بريطاني أن القيادة السوفياتية كانت ترى الامبريالية البريطانية عدواً رئيسياً، وأن التقسيم سيضطرها الى الخروج. كما ان موافقة الزعيم السوفياتي ستالين، على التقسيم من شأنه تقديم ارضاء تكتيكي للولايات المتحدة، التي بدأت حربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، بمجرد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها، صيف ١٩٤٥^(١٩).

ويؤكد مفكر صهيوني امريكي، ان تأييد ستالين للتقسيم كان مرحلياً. وأسس هذا المفكر رأيه على استمرار العداء للصهيونية، كأحد الاسس الرئيسية للسياسة الخارجية السوفياتية^(٢٠). وإذا كنا نفهم هذا الموقف السوفياتي، فإن علينا أن لا نبرره. ونجدنا نوافق مفكر تقدمي مصري يرى ان جذر الخطأ في ان مبدأ تقرير المصير قد فهم، وطبق بطريقة شكلية، مجردة، وجامدة، لم تراعى خصوصية المشكلة الفلسطينية ولا واقعها المميز. وتحول الى صيغة شكلية، تفتقد مضمونها الحقيقي الديمقراطي، الذي يسوي بين الشعوب، أولاً، ويستهدف فتح الطريق أمام تطور الحركة القومية للشعوب الثورية والديمقراطية، التقدمية في المضمون. كما يسد الطريق، بحزم، في وجه النزعات القومية الشوفينية الرجعية. لقد كانت نقطة البدء والانطلاق مجردة وشكلية تماماً: هناك قوميتان او شعبان، إذن فعليهما ان يتعايشا، أو ينفصلا. أما طبيعة الحركة الوطنية في كليهما، ومضمونها الحقيقي، وجذورها التاريخية، ومستقبلها، فلم يوضع في الاعتبار في شيء. ان مجرد التسوية بين المهاجرين المستوطنين، في ذات الوقت الذي ينتزعون الاراضي من الشعب العربي الفلسطيني، بمختلف الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، ويلجأون الى الارهاب ومطاردة عصاباتهم الارهابية للشعب الآمن، مستندين الى حراب المستعمرين البريطانيين، إن مجرد التسوية هنا لم تكن تطبيقاً سليماً لمعنى المساواة بين الشعوب. لقد كان مضمون قرار التقسيم هو تسليم المواطنين العرب الفلسطينيين، المستقرين على ارضهم القومية، منذ آلاف السنين، وفي دولتهم القومية فلسطين، واجبارهم بالقوة على الخضوع لسلطة غير سلطتهم القومية، ودون مبرر او سبب، سوى الرضوخ لارادة المستوطنين الوافدين والصهيونية العالمية. وكل ذلك باسم «حق تقرير المصير للشعب اليهودي»^(٢١).

بطلان الاجراء:

يعيد تقسيم فلسطين الى الاذهان قصة المراتين اللتين زعمتا بنوة طفل واحد. وحين أراد سليمان أن يقسمه بينهما صرخت احدهما، بينما رحبت الاخرى، مما اكد نفي أمومة الأخيرة للطفل. إذ رحبت الصهيونية بهذا التقسيم، بينما استنكرته الشعوب العربية، وبضمنها الشعب الفلسطيني. ويتعارض التقسيم مع احكام المادة الخامسة من صك الانتداب، التي تحتم على الدولة المنتدبة «عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين، أو تأجيرها، أو وضعه تحت تصرف دولة اجنبية». كما ان

الجمعية العمومية للامم المتحدة قد تجاوزت اختصاصاتها باصدار قرار التقسيم. إذ نصت المادة ١/٨٠ من ميثاق الامم المتحدة «على انه، الى ان تعقد اتفاقات لوضع الاقاليم المشمولة بالانتداب تحت الوصاية، لا يجوز تأويل نص أي حكم من احكام هذا الفصل، ولا تخريجه، تأويلاً أو تخريجاً، من شأنه أن يغير، بطريقة ما، أية حقوق لأية دولة او شعوب، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة، التي قد يكون اعضاء الامم المتحدة اطرافاً لها».

أي أن الامم المتحدة ملزمة بالتمسك بصك الانتداب. فضلاً عن أن سلطة الجمعية العمومية تقتصر على تقديم توصيات، ليس لها صفة الالتزام القانوني. ناهيك عن ان تلك التوصية التي اصدرتها الجمعية العمومية جاءت متعارضة مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة، التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، والواردة في المادة ٢/١، وفي مقدمة المادة ٥٥. فالميثاق لم يعط الجمعية العمومية، في أي نص من نصوصه، حق خلق دولة لآناس غير مقيمين في أرض مأهولة. ومن جهة ثالثة، فإن مجلس الامن الدولي رفض تنفيذ توصية الجمعية العمومية بالتقسيم (بالقوة). ومن جهة رابعة فإن كل دول افريقيا (عدا ليبيا) وجميع الدول الاسيوية (عدا الفلبين، بالضغط اياه) صوتت ضد غرس الدولة اليهودية في نقطة التقاء هاتين القارتين الكبيرتين، مما يتعارض وميثاق الامم المتحدة^(٢٢).

ثم ان المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم - سلف الامم المتحدة - نص على أن انهاء الاستعمار ليس مشروطاً إلا بفترة مؤقتة في مركز الانتداب، بوصفها تمهيداً للاستقلال. وهذا ينطبق على فلسطين، لأن العهد اعترف، مؤقتاً، باستقلال فلسطين، مع اجزاء اخرى من الامبراطورية التركية السابقة^(٢٣). كما ان الانتداب على فلسطين كان نافذاً، عندما اصدرت الجمعية العمومية للامم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وهو الذي لا يمنح السلطة حرمان أهالي فلسطين من الحقوق والحمايات التي كان الانتداب يؤمنها لهم، في ذلك الوقت^(٢٤). وفي هذا الصدد وجه السفير لوي هندرسون، مدير دائرة الشرق الادنى وافريقيا في الخارجية الاميركية، عدة انتقادات أساسية لمشروع التقسيم، ضمنها رسالته الى وزير الخارجية الاميركي، وأرخها في ١٩٤٧/٩/٢٢. ودلل السفير في رسالته على ان هذا المشروع ينتهك كلا من كيان الامم المتحدة والمبادئ الاميركية. كما اكد على أن مشروع التقسيم هذا يتجاهل مبادئ تقرير المصير، وحكم الاغلبية، وهو يعترف بمبدأ الدولة العنصرية الديمقراطية، ويذهب الى حد التمييز ضد اشخاص يقيمون خارج فلسطين، على أساس الدين والعرق^(٢٥).

على أن هذا البطلان الواضح لن يمنحنا الا الشرط الاول للنصر، ونعني به القضية العادلة، لكن يبقى علينا ان نوفر بقية الشروط، بالجهد والعرق والدماء.

الهوامش:

(1) Nicholas Bethell; The Palestine Triangle: The Struggle Between the British, the jews, and the arabs (1935-1948), Andre Doutsch, London, 1979, p. 293.

(٢) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٤/٢٨.

(٣) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١٠.

(٤) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١١.

(٥) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١٢.

(٦) أندريه غروميكو. إجلاء عن فلسطين، القاهرة، المطبعة الاجتماعية، د. ت. ص ٢٣ - ٢٤.

(٧) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٢٣ - ٥٢٤.

(٨) أمرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، القاهرة، الترجمة العربية، المخابرات العامة، الجزء الثاني، ١٩٧٠، ص ٦٧٤ - ٦٧٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة:

- مصطفى عبد العزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، كانون الثاني / يناير ١٩٦٨، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.

- لويس غرونبرغ، فلسطين أولاً، ترجمة: محمود قلاحة، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٨٢، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(١٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(15) David Horowitz; **State in the making**, Translated from the Hebrew by Julian Melizer, New York. Alfred A. Knopf, 1953, P. 259.

(16) Little Shultz; **The Palestine Fight-an inside Story Nation**, Vol. 165 (December 20, 1947), p.7.

(١٧) على ما أكد والتر إيتان، في: **Jewish Opserver** (London) 4.5. 1973.

ويفيد بن غوريون، في: **The Opserver** (London) 6.5. 1973.

(١٨) نقولا الدر، هكذا ضاعت وهكذا تعود، بيروت، ١٩٦٤، الطبعة الثانية ص ٧٢ - ٧٣.

(١٩) اسحق دويتشر، ستالين - سيرة ذاتية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٦٢٦.

(20) Nadar Savran; **The United State and Israel**, Harvard University Press, Com

(٢١) أديب ديمتري، الماركسية والدولة الصهيونية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١، ص ٢١٠ - ٢١٢.

(٢٢) عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٨٣.

(٢٣) عهد عصبة الأمم، المادة ٢٢، الفقرة الرابعة.

(٢٤) الأمم المتحدة، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، نيويورك، ١٩٧٩، ص ٢٥.

(٢٥) أوردها: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، عن.

Foreign Rels. U.S., PP. 1153-1157 (1971)

المفاوضات

وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

جون ريداوي

تقديم:

جون ريداوي، باحث وكاتب بريطاني متخصص في قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص. شغل منصب نائب المفوض العام لوكالة الغوث الدولية في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٨. منذ عام ١٩٧٠، واثراً مساهمته في تأسيس مجلس التفاهم العربي البريطاني **CAABU**، تفرغ ريداوي للكتابة والقاء محاضرات تهدف إلى التعريف بالقضية الفلسطينية، وكان محور كتاباته ومحاضراته يدور حول سبل التوصل إلى سلام في المنطقة ودور الأطراف المعنية في تحقيق هذا الهدف.

المقالة التالية هي ورقة كان الكاتب قد قدمها إلى ندوة عقدت في مجلس العموم البريطاني في ديسمبر ١٩٧٣ حول إمكانية التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. وهي تشكل واحدة من مجموعة أوراق هامة للكاتب نفسه، وكان مجلس التفاهم العربي - البريطاني قد جمعها وأصدرها في كتاب عام ١٩٨٢.

قدم لمجموعة أوراق ريداوي، النائب البريطاني وعضو مجلس العموم السير دينيس والترز **Dennis Walters**، الذي وصف انتاج الكاتب بأنه أدق تحليل لأوضاع الشرق الأوسط وأصدق محاولة للدفاع عن

حقوق العرب والفلسطينيين، «... إن مجموعة الأوراق هذه ستدهش أي قارئ مثقّب لتاريخ المنطقة، لأنها تشير بصورة واضحة إلى مدى تطور تحليلات وأفكار الكاتب واستبقائها للأحداث والراي العام والاعلام في الغرب، إذ جاءت كتابات ريداوي وآراؤه المنطقية هذه في الوقت الذي كان فيه الاعلام الغربي أصماً ونائماً، وكان الراي العام الغربي منحازاً ومعادياً للعرب والفلسطينيين».

هذه المقالة مترجمة عن كتاب: "Seek Peace, and Ensur it" Selected papers on palestine and the Search for peace

Published by the Council for the Advancement of Arab - British Understanding - London 1982

الهوامش:

(1) Nicholas Bethell; The Palestine Triangle: The Struggle Between the British, the jews, and the arabs (1935-1948), Andre Doutsch, London, 1979, p. 293.

(٢) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٤/٢٨

(٣) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١٠

(٤) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١١

(٥) صوت الأمة (القاهرة) ١٩٤٧/٥/١٢

(٦) اندريه غروميكو، إجلوا عن فلسطين، القاهرة، المطبعة الاجتماعية، د. ت. ص ٢٣ - ٢٤

(٧) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٢٣ - ٥٢٤

(٨) امرون كوهين، اسرائيل والعالم العربي، القاهرة، الترجمة العربية، المخابرات العامة، الجزء الثاني، ١٩٧٠، ص ٦٧٤ - ٦٧٥

(٩) لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة

- مصطفى عبدالعزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بيروت، منظمة التحرير

الفلسطينية، مركز الأبحاث، كانون الثاني / يناير ١٩٦٨، ص ٢٦٤ - ٢٦٦

- لوكاس غرونبرغ، فلسطين أولاً، ترجمة: محمود فلاح، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٨٢، ص ٧٦ - ٧٧

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٧

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٨

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٠

(١٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨١

(15) David Horowitz; **State in the making**, Translated from the Hebrew by Julian Melizer, New York, Alfred A. Knopf, 1953, P. 259.

(16) Little Shultz; **The Palestine Fight-an inside Story Nation**, Vol. 165 (December 20, 1947), p.7.

(١٧) على ما أكد والتر إيتان، في: **Jewish Opserver** (London) 4.5. 1973

ويفيد بن غوريون، في: **The Opserver** (London) 6.5. 1973

(١٨) نقولا الدر، هكذا ضاعت وهكذا تعود، بيروت، ١٩٦٤، الطبعة الثانية ص ٧٢ - ٧٣

(١٩) اسحق دويتشر، ستالين - سيرة ذاتية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٦٢٦

(20) Nadar Savran; **The United State and Israel**, Harvard University Press, Com

(٢١) أديب ديمتري، الماركسية والدولة الصهيونية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١، ص ٢١٠ - ٢١٢

(٢٢) عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٨٣

(٢٣) عهد عصبة الأمم، المادة ٢٢، الفقرة الرابعة

(٢٤) الأمم المتحدة، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي،

نيويورك، ١٩٧٩، ص ٢٥

(٢٥) أوردها، المصدر نفسه، الصفحة نفسها، عن:

Foreign Rels. U.S., PP. 1153-1157 (1971)

المفاوضات

وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

جون ريداي

تقديم:

جون ريداي، باحث وكاتب بريطاني متخصص في قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص. شغل منصب نائب المفوض العام لوكالة الغوث الدولية في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٨.

منذ عام ١٩٧٠، واثراً مساهمته في تأسيس مجلس التفاهم العربي البريطاني CAABU، تفرغ ريداي للكتابة والقاء محاضرات تهدف إلى التعريف بالقضية الفلسطينية، وكان محور كتاباته ومحاضراته يدور حول سبل التوصل إلى سلام في المنطقة ودور الأطراف المعنية في تحقيق هذا الهدف.

المقالة التالية هي ورقة كان الكاتب قد قدمها إلى ندوة عقدت في مجلس العموم البريطاني في ديسمبر ١٩٧٣ حول إمكانية التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. وهي تشكل واحدة من مجموعة أوراق هامة للكاتب نفسه، وكان مجلس التفاهم العربي - البريطاني قد جمعها وأصدرها في كتاب عام ١٩٨٢.

قدم لمجموعة أوراق ريداي، النائب البريطاني وعضو مجلس العموم السير دينيس والترز Dennis Walters، الذي وصف انتاج الكاتب بأنه أدق تحليل لأوضاع الشرق الأوسط وأصدق محاولة للدفاع عن

حقوق العرب والفلسطينيين، إن مجموعة الأوراق هذه ستدهش أي قارئ متابع لتاريخ المنطقة، لأنها تشير بصورة واضحة إلى مدى تطور تحليلات وافكار الكاتب واستباقها للأحداث والراي العام والاعلام في الغرب، إذ جاءت كتابات ريداي وآراؤه المنطقية هذه في الوقت الذي كان فيه الاعلام الغربي أصماً ونائماً، وكان الراي العام الغربي منحازاً ومعادياً للعرب والفلسطينيين.

هذه المقالة مترجمة عن كتاب: "Seek Peace, and Ensur it" Selected papers on palestine and the Search for peace

Published by the Council for the Advancement of Arab - British Understanding - London 1982

يؤكد السير والترز اتفاقه التام مع الكاتب بأن السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق إلا بتدخل طرف ثالث، ويقصد بالتحديد الطرف الامريكي الذي على عاتقه تقع مسؤولية ارغام اسرائيل على القبول بمبدأ التفاوض للتوصل الى تسوية سلمية في المنطقة. أما الحديث عن دور الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية فهو لا يتجاوز الدعم والتأييد الاعلامي والنفسي حيث أن الاخيرتين عاجزتان عن ممارسة أي ضغط على اسرائيل لارغامها على القبول بما لا تريد. وهكذا فالمسألة كلها مرهونة بالطرف الامريكي، الذي يشكك الكاتب في صدق نواياه تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته المصرية.

يؤكد القرار ٢٤٢، وضمن بنوده المتعلقة بسبل التوصل الى حل عادل ودائم في الشرق الاوسط، على «ضرورة التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». والمنطق يقود أي قاريء لبنود قرار مجلس الأمن الى ان يفترض، بل ويؤكد، أن السعي الى حل مشكلة اللاجئين يعني أن مجلس الأمن يضع نصب عينيه هدف تطبيق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ / ديسمبر / ١٩٤٨. فالقرار، رغم عدم ادخال أية اضافات أو تعديلات عليه منذ صدوره، كان يُناقش سنة بعد سنة في اوساط المنظمات الدولية ويتم التأكيد على عدالته وضرورة تطبيقه.

إن الفقرة رقم ١١ من القرار ١٩٤ تنص على: «أن اللاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن يسمح لهم بذلك في اقرب وقت ممكن، أما أولئك الذين يقررون عدم العودة، فيجب تعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها أو التي دُمّرت، تمثيلاً مع نصوص القانون الدولي في هذا المجال، التي تحمل مسؤولية هذا التعويض للجهة أو الحكومة المنتفذة في المنطقة المعنية».

اليوم، وبعد مرور ٢٥ سنة على صدور هذا القرار وتجميده طيلة هذه الفترة فأنني أتساءل حول ما اذا كانت أية مفاوضات سلام مستقبلية ستتناول بشكل اوتوماتيكي هذا القرار (١٩٤) وتبحث في سبل تطبيقه، لكن، وقبل الخوض في تفاصيل هذه المسألة، أرغب في التأكيد على أن هذه المداخلة ليست لمناقشة الحل العادل لمشكلة اللاجئين، فأنا أعتقد بأن أي مؤتمر سلام، أو أية مفاوضات سلمية مستقبلية، يمكن أن تحقق حلاً لمشكلة اللاجئين، وأن ليس حلاً عادلاً.

إن الكتاب العظماء الذين صاغوا القرار ٢٤٢، يتمتعون إما بقسط وافر من السذاجة أو بقدرة عالية على المراوغة، فهم لدى صياغتهم للقرار وتأكيدهم على استخدام لفظ الحل العادل لوصفه، كانوا يدركون جيداً أن ما يدعون إليه يمكن أن يكون أي شيء، لكن ليس عادلاً.

إن المقصود حقيقة بالقرار ٢٤٢، هو البحث عن حل مقبول، أو حل يمكن اقناع الاطراف المتنازعة بقبوله، أو في أضعف الاحتمالات، البحث عن حل يمكن فرضه على الاطراف المتنازعة وارغامها بقبوله. بكلمات أخرى، فإن الحل المقصود هو ذلك الذي سيؤدي الى تسوية دائمة وشاملة في منطقة الشرق الاوسط من خلال سلسلة من المشاورات والمباحثات.

أما «العدالة» بمعناها الحقيقي، فهي شيء غير قابل للتحقيق بالنسبة للاجئين الفلسطينيين اليوم، فلا شيء يمكن أن يعوض عن معاناتهم وسنين عذابهم الطويلة في منافيهم وأماكن لجوئهم، ولا شيء يمكن أن يعوض عن دمار وطنهم واضطراب حياتهم. وحتى لو طبق القرار ١٩٤ بكامل بنوده وحيثياته، فإن هذا لن يحقق ما يجمع معظم الناس على تسميته «بالعدالة». أية عدالة هذه التي تمنح الانسان خياراً واحداً يتلخص في اعترافه وقبوله بهيمنة قوى خارجية على بلده مقابل استعادته لحقه في بيته وممتلكاته أو تنازله نهائياً عن بلده وبيته وممتلكاته لقاء تعويض مادي محدد.

تدل كافة المؤشرات اليوم، بأن مقياس «العدالة» هذا، رغم عدم دقته، قد أصبح اليوم هدفاً صعب المنال، إذ يتضح يوماً بعد يوم استحالة تطبيق القرار ١٩٤ عملياً وبكامل بنوده كما وردت في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وتنبع هذه الصعوبة من سببين اساسيين:

الأول: أن اسرائيل ستقف بحزم في وجه أية محاولة لعودة الفلسطينيين بشكل جماعي، فاسرائيل تعي أن أي خلل في التوازن الديموغرافي بين العرب واليهود في دولتها سيؤدي الى افراغ الصهيونية من مضامينها الأساسية.

ثانياً: أن الولايات المتحدة، بصفتها القوة الوحيدة التي تستطيع أن تمارس ضغطاً عملياً على اسرائيل، لن تمارس مثل هذا الضغط في موضوع اللاجئين. وإنما ستحاول أن توفر ضغطها لموضوعات أخرى، مثل قضايا التعديلات الحدودية بين اسرائيل وجيرانها.

من جهة أخرى، فإن أمريكا واضحة وصريحة في موقفها من مسألة وجود دولة اسرائيل. فهي لن تسمح بتدمير اسرائيل عن طريق أي عمل عسكري، كما أنها لن تدعم أي قرار من شأنه أن يدمر اسرائيل من الداخل، مثل قرار السماح بعودة أعداد كبيرة من العرب الفلسطينيين الى اسرائيل.

بالنسبة للجانب العربي، يعتبر القرار ١٩٤ وعدم تطبيق بنوده، حجر عثرة أمام أية تسوية سلمية مقبلة. فالجانب العربي يرى أن هناك ضرورة للتعرض الى قضية حق اللاجئين في العودة، حتى ولو جاء هذا التعرض في حدوده الدنيا. وبدون تحقيق هذا الشرط، لا يمكن للعرب التوصل الى اتفاقية وتسوية شاملة في المنطقة.

ويبدو أنه من غير الممكن ممارسة أي ضغط خارجي على العرب في هذه القضية بالتحديد، فمن جهة، تعتبر هذه القضية بالنسبة للجانب العربي قضية أخلاقية تتسلح بقانونيتها وبقوة حضورها في الأوساط الدولية وخاصة في أوساط المجموعة الأوروبية. ومن جهة ثانية، وحتى لو افترضنا أن الرغبة الحقيقية للانظمة تتمثل في التنازل عن القرار ١٩٤ لقاء تنازلات اسرائيلية في مجالات أخرى كالحدود، إلا أن الانظمة العربية تدرك أن تنازلاً كهذا هو خطوة شبيهة بالانتحار وتدمير النفس. من هنا، فإن الحديث عن ضغوط خارجية على الدول العربية بشأن القرار ١٩٤ ستكون منصبة على تفاصيل القرار، وكيفية تنفيذه، وليس على أساسه. وقد كانت الولايات المتحدة تشير الى مصداقية هذا القرار عاماً بعد عام، مما يجعلنا نستبعد اقدامها على ارغام الجانب العربي شطب القرار من لائحة مطالبهم بشكل كامل.

من هنا، فإن التوصل الى تسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال التفاوض، تعتمد اساساً على امكانية توفر الفرص لقبول حل وسط بين الرفض الاسرائيلي لمبدأ العودة الجماعية للاجئين، والاصرار العربي على تنفيذ الوعود الدولية المدرجة في القرار ١٩٤، وإذا افترضنا امكانية التوصل الى مثل هذا الحل، فإن القضية يجب ان تتضمن اعتراف اسرائيل بضرورة اعادة تقسيم البلاد، وضرورة احترام حق اللاجئين كأفراد بالعودة الى بلدانهم.

أما من جانب العرب، فإن الحل الوسط سيطلب موافقتهم ومساهمتهم على جعل تنفيذ مبدأ العودة محفوفاً بالمأثرة والعراقيل، لنفي مخاوف اسرائيل من حدوث هجرة جماعية عربية كبيرة.

إن عرقلة عودة اللاجئين يجب أن تتوافق وتتزامن مع اجراءات ايجابية وعملية تهدف الى تجميل وتشجيع فكرة بقاء اللاجئين في اماكنهم الحالية، وعزوفهم عن العودة الى بلدانهم، وذلك بجعل استيطان اللاجئين في الدول العربية مسألة أكثر فائدة وجدوى اقتصادياً واجتماعياً من عودتهم. وسيتم تسليط الاضواء والاجراءات الايجابية التشجيعية على تلك المناطق من فلسطين التي قد يتقرر بقاؤها تحت سلطة ونفوذ العرب كنتيجة من نتائج التسوية الحدودية التي قد يتم التوصل اليها.

قبل الدخول في تفاصيل وحيثيات الحل الوسط المقترح، أرغب في ابداء بعض الملاحظات التي تشكل خلفية لهذا الموضوع:

إن رغبة اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى بيوتهم واستعادة بلدانهم هو تطلع حقيقي ومشروع ولا شك في مصداقيته، وهي رغبة تم تراكمها على مدى ٢٥ عاماً من المعاناة والغربة، وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنهم قد يفكرون في التخلي عن هذا التطلع وهذه الرغبة في المستقبل مهما كانت نتائج المفاوضات التي ستخرج عنها التسويات أو الحلول الوسط المستقبلية بين العرب واسرائيل.

إن تطلع الفلسطينيين التحرري والوحدوي وجد ليبقى، وإذا كانت اسرائيل ومعها بقية العالم لا ترغب ولا تنوي تحقيق هذا التطلع، فإن عليها ان تستمر في العيش مع هذه الحقيقة. فالصهيونية التي جعلت من شعب وجودها حقيقة، وقد خلقت في نفس الوقت حقيقة جديدة مماثلة تتجسد في رؤية اللاجئين الفلسطينيين وتطلعاتهم لاستعادة وطنهم، وإن أكثر ما يمكن ان تحققه التسويات السياسية في هذا المجال هو تخفيف حدة التطرف من التطلع الفلسطيني التحرري، دون التوصل الى الغائه.

إن تخفيف حدة التطرف هذه تعتمد على اشكال التسوية التي سيتم التوصل اليها، وعلى مدى ما ستقدمه أية تسوية في مجال ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية. أما دور اسرائيل في هذه المسألة فيبدو متخبطاً وملتبساً بالأخطاء حين يصير على رفض كل اقتراح يحاول ارضاء نزعات الفلسطينيين بوطن قومي وهوية وطنية واضحة.

عندما يعبر اللاجئين عن رغبتهم بالعودة الى بيوتهم، فإن معظمهم - وبالتحديد الفلاحين البسطاء، يتحدثون عن شوق عام ونظرة مثالية حول الرجوع الى البيت، لكنهم في قرارة أنفسهم يحلمون بالعودة زماناً ومكاناً الى فلسطين العربية القديمة، وليس الى دولة اسرائيل الطارئة. ولهذا، لو اتاحت الفرصة

لتطبيق القرار ١٩٤، وسمح للاجئين بالعودة، قد نفاجأ بعدم حماس الكثيرين منهم للعودة، لأن المسألة ستعني عودتهم للاستيطان كمواطنين عرب في ظل دولة اسرائيل الغربية، اضافة الى ان عودتهم لا تعني استعادة بيوتهم التي تركوها عند هجرتهم، لأن بعض هذه البيوت لم يعد قائماً وموجوداً، وبعضه الآخر قد تحول ليخدم استعمالات جديدة واشخاص جدد.

يتفق معظم المراقبين المستقلين على ان الشروط السابقة ستقلص الى حد كبير عدد اللاجئين الذين سيختارون العودة، لكن، برأيي، أن المسألة أعقد قليلاً من ذلك، وتعتمد أساساً على مجموع أعداد اللاجئين التي سيسمح لها بالعودة، كما تعتمد على طول الفترة الزمنية التي ستمنح لهم لتنفيذ قرار عودتهم.

فإذا ما اتاحت الفرصة للاجئين، للعودة بأعداد كبيرة، وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً تمكنهم من احداث تعديل ديموغرافي ملموس بين اعداد اليهود والعرب في الدولة والتأثير على الصيغة الصهيونية لدولة اسرائيل، فإن من المحتمل ان تهب اعداد كبيرة من الفلسطينيين مقررة العودة، وسوف تكون اكبر بكثير من تلك التي توقعها المراقبون. بالمقاييس الانسانية، وكما تؤكد اسرائيل، قد يكون افضل مستقبل منظور للاجئين هو ضمان حياة كريمة ومستقرة لهم ضمن المجتمع العربي، بدلاً من عودتهم للعيش كأفراد ضمن أقلية عربية في دولة صهيونية وتحت سيطرة وحكم الغرباء. على أية حال، فإن هذه المقاييس لا تنفي ضرورة امتلاك كل لاجئ لحقه في أن يقرر بحرية ما يريد وهذا ما تعرض اليه وناقشه بأسهاب الكونت برنادوت في تقريره، الصادر في ١٦ سبتمبر/ ١٩٤٨. حيث قال:

«يجب أن لا نفترض بأن الاقرار بحق اللاجئين في العودة الى بيوتهم الاصلية هو حل للمشكلة، لأن معظم اللاجئين سيجدون أنهم لم يعودوا يملكون بيوتهم التي تركوها، وأن إعادة تسكينهم في دولة اسرائيل سوف يشكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً ذو أبعاد وتعقيدات خاصة.

وعندما يتقرر إعادة توطين اللاجئين ضمن اطار دولة اسرائيل أو اية دولة عربية اخرى، سيظل السؤال الأساسي المطروح هو ضرورة توفير فرص عمل جيدة وشروط حياتية منصفة لهؤلاء اللاجئين ضمن المجتمع الذي سيتم توطينهم فيه. لكن، وفي كافة الاحوال فإن من الضروري احترام حقهم الكامل وغير المشروط في اختيار مستقبلهم ومكان اقامتهم بأنفسهم».

رغم أن مسألة إعادة توطين اللاجئين وتعويضهم تبدو أكثر عملية وجدوى من مناقشة عودتهم الى مكان اقامتهم الاصيل، إلا أنه لا يمكن ضمان نجاعة هذه البدائل إلا بايجاد صيغ مقبولة ومضمونة للبت نهائياً، لن تكون هناك تسوية لقضية اللاجئين، وسوف يصعب التوصل الى اتفاق بشأن القضايا الاخرى في المنطقة.

أما اذا اقرت اسرائيل بمبدأ حق اللاجئين في العودة، فسيكون على العرب أن يقرروا بأن تطبيق هذا القرار يتطلب تفهماً للحقائق الجديدة التي ترسخت ضمن دولة اسرائيل، والمنطقة ككل، خلال ٢٥ سنة، منذ صدور القرار ١٩٤. وسيوجب على الدول العربية حينئذ أن تتفهم حاجات اسرائيل الداخلية وتدرک

مدى تأثير العودة الفلسطينية الجماعية على أمن إسرائيل الداخلي واستقرارها. عند الانتقال من الحديث عن حق اللاجئين في العودة الى الحديث عن التعويضات، نجد أن الغالبية العظمى تؤيد ضرورة تلقي اللاجئين لتعويضات سخية كجزء من أية تسوية مقبلة، وليس المقصود هنا التعويض فقط عما تركوه وراءهم من ممتلكات في بلدهم، بل أيضاً التعويض عما فقدوه من دخل خلال سنوات ابتعادهم عن هذه الممتلكات التي كانت تشكل لمعظمهم مصدر رزق أساسي. كما يتوقع أن يتم الاتفاق على ضرورة تعويض اللاجئين مادياً عن الخلخل والاضطراب القسري الذي طرأ على مسيرة حياتهم.

قد أكون متفائلاً جداً إذا افترضت أنه في حال الدخول في مفاوضات من أجل سلام شامل ودائم في المنطقة، فإن إسرائيل سوف توافق على مناقشة التعويضات الفلسطينية بدون أن تثير مجدداً قضية تعويضات اليهود الشرقيين الذي هاجروا الى إسرائيل تاركين ممتلكاتهم في دول أوروبا الشرقية. في ضوء التصور السابق، يتوقع أن يطلب من العرب التسليم بالأمر الواقع وبالتغيرات التي حدثت عبر السنين، والتي تجعل عودة اللاجئين إلى بيوتهم الأصلية مسألة صعبة وغير قابلة للتطبيق، وهكذا، سيصار إلى اقناعهم بالقبول بمبدأ تسوية قضية اللاجئين بالتعويضات المالية. وسيكون من المفيد اقناع الطرفين العربي والإسرائيلي، بضرورة دفع تعويضات اللاجئين بأقصى سرعة ممكنة وحيثما وجد هؤلاء اللاجئين، ودون أي ربط بين هذه المسألة ومسألة حق اللاجئين في العودة إلى وطنه.

بمعنى آخر، فإن قضيتي التعويضات وحق العودة يجب أن تكونا منفصلتين، وأن لا يتم معاملتهما كبدايل الواحدة عن الأخرى، وهذا ما كان يجب أن يتم الاتفاق حوله منذ زمن طويل، فمن غير المنطقي أن يحرم اللاجئين وخمسة وعشرين عاماً، من تلقي تعويضات عن خسائهم بسبب عدم التوصل إلى اتفاق سياسي يتعلق بحقوقهم السياسي في العودة.

أن هؤلاء الذين يدقون جرس التعويضات - وبالتحديد إسرائيل - يهدفون إلى اعتبار عرض التعويضات، سواء قبله اللاجئ أم رفضه، هي خطوة ستؤدي إلى إلغاء حقه في ممتلكاته التي نص عليها القرار ١٩٤. ورغم قسوة هذا الطرح، ألا أنه قد يكون مطلباً يصعب تجاهله في ضوء المساعي للبحث عن حل نهائي لمشكلة طالت معاناة أطرافها.

كانت إسرائيل قد طرحت في الماضي فكرة إنشاء صندوق تعويضات دولي لاستخدامه ضمن إطار برنامج شامل لإعادة توطين جموع اللاجئين بشكل جماعي واستبعاد فكرة التعامل مع كل حالة بشكل فردي، لكن ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الاقتراح الإسرائيلي سيلاقي ترحيباً من قبل اللاجئين. لهذا، فإن منطق الأمور يقتضي بأن تتم مناقشة شكل ومهية التعويضات مع اللاجئين أنفسهم لأن القضية بالأساس قضيتهم وهم أقدر على تصور الحلول الأنسب لها. وهذا لا ينفي بأي حال من الأحوال الحاجة إلى دعم خارجي كبير للمساهمة في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

وإن كانت التعويضات للاجئين سوف تساهم وبشكل ملحوظ في انعاش النشاط الاقتصادي في

المنطقة، ألا أن هذا الانتعاش سيتطلب من جهة ثانية نشاطاً مكثفاً في مجال التخطيط والتنظيم الإداري والتطويري، إضافة إلى أن وضع برامج اقتصادية واجتماعية محفزة للاجئين الفلسطينيين قد يكون واحداً من عوامل تشجيعهم على الاستقرار والبحث عن مستقبل أفضل في العالم العربي بدلاً من تطلعهم الدائم إلى الوراء وإلى الماضي الذي لا يمكن استعادته في ظل دولة إسرائيل الغريبة.

يقودنا سياق التحليل إلى التكهّن بأنه في حال التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة، فإن اتفاقاً ما سيبرم حول «تأسيس وطن قومي للفلسطينيين»، وهذا الوطن قد يأخذ شكل «دولة فلسطينية مستقلة» أو «إقليم فلسطيني مدار ذاتياً» ضمن دولة تضم الأردن وفلسطين، وهو الشكل الذي طالما دعا الملك حسين إلى تأسيسه.

إن الافتراض بأن اتفاقاً على هذه المسألة سوف يحسم خلال أية مفاوضات، يعني أن الخطوة التالية ستكون مسألة الخوض في التفاصيل الاجرائية التي من شأنها تثبيت هذا الاتفاق وتأكيد مصداقيته، ومن الطبيعي عندئذ أن تبدأ الأطراف المعنية ببحث مسألة التعديلات الحدودية كخطوة ثانية يليها مباشرة الموضوع الأهم والأكثر حيوية والمتعلق بالبشر، وبالتحديد بقضية اللاجئين التي يعتبر حسمها بشكل مقبول (وليس عادل) من أهم عوامل تحقيق تسوية دائمة (وليست عادلة) في المنطقة.

إذا صح تقديرنا لسيناريو التسوية السلمية، ووصلت الأمور إلى مرحلة بحث قضايا اللاجئين، فإنني لا أرى امكانية بحثها خارج إطار القرار الدولي رقم «١٩٤»، فهو - أي القرار - رغم النواقص التي تكثف بنوده، يظل الأكثر امكانية للتطبيق والأكثر تقبلاً من قبل الأطراف المعنية. وأود هنا إدراج بعض التوصيات التي أرى ضرورة خاصة لمراعاتها ومناقشتها في حال اتفاق الأطراف المعنية بالتسوية على الخوض في حيثيات القرار ١٩٤، هذه التوصيات ليست في الحقيقة سوى بنود مكملة وموضحة للقرار ١٩٤ والتي أرى أن من شأنها أن تعطي القرار نبضاً أكثر «حيوية وعملية»، أي بمعنى آخر، فإن التوصيات ليست سوى قراءة خاصة ومن زاوية محددة للقرار الدولي «١٩٤» - وهذه التوصيات هي:

● سوف يسمح للأفراد الذين هاجروا أو هُجروا اثر حرب ١٩٦٧، بالعودة إلى وطنهم في اعقاب انسحاب القوات الاسرائيلية (باستثناء أولئك الذين خرجوا من الجولان وشم الشيخ). ولقد دعت الأمم المتحدة إسرائيل، مرات متكررة، للسماح لاهالي مناطق ١٩٦٧ بالعودة، ولم يحصل حتى اليوم أن أنكرت إسرائيل مبدأ حق هؤلاء في العودة.

● ضرورة تأسيس صندوق تعويضات، ممول أساساً من إسرائيل ومدعوم من جهات دولية وسيقوم هذا الصندوق بدفع التعويضات للاجئين عام ١٩٤٨ حيثما كانوا، بحيث يعتبر عرض التعويضات عليهم - سواء قبلوه أم رفضوه - كمبطل لكافة دعاويهم المتعلقة بممتلكاتهم داخل إسرائيل. لكن عرض التعويضات - كما اسلفنا - لا يشكل بديلاً مقنعاً لحقهم في العودة إلى وطنهم أو مبطلاً له. ستكون أولى مهمات هذا الصندوق هي دفع تعويضات لكافة لاجئي ١٩٤٨ وعائلاتهم تعويضاً لهم عن تشردهم وعرقلة مسيرة حياتهم، وبموجب هذا البند سيكون الدفع للجميع متساوياً من حيث المبدأ، لكنه متناسباً مع أحجام هذه الأسر.

بعد ذلك ينتقل الصندوق الى التعامل مع طلبات التعويضات عن الممتلكات التي تركها اللاجئين وراءهم.

● سيطلب من اسرائيل ان توافق على السماح بعودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة الى اسرائيل ويتعهدون بالعيش بسلام مع جيرانهم. أما الحكومات العربية، فسوف يطلب منها الاقرار بالحقائق الجديدة التي برزت منذ عام ١٩٤٨ والتي تجعل عودة اللاجئين الى بيوتهم القديمة مسألة غير قابلة للتطبيق.

● سيطلب من اسرائيل والدول العربية الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق محايدة، وبإشراف الأمم المتحدة، لإدارة وتنظيم عملية رحيل الراغبين بالعودة من اللاجئين، على أن تحتفظ كل من اسرائيل والدول العربية بحقها في تعيين مراقبين لمتابعة عمل اللجنة والتأكد من سلامة تنفيذ العملية. وسوف تتعهد اسرائيل من جهتها بالسماح بعودة اللاجئين وفق برنامج زمني موزع على عشر سنوات، على أن لا يتجاوز عدد العائدين سنوياً (٢٠ ألف شخص). وستكون العودة مقرونة بالشروط التالية:

- ١ - على الراغبين في العودة أن يعودوا كعائلات كاملة وليس كأفراد.
- ٢ - على العائدين التمتع بالعيش بسلام مع جيرانهم.
- ٣ - على العائدين القبول بالاستيطان والسكن في المناطق التي تحددها لهم حكومة اسرائيل، مع الامتناع عن طلب العودة الى البيوت التي كانوا يعيشون فيها قبل هجرتهم.

٤ - قد يتم الغاء أو تجميد قرارات واجراءات العودة في أي وقت اذا ما شعرت حكومة اسرائيل بأن عملية العودة باتت تؤثر سلبياً على أمن اسرائيل الداخلي والنظام العام في الدولة، على أن يتحقق السكرتير العام للأمم المتحدة من هذه المسألة ويوافق على حكم دولة اسرائيل.

٥ - بعد انقضاء فترة العشر سنوات، اذا كان ما زال هناك لاجئون يرغبون بالعودة ولم تدرج اسمائهم في قوائم العائدين، فانه يتم تشكيل لجنة جديدة لتقصي الحقائق والتشاور في حق هؤلاء بالعودة، وفي هذه المرحلة يتم التشاور مع الحكومات المعنية بالتعاون مع سكرتير عام الأمم المتحدة. يبدو لي أن تسوية كهذه ستكون مرفوضة من قبل العديد من الفلسطينيين - خاصة زعماء حركة المقاومة - وبالمقابل، فان فلسطينيين مثل سكان المناطق المحتلة سوف يقفزون فرحاً لأي فكرة تزيج الاحتلال الاسرائيلي عن ظهورهم، ومع ذلك، فإن أية تسوية تعتمد القرارين ٢٤٢ و ١٩٤ لن تلبي أو تحقق نزعات وطموحات الفلسطينيين عامة في استعادة بلدهم وتأسيس وطنهم القومي.

لا يمكن لأحد أن يلوم الفلسطينيين لرفضهم التسويات الجزئية التي لا تحقق إلا القليل من مطالبهم، لكن، بالمقابل، سيطلب من هؤلاء الراضين ومن مؤيديهم أن يقفوا بصدق معلنين أهدافهم العملية البديلة اذا ما نجحوا في معارضة وتعطيل مسيرة التسوية.

المعارضون يقولون أنهم يهدفون الى انشاء دولة علمانية نموذجية يتعايش فيها المسيحيين والمسلمين واليهود بشروط متكافئة، لكن النتيجة الحقيقية والحتمية لمساهمتهم هي استمرار الوضع القائم

واستمرار اسرائيل في احتلال كامل فلسطين مع ما يصاحب ذلك من مآسي انسانية وسياسية تشكل خطراً على الفلسطينيين المتضررين مباشرة من الاحتلال.

ورغم ان النتيجة النهائية لآمال الراضين قد توجي بتحقيق تعايش شركاء ضمن اطار دولة واحدة (كافة الاقليات الدينية والعرقية التي تسكن في اسرائيل والمناطق) إلا أن النتيجة الخفية وغير المباشرة، ستتمثل في انتصار الصهيونية الاكيد في إزابة ما تبقى من تجمعات للشعب الفلسطيني على أرضه، وإذا ما حصل هذا فإن القضية الفلسطينية ستصبح صفحة مطوية إلى الأبد.

ترجمة: سمر القطب

هذه الدراسة هو تحديد مفهوم الازدواجية في سياسة الشرعية الدولية، تجاه القضيتين المعنيتين، وبالتالي، تعيين مظاهر هذه الازدواجية، بالنسبة لهذه السياسة، وبالنسبة للسياسة الأمريكية، باعتبارها محدداً رئيسياً للسياسة الدولية.

مفهوم الازدواجية:

ركّز الخطاب السياسي - الاعلامي العربي، إبان أزمة الخليج، على تناقض المعايير في سياسة الشرعية الدولية، ومن ورائها سياسة الولايات المتحدة، بالطبع. وقد امتد تأثير هذا الخطاب الى وسائل الاعلام الغربية، حتى أن بعض القادة الأوروبيين - ميثران مثلاً - أخذوا به، فمع تأكيدهم على ضرورة إعطاء الأولوية لحل أزمة الخليج، وعدم الربط في مراحل الحل بين القضيتين، إلا أنهم أكدوا - أيضاً - على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فيما بعد^(١). وعليه فإن تحديدنا لمفهوم الازدواجية ينطلق من الحقائق التالية:

١ - ضرورة لفت نظر المجتمع الدولي الى الاجحاف اللاحق بالقضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني، طوال ما يقرب من نصف قرن من الزمن، وبالتالي، فإن مفهوم الازدواجية وظّف في مجال حضّ الشرعية الدولية على تحقيق التماثل بين قراراتها في مجال القضية الفلسطينية، وتطبيق هذه القرارات، من الناحية العملية، أسوة بأزمة الخليج.

فقد واجه العالم الغربي، اغتصاب فلسطين، وتشريد شعبها، بلا مبالاة، وبترحيب تجسّد بالاعتراف بشرعية «إسرائيل»، دون أن تحرك الشرعية الدولية ساكناً تجاه حقوق «المشردين»، بما في ذلك حقهم في وطنهم، في حين ظل «حق العودة» حبراً على ورق في أدراج الأمم المتحدة، حتى الآن.

وفي عدوان حزيران ١٩٦٧، قامت «إسرائيل» بشنّ عدوان على عدة دول عربية، نجم عنها احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، وأراضٍ عربية أخرى - تزيد مساحتها على أضعاف مساحة الكويت - وينطبق ذلك على عدد السكان، ولا زالت هذه الأراضي محتلة، الى الآن، وشعبها مشتت ولاجيء، ومع ذلك فإن الشرعية الدولية لم تبذل أي جهد يذكر للضغط على «إسرائيل»، لاجبارها على الانصياع للارادة الدولية... بينما في أزمة الخليج العربي، ومنذ اليوم الأول (٢ آب ١٩٩٠) صدر القرار رقم (٦٦٠) من مجلس الأمن الدولي، وبالإجماع، يطالب بالانسحاب الكامل الفوري وغير المشروط من الكويت، ولم يكتمل اليوم الرابع الآ، وقد صدر القرار رقم (٦٦١)^(٢) الذي يعلن المقاطعة الدولية للعراق، وفي اليوم الخامس (٧/٨/١٩٩٠) أعلن الرئيس الأمريكي، جورج بوش، بدء عملية «درع الصحراء»^(٣)، وجرّت أكبر عملية نقل عسكرية في التاريخ المعاصر.

ب - إن استثمار الخطاب العربي لمفهوم الازدواجية في المعركة السياسية - الدبلوماسية شيء، والادراك العربي لهذا المفهوم شيء آخر. وإذا كان ثمة فائدة لتناول هذا المفهوم في الخطاب السياسي -

المعيار المزدوجة للشرعية الدولية بين فلسطين وأزمة الخليج

ماجد كيالي

برز مفهوم الازدواجية أو «الكيل بمكيالين» في الخطاب السياسي - الاعلامي العربي في سياق توصيف هذا الخطاب للسياسة الأمريكية إزاء أزمة الخليج العربي، مقارنةً بالسياسة نفسها تجاه القضية الفلسطينية. وقد توازى مع بروز هذا المفهوم ظهور مفهوم الربط فيما بين القضيتين. وكما هو معروف، وفي إطار الأزمة، شمل هذا المفهوم، أيضاً، مؤسسات الشرعية الدولية - الأمين العام، هيئة الأمم، مجلس الأمن - بسبب هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي واعتبارها المحدّد الرئيسي له. فقد فضحت أزمة الخليج منطق الازدواجية لدى الشرعية الدولية، وكشفت حقيقة المنطق الأمريكي الامبريالي - العنصري، وتجلّى هذا وذاك عن مفارقات عديدة وبشعة، جرت محاولات محمومة وبشرسة للتعتيم عليها، أو تزييفها، بفعل ثقل وجبروت الآلة الاعلامية والثقافية للامبريالية العالمية، ومعها وبالإضافة لها، حركة دبلوماسية دؤوبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية.

وقد كتب البروفيسور الأمريكي، نعوم تشومسكي، عن هذه الحقيقة يقول: «إن النظام العالمي الجديد يبدو كثيباً بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط، فالمنتصر هو الدولة العنيفة التي رفضت... أي توجه دبلوماسي جاد لنزع الأسلحة الاقليمي... والمشكلات الأمنية... وكانت وحيدة في رفضها معظم الأحيان». ويضيف: «في الشرق الأوسط ساند بوش احتلالات إسرائيل المتتالية، وغزوها الشرس للبنان، ورفضها احترام قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥)، بينما تقوم إسرائيل عميلة الولايات المتحدة بإرهاب المنطقة المحتلة، وقصفها، وقتما تشاء، كما أنه سمح لصانعي السلام الأتراك بتكتيف قمعهم للأكراد!» ويؤكد تشومسكي بأن «الولايات المتحدة لا تبالي بالمبادئ، لا في الخليج ولا في أية أماكن أخرى... فحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة هي إحدى أكبر منتهكي المبادئ التي تتباهى، الآن، بالدفاع عنها»^(٤).

وفي هذه الدراسة، سنتجاوز البحث في وجهة مفهوم الربط بين قضيتي فلسطين وأزمة الخليج، أو البرهان على أوجه الترابط أو عدم الترابط فيما بينهما - فهذا موضوع دراسة أخرى - ذلك أن موضوع

الاعلامي، فإنه ينبغي الحذر من الوقوع في إسار النظرة السطحية والجزئية له. ففي حقيقة الأمر لا يوجد تناقض ولا ازدواجية في المواقف الأمريكية، إلا من وجهة نظرنا كعرب، أما من وجهة النظر الأمريكية، فهي مواقف منطقية، لأنها تنسجم مع منظومة القيم الأمريكية، القائمة على العنصرية، والعدوانية، والامبريالية، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، إنما تخوض معركتها للدفاع عن مصالحها، وحماية حليفها «إسرائيل»، وهي تتذرع بقضية الكويت، التي تعتبرها أصلاً، جزءاً من مصالحها الحيوية، فما منطقة الجزيرة العربية في الاستراتيجية الأمريكية سوى بحيرة نفط حيوية لها، ومدخلاً لهيمنتها الاقتصادية على العالم.

أما مفهوم الازدواجية فهو ينطبق على مواقف الشرعية الدولية، على وجه التحديد والتخصيص، بسبب التناقضات والمعايير المزدوجة التي حكمت مواقفها في مجلس الأمن، مقارنةً فيما بين القضيتين. جسد هذا التناقض والمعايير المزدوجة في سياسة الشرعية الدولية، أكد، بما لا يدع مجالاً للشك، خضوع هذه الشرعية لمعايير ومصالح الدول الكبرى، وخاصة لمصالح الدولة المهيمنة على النظام العالمي، وهي في هذه المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت الولايات المتحدة بتكييف الشرعية الدولية حسب مصالحها الاستراتيجية، فأخذت، بالتالي، القانون الدولي بيدها في أزمة الخليج، ومن ثم فرضت إملاءاتها على مفاعيل هذه الأزمة وتأثيراتها المستقبلية، مما يؤكد أن حق القوة هو القانون السائد في العلاقات الدولية، وإن عدالة القضية الفلسطينية وقوة الحق الذي تتمتع به لا يوفر وحده الأساس لتجسيد الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف والتي أقرها المجتمع الدولي نفسه، لافتقادها إلى عنصر القوة العربي، لافتقادها، أيضاً، إلى الإرادة الدولية اللازمة لاحقاق هذه الحقوق.

مظاهر الازدواجية:

بعد تحديدنا لمفهوم الازدواجية، والتباسات هذا المفهوم، وتعيين ارتباطه بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، يمكننا أن نستعرض مظاهر الازدواجية في تعاطي الشرعية الدولية مع قضيتي فلسطين وأزمة الخليج. وبمعزل عن السياق التاريخي لتعاطي الشرعية الدولية، ممثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، مع القضية الفلسطينية، هذا السياق الذي أصبح معروفاً، وتناولته بالبحث والتحليل العديد من الدراسات^(١)، فإنه من الممكن تحديد أوجه الازدواجية والمفارقات بالمظاهر العديدة التالية:

أولاً: إن أول ما يلفت النظر في مجال المقاربة بين القضيتين، موضوع الدراسة، هو الاهتمام والاجماع الدوليين على إيجاد حل عاجل وحاسم لأزمة الخليج. ويبرز هنا، على وجه التحديد، الدور الرئيسي والمهيمن للولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بصياغة هذا الحل، وتمريده في إطار الشرعية الدولية - مجلس الأمن - وكذلك قيامها، بشكل إستعراضي وسريع ووحشي، بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ناهيك

عن تجاوزها لحدود هذه القرارات. يقول الكسندر كراسوف - المحلل في نوفوستي: «أصدر مجلس الأمن الدولي، في غضون الأشهر الأربعة ونصف الشهر الأخير، ٢١ مرة قرارات تستهدف تسوية أزمة الخليج.. كما أدان ثلاث مرات، ابتداءً من تشرين الأول، سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة». ويتابع: «يجذب الانتباه، بصورة خاصة، الصيغ المتشددة جداً.. حول أزمة الخليج - مقارنةً بالصيغة الرابعة المخففة للقرارين ٦٨١ حول القضية الفلسطينية.. الولايات المتحدة كانت تستخدم حق الفيتو، للمرة ٦١ لدى التصويت..»^(٢) والقرار ٦٨١ هو قرار مجلس الأمن الدولي، المتعلق بتأمين الحماية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، والذي صدر بمناسبة. بحث مجلس الأمن الدولي لموضوع حماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، خلال مناقشته لمجزرة المسجد الأقصى، أواخر العام ١٩٩٠. وهكذا، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي، وبعد أربعة أشهر ونصف من عمر أزمة الخليج، إثني عشر قراراً في حين أن القضية الفلسطينية، وقضية الصراع العربي - الصهيوني لم تحظ بعشر هذا الاهتمام، طوال أكثر من أربعة عقود من الزمن! ومن المعروف أن مجلس الأمن الدولي، ويصدد أزمة الخليج، أصدر حوالي (٢٠) قراراً حول كافة جوانب الأزمة^(٣)، منذ بدايتها وحتى الآن.

ثانياً: إن تاريخ طرح القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي هو، إلى حد كبير، تاريخ «الفيتوات» الأمريكية في المجلس، حيث عجزت الشرعية الدولية، بسبب نظامها الأعرج، اللامتكافي، عن تحقيق الاجماع في تأييد عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية والعربية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حقها في النقض «الفيتو» حوالي ٦٠ مرة، منها ٢٠ مرة في القضايا المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية^(٤).

وعلى سبيل المثال - فحسب - فإن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق «الفيتو» أربع مرات، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، في حين أنها كانت وراء الالاحاح على استصدار القرارات المتوالية والسريعة عن مجلس الأمن الدولي في أزمة الخليج. مما أظهر الشرعية الدولية على حقيقتها، أسيرة مصالح الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي استصدرت، خلال الشهر الأول، لأزمة الخليج، وحده، خمسة قرارات عن مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: لقد انطلقت الشرعية الدولية في تعاطيها مع أزمة الخليج، استناداً إلى أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإلى المواد ٣٩-٤٥ منه.. وهذه المواد تخول المجتمع الدولي إتخاذ إجراءات عملية تجاه أية أزمة دولية.. حيث تنص المادة (٤١) من الباب السابع للميثاق المذكور، على أن «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته [الحصار والمقاطعة]، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية، والبحرية، والجوية، والبريدية، والبرقية، واللاسلكية، وغيرها من وسائل المواصلات، وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية»^(٥). أما المادة (٤٢) فتتضمن على أنه «إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض، أو ثبت أنه لم تف به، جاز له أن يتخذ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، من الأعمال ما يلزم

لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لاعادته الى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات، والحصار، والعمليات الأخرى، بطريق القوات الجوية أو البحرية، أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة»^(١١). وهكذا، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، متذرة بقرارات الشرعية هذه، وبلاستناد الى أحكام الباب السابع، والمادتين ٤٦ و٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة، بفرض حصار مطبق، ومن ثم شن حرب سريعة ووحشية، تجاوزت حتى قرارات الشرعية الدولية، الرامية الى اخراج القوات العراقية من الكويت، إذ وصلت الى حدّ شنّ حرب شرسة ضد الشعب العراقي، بغرض تدمير قدراته العسكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، وقضية الصراع العربي - «الإسرائيلي» فلم تتعدّ في قرارات مجلس الأمن، حدود الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. إذ أن الاستناد الى «هذا الفصل من الميثاق يعني - فقط - إصدار توصيات بشأن النزاعات وليس قرارات. أما الفصل السابع، فإن الاستناد إليه يعني قرارات ملزمة لكل الدول»^(١٢). وهذا فرق واضح، وإزدواجية قاضحة في تعاطي الشرعية الدولية مع كلتا القضيتين.

وللتذكير، فقط، نورد ما يقوله د. منذر عنتاوي في هذا الخصوص، بأن «أكثر ما يلفت النظر في موقف مجلس الأمن من حالة الحرب القائمة بشأن فلسطين، منذ العام ١٩٤٧-١٩٤٨، عدم اتخاذه لأي إجراء من الإجراءات التنفيذية المخولة له، طبقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته الى نصابه»^(١٣). بالرغم من الأعمال الحربية المتدعة، والمجازر «الإسرائيلية» المتكررة بحق السكان الفلسطينيين الغزل من السلاح، وبالرغم من تشريد ٨٠٪ من الفلسطينيين عن بيوتهم وأراضيهم.

وقد تكرر الأمر في عدوان ١٩٦٧، حيث احتلت «إسرائيل» أراضي عدة دول عربية، إضافة الى باقي الأراضي الفلسطينية، وشردت، من جديد، مئات الألوف من الفلسطينيين والعرب، ومع ذلك، فإن القرار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي - بضغط من إدارة الرئيس الأمريكي جونسون - لم يتضمن إدانة «إسرائيل» لقيامها بالعدوان، أو مطالبتها بالانسحاب من الأراضي التي اجتاحتها، أو فرض أية عقوبات عليها. وقد صدر القرار ٢٤٢، عن مجلس الأمن، قارناً مبدأ الانسحاب بإنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة، ووحدة أراضيها، والاعتراف بذلك، وبحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها»^(١٤). وقد علّق وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، على ذلك، قائلاً: «إن سياستنا هي سياسة متوازنة.. إن المطالبة بالانسحاب من إسرائيل، كما تصوّره قرارات مجلس الأمن، دون التوصل الى اتفاقية (!) بشأن الصلح يعتبر إنحيازاً تجاه العرب»^(١٥)؛ ولم تكتف «إسرائيل» بالاحتلال، فقامت ببناء المستوطنات، وضم القدس، ومن ثم ضم الجولان، رسمياً، للكيان الصهيوني، مما شكّل خرقاً جديداً لميثاق الأمم المتحدة، وحتى لقرارات مجلس الأمن الدولي، التي اكتفت بطلب إلغاء قرارات الضم، ولكن ممثل «إسرائيل» في الأمم المتحدة، في العام ١٩٨٤، مثلاً، وقف بكل صلافة، متحدياً إرادة

المجتمع الدولي، ليقول: «إنني لن أتقدم بالاعتذار عن وجودنا في القدس، ولا ينبغي أن أعذر إننا موجودون هناك بالحق (!) بالحق الذي أعلنه ثوراتنا.. وكرسه تاريخنا.. وضحاياتنا وصلواتنا»^(١٦)!! وبشكل عام، وبالرغم من استمرار تجاهل «إسرائيل» للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن الدولي ذاته، فإن هذه الشرعية، مازالت تراوح عند حدود الاعراب عن الأسف، في أغلب الأحيان، فيما استخدمت في حالات نادرة عبارات التنديد والادانة «لإسرائيل»! دون أن تتجاوز ذلك، قيد أنملة.

رابعاً: وفي حين عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكريس دور مجلس الأمن الدولي، كمصدر للشرعية الدولية، في أزمة الخليج، وإضفاء طابع الجماعية والمسؤولية الدولية على حل هذه الأزمة، فإنها، في الوقت نفسه، ظلّت على نهجها باستبعاد الشرعية الدولية والمسؤولية الجماعية تجاه أية مبادرة لحل القضية الفلسطينية. وهكذا، تم الالتفاف على فكرة المؤتمر الدولي لحلّ هذه القضية، واستبعاد أوروبا، واليابان عن أي دور فاعل في مشروع «مؤتمر السلام» الرامن، في مدريد، ناهيك عن حضور ممثل الأمم المتحدة الى هذا المؤتمر، بصفة مراقب أخرس! وهكذا، فبينما أعتبر مجلس الأمن الدولي المرجعية القانونية الدولية لحل أزمة الخليج، فإن المجلس غائب، تماماً، عن المبادرة الحالية لتسوية القضية الفلسطينية، وبذلك تبدو العلاقة واضحة بين عجز مجلس الأمن والشرعية الدولية تجاه اتخاذ قرارات جماعية ولمموسة بحق السياسة العدوانية الاستيطانية التوسعية الصهيونية، وبين سياسة أمريكا ومصالحها واستفادها بالمنطقة العربية. وفيما بدا أنه تناقض وإزدواجية في مواقف الشرعية الدولية من القضيتين، يبدو على أنه انسجام تام في مواقف الولايات المتحدة تجاههما. وفي هذا المجال يقول د. كلوفيس مقصود: «المؤتمر الاقليمي نفسه تحول الى مظاهرة احتفالية، معدومة القيمة الفعلية، وهو بداية العد العكسي لتهميش معظم قرارات الأمم المتحدة، والغاء البعض منها»^(١٧). مثلاً القرار ٢٣٧٩، الذي ينص على اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، والذي تقود الولايات المتحدة، ورئيسها بوش، حملة نشطة ومحمومة لالغائه.

خامساً: أيضاً، يبدو التناقض والإزدواجية واضحين في مواقف الشرعية الدولية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، في مجال الاصرار على تطبيق قرارات مجلس الأمن، بحذافيرها، في أزمة الخليج، ورفض أية مهلة، أو تعديلات عراقية على القرارات المذكورة، كما حصل مراراً وتكراراً، بالرغم من الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية، والغاء ضمها للعراق، والاعتراف بالسيادة الكويتية؛ وفي مقابل ذلك يجري العمل على تمييع قرارات الشرعية الدولية تجاه القضية الفلسطينية، بل والغاء بعضها، كما قدّمنا.

ومع أن ميثاق الأمم المتحدة لا يعترف بحق اغتصاب الأرض بالقوة، فإن الكيان الصهيوني، ومن ورائه أمريكا، يعملان على المناورة في مجال حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وكذلك المراوغة في موضوع الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بحجة «ال» التعريف الشهيرة، في القرار ٢٤٢، وأيضاً، الالتفاف على قضية «القدس»، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ناهيك

عن باقي القرارات الخاصة باحتلال «إسرائيل» لأراضٍ عربية في جنوب لبنان، أو ضمها لمرتفعات الجولان السورية، وكلها صدرت بصدها قرارات واضحة، وغير مشروطة، عن مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، فإن «إسرائيل» تدخل مفاوضات مدريد على أساس حقها بمناقشة قرارات مجلس الأمن المذكورة.

وفي هذا المجال، اكتفت الولايات المتحدة بالتفسير الملتبس للقرارات المذكورة، وأبلغ الوزير بيكر المسؤولين «الإسرائيليين»، بأن «القرار (٢٤٢) هو أساس للتفاوض، وليس قراراً للتنفيذ»!!^(١٧)، ويذكر الاستاذ إنعام رعد مفارقات الشرعية الدولية والسياسة الأمريكية في وقوفهما «أربعة عقود متتالية تخللتها الحروب الإسرائيلية العدوانية، وغتصاب فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان - موقف اللامبالاة - ففي حين أنه في أزمة الخليج يقف مجلس الأمن الدولي مستنقراً، وقراراته حاسمة، حازمة، وآلية التنفيذ سريعة، إلى حد الحرب المعروفة بعاصفة الصحراء - ويتابع - فإذا كانت عاصفة الصحراء للخليج، فإن على إسرائيل لا يمر إلا النسيم العليل»^(١٨).

وهكذا نجد الإصرار على الاستمرار في سياسة الحصار للشعب العربي في العراق، وتجريده من قدراته الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، على الرغم من إزالة الأسباب التي أدت إلى إصدار قرارات مجلس الأمن ذاتها؛ في حين إن الكيان الصهيوني يتمسك بمصادرة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني؛ ويتنكر لمبدأ مقايضة الأرض بالسلام، ويتمسك بضمه للقدس، والجولان؛ ويناور في قضية الانسحاب من الجنوب اللبناني؛ ورغم كل ذلك، فإنه يدعى إلى مفاوضات مدريد ليس لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإنما لمجرد مناقشة هذه القرارات! وفي هذا مفارقة فاضحة في تعاطي الشرعية الدولية مع القضية الفلسطينية، قياساً للأزمة الخليجية.

سادساً: وقد قامت قوات الشرعية الدولية - الأمريكية أساساً - تحت ذريعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، يتجاوز القرارات التي تقتضي «تحرير الكويت، وإخراج القوات العراقية منها»، إذ استهدفت الحرب، الأراضي العراقية ذاتها، والتي كانت المسرح الأساسي لها، وليس الكويت، حيث طالت الحرب المنشآت المدنية العلمية والاقتصادية العراقية والمناطق الأهلة بالسكان، فيما بدا أنه اعتداء مبرمج يتجاوز في مراميهِ استرجاع السيادة للكويت؛ كما لا يوضع في اعتباره المواثيق والاعراف الدولية. في حين أن الشرعية الدولية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول أن تنتقص من حق الشعب العربي الفلسطيني في النضال لاستعادة حقوقه المشروعة والثابتة، وتعمل الولايات المتحدة على وصم النضال التحرري الفلسطيني والعربي «بالإرهاب»، وبالرغم من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية النضال^(١٩)، لاستعادة هذه الحقوق، فإن أي نشاط فلسطيني مقاوم، خصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عام ١٩٦٧، يعتبر عملاً من أعمال «الإرهاب»، أما قيام «الشرعية الدولية» بعشرات الآلاف من الغارات الجوية الوحشية والمدمرة على الأراضي العراقية، وليس في الكويت، فهو ليس إرهاباً!! وينسجم مع المفهوم الأمريكي العنصري لاتفاقية جنيف، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة!! هذا ناهيك عن الإرهاب اليومي الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

سابعاً: وفي ذات السياق، لم تتوقف مفاعيل الأزمة الخليجية، باستمرار الحصار المطبق ضد الشعب العربي في العراق فحسب، بل تجاوزت حدود قرارات مجلس الأمن من الناحية الفعلية؛ إلى درجة الإعلان بأن الهدف من الحرب هو ضرب وإضعاف القوة العسكرية والقدرة التكنولوجية للعراق؛ وهذا ما تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧، الخاص بشروط إنهاء الحرب (١٩٩١/٤/٢)^(٢٠). وحتى عندما اقترح الرئيس بوش نزع أسلحة التدمير الشامل، ووقف تصدير السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط، تم تجاهل «إسرائيل» في هذه الدعوة^(٢١)؛ والآنكى من ذلك أن هذه الدعوة تصاحبت مع دعوة وزير الدفاع الأمريكي لتحويل «إسرائيل» إلى مخزن للأسلحة الثقيلة الأمريكية، والسماح لها باستعمالها في حالات الدفاع عن النفس؛ دون التطرق لأسلحة التدمير الشامل النووي والكيميائي لدى «إسرائيل». أما الشرعية الدولية - ممثلة بمجلس الأمن - ومع إصرارها على تدمير القدرات التكنولوجية، حتى المدنية منها لدى العراق، ومراقبتها لأي تطور على هذا الصعيد في المنطقة العربية - ليبيا والجزائر، مثلاً - إلا أنها ظلت تتجاهل القوة النووية «الإسرائيلية»^(٢٢).

وقد بدا الانحياز والازدواجية أكثر سفوراً، مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥، والخاص بمراقبة المنشآت المدنية والعسكرية العراقية. وعن هذه السياسة الأمريكية بهذا الصدد، يقول البروفيسور نعوم تشومسكي: «الولايات المتحدة ستفعل ما يحلو لها، وما يناسبها، وستظل تعتبر القانون والمبادئ أسلحة تستخدم، عندما تكون مفيدة، ويتم غض النظر عنها، حين تكون مضرباً للزعاج»^(٢٣). وهذا تناقض كبير ومفارقة فاضحة في موقف مجلس الأمن الدولي إزاء هذا الموضوع، وتجاه كلتا القضيتين، بينما هو موقف منسجم مع المصالح الأمريكية فيهما.

ثامناً: ويتجلى الموقف المزدوج للشرعية الدولية في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي تجاه قضية الأكراد شمال العراق، بقصد إنشاء قوة دولية خاصة، ومنطقة حماية للأكراد، تحت رعاية هذه القوة الدولية. في الوقت الذي لم يستطع فيه مجلس الأمن الدولي أن يفرض على الكيان الصهيوني، ولو مجرد قبول لجنة مراقبة من مجلس الأمن الدولي، لمراقبة تطبيق «إسرائيل» لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية. حيث منعت الشرعية الدولية من اتخاذ موقف صريح، يدين الكيان الصهيوني، بعد مجزرة «عيون قارة»، أواسط العام ١٩٩٠؛ ونقلت مداولات مجلس الأمن إلى جنيف لسماع وجهة النظر الفلسطينية، وقد تكرر هذا التمييز، مرة أخرى، إثر مداولات مجلس الأمن الدولي بشأن مجزرة الأقصى، أواخر العام ١٩٩٠، والتي تزامنت مع اتخاذ أشد القرارات بشأن أزمة الخليج^(٢٤). وكان اسحق شامير قد صرح، علناً، في وقت سابق، بأن «إسرائيل» لن تسمح بوجود مراقبين للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة^(٢٥)، دون أن تحرك الشرعية الدولية ساكناً!

تاسعاً: وفي الوقت الذي يفرض فيه الحصار على الشعب العربي في العراق، وتراقب منشآته العلمية والصناعية، وتفرض عليه عقوبات مالية، واقتطاعات من ثروته النفطية^(٢٦)، لتغطية تكاليف المراقبة الدولية، والتعويض عن تكاليف الحرب، والمتضررين منها. في هذا الوقت بالذات، تقف الشرعية الدولية

على القرار (١٨١)، بغض النظر عن الملاحظات عليه، ينطبق أيضاً، على القرار (١٩٤)، وعلى بقية القرارات، التي صدرت منذ العام ١٩٦٩ وحتى الآن، والتي حددت الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني والمتضمنة حقه بالعودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، والتي تعترف بالمركز القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني، وهذه القرارات ما زالت تؤكد لها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها السنوية، وشكلت لجنة خاصة معنية بممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الثابتة، كما شكلت «مؤتمر جنيف» الدولي لحل القضية الفلسطينية. وكما هو معروف، فإن هذه القرارات تعتبر، من وجهة القانون الدولي، مجرد توصيات، رغم قوتها القانونية، ورغم أنها تعتبر أصدق تعبير عن إرادة المجتمع الدولي، ولكن الولايات المتحدة، على وجه التحديد، هي التي تحول دون مجلس الأمن، واتخاذ القرارات الملزمة، بسبب حقها في النقض «الفيتو»، دفاعاً عن مصالحها، بالأساس، ودفاعاً عن القاعدة الصهيونية.

أما العلاقات الدولية، الناجمة عن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وهيمنتها على النظام العالمي، خصوصاً بعد حرب الخليج والانهيار السوفييتي، فمن المشكوك فيه أن تقدم على إجبار «إسرائيل» على الانصياع للإرادة الدولية، وإنما كل ما في الأمر هو سعيها للاستفادة من مركزها الدولي والعربي، من أجل قيام نظام إقليمي، يقوم على أساس تطبيع العلاقات «الإسرائيلية» - العربية، بما يمكنها من تعميق سيطرتها على المنطقة العربية، ومن خلالها، تعزيز هيمنتها على النظام الدولي، بينما تقف الشرعية الدولية، وإرادة المجتمع الدولي، مجرد مراقب أخرس في مناقشات «مؤتمر السلام» في مدريد، وهي تراقب، دون حراك، الاخلال في الموازين والمواثيق الدولية، واغتصاب الحقوق العربية والفلسطينية، مقابل مكافأة المعتدي «الإسرائيلي»، وتعزيز مركزه في المنطقة العربية. والشرعية الدولية ليس بيدها ما تقدمه، سوى عبارات الأسف والاستنكار، والتنديد.

إن السياق السابق، يؤكد على الدور المركزي الذي يمكن أن تقوم به الشعوب والأمم المضطهدة من أجل احقاق حقوقها، بقوة الحق وعدالة القضية، وجاهتها، لا يشكلان القوة المادية لاستعادة الحقوق، فالقضية الفلسطينية والعربية قضية عادلة، وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، واضحة، وإرادة المجتمع الدولي، إلى جانب هذه الحقوق، ومع ذلك فإن «إسرائيل» ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية، تضربان بإرادة المجتمع الدولي، وبعدالة القضية، عرض الحائط، وهذا يفترض من الأمة العربية إعادة تجميع أوراق القوة في يدها، وتعميق قدراتها، وتوحيد إمكاناتها الاقتصادية، والعسكرية، والبشرية، والتكنولوجية. فهذا هو الخيار الوحيد في مواجهة المعايير الدولية المزدوجة، وفي مواجهة الانحياز الأمريكي، والعنت الصهيوني.

إن تحقيق التكامل العربي السياسي، والاقتصادي، والعسكري، في عصر التكتلات الكبرى، هو الخطوة الأولى لتمكين الشرعية الدولية من تحقيق التوازن في معاييرها. وقد أثبتت التجربة بأن المراحل التي شهدت نهوضاً عربياً، والتي شهدت تصاعد المقاومة الفلسطينية، هي المراحل التي استعادت فيها الشرعية الدولية توازنها في مجال الحق العربي والفلسطيني. وهذا يفترض، بالضرورة، التمسك بالحقوق

عاجزة عن فرض الحق الفلسطيني والعربي، بالرغم من صدور العديد من القرارات عن مجلس الأمن الدولي، المتضمنة، بكل وضوح، الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، والتي ترفض ضم القدس والجولان «لإسرائيل»، والمتضمنة، أيضاً الانسحاب اللامشروط من جنوب لبنان. ومع ذلك، فإن افتقاد الشرعية للآلية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وميوعة القرارات ذاتها، باعتبارها تستند لأحكام الباب السادس، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية «لإسرائيل»، مادياً، وعسكرياً، وتكنولوجياً، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من الابتزاز «الإسرائيلي» في موضوع السلام، إلى درجة استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام»! حسب تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني. ليس هذا فحسب، وإنما تطالب إسرائيل بكل وقاحة مكافأتها على العدوان مقابل بعض التنازلات، عوضاً عن توجيه العقوبات الرادعة لها. وهكذا تقترح «إسرائيل» مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت بصرة وسمع الشرعية الدولية الخرساء، إجراء مفاوضات مع الدول العربية حول قضايا تقاسم المياه، والثروات، والتطبيع الاقتصادي، فيما اصطلح عليه بالمرحلة الثالثة من مشروع السلام الأمريكي. ويبدو الأمر على درجة عالية من التناقض والمفارقة، وكأن «إسرائيل» حقوقاً مغتصبة لدى العرب، وليس العكس! أما مجرد قبولها بمناقشة قرارات الشرعية الدولية، فيحتاج إلى الاقتناع، وإلى المكافأة المالية والعسكرية السخية!

ملاحظات واستنتاجات:

بشكل عام، فإن تاريخ القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وفي تاريخ العلاقات الدولية، هو تاريخ المأساة الفلسطينية ذاتها. فالعلاقات الدولية التي سادت إثر الحرب العالمية الأولى، هي التي أفضت إلى اتفاقيتي «سايكس بيكو» ومن ثم «سان ريمو»، وهيمنة بريطانيا على العلاقات الدولية، آنذاك؛ في مقابل الفراغ الناجم عن انحسار الإمبراطورية العثمانية في الوطن العربي. الأمر الذي أفضى إلى «وعد بلفور»، ومن ثم إلى تضمين عصبة الأمم المتحدة - الشرعية الدولية آنذاك - لهذا الوعد في صك الانتداب على فلسطين، بغير وجه حق، وعلى حساب الحقوق العربية وحق الشعب العربي الفلسطيني.

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية، أفضت العلاقات الدولية، عن اقتراح تقسيم فلسطين إلى دولتين - عربية ويهودية - كما تضمن وضع القدس تحت وصاية دولية، كما جاء في القرار (١٨١)، الذي صدر من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس من خلال مجلس الأمن!

ومع أن «إسرائيل» اعتبرت هذا القرار المرجعية القانونية الدولية لإعلان دولتها، إلا أن هذه المرجعية لم تمكن الشعب العربي الفلسطيني من حقه في قيام الدولة الفلسطينية، منذ ١٩٤٨ وحتى الآن. وهكذا، اعتبرت التوصية الصادرة عن مجلس الأمن بمثابة قرار للشرعية الدولية بالنسبة «لإسرائيل»، فيما اعتبرت مجرد توصية بالنسبة لحق الفلسطينيين في دولتهم، وهذا هو المسبب الجوهرى لعدم صدور القرار ١٨١ عن مجلس الأمن، آنذاك، وصدوره عن الجمعية العامة، فحسب. وما ينطبق

العربية والفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف، والتي اقترها المجتمع الدولي بذاته للامة العربية وللشعب الفلسطيني. اما وضع هذه القرارات موضع نقاش، وفي ظل هذا الخلل في موازين القوى، فإنه يهدد مصداقية الحق الفلسطيني والعربي، ويضعف من عدالة قضيتهم، ناهيك عن خسارة الماضي وخسارة المستقبل أيضاً.

وعليه، فإن اعتبار مقررات الشرعية الدولية الحد الأدنى لتحقيق التسوية المتوازنة، في هذه المرحلة، واتخاذ موقف عربي حاسم وموحد، في هذا المجال، من شأنه أن يؤدي الى تأكيد مصداقية وعدالة القضية الفلسطينية، في المجتمع الدولي، ومن شأنه أن يوفّر الظروف الدولية المواتية لتجسيد الحقوق العربية والفلسطينية العادلة والمشروعة.

الهوامش:

- (١) نعم تشومسكي - الوقوف على قاعدة الانحطاط - «الهدف» عن الغارديان البريطانية - ترجمة فاضل جنكر - ١٩٩١/٣/٢.
- (٢) ر - التصريحات الخاصة بيمتران، غورباتشيف، القادة الأوروبيين خلال أزمة الخليج.
- (٣) صدر حوالي عشرين قراراً عن مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج، اولهما القرار رقم ٦٦٠، وآخرها القرار ٧١٥ بالنسبة للقرارات ر - صوت الكويت - ١٩٩١/٨/٢.
- (٤) «السفير» اللبنانية ١٩٩٠/٨/٨.
- (٥) ر - جلتار النمس - القضية الفلسطينية في الامم المتحدة - م. ش. غ. ع ١٠ أيار ١٩٧٩ - أيضاً - قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطين مراجعة وتحقيق د. جورج طعمة - اصدار م. د. ف. بيروت ط ١٩٧٥.
- (٦) الكسندر كراسنوف - اثنا عشر وثلاثة قرارات - نشرة نوفستي ١٩٩٠/١٢/٢٦.
- (٧) منها القرار ٦٦٠ القاضي بالانسحاب من الكويت ١٩٩٠/٨/٢، والقرار ٦٦١ المتضمن المقاطعة والحصار للعراق ١٩٩٠/٨/٦، والقرار ٦٧٨ المتضمن حق استخدام القوة ضد العراق بتاريخ ١٩٩١/١/١٥، والقرار ٦٨٧ المتضمن وقف الحرب بشروط ١٩٩١/٤/٣. الخ ر - المصدر ٣.
- (٨) ر - ماجد كيالي - الفيتوات الامريكية في مجلس الامن - الهدف - ع ١٠٣٣، ١٢/٢/١٩٩٠.
- (٩) ر - وثائق الامم المتحدة، الصادرة عن ادارة شؤون الاعلام - مايو ١٩٩١ - نيويورك.
- (١٠) د. مفيد شهاب - المصور القاهرية - ٣٠ ٣١ ١٩٩٠ - ع ٣٤٥.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) د. منذر عنباتوي - الحرب الفلسطينية القائمة - ندوة فلسطين - اصدار جمعية الخريجين الكويتية ١٩٧١ - ص ١٤٣.
- (١٣) ر - القرار ٢٤٢ في وثائق فلسطينية - اصدار دائرة الثقافة في م. ت. ف - ص ٢٢١.
- (١٤) المصدر رقم ١٢ - ص ١٥٦.
- (١٥) ر - د. يفضيني فولودين - الجوانب القانونية للقضية الفلسطينية - هيئة تحرير العلوم الاجتماعية بوسكو ١٩٨٣ - ص ٦٤.
- (١٦) كلوفيس مقصود - ويذا العد المكسي - الاهالي القاهرية - ١٩٩١/٨/٢١.
- (١٧) المصدر السابق.

- (١٨) إنعام رعد - تناقضات المعايير في النظام العالمي - «السفير» ٢٧ و ٢٨/٨/١٩٩١.
- (١٩) قرارات الامم المتحدة - مصدر سبق ذكره ص ١١٦ - ١٢٩ - ايضاً - د. ابراهيم ابراش - العنف السياسي - م الوحدة، العدد ٧٦، نيسان ١٩٩٠.
- (٢٠) ر - المصدر رقم (٩).
- (٢١) المصدر ١٨.
- (٢٢) نعم تشومسكي - ظلال النظام العالمي - الغارديان - ترجمة ابراهيم بروهوم - في الراي الاردنية، ١٩٩١/٤/١.
- (٢٣) ماجد كيالي - المصدر ٨.
- (٢٤) تصريح اسحق شامير في «السفير» اللبنانية ١٩٩٠/٥/٢٨.
- (٢٥) ر نص قرارات مجلس الامن ٧٠٦ - ٧١٢ حول اقتطاع نسبة من عائدات النفط العراقية في المصدر رقم (٩).

الشرعية الدولية بين المسألة الفلسطينية والنموذج الناميبي

نافذ أبرمسنه

مدخل:

ثمة توافق على تفاعل جملة من العوامل، لا يقل أحدها أهمية عن الآخر، في إنجاز الاستقلال الناميبي، وأقول ليل الاستعمار الطويل: كفاح لا يعرف الكلل أو التوقف، وبكل الوسائل، ودعم قوى التحرر والثورة العالمية، ودور فاعل للمنظمة الدولية. بيد أن الإشارة إلى الاستقلال الناميبي، كقصة نجاح للمنظمة الدولية، أمرٌ دفع باتجاه المطالبة بتطبيق نموذج الحل في ناميبيا على غير بؤرة صراع في العالم ومنها فلسطين.

فمع وضع القضية الناميبيية على سكة الحل، تردد في بعض الأوساط السياسية الفلسطينية حديث عن عرض حل شبيه للقضية الفلسطينية، باعتقاد النموذج الناميبي، ويرى أصحاب هذا الطرح تشابهاً كبيراً في ظروف القضيتين، فناميبيا وفلسطين خضعتا للانتداب، في وقت واحد، تقريباً، وناميبيا وفلسطين واجهتا احتلالاً استيطانياً؛ وبدأ الشعبان كفاحاً مسلحاً، في وقت متقارب؛ وخاض الشعبان نضالهما في ظروف تشابه، إلى حد بعيد، من حيث بناء قواعد ارتكاز خارج حدود الإقليم، ونقل المقاومة، تدريجياً، إلى داخله؛ والقضيتان عرضتا على المنظمة الدولية؛ ثم جاء حل القضية الناميبيية مع تصاعد كفاح الشعب الناميبي، وباستفادة من ظروف الوفاق الدولي، وتقارب القوتين العظميين، والميل إلى تصفية النزاعات الإقليمية، وهي ظروف يسعى الفلسطينيون للإفادة منها، في ظل الانتفاضة، التي تشكل على العدو عامل ضغط لا يستهان به.

ومع تصاعد وتأثر النشاط السياسي، الهادف إلى تسوية القضية الفلسطينية، فإن من المشروع أن نقدر بأنه ربما يدور في الأذهان الحل الناميبي، كنموذج صالح للتطبيق، فيما يتعلق بفلسطين. وليس من الضروري أن يدور الحديث عن آلية مطابقة تماماً؛ لكنه، لا ريب، يبحث عن دور أكثر فاعلية للمنظمة الدولية، أو ما يعرف، الآن، على نحو أكثر انتشاراً، بـ«الشرعية الدولية»، في حل القضية الفلسطينية.

ذلك أن الخطاب السياسي الفلسطيني والعربي، يرتكز الآن على تطبيق قرارات المنظمة الدولية. فإذا غرضنا الطرف قليلاً عن الهامش الممنوح للمنظمة الدولية في الحركة السياسية الجارية، وجدنا أن المطالبة بتطبيق القرارين ٢٤٢، ٢٣٨، تشكل الأساس والركيزة فيما يحكى عن «تسوية عادلة» للصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية، من لدن الأوساط الفلسطينية والعربية.

فإلى أي مدى يمكن الحديث عن ظروف متشابهة، فعلاً، بين ناميبيا وفلسطين؟ وما هي حقيقة إمكان تطبيق النموذج الناميبي فيما يتعلق بفلسطين؟ وتأسيساً على السؤالين، سؤال آخر: ما هو حظ المنظمة الدولية في تسجيل قصة نجاح جديدة؟

إن إحاطة، ولو مختصرة، بظروف نشأة وتطور القضية الناميبيية، ودور الأمم المتحدة في حلها، هي كفيلة بالاجابة على التساؤلات المطروحة، بعقد مقارنة بين القضيتين، وتبين المدى الذي يمكن أن يجري فيه الحديث عن نقاط تشابه واختلاف بينهما.

ناميبيا - لمحة عامة:

تقع ناميبيا^(١) على ساحل المحيط الاطلسي، في جنوب القارة الافريقية؛ وتبلغ مساحتها حوالي ٨٠٠.٠٠٠ كم^٢، يغلب عليها الطابع الصحراوي؛ حيث تتكون من هضبة عالية، معدل ارتفاعها ألف ومئة متر، تغطي معظم المساحة، وتقع صحراء كالاهاري بين الهضبة والبحر، ممتدة بعمق مائة كم تقريباً على طول الساحل البالغ ١٣٠٠ كم، مشكلاً الحدود الغربية للبلد. أما بقية الحدود، فمن الشمال والشمال الشرقي أنغولا وزامبيا، ومن الشرق بتسوانا، ومن الجنوب جنوب افريقيا.

لقد رسمت هذه الحدود من قبل الدول الامبريالية في أواخر القرن التاسع عشر حيث كان اقليم ناميبيا ينحصر بين نهر اورانج في الجنوب، ونهري كيونين وأكافانغو في الشمال، ولما كان المستعمرون الالمان يعتقدون بصلاحية نهر الزامبيزي للملاحة باتجاه الشرق، فقد طالبوا بمساحة اضافية أثناء التقاسم، اتخذت شكل الاصبع وعرفت باسم شريط كابريفي.

يبلغ عدد السكان حوالي مليون ونصف المليون نسمة، يشكل الافارقة ٨١٪ منهم، والاوروبيون ١٤٪، والمختلون ٥٪، وعاصمة البلاد هي ويندهوك. أكبر شريحة من السكان هي «الافاسبو» الذين يتكلمون لغة البانتو، وهناك «الاكافانغو» و«الهيريرو» و«الكابريفيان» و«الكوكوفيلدر» و«التسوانا» وجميعهم يتكلمون لغة البانتو، أما اللغة الثانية في البلاد فهي الخويسان، والتي يتكلمها «البيرغ داما» و«الداما» و«الدامارا» و«الناما» و«الهوتنتوت» و«البوشن» و«الكاب كلورد» و«الريهوبوث».

وقد لعب المستعمرون طويلاً على هذه التوزيعة لمنع قيام نضال جماعي للشعب الافريقي ضد الاستعمار، كما خلق أشكالاً من الاحتراب اعاقت في كثير من الاحيان المسار التحرري للناميبيين. أما البيض، فغالبيتهم (٧٠٪) تتكلم الافريكانية، (مأخوذة عن الهولندية) ويتكلم ٢٢٪ الالمانية، و ٨٪ الانكليزية.

تحتوي الرقعة الناميبية الشاسعة، على ثروات هائلة من الماس واليورانيوم والرخصاص، والقصدير، والفضة، محتضنة ٢٪ من الاحتياطي العالمي من الفضة، و٥٪ من الاحتياطي العالمي من الماس، و١٪ من اليورانيوم ولتكون بذلك من أغنى بقاع العالم بهذه الثروات الاستراتيجية. إضافة الى مساحات واسعة من المراعي، ومنطقة من أغنى مناطق الصيد في العالم، ومرتعاً لأنواع ثمينة من الاسماك مثل البيلشار.

شكلت هذه الثروات (المعادن، الزراعة، المراعي، الثروة السمكية)، حوافز قوية لاستمرار النهب الاستعماري لأكثر من مائة عام في هذا البلد الأفريقي. لاسيما مع توفر اليد العاملة الرخيصة التي جعلت من الاحتلال عملية مربحة من كل الجهات^(٧).

نشأة القضية الناميبية:

تعود نشأة القضية الناميبية إلى ذلك الوقت الذي ازدهر فيه النشاط الاستعماري، وساد منطق تقاسم العالم بين الامبرياليات القديمة، كمناطق نفوذ، ومصدر للخامات اللازمة للتصنيع في بداية انطلاقته الوثابة.

ويبدأ تاريخ الاستعمار الرسمي للبلد في ٥ / أيلول / ١٨٨٤، إذ عرفت ناميبيا قبل ذلك أشكالا من نشاط الاستعماريين البريطانيين على أجزاء منها، ففي التاريخ المذكور أعلنت ألمانيا الامبراطورية الحماية على المنطقة الساحلية بين نهري اورانج وكيونين، ليجري تكريس هذا الاعلان في مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ومن ثم في المعاهدات التي عقدت فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٩٠ بين ألمانيا والبرتغال ثم بين ألمانيا وبريطانيا العظمى، في اطار ما كان يعرف آنذاك بـ «الاعتراف بالمصالح». ولقد رسمت هذه المعاهدات الحدود الحالية لناميبيا، التي أعلنت في عام ١٨٩٠ مستعمرة للتاج الألماني.

بدأ الألمان بدفع مستوطنين بيض إلى المستعمرة، وباشروا عملية النهب المنظم لثرواتها، وسحقوا بعنف بالغ كل أشكال المقاومة التي تفجرت في وجوههم، ولاسيما عام ١٩٠٤، حين حمل «الهيرويرو» السلاح لمقاومة المستعمر. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، وهزيمة ألمانيا ليتخلص الناميبيون من الاستعمار الألماني، ولكن ليقعوا بين براثن استعمار لا يقل شراسة عن سابقه، وذلك حين دخل «جيش جنوب أفريقيا» (حلفاء) الى البلاد على صورة محرر، سرعان ما تحول إلى غاز، يدعم غزوه بتشريع دولي من عصبية الأمم تحت عنوان «الانتداب»، وهو العنوان الذي استخدم لتسويغ شكل التقاسم الاستعماري الجديد، ففي مؤتمر فرساي (١٩١٩) الذي وزع الانتدابات أعطيت جنوب أفريقيا انتداباً على ناميبيا من الفئة (ج) لكي «تدار كجزء لا يتجزأ من المنطقة الأم»، وتخضع فقط للالتزام الذي يقضي «بدعم أقصى حد من الخير المادي والمعنوي والتقديم الاجتماعي لسكان الاقليم». وفي ١٧ / كانون الأول ١٩٢٠، وبمقتضى المادة ٢٢ من معاهدة فرساي، منح مجلس عصبة الأمم جنوب أفريقيا انتداباً على ناميبيا.

ومع أن مجلس عصبة الأمم حاول تصوير الانتداب كنوع من الأخذ بيد شعوب المستعمرات السابقة على طريق حكم نفسها بنفسها، إلا أن الدول التي اعطيت حق الانتداب كانت تدرك منذ البداية، أن الأمر لا يعدو كونه غنائم حرب ونظاماً استعمارياً من نوع جديد، وفي حالة ناميبيا «ابلق الجنرال سمطس رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا وقدماً المانياً في عام ١٩٢١، أن الانتداب على افريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) ليس سوى ضمها»^(٨). وفي عام ١٩٢٥ أعلن البرلمان الجنوب افريقي «انه يعطي للاتحاد سيادة كاملة لا ادارية فصحب بل وتشريعية ايضاً، بحيث اننا لن نحتاج الى أن نطلب أي شيء آخر»^(٩).

عملياً فقد باشر المستعمرون الجدد تطبيق سياسة استعمارية، هي واحدة من الأشد فيما شهدته التاريخ البشري، فإلى نهب الثروات، هناك التمييز العنصري، واستغلال الانسان بطريقة غاية في البشاعة، ليس من السهل تناول نشأة القضية الناميبية دون التعرّيج عليها ولو باختصار شديد.

يشار دوماً إلى احتلال ناميبيا كمشروع مريع جداً، وفي واقع الحال ما يتفق وهذه الاشارة الى حد بعيد، فنحن ازاء اقليم غني جداً، وازاء آلة نهب شرهة توظف آلة قمع وحشية لتحقيق أعلى قدر من الارباح. إذ «أقام نظام احتلال جنوب افريقيا بمساعدة المصالح الامبريالية المتحالفة معه، نظاماً للاستغلال الاقتصادي الصارم في ناميبيا، تسانده أداة قمع حكومية، ونظام قانوني، ومجتمع تعيش فيه صفوة بيضاء من المستوطنين البيض في ثراء كبير، تتمتع بامتيازات يرسخها القانون، بينما لا تتوافر للأغلبية السوداء سوى فرصة قليلة للافلات من الفقر والاغلال والبؤس الذي قيدت بداخله بنمط من المؤسسات الراسخة». فحتى عام ١٩٦٠ «كانت نحو ٥٠٠٠٠ مزرعة للبيض تحتل ٣٩ مليون هكتار (نصف المساحة الاجمالية للبلاد) ويسيطر المستوطنون البيض على ٩٥٪ من المراعي الصالحة في الهضبة الوسطى». فيما جرى دفع اصحاب هذه الأراضي الى معازل (بانغوتستانتات) ليشكلوا قوة عمل رخيصة، حيث «قامت استراتيجية المستعمرين على اخضاع الشعب، وفي جميع الاوقات، لاحتياجاتهم من العمل، إذ يترك الفلاحون في المعازل والبانغوتستانتات يتضورون جوعاً ليهاجروا للعمل كعمال اجراء» في مجالات الزراعة والتعدين والتصنيع، وفي ظروف استغلال بشع للحاجة الى المأكل والمشرب والمأوى. الى جانب ذلك كان يجري نهب منتظم للموارد الطبيعية، هو شكل من تجريد الموجودات، وتحديد تلك التي لا يمكن أن تتجدد مثل احتياطات المعادن.

وتتولى عملية تنظيم النهب وقمع المواطنين «طبقة استعمارية بيضاء (مستوطنون) تبلغ حوالي ١٠٠.٠٠٠ نسمة، وجيش احتلال يزيد على ٦٠.٠٠٠ جندي، مع بضعة آلاف من المتعاونين الناميبيين السود» وقد انشأ الاحتلال أجهزة أمنية متشابكة ومكاملة لبعضها البعض، «ففي المدن والمناجم والمصانع توجد شرطة البلدية وشرطة المساكن، ومفتشون لشؤون البانتو، وحراس للمناطق السكنية داخل الاسوار، وحراس أمن للشركات، وملاحظو العمال، وفي المعازل موظفون لشؤون البانتو، والشرطة البيضاء، ورؤساء القبائل ورجالهم المسلحون، والجيش الاثنى التي يكونها الاحتلال في كل بانغوتستان، بهدف بث نزعة قبلية مشوهة، وتقسيم شعب وحده اضطهاده في أمة واحدة»^(١٠).

لقد شكلت ثنائية الذهب والقمع، دائماً، السمة الأساس في الاحتلال الجنوب الافريقي الاستيطاني العنصري لناميبيا، بيد انه ومع هذه القوة القمعية الهائلة والعمل المتواصل في تشظية الناميبيين وافقارهم المبرمج، برزت في ناميبيا اشكال مختلفة من المقاومة على نطاق واسع حيناً وعلى شكل هبات محدودة الزمان والمكان في أكثر الاحيان، ولتشكل الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مهمة في المسار الكفاحي لشعب ناميبيا.

وتمشياً مع غرض البحث، فإنه سيجري التركيز من الآن فصاعداً على دور المنظمة الدولية والكفاح الناميبي، وإن اقتضت الضرورة أن نشير هنا إلى أن السطور السابقة، لا تعني بحال من الاحوال احاطة كافية بظروف الاحتلال العنصري لناميبيا، والذي لا شك فيه أنه بالامكان ملاحظة بعض أوجه الشبه في نشأة القضية الناميبية مع نشأة القضية الفلسطينية، فالانتداب هناك تحول إلى ضم، والانتداب في حالة فلسطين «أهدى» البلاد إلى استعمار حليف. أما لجهة أشكال القمع والذهب، فإن ملاحظة التشابه أمر متيسر، وإن كان احتلال الصهاينة لفلسطين لا يحمل طابع المشروع الاقتصادي البحث. إن الفترة الزمنية التي سنبدأ معالجتها الآن تنطوي هي الأخرى على بعض أوجه التشابه، كما أنها تحمل قدراً موازياً من أوجه الاختلاف.

بدايات تدخل المنظمة الدولية في ناميبيا:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت القضية الناميبية طوراً جديداً، يمكن تلخيص ملامحه من خلال النقاط التالية:

١ - بعد انتهاء الحرب عاد الآلاف من الناميبيين الذين شاركوا في القتال على الجبهات المختلفة ليسهموا في تشكيل الأنوية الأولى لحركة التحرر الوطني الحديثة.

٢ - سعت جنوب افريقيا إلى ضم ناميبيا عام ١٩٤٦، من خلال تنظيم استفتاء مزيف، والتقدم بطلب الضم إلى الأمم المتحدة التي رفضت الطلب بناء على نشاط شخصيات ناميبية في مقدمتها «الاب المبجل مايكل سكوت» المدعوم من مجلس استشاري «الهيريرو» كان قد باشر رفع شكاوى إلى الأمم المتحدة.

٣ - شكّل رفض الأمم المتحدة، لطلب الضم الذي تقدمت به جنوب افريقيا حافزاً لتنبه اكبر من قبل الناميبيين للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الدولية، فكتفوا من نشاطهم في هذا الاتجاه. وبحلول عام ١٩٦٠ كانت ١٢٠ شكوى تقدم إلى الأمم المتحدة سنوياً وتفضح الممارسات التي يقوم بها المحتلون.

٤ - في عام ١٩٤٩ استمعت اللجنة الرابعة للأمم المتحدة لأحد مقدمي العرائض (الاب المبجل مايكل سكوت) باسم شعب ناميبيا، وأحالت المنظمة الدولية قضية السيادة إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت فتوى في عام ١٩٥٠ جاء فيها:

١ - أن الانتداب وأحكامه ما زالا ساريين.

ب - أن الأمم المتحدة خلفت العصبة (عصبة الأمم) في سلطاتها الاشرافية.

ج - أنه بالرغم من أن جنوب أفريقيا لم تكن مجبرة على أن تخضع ناميبيا لاتفاقية الوصاية فإنها لم تكن مؤهلة بنفسها لتغير المركز الدولي للأقليم.

بعد عشر سنوات على صدور هذه الفتوى، وفي عام ١٩٦٠، تقدمت اثيوبيا وليبيريا بطلب إلى محكمة العدل الدولية لاصدار حكم ضد جنوب أفريقيا على أساس أنها انتهكت الانتداب بصورة، وقد أعيد الطلب مع الرفض بعد ثماني سنوات.

٥ - في عام ١٩٦١ طلبت المنظمة الدولية ومن خلال الجمعية العامة، للمرة الاولى، إنهاء الانتداب، وجعلت استقلال ناميبيا هدفاً. ولتشكل هذه المطالبة نقطة البداية لأكثر من ثلاثين قراراً صدرت من الجمعية العامة ومجلس الأمن حول ناميبيا.

٦ - ما كان لهذه القرارات أن ترى النور لولا الفعالية المتزايدة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تشكلت عام ١٩٦٠، وباشرت نضالها المسلح عام ١٩٦٦، والتي حددت منذ البداية توصّلها إلى «ادراك أن الاعتماد على تدخل الأمم المتحدة لتحرير ناميبيا يعني ترك هذا التحرير للحظ فحسب»^(١) وعنى هذا الادراك، مباشرة نضال متصاعد على المستويين العسكري والسياسي، انعكس على نحو مباشر في قرارات المنظمة الدولية، وفي تسريع خطاها، باتجاه توفير الدعم اللازم لقراراتها المتعلقة بناميبيا^(٢).

تصاعد النضال الناميبي ودور أكبر للمنظمة الدولية:

«ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ تابعت الأمم المتحدة محاولاتها القيام بدورها في ادارة الأمور في ناميبيا تمهيداً لتأمين استقلالها، لكن هذه المحاولات ونتيجة لتعنّت نظام جنوب افريقيا وصلت إلى طريق مسدود»^(٣).

لقد شهدت هذه الفترة تطورات هامة، إذ أعلنت «سوابو» الكفاح المسلح، ودخلت دول افريقية عديدة في المنظمة الدولية التي أقرت في دورتها الخامسة عشرة وفي القرار رقم ١٥١٤، «تصريحاً خاصاً بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة»^(٤).

كما أقرت المنظمة الدولية مشروعية الكفاح التحرري، وبدأ ينمو على نحو غير مسبوق الاتجاه نحو «تصفية الاستعمار»، إذ أكدت المنظمة الدولية على «أن استمرار الاستعمار في اية صورة من صوره أو مظاهره، بما في ذلك شن الحروب الاستعمارية بغية قمع حركات التحرر القومي، لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وتصريح الجمعية العامة الخاص بمنح الاستقلال الذي اتخذ في عام ١٩٦٠» و«أهابت الجمعية العامة بكل الدول والوكالات الدولية المتخصصة وغيرها من اجهزة اسرة الأمم المتحدة بأن تقدم المعونة المادية والمعنوية للكفاح من أجل الحرية والاستقلال في الاراضي المستعمرة وخاصة لحركات التحرر القومي»^(٥).

في ظل هذه الاجواء « اتخذت الأمم المتحدة قرارها التاريخي عام ١٩٦٦ باعتبار جنوب أفريقيا دولة معتدية، واعتبار قواتها في ناميبيا، قوات احتلال، ومطالبتها بالانسحاب الفوري، وافساح المجال أمام المنظمة الدولية للشروع باجراءاتها الكفيلة بتأمين الاستقلال لناميبيا»^(١٧).

وأعقبت الأمم المتحدة هذا القرار «بانشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الأمر الذي يمكن اعتباره أول حكومة في المنفى تحت راية الأمم المتحدة»، وقد جاء هذا الأمر ليعطي زخماً خاصاً لنشاط المنظمة الدولية في هذه القضية، وهو نشاط تعزز بتصاعد كفاح الشعب الناميبي، والدعم الافريقي والدولي له. ففي عام ١٩٧٣، وتمشياً مع قرار المنظمة الدولية رقم ٢٩٠٨، الذي «يلاحظ بعين الارتياح التدابير المقترحة لاشتراك ممثلي الحركات القومية التحريرية وقادتها في أعمال اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار»^(١٨)، وتمشياً مع هذا القرار، جاء الاعتراف بمنظمة «سوابو» من قبل الأمم المتحدة، بوصفها (أي سوابو) «الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا»، ولقد جاء قرار الاعتراف بـ«سوابو» متوجاً لعدد من القرارات المنبئة بدور أكثر فعالية للمنظمة الدولية في القضية الناميبية. فبعد انشاء «مجلس ناميبيا» صادق مجلس الأمن في قراره رقم ٢٦٤ على انتهاء انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا، واعترف بشرعية النضال التحرري في قراره رقم ٢٦٩. وقد جاء القراران في عام ١٩٦٩. وفي عام ١٩٧٠ طالب مجلس الامن محكمة العدل الدولية باصدار فتوى جديدة عن نتائج الاحتلال المستمر لجنوب أفريقيا، وذلك في قراره رقم ٢٨٤^(١٩)، وفي العام التالي ١٩٧١ أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها القاضية بـ:

أ - ان جنوب افريقيا ملتزمة بسحب ادارتها غير القانونية فوراً.

ب - ان الدول الأخرى ملتزمة بأن تعترف بعدم شرعية نظام حكم الاحتلال، وأن تعمل وفق ذلك في أي معاملات مع جنوب افريقيا.

ثم شهد العام ١٩٧٢ صدور قرارين هامين عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فقد ناقش المجلس والجمعية في أواخر العام المذكور، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول نتائج الاتصالات التي قام بها ممثله الخاص الدكتور الفريد ايشير في جنوب أفريقيا وناميبيا، فأصدر المجلس القرار رقم ٢٢٣، وفيه يطلب إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الهادفة إلى حصول ناميبيا على حق تقرير المصير والاستقلال، وفي ذات القرار استهجن مجلس الأمن «سياسة الاوطان» التي تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا في ناميبيا وهي سياسة تفتيت للأقليم وتمزيق له، عن طريق انشاء وطن خاص بكل قبيلة أو مجموعة من القبائل، وأكد القرار موقف الأمم المتحدة من تلك السياسة الاستعمارية، وهو الموقف الذي يصح على وجوب استقلال ناميبيا كدولة واحدة موحدة. كما طالب القرار جنوب أفريقيا بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور فالدهايم من أجل تأمين انتقال السلطة سلمياً إلى أيدي أهل البلاد الأصليين، وطالب بذات الوقت الأمين العام مواصلة مساعيه واتصالاته مع جنوب أفريقيا مع لجنة شكلت من ثلاث دول على أن يرفع الأمين العام تقريراً إلى المجلس في موعد لا يتجاوز نيسان ١٩٧٣. أما الجمعية العامة، فقد اتخذت قراراً حمل الرقم ٢٠٢٠ وفيه استنكار لـ«استمرار حكومة جنوب أفريقيا في رفض انتهاء احتلالها

وادارتها غير المشروعين في الاقليم، وامتناعها عن الاستجابة إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة»، وطلبت الجمعية العامة إلى مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة أن يواصل الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته بما يتفق وقرارات الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بتمثيل ناميبيا في المنظمات والمؤتمرات الدولية بصورة تضمن «اشتراك ممثلي الشعب الناميبي في نشاط المجلس» واصدار «بطاقات الشخصية ووثائق السفر للناميبيين» وتقديم كل المساعدات المعنوية والمادية «اللازمة لاستمرارهم في النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال»^(٢٠).

ينبغي هنا أن نلاحظ فارقاً على غاية الأهمية بين قرار مجلس الأمن (٢٢٣) والجمعية العامة (٢٠٢٠)، حيث نلمس حرص المجلس على استمرار الاتصالات بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا بشأن ناميبيا، ونلمس اعتماد الجمعية العامة على استنكار سياسة جنوب أفريقيا الخاصة بالوجود غير المشروع في الاقليم. وهنا يكمن العنصر الهام في طريقة معالجة الأمم المتحدة لازمة ناميبيا آنذاك. فبينما زارت بعثة الأمين العام ناميبيا والتقت بممثلي الاقليم وجنوب أفريقيا وأجرت تقييماً للموقف، ظل مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة بمثابة حكومة دولية في المنفى، تذكر العالم بالوضع الدولي الخاص لناميبيا. ولذا ننظر إلى البعثة والمجلس وكأنهما جهازان يكمل أحدهما الآخر، وكل كسب تحققه الاتصالات مع جنوب أفريقيا سينعكس على مجلس ناميبيا، مضيفاً إلى قدرته وفعاليته في القيام بأعبائه^(٢١).

شعرت جنوب أفريقيا بالقلق العميق إزاء تصاعد النضال الناميبي بقيادة «سوابو» وتزايد دور الأمم المتحدة في القضية، فحاولت القيام بحركة اعتراض، عبر الالتجاء إلى أشكال خادعة من نقل السلطة الادارية، تهدف إلى محاولة الاحتفاظ بالسيطرة، فكانت حكومات البانتوستان، ثم المجلس الاستشاري، وما عرف «بمؤتمر تيرنهالي» الدستوري عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ والجمعية التأسيسية التي نجمت عنه.

ففي عام ١٩٧٣ أجرت جنوب أفريقيا انتخابات قدمت بموجبها حكومة عميلة كممثلة لناميبيا، وطلبت هذه الحكومة باسقاط الشرعية عن «سوابو» كممثل للشعب الناميبي، ومما ضاعف في قلق المستعمرين، قيام مجلس الأمن بوضع المبادئ الارشادية من أجل انسحاب جنوب أفريقيا، ومطالبته باجراء انتخابات وطنية تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة، كذلك قيام مجلس الأمن باعطاء جنوب افريقيا مهلة للاذعان حتى آب ١٩٧٦^(٢٢).

في واقع الحال، فقد شهد العام ١٩٧٥ تطوراً هاماً على صعيد القضية الناميبية، تمثل في قيام قوات جنوب أفريقيا بغزو انغولا لتحطيم قاعدة ارتكاز اساسية لثوار سوابو من جهة، واستخدام وجود قوات الغزو في انغولا كورقة مساومة تبعد الانتظار عن القضية الأساس من جهة أخرى، في حين استمر التعنت في رفض قرارات المنظمة الدولية، وانتاج اشكال بلا نهاية من الحكومات والهيئات التي تعزز سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا دون ان يتمكن العالم من الاشارة بوضوح الى واقع الاحتلال القائم.

وفي التطورات التي تلت ذلك، فإن المرحلة التالية تبدأ مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥،

والذي يعتبر من أهم القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية فيما يختص بالقضية الناميبية.

الفشل في تحطيم المقاومة

والقرار ٤٣٥ :

لم يسهم غزو أنغولا إلا في زيادة الأعباء على المحتلين، وزيادة جبهة القوى المناهضة لهم، فقد استمر نشاط ثوار سوابو مؤثراً، وصمدت أنغولا بفضل مساندة كوبية فعالة. وفي ذات الوقت تزايد الاتجاه نحو ضرورة إيجاد حل للقضية، وسعت الدول الغربية إلى الاستفادة من ذلك بحرف الأمور نحو خدمة مصالحها الواسعة مع اتحاد جنوب أفريقيا، في ظل احتدام «الحرب الباردة» فشككت الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كندا، ألمانيا الغربية، ما عرف باسم «فريق الاتصال» الذي بدأ مفاوضات مع جنوب أفريقيا، وسوابو، من أجل الاتفاق على عملية الانتقال إلى الاستقلال، وقد قدم الفريق اقتراحاته في شباط ١٩٧٨، فقبلها الطرفان (جنوب أفريقيا وسوابو) من حيث المبدأ.

في آب ١٩٧٨ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٣٥، والذي تضمن الأفكار التالية (بمئاتها ترتيبات من أجل عملية انتقال إشراف الأمم المتحدة):

- يصادق مجلس الأمن على تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة حول تنفيذ الاقتراح الخاضع بتسوية قضية ناميبيا، وتقريره التوضيحي.
- انسحب الادارة غير الشرعية لجنوب أفريقيا من ناميبيا، وتحويل السلطة إلى الشعب الناميبية، بمساعدة الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٥ لعام ١٩٧٦.
- يقرر المجلس وتحت سلطته، تشكيل مجموعة دولية مؤقتة ومساعدة له بموجب تقرير السكرتير العام، المصادقة عليه، ولدة اثني عشر شهراً، وأجراء انتخابات عامة وحرّة تحت إشراف الأمم المتحدة.
- يرحب باستعداد منظمة جنوب غرب أفريقيا (سوابو) للتعاون في تنفيذ قرار السكرتير العام، بما في ذلك استعدادها للتوقيع وتنفيذ وقف إطلاق النار، كما ورد في رسالة رئيسها في ٨ أيلول ١٩٧٨.
- دعوة جنوب أفريقيا للتعاون مع السكرتير العام لتطبيق هذه القرارات.
- اعتبار كافة الاجراءات التي اتخذتها الادارة غير الشرعية في ناميبيا بخصوص عملية الانتخابات، بما في ذلك فرز الاصوات، أو نقل السلطة، تتعارض مع القرار ٢٨٥ / ١٩٧٦، والقرار الحالي، وتعتبر باطلة ولاغية.

- يرجو المجلس من السكرتير العام إبلاغ مجلس الأمن، في وقت لا يتجاوز ٢٣ تشرين أول ١٩٧٨ حول تطبيق هذا القرار^(١٨).

رفضت جنوب أفريقيا هذا القرار فور صدوره، بادئة برنامج التغاف جديد، فأنشأت من خلال انتخابات مزيفة جديدة، جمعية عميلة في كانون أول ١٩٧٨، أتبعها بما سمي «جمعية وطنية»

بسلطات تشريعية واسعة، معتمدة أساليب كسب الوقت لعرقلة تنفيذ القرار، مدعومة في ذلك من القوى الغربية التي انحازت لمصالحها واحتكاراتها، بادئة هي الأخرى محاولات التغاف وعرقلة لقرار مجلس الأمن ٤٣٥. وفي عام ١٩٨٥ شكلت جنوب أفريقيا حكومة انتقالية جديدة عرفت باسم حكومة الوحدة الوطنية، تتألف من ثمانية وزراء ينتمون لعدة قبائل ناميبية، وليبدو أن قرار مجلس الأمن قد دخل غرفة المشاريع الميتة. ورغم الجهود الهائلة التي تابعتها المنظمة الدولية كي توفر الدفع اللازم لتنفيذ القرار، فقد تبلور موقف سمته الأساس: تعنت جنوب أفريقيا، المرتكز إلى تصور غربي يرى أن التسوية يجب أن تحفظ مصالحه وتحقق له غير هدف في ذات الوقت، ويضمن ذلك انسحاب القوات الكوبية من أنغولا، وتصفية سوابو.

الأمم المتحدة والولايات المتحدة:

بقي تنفيذ القرار ٤٣٥ معطلاً، وانسحبت أربع من الدول الغربية الخمس من فريق الاتصال، فقد انسحبت فرنسا بتنسيق مع الأمريكيين، فيما جمدت بريطانيا، ألمانيا الغربية، كندا، عضويتها، ويمكن فهم الانسحاب والتجميد على أنه عرقلة لتنفيذ قرار الشرعية الدولية، واستمرار النهب الامبريالي من جهة، وإطلاق يد الولايات المتحدة في صياغة موقف يضمن المصالح الغربية جميعاً من جهة أخرى. مع الإشارة إلى «أن الشركات الأميركية تملك احتكارات واسعة في ناميبيا منذ عام ١٩١٩»^(١٩).

منذ البداية، انطلقت الولايات المتحدة في موقفها إزاء القضية الناميبية، من أن الدفاع عن «العالم الحر» يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة دفع التعاون والتحالف مع بريتوريا، وفي المجرى العملي، فقد كانت تقوم على تمكين بريتوريا من تحطيم سوابو عسكرياً، وبالتالي شطب دورها السياسي، والإطاحة بنظام أنغولا التقدمي لصالح منظمة «اونيتا» الرجعية، الأمر الذي سوف يعني تحطيم حليف قوي لـ«سوابو».

ومع تعذر تحقيق ذلك، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية، وعند أي بحث لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥، إلى اشتراط انسحاب القوات الكوبية من أنغولا، وأن تعترف الحكومة الانغولية بموقع «اونيتا»، ولقد اوضح «تشيسستر كروكر»، نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية، في أحد تقاريره الداخلية، في شباط ١٩٨٨ الموقف الأمريكي بالقول: فليدرك المسؤولون الافارقة الذين يغضبهم موقفنا، أنه ليس لديهم أية وسيلة لقطع الصلة بين ناميبيا وأنغولا، ذلك أنه ليس من طريق موصل إلى استقلال ناميبيا.. إلا ويمر في واشنطن^(٢٠).

على هذا الفهم تحركت الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار تنفيذ القرار ٤٣٥، ولكن «بنكهة أمريكية» تحفظ المصالح المحددة في هذا الجزء من العالم، وتترجم الاستفراد الأمريكي بتصفية النزاعات الإقليمية على نحو يعطي الولايات المتحدة مكانة تنسجم والدور الذي تلعبه، أو الذي تريد أن تلعبه على مستوى العالم.

ولذلك عرضت الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ تصوراً للحل مبني على اقامة منطقة محايدة على طول الحدود الانغولية - الناميبيية تتواجد فيها قوات افريقية وأوروبية وقوات تابعة للأمم المتحدة، وجلاء القوات الكوبية عن انغولا، وقوات جنوب افريقيا عن ناميبيا في رحلة لاحقة، وتقاسم السلطة بين سوايو والتحالف الناميبي الرجعي التابع لجنوب أفريقيا.

ولقد سعت الولايات المتحدة الى تسويق هذا التصور، عبر جهد سياسي مكثف قام به جورج بوش (نائب الرئيس آنذاك)، وكذلك عبر دعم قوات جنوب افريقيا، وتشجيعها في شن هجمات على انغولا وثوار سوايو، وعلى نحو بدت فيه أحد الاهداف للسياسة الامريكية تتمثل في تقويض سوايو نهائياً قبل تيسير وضع القضية الناميبيية على سكة الحل. ففي تصريح لـ «كروكر» نائب وزير الخارجية الامريكية جاء: «يجب ان نشرف على مسألة استقلال ناميبيا، لانه في حال تسلمت سوايو السلطة هناك، فهذا يعني ان الدعامة الرئيسية للعالم الحر والمتمثلة في جنوب افريقيا ستنهار»^(٣١) غير أن الامور سارت في غير الاتجاهات التي يريدها الامريكان تماماً، مع ان نشاط الامم المتحدة في هذه الاوقات لم يحرز أي تقدم، نظراً للتأثير الامريكي.

مناخات جديدة - مقدمات الحل:

ربما سيكون صحيحاً القول بأن الفترة الفاصلة بين الاقتراح الامريكي ١٩٨٢، وبدء المفاوضات ١٩٨٨، هي فترة عاصفة بالتحويلات من كل نوع، وعلى كل الصعد، ولكن ما هو صحيح أيضاً أن كل المحاولات لتجاوز الشعب الناميبي والطلبة المعبرة عن مصالحه وطموحاته (سوايو) باءت بالفشل الكامل. دون أن تفوتنا الاشارة الى أن تصريح كروكر المشار اليه اعلاه جاء في العام ١٩٨٨، أي في العام الذي جرت فيه المفاوضات.

على الصعيد الدولي، بدأت في عام ١٩٨٥، اجواء الوفاق الدولي، ووضع البدايات لانتهاء الحرب الباردة، الامر الذي كان يقتضي بداية الشروع في تصفية النزاعات الاقليمية باعطاء دور فاعل للأمم المتحدة. لكن هذا العامل الدولي وحده، لا يمكن ان يكون سبباً كافياً كي توضع قضية ما على سكة الحل، لاسيما وان حقيقة قد سطعت فيما يتعلق بطبيعة الوفاق الدولي الحاصل، فهو وفاق لا يقوم على ثنائية الاستقطاب وتوازن القوى بقدر ما يقوم على استفراء قوة مهيمنة (الولايات المتحدة) وميل قوة أخرى (الاتحاد السوفياتي) الى التخلص من احمال بدت مرهقة. بقول آخر: ان الولايات المتحدة سعت للافادة من هذه الاجواء في فرض حلول اكثر من سعيها لاقرار «العدالة»، على نحو ما يجري الترويج له.

بهذا المعنى، فإن اعتماد الناميبيين على الوفاق الدولي وحده كان سيعني الخسران واملاء حل، اقل ما يمكن أن يوصف به، انه حل لا يخدم مصالحهم وطموحاتهم في الحرية والاستقلال.

هنا يبرز دور العامل الذاتي القوي، والمتفاعل مع الشرط الدولي القائم، فعلى الرغم من الدعم العسكري اللامحدود الذي قدمته الولايات المتحدة لجنوب افريقيا ومنظمة «اونيتا» الرجعية، فإن قوات

الاحتلال والعصابات العميلة فشلت في تحطيم النظام في انغولا، كما فشلت في تصفية منظمة «سوايو» سياسياً وعسكرياً كما ارادت. والذي حدث هو على العكس من ذلك تماماً، فقد نجحت القوات الانغولية المدعومة من القوات الكوبية في تصفية معازل منظمة «اونيتا»، وفي طرد قوات الغزوة العنصرية من الاراضي الانغولية، هذا في وقت عززت فيه قوات «سوايو» من هجماتها الناجحة على قوات الاحتلال التي لحقت بها خسائر وصفقتها المصادر الغربية بأنها «خسائر كارثية». وبحيث بدا واضحاً ان التفكير في القضاء على «سوايو» وتقويض النظام التقدمي في انغولا هي اصفاء احلام.

بدا ملائماً هنا، وفي لحظة الانتصار الواضح، أن تتقدم انغولا وسوايو باقتراحاتها لتطبيق قرار مجلس الامن، وباستخدام جيد لورقة القوات الكوبية (التي ادت دورها كاملاً) طالما انه قد جرى الربط بين وجود هذه القوات، وتطبيق القرار ٤٣٥.

وبالفعل، فقد بدأت المفاوضات، بعد شهرين من هجوم الربيع الاستراتيجي الشامل الذي دحر القوات العنصرية، على اساس استقلال ناميبيا، وضمان أمن انغولا، مقابل انسحاب القوات الكوبية. ففي شهر ايار ١٩٨٨ بدأت الاجتماعات بين ممثلين عن الولايات المتحدة، وجنوب افريقيا، وانغولا، وكوبا، على الاسس المذكورة اعلاه، وانتهت هذه المفاوضات في ٢٢ / كانون اول / ١٩٨٨، بإتفاق يفتح الطريق امام تطبيق القرار ٤٣٥، وتضمن الاتفاق انسحاب القوات الكوبية من انغولا بناء على جدول زمني ينتهي في ٣٠ تموز ١٩٩١. وفي الاول من نيسان ١٩٨٩، جرت الموافقة من جانب كافة الاطراف على اشراف الامم المتحدة على تطبيق القرار ٤٣٥^(٣٢).

قصة نجاح... لمن؟

منذ نيسان ١٩٨٩ بدت الامم المتحدة، المسؤول المباشر عن الوصول بناميبيا الى الاستقلال، خلال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥، «وبشهادة كل الاطراف المعنية، فإن المنظمة الدولية تمكنت من اجتياز هذه التجربة الفريدة بنجاح»^(٣٣)، وكنا اشرنا في مقدمة البحث الى ان استقلال ناميبيا، يشار اليه كقصة نجاح للأمم المتحدة.

كانت المعضلة الاساس بالنسبة الى الامم المتحدة، تكمن في توفير اجواء انتخابات حرة ونزيهة من جهة، والتصدي لمحاولات الائتلاف والعرقلة من قبل الحكومة العنصرية. وعندما يتعلق الامر بقياس فعالية المنظمة الدولية في حل هذه المعضلة، علينا القول بأنها فعالية ممتازة، فقد أحبطت المنظمة محاولة العنصريين في عرقلة الانتخابات وفي اشاعة اجواء الحرب من جديد عبر نصب الكمائن لثوار «سوايو» العائدين من انغولا للمشاركة في الانتخابات، كما نجحت في الزام القوات العنصرية بالعودة الى ثكناتها، ونجحت المنظمة الدولية في تخفيض عدد وحدات الشرطة العنصرية. وأكثر من كل ذلك نجحت في اقامة انتخابات عادلة، ورغم أن العنصريين اعترفوا بأنهم ضخوا مئات الآلاف من الدولارات، ورتبوا العديد من عمليات التخريب، لاحباط الانتخابات أو جعل نتيجتها في صالح «اعوانهم»^(٣٤).

يهدد أن الحديث عن قصة نجاح كاملة، هو أمر يخص «سوابو» أولاً، والتي نجحت في الانتخابات، وفوتت على العنصريين فرصة تخريب المنجز الوطني الهام من خلال أقصى درجات ضبط النفس والمرونة السياسية، وبدون مساومة على الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال.

قصة نجاح.. نموذج:

اليوم ينعم الناميبيون باستقلالهم بعد مسيرة كفاح طويلة، وقد جرى اختيار الأمم المتحدة، كوسيط واداة مقبولة، لحل الصراع الذي كان قائماً في ظل الظروف التي استعرضناها في السطور السابقة. ينعم الناميبيون باستقلالهم، وتنتظر شعوب تنوق إلى الحرية، ومنها شعبنا الفلسطيني، إلى النموذج الناميبي، آمل في الوصول إلى نتيجة مماثلة بتحقيق الحرية والاستقلال. لعلنا بعد هذا العرض، في موقع يجعلنا ملزمين بالاجابة على التساؤل الذي بدانا به البحث حول امكانية ان تلعب المنظمة الدولية دوراً شبيهاً في فلسطين. وهو الدور المعول عليه في تأمين «حقوق» الفلسطينيين، وفي «فرض تسوية» عادلة للصراع العربي - الصهيوني. بالطبع، فإن تشابه الظروف في جزء كبير منها يطال التفاصيل، لا يعني بالضرورة الوصول إلى نتائج متشابهة. وإذا كانت القضية الناميبية والقضية الفلسطينية قد انطوتتا على الكثير من أوجه التشابه، فإن هناك قدراً موازياً من الاختلافات، وعلى صعد متعددة، فعلى صعيد التشابه، هناك الاحتلال، وتمتع البلدين بما جعلهما هدفاً للاستعمار، وهناك العلاقة الدقيقة بين المستعمرين والامبريالية العالمية، وهناك الكفاح المرير في سبيل الحرية، وتدخل الأمم المتحدة في القضيتين. لكن هذه عموماً تبقى أوجه شبه عامة، فلو أخذنا الاحتلال الاستيطاني العنصري، وهو سمة مشتركة بين جنوب افريقيا والكيان الصهيوني، لوجدنا اختلافاً جوهرياً يتمثل في الآتي:

يقوم الاحتلال الاستيطاني العنصري الجنوب الافريقي لناميبيا على السيطرة على الارض والموارد الاقتصادية الهامة، وتحويل اصحاب البلاد إلى عمال منتجين في خدمة احتكارات المستعمر، فيما يقوم الاحتلال الاستيطاني العنصري الصهيوني، على الاجلاء والاحلال، اجلاء الفلسطينيين واحلال المهاجرين الصهاينة، وجوهر هذه السياسة، مبني على نفي الآخر، وتذويب وتقويض كل مكونات وجوده. لا ينبغي أن نغفل من قيمة هذا الاختلاف، فعليه تتأسس جملة من القضايا فاحتلال ناميبيا يمكن وضعه بمشروع اقتصادي مزيج، لكن احتلال فلسطين لا يرتبط بالربحية الاقتصادية المباشرة، وإن شكلت أحد وجوهه. لهذا يكتسي الصراع شكلاً حضارياً، شكل أن تكون أو لا تكون، والصراع لا يدور على الأرض بما هي وسيلة لإنتاج الموارد، بل يدور على الأرض بما هي هوية ومكون وجود. ونأتي مباشرة إلى دور المنظمة الدولية (وهو موضوعنا) فالقضية الفلسطينية، كما الناميبية حظيت بعدد كبير من قرارات المنظمة الدولية، وفي القرارات الخاصة بفلسطين، تضمنت النصوص حديثاً عن حقوق الفلسطينيين، وجاءت في تراتبها لتخدم تناقص هذه الحقوق بدلاً من زيادتها، وفي امكاننا ان نذكر

كأمثلة على ذلك القرارات ١٨١، ١٩٤، ٢٤٢. فلقد افضت هذه القرارات، وفي التراجع الذي سجلته، إلى وقائع جديدة فرضها العدوان الصهيوني، دون أن تمتلك المنظمة الدولية في أي وقت القوة اللازمة لفرض تنفيذ القرارات الصادرة عنها والزام المحتل والمعتدي بها.

واليوم يدور الحديث عن القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، ويبدو ما هو قابل للتحقق دونهما، مع أنه، وبمقارنة المتن، فإن القرار ٤٣٥ الذي جرى تطبيقه في ناميبيا، هو نص قوي يخدم تطلعات الشعب الناميبي في الحرية والاستقلال، فيما القراران ٢٤٢، ٣٣٨، يصلحان فقط، في حال تطبيقهما، كمرحلة انتقالية، على طريق تحقيق «تطلعات الشعب الفلسطيني في بناء الدولة المستقلة».

إن الأمر لا يرتبط بتقصير في متون الصياغة، بل بميزان قوى، بدأ في ناميبيا لصالح الشعب المقيوم، بينما هو هنا في غير مصلحتنا. فهناك نشأ اتجاه قوي لتسوية الصراع، وباشرت الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة فيه من خلال «مجلس الأمم المتحدة لناميبيا»، الذي اعتبر بمثابة حكومة دولية في المنفى، وعندما تدخلت الولايات المتحدة للهيمنة على القرار الدولي وتطبيقه لمصلحتها، تدخل العامل الذاتي بقوة فاضاً شروطه ومحققاً التسوية العادلة.

المشهد في ساحتنا اليوم يبدو على النحو التالي، سعي لحل القضية مع دور هامشي للأمم المتحدة، مع أن الحديث يجري على أساس قراراتها، واستفاد امريكي في املاء كيفية تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بحيث يصطدم السعي الفلسطيني (على سبيل المثال) لتأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني، استفادة من التجربة الناميبية (مجلس الأمم المتحدة لناميبيا) ببعد المنظمة الدولية عما يجري، وبالتعتن الصهيوني المدعوم بقوة من امريكا.

لقد شاهدنا شيئاً شبيهاً بذلك في تطبيق القرار ٤٣٥ في ناميبيا، ومرة أخرى، فإن العامل الذاتي قد لعب دوره.

ومن أجل تبين معالم المشهد على نحو أكثر وضوحاً، فإن ظروف الوفاق الدولي، على الشكل المبين في السطور السابقة، والتي استفاد منها الناميبيون إلى حد كبير، قد تغيرت أيضاً، فإلى ما قبل سنوات قليلة، كان ما يزال يجري الحديث عن طرف دولي آخر، له حق في بعض الشروط، ولكن هذا الطرف يبدو اليوم هامشياً تماماً.

إلى كل ذلك فإن الشروع بتطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بناميبيا قد جاء في ظروف انتصار، وأقله في ظروف توازن قوى، بينما يأتي الحديث عن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين في مرحلة ضعف، وفي ظل نقطة اشتباك وحيدة مع العدو ممثلة بالانتفاضة.

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الافادة من التجربة الناميبية تعني استجابة لتقوية الشرط الذاتي، لأنه وحده الكفيل بأن يضعنا في ذات النقطة التي انطلق منها الناميبيون، لكي تتولى الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها الخاصة بقضيتهم، فالمنظمة الدولية أخيراً، وكما بات واضحاً تماماً «ليست قوة سحرية»، إنما هي وسيط يأتي دوره مع اكتمال نضج الشروط اللازمة للشروع في التسوية على أساس

من قراراتها التي لم تكن لتمتلك قوة الالتزام إلا في حالة اجماع دولي كامل تلعب الولايات المتحدة دور الطرف الفاعل فيه. والشك كبير في أن تتوافر حالة الاجماع هذه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إلا في حالة تشكيل قوة ضغط مؤثرة على المحتل تفرض عليه الانكفاء، ويحين تصبح قرارات المنظمة الدولية بحد ذاتها ملاذاً له.

ملاحظة اخيرة:

إن العدو يناور، ويستخدم كافة أوراقه في اللعبة، كي ينجز أهدافه، لكنه أمام تماسك العامل الذاتي يراجع. سنضرب مثلاً على ذلك الموقف الأمريكي من سوابو، والموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية، سنلاحظ عل الفور تكتيكا مشابهاً جرت ممارسته تجاه الطرفين، وإن تماسك سوابو، ووجدتها، وتصعيد تضالها قد قرضها على من يرفضونها. وإذا كنا نبحث عن تجارب ناجحة ونطالب بتطبيقها، فإن علينا تفحص كل جوانب النجاح، وكل العوامل المساهمة فيه. ولا يكفي الحديث عن أوجه تشابه كما لا تكفي المطالبة بتطبيق ذات النموذج بتجاوز العوامل الفاعلة فيه.

الهوامش:

- (١) أطلق المستعمرون على ناميبيا أسماء مختلفة، فقد سماها الألمان «أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية» وسماها الانجليز «الولاية الخامسة في جنوب أفريقيا» أو مجردة «الجنوب الغربي» وهو مصطلح له دلالة الاستعمارية الخبيثة، بأن المنطقة إحدى ولاياته. أما أهل البلاد الأصليين فقد أطلقوا على بلادهم اسم «ناميبيا» دائماً، وهو اسم مشتق من كلمة ناميب، والتي تعني درع أو سياج في لغة الناما - دامارا.
- (٢) تحدد بعض المصادر هذه المساحة بـ ٨٢٤٢٦٩ كم.
- (٣) هذه المعلومات مأخوذة، بشكل أساسي، عن:
 - من أجل أن تولد أمة، كفاح التحرير الوطني لتحرير ناميبيا، إدارة الاعلام والدعاية سوابو، ناميبيا، صادر عن دار النشر زد برس، لندن، حزيران ١٩٨١
 - السفير (البيروتية) ٣/٢٢/١٩٩٠.
 - القبس (الكويتية) ٣/٢٠/١٩٩٠.
- (٤) ورد هذا التصريح في: من أجل أن تولد أمة، المصدر السابق ذكره، ص ٢٩، وأورده عبد الهادي الشروف في: لا بديل عن استقلال ناميبيا، الحرية، ٩/٤/١٩٨٨، ص ٢٧.
- (٥) من أجل أن تولد أمة، المصدر السابق ص ٣٠.
- (٦) جرت الاستفادة هنا من المصدر السابق ذكره، من أجل أن تولد أمة، الصفحات من ٥٠ حتى ٩٧.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.
- (٨) بالنسبة لمراحل تدخل المنظمة الدولية والوقائع التاريخية جرت الاستفادة من المصادر المذكورة في الهامش رقم ٣، وتحديداً من التذييل الف في كتاب من أجل أن تولد أمة، الصفحات من ٤٣٩ حتى ٤٥٤.

- (٩) عبد الهادي الشروف، مصدر سبق ذكره.
- (١٠) د. ياسين العيوبي، الأمم المتحدة وحروب التحرير في أفريقيا، السياسة الدولية، (القاهرة) العدد ٣٤، أكتوبر ١٩٧٣، ص ٦.
- (١١) المصدر نفسه ص ٨، ٩.
- (١٢) (١٣) - المصدر نفسه، ص ١٧.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٧ - ١٨، ومن أجل أن تولد أمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩ - ٤٥٤.
- (١٥) العيوبي، الأمم المتحدة وحروب التحرير في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) من أجل أن تولد أمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩ - ٤٥٤.
- (١٨) أورد نص القرار عبد الهادي الشروف، مصدر سبق ذكره.
- (١٩) من أجل أن تولد أمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (٢٠) أورد الشروف، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٩.
- (٢٢) السفير (البيروتية) ٢/٢٢/١٩٩٠، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السفير البيروتية استخدمت الرقم ٤٥٣، للإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨، وبالتدقيق تبين أن القرار يحمل الرقم ٤٣٥، كما أورده كتاب سوابو، ومصادر أخرى.
- (٢٣) علي فياض، انتخابات ناميبيا، خطوة فنية نحو الاستقلال، الحرية، ١١/٢٦/١٩٨٩، ص ٢٣.
- (٢٤) جاء هذا الاعتراف على لسان، نيكو باسون، المستشار للعلاقات العامة في قوات الدفاع في جنوب أفريقيا، وقد أورده النهار، البيروتية يوم ٢٧/٧/١٩٩١، وفيه يقول أن وزارة الدفاع كلفت التخطيط لمنع فوز سوابو في الانتخابات، وأنه دفع لهذه الغاية ٤٠٠ ألف دولار أمريكي.

التي ساد الاعتقاد يومها أنها الطريق الوحيد لمواجهة أي خطر والحفاظ على الشخصية الفلسطينية، ولعلنا نجد ما يلخص ذلك في «أن النخبة الفلسطينية في هذه المرحلة كانت واعية بهويتها الشخصية الوطنية، وفي ظل استمرار التحدي الصهيوني واجهت هذه النخبة وضعا فريداً، فقد كانت مجزأة ومنقسمة على أسس عائلية وعشائرية أو منهجية سياسية أو هما معاً»^(١).

وإذا أضفنا إلى ما تقدم عاملين اثنين أسهما في بقاء انتماء الافراد للعائلة والعشيرة دون التلويح انتماء وطني، وهما: استمرار المشاعر الجزئية التي حالت دون بروز السياسات المجتمعية الشاملة^(٢)، وحدثة تعيين حدود فلسطين وتكاملها كوحدة جغرافية، فإنه يمكننا عندها ان نتفهم التأخير الذي حصل في بلورة كيانية فلسطينية تمثل الفلسطينيين وتتحدث باسمهم في كافة اماكن تواجدهم وتعمل على الحفاظ على حقوقهم وصيانة أراضيهم والاهتمام بهمومهم ومشاكلهم.

إذ لم يتعرض أي شعب في تاريخ الدول المعاصرة، باستثناء الهنود الحمر - إلى ما تعرض اليه شعب فلسطين من ظلم وعدوان، بل ان المظهر الابرز الذي تجلّى فيه الظلم وبلغت المعركة فيه عمق شراستها وذروة ضراوتها: هو مسألة التمثيل.

من يمثل هذا الشعب الذي ظل طوال ما يزيد عن اربعة قرون تحت الاحتلال العثماني، باعتباره وطنه فلسطين مجرد قضاء او ولاية تتبع الأستانة، ليأتي الاحتلال البريطاني بعدها تحت عنوان «الانتداب» فيعمل طوال ثلاثين عاماً على تهيئة الظروف المناسبة تمهيداً لإنشاء دولة الكيان الصهيوني على أرض هذا الشعب، الذي مورست بحقه كل انواع جرائم التدمير المادية والنفسية والثقافية للقضاء عليه وتذويبه في مختلف التجمعات والمجتمعات التي تلقت شتاته بعد عامي ٤٨ و ٦٧.

قبل قيام دولة الكيان وبعدها، كانت مسألة التمثيل الفلسطيني من اهم القضايا وأكثرها خطورة إذ ظلت تتنازعها اطراف متعددة فلسطينية وعربية ودولية وحتى (عدوة)، بينما عمل الفلسطينيون من جهتهم، وبالإحساس الجماعي الصادق، على التمسك بهويتهم وكيانهم السياسية التي دفعوا ثمنها ثمن بنائها ودفعها إلى دائرة النور، لينجحوا بذلك في منع تحقيق الاهداف الصهيونية في تذويب شعب فلسطين والغاء شخصيته وطمس ثقافته.

ان ارادة شعب فلسطين القوية المتحدية، كان لا بد لها ان تتبلور نتيجة عمق المأساة التي عاشها، وثقل الظلم والعدوان الذي دفع بالملايين من ابنائه إلى الضياع والتشرد في بلاد الشتات، في ظل ظروف شديدة القسوة، ويفعل هجمات شرسة منظمة من قبل عدو استيطاني اقتلاعي لا يهدف إلى احتلال الأرض وحسب، بل وإلى تدمير الشعب الفلسطيني والغائه من الوجود نهائياً.

ولكن الارادة القوية لهذا الشعب، وعمق انتمائه واصالته، أفضلت هذا المخطط، فرفض ان يستوطن خارج أرضه.

ولذا تابع الشعب الفلسطيني رفضه لأي حل لا يتضمن حقوقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة، فرفض الحكم الذاتي والتقسيم الوظيفي و«الوطن البديل»، واتفاقات كامب ديفيد بمختلف اجزائها، وظل يناضل بكل امكاناته، وبكل الاشكال والوسائل.

التمثيل الفلسطيني من المحاولات الأولى إلى الاعتراف الدولي

جمال أبوالمجد

من المعروف ان فلسطين ظلت، ولعدة مئات من السنين، تخضع، وكجزء من (سوريا الكبرى) آنذاك، للحكم العثماني الذي بقي مسيطراً حتى سقوط الامبراطورية في أواخر العقد الثاني من القرن الحالي، مما أدى إلى انتقال فلسطين ودخولها تحت الانتداب البريطاني اثر اتفاقية سايكس - بيكو المنعقدة عام ١٩١٦.

وهكذا، فإنه حتى دخول القوات البريطانية فلسطين، كانت الهوية الفلسطينية غير متبلورة، وبالتالي، كان الانتماء مغيباً، تحكمه العشيرة أو القبيلة والقرية والمدينة. وكانت الحياة السياسية مجزأة، بحيث يمكن القول ان الشعب الفلسطيني (حينذاك) كان غير ممثل ضمن اطر سياسية منظمة تستطيع التحدث باسمه وذلك باستثناء الاطار القومي العربي الذي حث العرب للدفاع عن حقوقهم في وجه سياسة التتريك العثمانية.

ولكن، مع نهاية الحكم العثماني وما تلاه من صدور وعد بلفور، وحلول الانتداب البريطاني وما رافقه من بدء ازدياد الهجرات اليهودية إلى فلسطين وشراء الاراضي من قبلهم ومصادرتها من قبل سلطات الانتداب: بدأت النخبة المثقفة في فلسطين تولي اهتمامها وتركز على موضوعات عديدة، وتتطلع من خلال كتاباتها إلى إنشاء دولة مستقلة.

الا ان اهتمام هذه النخبة ظل مقتصرأ على العناوين العريضة لهذا الموضوع دون الدخول في تفاصيل ذلك، لاسيما في نظام الحكم الذي كانوا يتطلعون إلى بنائه، رغم تعدد وجهات نظرهم حول الحكومة التي سيعتمدونها، والعلاقات بين الحكام والمحكومين، وبحيث ظلت وجهات نظرهم هذه مبعثرة في كتاباتهم ومؤلفاتهم دون ان يهتموا ببحثها بالتفصيل^(١).

وأما السياسيون، فقد ظل اهتمامهم يتوزع بين اتجاهين اثنين، الاول يؤكد على القومية العربية، والثاني يؤكد على الانتماء الاسلامي، وبذا تقدمت امانى الوحدة والاستقلال من خلال الوحدة العربية

ان أهمية الموضوع التي سيتم تناولها في هذه العجالة، لا تدعي الشمولية التي تحقق استيفاء كل الفائدة، ولذا فهي تطمح إلى استكمالها لما يغني ويضيء هذا العنصر الهام من العناصر التي تميز هذا الشعب المكافح.

ان التميز الذي يكمن في هذا العنوان - التمثيل الفلسطيني - تابع من تعدد الاطراف التي عملت على مصادره كحق من حقوق الشعب الفلسطيني، ومن المراتب الكبيرة والمعاناة المعمدة بالدم التي قدمها الشعب الفلسطيني ليحافظ على تمثيل فلسطيني مستقل دون مشاركة، دون انابة، ودون وصاية. منذ ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، يوم صدر وعد بلفور، بدأ المخاض الفلسطيني.

التمثيل الفلسطيني قبل عام ١٩٣٦

يمكن اعتبار النواة الاولى لتشكيل اطر تمثيلية للشعب الفلسطيني ما اصطلح على تسميته به الجمعيات الاسلامية المسيحية المشتركة... والتي بدأت بجمعية يافا في شباط ١٩١٨، وهي الجمعية التي قدمت مذكرة الى الحاكم العسكري تدحض فيها حجج الصهاينة بشأن فلسطين، وجاء فيها: «يتبغي ان يعرف اليهود ان فلسطين لنا، ولن نتخلّى عنها، وعليهم كذلك (ان) يعرفوا اننا في فلسطين ولدنا، وفيها نأمل ان نموت وان تدفن جثثنا في تربتها المقدسة»^(١).

بيد ان التمثيل الابرز، والذي عبر عن قنات واسعة من الشعب الفلسطيني آنذاك، تمثل في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٩ - بعقد سبعة مؤتمرات عبرت عن آمال الفلسطينيين في الاستقلال والحصول على حكم ذاتي وان اختلفت التعابير حول هذه الامال من مؤتمر لآخر.

فكان لا بد لتركيبية هذه المؤتمرات المكونة من جبهات واحزاب وشخصيات وطنية مختلفة، ان تعكس نفسها على نوعية القرارات التي كانت تتخذها هذه المؤتمرات والشعارات التي كانت تنادي بها، إلا أنها ظلت، رغم ذلك، محاولات جادة للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، آنذاك.

فبينما طالب المؤتمر الاول بضرورة استقلال فلسطين بوصفها جزءاً من (سوريا الكبرى)، ودعا للعمل على تحقيق الوحدة العربية، نرى ان المؤتمر الثاني لم يذكر شيئاً عن سوريا، وطالب باستقلال فلسطين استقلالاً تاماً.

وكان المؤتمر الاول قد أصدر ميثاقاً وطنياً فلسطينياً (ربما كان الاول في التاريخ السياسي الفلسطيني)، ارتكز على عدة أسس، منها شجب السياسة الصهيونية المبنية على وعد بلفور ورفض مبدأ الهجرة اليهودية، والنقطة الأهم والابرز هي: اقامة حكومة تمثيلية وطنية، وانتخاب لجنة تنفيذية من قبل المؤتمر لمتابعة تنفيذ قراراته.

وأما المؤتمر الثالث، فقد سار على هدي المؤتمر الاول وتبنى التسمية التي انبثقت عنه لفلسطين (سوريا الجنوبية) اعتماداً، على المبدأ الداعي الى وحدة سوريا آنذاك (سوريا، لبنان، الاردن، وفلسطين).

وفي يونيو عام ١٩٢١، عُقد المؤتمر الرابع، حيث انتخب وقدأ الى لندن بين عامي ٢١ - ١٩٢٢، وطالب الوفد عبر مذكرته التي قدمها الى الحكومة البريطانية «بانشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود، وبالغاء فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبوقف الهجرة ريثما تتألف حكومة وطنية»^(٢). وكان المؤتمر الرابع قد دعا الى الارتكان الى الوسائل المشروعة في تحقيق مطالبه، وهو ذات الاتجاه الذي تعزز في المؤتمر الخامس الذي نص الميثاق الصادر عنه على:

«نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس نتعهد امام الله والتاريخ والشعب على أن نستمر في جهودنا الرامية الى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل باقامة وطن قومي يهودي وهجرة يهودية»^(٣).

أما المؤتمر السادس فقد اختلف عن سابقه، فهو لم يتناول بقراراته وعد بلفور والانتداب البريطاني واستقلال فلسطين، ولكنه نجح فقط في الاتفاق حول ارسال وفد الى لندن كما طرح مبدأ ان «لا ضرائب بدون تمثيل».

وقام الوفد الذي اقام في لندن بين يوليو - سبتمبر ١٩٢٣، بتقديم مذكرتين الى رئيس الوزراء البريطاني بشأن «انشاء حكومة وطنية نيابية دستورية في فلسطين»، إلا أنه فشل في ان يحقق شيئاً. وفي يونيو ١٩٢٨، عقد المؤتمر السابع الذي لم يبحث في مستقبل فلسطين أو مسألة الانتداب البريطاني، وطالب بحكومة برلمانية، كما انتخب لجنة تنفيذية تتكون من ٤٨ عضواً، ١٨ منهم لكل من آل الحسيني والنشاشيبي. وهذا ما يشير بوضوح الى التنافس العائلي والذي كان سائداً آنذاك.

يتضح من الاتجاه العام للمؤتمرات السبعة آفة الذكر، أنها أخذت على عاتقها تمثيل الشعب الفلسطيني في هذه الحقبة ١٩ - ١٩٢٩، وتميزت بمطالبة بريطانيا منح الاستقلال لفلسطين. ولم يتعد الأمر ذلك نحو مقاومة بريطانيا مثلاً.

وكان من الطبيعي أن تتكون هذه المؤتمرات في بنيتها من الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية التي كانت قد تبلورت آنذاك واتفقت فيما بينها على مطالب عامة هي رفض وعد بلفور وحتمية وضع حد للهجرة الى فلسطين^(٤)، وهذه الاحزاب هي: الحزب العربي الموالي لبريطانيا (١٩١٨)، الحزب الوطني (١٩٢٣)، حزب الزراع (١٩٢٣)، حزب الاهالي (١٩٢٥)، الحزب الحر الفلسطيني (١٩٢٧)، جمعية تعاون القرى (١٩٢٤).

وأما في الثلاثينات، فقد نشأت عدة احزاب «تعكس الانتماءات الاسرية المعبرة عن البرجوازية وشبه الاقطاع الفلسطيني، وتتفق هذه الاحزاب على المطالبة باستقلال فلسطين وان اختلف شكل ومضمون الاستقلال من حزب الى آخر»^(٥)، وهذه الاحزاب هي: حزب الاستقلال العربي (١٩٣٢) الذي طالب بالاستقلال ضمن سوريا، حزب الدفاع الوطني الذي نادى بالاستقلال ليس ضمن سوريا بل بتشكيل حكومة وطنية، أما الاحزاب الثلاثة الأخرى (الكتلة الوطنية، الحزب العربي الفلسطيني، حزب

الاصلاح) فقد طالبت بالاستقلال ضمن الوحدة العربية.

وتميزت أحزاب هذه المرحلة بالمطالبة بضرورة انهاء الانتداب كخطوة ضرورية نحو الاستقلال الوطني، إلا أنها بقيت وكما أحزاب المرحلة السابقة، تتمسك بالطرق المشروعة لمواجهة بريطانيا والصهيونية، وظلت تقود الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نيسان عام ١٩٣٦.

وكان قد عقد في هذه الفترة (الثلاثينات) أربع مؤتمرات تباينت أهميتها، إلا أنها عبّرت، ولو جزئياً، عن فئات من الشعب الفلسطيني وهي:

أولاً: المؤتمر الاسلامي الذي عقد في ديسمبر ١٩٣١ وكّرس أعماله لدراسة خطر موسكو الاحادي على الاسلام!

ثانياً: مؤتمر «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي عقد عام ١٩٣٥، وهو لا يختلف عن المؤتمر الأول سوى أنه أكثر هزلة وابتعاداً عن هموم الجماهير.

ثالثاً: المؤتمر القومي العربي العام، وعقد في القدس يوم ١٢/١٢/١٩٣١، وقد أصدر بياناً أوميثاقاً وطنياً تضمن النص على وحدة البلاد العربية، وضرورة السعي نحو الاستقلال التام وحتمية رفض الاستعمار ومقاومته.

رابعاً: مؤتمر الشباب الفلسطيني، وعقد في يناير ١٩٣٢. وقد تبني ذات مقررات المؤتمر القومي العربي العام، وأضاف إليها مبداءً آخر يقضي بأن أراضي فلسطين برمتها هي اراض عربية مقدسة، وكل من سعى أو سمح أو ساعد على بيع كل أو جزء من هذه الأراضي يعتبر مقترباً خيانة عظمى. إن عقد المؤتمرات الاربعة الاخيرة، وغيرها من التجمعات، ونشوء الاحزاب والمنظمات والجمعيات، كانت تعبيراً جديداً عن الكيانية الفلسطينية، إذ كان الشعب الفلسطيني يبحث من خلالها عن هويته وانتمائه وعن ضرورة بلورة اطار تنظيمي سياسي يعبر عنه ويمثله.

الهيئة العربية العليا*

بعد أحداث هبة البراق عام ١٩٢٩، وما تبعها من حالة غليان في صفوف الجماهير، والتي تصاعدت بثورة القسام بعد ذلك، وما تلا استشهاد من مواجهات ومصادمات شكلت بداية اندلاع الثورة الكبرى ١٩٣٩ - ٣٦.

في هذا الجو الذي كان مشحوناً ومتوتراً، حيث كان اليهود يشنون هجماتهم فيقتلون ويجرحون وينهبون بمساندة الاحتلال البريطاني: كانت الاحزاب الفلسطينية الموجودة آنذاك مختلفة فيما بينها

* انظر ملحق رقم (٥) في الجزء الاول من كتاب محمد عزة دروزة «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها»، ط٣، منشورات دائرة الاعلام والثقافة - منظمة التحرير ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

* انظر: يوميات اكرم زعيتر الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

حول مسائل شكلية، مثل عدد الافراد الذي ينبغي ان يضمه الوفد الذاهب الى لندن وحصة كل حزب فيه.

وقد دعا ذلك عدداً من الشخصيات الوطنية الفلسطينية^(١) الغيرة، والتي تمتلك وعياً متقدماً ورؤية واضحة صحيحة، إلى أن تجتمع عام ١٩٣٦ في نابلس (بمعزل عن الاحزاب) وتقرر تشكيل حركة وطنية فلسطينية تمسك زمام الامور وتوجه نضال الشعب الفلسطيني الذي كان في حالة غليان وتفجر.

وتشكلت «اللجنة القومية» في نابلس، التي أرسلت رسائل الى مختلف المدن والقرى الفلسطينية، فلبت النداء وتشكلت في كل منها لجنة قومية. وقد دعت «اللجنة القومية» الى الاضراب العام، فاستجابت لها الجماهير، مما جعل الاحزاب تتبع الجماهير وتعلن دعمها للاضراب العام.

التفت كافة فئات الشعب الفلسطيني حول «اللجنة القومية» واللجان القومية الفرعية، إلا أن مؤسسي «اللجنة القومية» ظلوا قلقين بسبب عدم وصول رد مدينة القدس، يقول اكرم زعيتر^(٢):

«ظللت في قلق شديد على مصير المساعي التي يبذلها الاخوان في القدس لتوحيد الاحزاب والجماعات في هيئة واحدة، واتصلت تلفونياً بالاستاذ عزة دروزة ليلاً فأعلمني ان الجهود قد أفلحت، بعد تعثر وأخذ ورد، في تأليف لجنة باسم «اللجنة العربية العليا» برئاسة الحاج امين الحسيني^(٣)... وهكذا انقذ الحاج امين الحسيني مكانته بالنزول للميدان وتولت اللجنة العربية العليا زمام الامور وقيادة الحركة الوطنية.. وما علينا إلا ان نلتف حول هذه اللجنة ورئيسها ما دامت لا تهاد في الحقوق الوطنية وما دامت تمثل روح الثورة الناشبة في البلاد»^(٤).

وهكذا نشرت صحف يوم ٢٦/٤/١٩٣٦ بياناً حول تأليف اللجنة العربية العليا، وما جاء فيه:

«... وستعمل اللجنة على تحقيق المطالب الاساسية التالية:

١ - منع الهجرة منعاً باتاً.

٢ - منع انتقال الاراضي العربية لليهود.

٣ - انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي.

وفي ٧/٥/١٩٣٦، دعت اللجنة العربية العليا إلى عقد مؤتمر اللجان القومية، الذي تركزت أعماله ومناقشاته حول الامتناع عن دفع الضرائب، ولم يتقدم احد بأي اقتراح بشأن خلق أو انشاء أو تنظيم أية صيغة تمثيلية، وكان المجتمعين متفقون ضمناً أن اللجنة العربية العليا هي الاطار الامثل (حينها)، وبالتالي فان العمل الآن يجب ان يتم من خلالها.

إن المطلب رقم (٣)، الذي نشرته اللجنة العربية العليا في بيان تأسيسها، والداعي الى انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي قد تم تناسيه، بحيث تم التركيز فقط على ضرورة استمرار الاضراب وعدم دفع الضرائب.

بيد ان الهيئة العربية العليا (اللجنة العربية العليا) استمرت تقود الشعب الفلسطيني طوال السنوات اللاحقة، وللدقة (الحركة الوطنية الفلسطينية) لفترة طويلة، حتى بعد تشكيل حكومة عموم

فلسطين التي ظلت شكلاً دون مضمون. وفي هذه الاثناء كان الشعب الفلسطيني يعاني اوضاعاً شديدة الصعوبة، نتيجة النكبة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨. فالقسم الاعظم من الاراضي الفلسطينية احتلت تماماً من قبل الصهاينة واقيمت عليها «اسرائيل»، والقطاع أصبح تابعاً للإدارة المصرية، وتم ربط الضفة الغربية بالأردن عام ١٩٥١. وعند الحديث عن ممثلين للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، يبدو من الصعوبة بمكان اطلاق مقولات عامة وشاملة، فالهيئة العربية العليا كانت بمثابة المرجعية الفلسطينية كزعامة تقليدية يتم الاستعانة بها من الدول العربية عند الحاجة. وعلى أية حال فقد حاولت (اللجنة العليا) ان تمثل شعب فلسطين، وقامت بعدة محاولات في سبيل انشاء كيانية فلسطينية، بيد ان محاولاتها باءت بالفشل.

تشكيل النويات الاولى:

ان فشل المراهقات الفلسطينية على الدول العربية خلال الاربعينات وحتى اواسط الخمسينات، كان من الاسباب الأساسية التي أدت الى اختبار افكار متعددة حول ضرورة بلورة كيانية فلسطينية مستقلة وأطر تنظيمية وسياسية فلسطينية تعتمد على الذات الفلسطينية.

فالحركة الوطنية الفلسطينية، التي ظلت تناضل ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية بنفَس قومي وتحت راية عربية شاملة وبرنامج يتقاطع (بل يتماثل) مع مختلف برامج حركات التحرر العربية: ورأت في البعد العربي ضماناً لدرء الخطر الصهيوني قبل عام ١٩٤٨، وطريقاً للتحرير بعد النكبة:

هذه الحركة، وبعد أن اكتشفت عقم المراهنة على البعد العربي، بدأت تتلمَس طريقها نحو الامساك بزمام الأمور ليكون بيد الفلسطينيين انفسهم، ومما دفع الى تعميق هذا الشعور لدى الشعب احتلال القوات الاسرائيلية لقطاع غزة وهزيمة الجيوش العربية مجتمعة عام ٤٨ وعدم دعم حكومة عموم فلسطين، وعدم الوقوف بحزم الى جانب الكيانية الفلسطينية.

يقول عيسى الشعيبي ان هذه المرحلة التي لجأ فيها الفلسطيني الى عربيته بمعناها الجغرافي والايديولوجي «استمرت حتى عام ١٩٥٦، حين وقع الاحتلال الاسرائيلي الاول لقطاع غزة. فقد كانت مواجهة الاحتلال ومقاومته إلى جانب ما سبقها من عمليات فدائية.. فاتحة عهد من الشعور بالجداية الشخصية والوطنية معاً. وفي الحقيقة عنى هذا التطور بداية التخلص من حالة الاستلاب وفقدان المنزل التي اعتادها الفلسطينيون فيما سبق من عهد اللجوء»^(١٦).

ولكن هذا لم يعن في أي وقت من الاوقات أن الفلسطينيين نسوا أو تناسوا هويتهم الوطنية، بل وعلى الرغم من (شبه غياب) للحركة الوطنية الفلسطينية وفقدان الاراضي الفلسطينية، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين في مجتمعاتهم الجديدة، حافظوا على ذاتية خاصة بهم، وظلوا يخترنون احلامهم وتطلعاتهم،

ويحافظون على جنين وعيهم بتفرد الهوية ووضعهم الخاص^(١٧).

لكن هذا الوعي لم يصل الى الحد الذي يؤدي إلى بروز مؤسسات فلسطينية مستقلة تحمل صفة تمثيلية رسمية يلتف حولها الشعب الفلسطيني، نظراً لايمان هذا الشعب (كما اشير سابقاً) بالتضال القومي والوحدة العربية، الأمر الذي دفع افراده للانخراط في مختلف الاحزاب والحركات والتنظيمات العربية مثل: حزب البعث العربي ١٩٤٩، عصبة التحرر الوطني (الشيوعيون الفلسطينيون): الحزب الشيوعي الاردني ١٩٥١، حركة القوميين العرب، حزب التحرير الاسلامي، حزب الاتحاد الوطني ١٩٥٢، الحزب الوطني الاشتراكي، حزب الامة، الحزب العربي الدستوري ١٩٥٤، «الجبهة الوطنية» ١٩٥٠، وغيرها.

ورغم أن الاحزاب آنفة الذكر تحدثت، وحتى نهاية الخمسينات باسم الشعبين الفلسطيني والاردني، إلا أنها لم تستطع تحقيق مطالبها.

وهكذا، وبفشل اللجنة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين ومختلف الاحزاب والحركات والتنظيمات في تحقيق شيء للشعب الفلسطيني، ولا حتى في تمثيله ولو شكلاً، بدأت وبفعل آلام التشرد وممارسات الاحتلال والشعور بفقدان الهوية وضياح الوطن واستمرار تدفق آلاف اليهود. فقد شهد النصف الثاني بداية تشكيل نويات اولى لتنظيمات وحركات واحزاب فلسطينية، ستكون فيما بعد عماد الحركة الوطنية الفلسطينية وجزءاً هاماً من قيادته السياسية.

ففي النصف الأخير من عام ١٩٥٧ كان اللقاء الاول لما أصبحت فيما بعد كبرى الفصائل الفلسطينية، ورائدة الكفاح المسلح، وصاحبة أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني الفلسطيني وبزعامة ياسر عرفات الذي أصبح الزعيم الفلسطيني الاول ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ألا وهي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)^(١٨).

وفي أواخر عام ١٩٥٩ تأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين كمُنظمة طلابية، ولكنه مثل: أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني تقوم على حق الانتخاب المباشر، واعترفت به جامعة الدول العربية وهيئات رسمية مختلفة، وجاء في بيانه التأسيسي:

«... ان الطلبة الفلسطينيين... وايماناً منهم بالدور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني ان يقوم به في قيادة شعبه: يعلنون عن تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني»^(١٩).

ويمكننا أن نلاحظ الطابع التمثيلي لهذا الاتحاد الذي ضم لأول مرة بين صفوفه، كمؤسسة منظمة، طلاباً فلسطينيين من اقطار مختلفة، متجاوزاً الظروف الشاذة والصعبة التي حكمت العمل الفلسطيني حتى ذلك الحين بصورة متفرقة قطرية بسبب التشقت الناشئة عن اللجوء. إلا ان اهم ما ميّز هذا الاتحاد (اتحاد الطلبة) أنه من بين صفوفه برزت قيادات الحركة الوطنية

الفلسطينية التي تزعمت قيادة العمل الوطني فيما بعد، فضلاً عن أنه شكل أحد مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة التي شكلت النواة الأولى لما سوف يصبح فيما بعد المؤسسة التنظيمية المعبرة عن كيان الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده: منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذه الفترة (الخمسينات، وكما كان الشعب الفلسطيني يبحث عن هويته ويحاول خلق أطره التمثيلية، كانت معركة الامساك بورقة التمثيل الفلسطيني قد أصبحت بين مصر والعراق.

ولذا عمد العراق إلى تأسيس «فوج التحرير الفلسطيني»، في الوقت الذي شكلت فيه مصر «الاتحاد القومي العربي الفلسطيني» في قطاع غزة.

فقد ظهر (فوج التحرير) في العراق في آذار ١٩٦٠ في الوقت الذي كانت فيه مصر نشطة، وعبر الجامعة العربية، لإعادة «بعث الكيان الفلسطيني، وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الوحدة المصرية السورية تقيم منظمة جماهيرية فلسطينية عرفت باسم الاتحاد القومي العربي الفلسطيني، تشمل الفلسطينيين في مصر وسوريا وقطاع غزة»^(١٧).

وسوف نلاحظ، أنه في هذه الفترة، كان هناك خلاف بين الحاج أمين الحسيني (رئيس اللجنة العليا) والقيادة المصرية، مما جعل تشكيل «فوج التحرير» في العراق يأتي بتنسيق وتشاور مع الحسيني، رغم أن الحسيني ذاته حضر إلى الجانب المصري، وذلك تمهيداً لانشاء «الاتحاد القومي» سالف الذكر، والذي اقتصر تمثيله على مكان قطاع غزة. كتمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية، رابطة أمم شرق آسيا.

وفي عام ١٩٥٢ أعلن عن قيام حركة القوميين العرب تحت اسم «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل»، والتي كانت تصدر نشرة اسبوعية اسمها «الثأر»، وكان هذا رد فعل طبيعي على نكبة ١٩٤٨، وضمت في صفوفها وبشكل مكثف عناصر فلسطينية كان لوجودها الاثر الذي صيغ أهداف وتوجهات الحركة بالصيغة الفلسطينية.

وكان لتنامي دور الفلسطينيين «أجل الحركة، أن تشكلت عام ١٩٥٨ «لجنة فلسطين» من بين العناصر القيادية فيها، ومن بينهم جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني، طرحت عدة تصورات لمعالجة قضية فلسطين، وتبنت احداها، وهو الذي يحمل الفلسطينيون مسؤولية طليعية واجبات مباشرة، بمعنى أن الفلسطينيين معنيون أكثر من أي طرف آخر بقضية فلسطين وابعاء تحريرها.

وإذا كان الفلسطينيون في الاراضي التي لم تحتلها إسرائيل وفي بلدان الشتات قد بدأوا بالبحث عن كيانهم المفقود والتنقيب عن هويتهم الوطنية، فإن القسم الآخر من الفلسطينيين الذين ظلوا في أراضيهم التي احتلت عام ١٩٤٨، هؤلاء بدورهم، بدأوا يتلمسون هويتهم ويبحثون عن انتمائهم، مع ملاحظة أن هذه الفئة من الفلسطينيين كانت تعيش ظروفاً أشد قساوة لجهة القمع الاسرائيلي المباشر والتشدد المطلق من قبل سلطات الاحتلال ضد أية بوادر تعبير وطنية.

وضمن واقع مادي وسياسي يختلف كل الاختلاف عن مثيله في الضفة والقطاع أو في بلدان الشتات، واستجابة لحاجة ثلاثمائة ألف فلسطيني يرزحون تحت الاحتلال (في الاراضي الفلسطينية التي أعلن عن قيام دولة الكيان فوقها):

ولدت «حركة الأرض»، في ذات الحقبة الزمنية تقريبا التي ولدت فيها «حركة فتح» و«اتحاد الطلبة الفلسطينيين»، وذلك الملء الفراغ الذي كان حاصلاً بسبب عدم وجود أي إطار سياسي تنظيمي يمثل الفلسطينيين في هذه الاراضي.

التمثيل الفلسطيني (م. ت. ف):

يميل البعض دائماً إلى الوقوع في مسألة التعميم الشكلي أو الحكم على ظاهر الاشياء انطلاقاً من مسوغات ومقولات لا سند واقعي لها، ومثل ذلك القائلين أن الجامعة العربية، أو «العرب»، هم الذين انشأوا منظمة التحرير الفلسطينية.

بيد أن الثابت المؤثق، وبقراءة متأنية لتطور الوعي الكياني الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، وما رافقه من نشوء عدة احزاب وحركات وتنظيمات فلسطينية، يؤكد أن البحث دوماً كان يجري لبلورة هوية وانتماء.

وكان الشعب الفلسطيني، وبعد فشل المراهنات العديدة على الدور العربي في مسألة التحرير، يتطلع الى تنظيم سياسي فلسطيني مستقل، يستطيع التعبير عنه ويمثله في مختلف المحافل الرسمية ويقود نضالاته نحو العودة والتحرير.

وكما رأينا، فإنه وقبل عام ١٩٦٤، لم يكن ثمة جهة تمثل الشعب الفلسطيني باستثناء اللجنة العربية العليا، التي كانت في الفترة ما بين ٤٨-١٩٦٣ ضعيفة هزيلة، فضلاً عن أن حكومة عموم فلسطين التي كان يمكن أن تمثل الفلسطينيين بقيت حكومة على الورق، تمارس دوراً لا يتعدى جهازاً من أجهزة «اللجنة العليا».

ومن المعروف أن الدول العربية هي التي أجهضت تجربة حكومة عموم فلسطين، وبذا كان من الطبيعي الاستنتاج بدهاء، أن الحركة الوطنية الفلسطينية تأثرت كثيراً بمحيطها العربي، هذا المحيط الذي كان باحزابه وحركاته وتنظيماته، يشكل الملاذ الوحيد والمعبر عن هذه الجماهير قبل عام ١٩٦٤.

وبذا فقد اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية ببروز أربعة تيارات أساسية فيها:

التيار الأول: هو التيار القومي الذي تزعمه «حركة القوميين العرب»، وكان هذا التيار يطالب بتنظيم سياسي فلسطيني يعبر عن ويهتم بجميع الفلسطينيين.

التيار الثاني: وهو تيار قومي انبثق عن العناصر الفلسطينية التي كان يضمها حزب البعث، وكانت هذه العناصر ذات نشاط كبير وفعالية عالية بحيث استطاعت أن تضغط داخل المؤتمر القومي الرابع للحزب لياخذ توصية تقول بأن المهام المرحلة تفرض على الصعيد الفلسطيني تشكيل جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الاقطار العربية، مستقلة عن الحكومات.

والتيار الثالث مثله الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، وقد دعا الى اقامة «جمهورية فلسطينية».

وأما التيار الرابع، فهو التيار الذي تمثل في التوجه «الفتحواوي» الذي قادته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» والذي يدعو إلى إقامة كيان فلسطيني مستقل عن الانظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني.

وعلى أية حال، فإن محاولات انشاء كيان فلسطيني ظلت مستمرة من قبل الفلسطينيين وبعض الدول العربية (مصر)، رغم أن جامعة الدول العربية لم تكن جادة أبداً في تحقيق هذه المسألة. ففي آذار مارس ١٩٥٩ قدمت الخارجية المصرية توصية لمجلس الجامعة العربية من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني، فوافق في دورته الحادية والثلاثين على قرارات تتعلق بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي وبواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني.

وحتى هذه الصيغة فقد ظلت حبراً على ورق بسبب معارضة النظام العربي المستمرة لإنشاء كيان فلسطيني مستقل، وهكذا ظلت مختلف المحاولات تصطدم بالجدار العربي تارة وبالظروف الذاتية للطرف الفلسطيني تارة أخرى، حتى الدورة الأربعين لمجلس الجامعة.

ففي (١٥) أيلول من عام ١٩٦٣، وفي الدورة الأربعين لمجلس الجامعة العربية، تم بحث مسألة تعيين ممثل فلسطين خلفاً لـ (أحمد حلمي عبد الباقي) الذي توفي ذات العام. ونجحت الدورة في اختيار السيد أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين ضمن القرار رقم (١٩٢٣)، وذلك طبقاً للمحق ميثاق الجامعة الخاص بفلسطين، وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه.

وجاء في بنود القرار ١٩٢٣: أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، والتأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين ومن حقه أن يسترد وطنه ويقرر مصيره ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة، كما أيد القرار المبادئ العامة التي تضمنتها المذكرة العراقية والتي تدعو فيها إلى إقامة حكومة فلسطينية منتخبة.

وكان ضمن القرار رقم (١٩٢٣) ذاته بند صغير يدعو الشقيري بوصفه ممثلاً لفلسطين إلى القيام بزيارة الدول العربية من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، واختيار أعضاء الوفد الذي سوف يمثل فلسطين في اجتماعات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٣.

كان يمكن لقرار (١٩٢٣) أن يبقى، وكغيره من القرارات التي اتخذت بشأن القضية الفلسطينية (٥٨٩ قراراً حتى عام ١٩٦٣)، حبراً على ورق ويضاف إلى سجلات الجامعة العربية المتخمة بالقرارات غير المنفذة، إلا أن الشقيري قام فعلاً بجولته على الدول العربية والتقى خلالها بوفود تمثل مختلف فئات الشعب الفلسطيني، استطاع نتیجتها تشكيل الوفد المطلوب للمشاركة في دورة الأمم المتحدة، والذي اعترف الشقيري أنه «استرضى الحكومات العربية في اختيار أعضاء هذا الوفد».

ثم انعقد مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ في القاهرة، الذي بحث مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، وجاء في نص البيان الصادر عن المؤتمر:

«أن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، قايماً بواجب الدفاع المشترك وإيماناً بحق الشعب الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره وتحرير وطنه من الاستعمار الصهيوني، قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني المائل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».

كما طلب المؤتمر من الشقيري الاستمرار في: «اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بنية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني...».

لم ينتظر الشقيري كثيراً، فقد عزم على وضع الشعب الفلسطيني والحكومات العربية أمام الأمر الواقع، بأن يدعو إلى عقد مجلس وطني في القدس لينظر في الميثاق والنظام الأساسي ويعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

و فعلاً تم ذلك، رغم كافة الصعوبات، ونجح الشقيري في عقد المجلس، حيث حضر ما بين ٣٥٠ - ٢٩٨ (تختلف الروايات) واجتمعوا في القدس، حيث انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار مايو ١٩٦٤ بحضور الملك حسين ووزراء خارجية الدول العربية باستثناء السعودية، وانتخب الشقيري رئيساً للمؤتمر، نقولاً الدر امينا عاما، حكمت المصري، وحيدر عبد الشافي نائبين للرئيس. وفي ختام أعماله، أصدر المؤتمر مجموعة «قرارات خاصة» أبرزها:

- إعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية.
- اعتماد الميثاق القومي للمنظمة.
- اعتبار هذا المؤتمر بمثابة (المجلس الوطني الأول).
- انتخاب الشقيري رئيساً للمجنة التنفيذية للمنظمة.
- المصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية والمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر يوم ١٩٦٤/٦/٢، أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه».

لا شك أن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية كان ايذاناً ببدء مرحلة جديدة ونوعية من مراحل العمل السياسي الفلسطيني، وبروز ركيزة أساسية ساهمت بدور عظيم في بناء وبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية، وعملت على انبثاق الوعي وتكريسه بالكيانية الفلسطينية المستقلة.

أن الظروف الموضوعية التي كانت سائدة آنذاك نشوء المنظمة، هي التي ساعدت دون شك في أن ترى هذه المنظمة النور، وليس قرار القمة العربي الأول والذي لم يكن أكثر من (دعوة روتينية) سبقتها دعوات كثيرة مثلها.

إلا أن دور مصر الكبير (بقيادة عبد الناصر)، والتي استطاعت أن تثبت الشقيري ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية، وما استتبعه من تنسيق في كافة الخطوات بين الشقيري (الذي كان مصراً على انشاء

كيان فلسطين) والحكومة المصرية (التي كانت تتبنى قضية انشاء هذا الكيان)، وحالة الغليان التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني بعد انكشاف العجز العربي، وفشل الانظمة العربية في اعادة الاراضي الفلسطينية المحتلة: كل ذلك أدى الى ان يندفع الشقيري ابعد كثيراً مما قرر او حتى توقع المؤتمرون العرب، بحيث جاءت عملية ولادة المنظمة ضرورة موضوعية املتتها ظروف الشعب الفلسطيني وآلامه وتطلعات النخبة الواعية فيه نحو الامساك بزمام القضية وتولي امورها.

والتاريخ يسجل للشقيري شرف المحاولة والاجتهاد والمثابرة التي ابداهما حتى استطاع وبمساعدة (مصر) أن يجعل المنظمة (الكيان الذي سيفدو ممثلاً للشعب الفلسطيني في كافة اماكن وجوده) ترى النور.

وقد ظل الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية، يقود منظمة التحرير الفلسطينية لمدة اربع سنوات، وتحديداً حتى تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٤، حين دعا اللجنة التنفيذية بكامل اعضائها الى جلسة عقدت برئاسته في مقر المنظمة بالقاهرة، حيث تلا فيها استقالته بأيجاز شديد وبحضور ممثلي وسائل الاعلام المختلفة.

واختير بعدها يحيى حموده رئيساً بالوكالة الى حين انعقاد المجلس الوطني الرابع، حيث بدأت في هذه الفترة تميل الكفة لصالح المنظمات الفلسطينية التي تتبنى الكفاح المسلح، والذي عبر عنه صعود نجم حركة فتح التي لبت دعوتها ثمانى منظمات فلسطينية الى حضور مؤتمر وطني عقد في القاهرة مع بدايات عام ١٩٦٨، والذي يشير الى بدء عهد انتصار المنظمات الفدائية المسلحة لزعامة منظمة التحرير. وحين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في القاهرة بين ١٩٦٨/٧/١٧ - ١٩٦٨/٧/٢٤ حصلت المنظمات الفدائية (فتح، الصاعقة، جبهة تحرير فلسطين، الخ) على غالبية المقاعد في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية.

وبعد ذلك عصفت جملة من العوامل والمؤثرات بالحركة الوطنية الفلسطينية، لتشهد الاعوام ١٩٦٧ - ١٩٦٩ صعود منظمات العمل الفدائي، ولتشهد هذه الفترة كذلك تحالفات وانشقاقات وبروز تنظيمات جديدة، ليستقر الوضع على (فتح، الشعبية، الديمقراطية، القيادة العامة، الصاعقة، جبهة التحرير العربية، منظمة فلسطين العربية، جبهة النضال، قوات الانصار، الهيئة العاملة لتحرير فلسطين).

وفي الاول من شباط ١٩٦٩ انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني بحضور جميع المنظمات الفدائية (باستثناء الجبهة الشعبية)، وقد طرأ تبدل جوهري على تركيبة المنظمة وقيادتها في هذه الدورة، إذ انتخبت لجنة تنفيذية جديدة ضمت ممثلين عن (فتح)، (الصاعقة)، (المستقلين)، كما انتخب المجلس يحيى حموده رئيساً له، وتم انتخاب الناطق الرسمي باسم حركة فتح (ياسر عرفات) رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية^(١٨).

وكان نشاط اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن، العمل على تمثيل الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية كإطار عريض يضم الفصائل الفلسطينية المختلفة،

والعمل على تكريس الاعتراف العربي والدولي بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده.

ففي الاعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ كان نشاط اللجنة التنفيذية، كقيادة فلسطينية، يسير نحو تمثيل الوحدة الوطنية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية كإطار عريض يضم الفصائل الفلسطينية ومحاولة اقناع غير المشاركين بالدخول في هذا الاطار، وحل المشاكل الداخلية، وتعميق صفة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني بأسره.

وفي ١٠ كانون اول (ديسمبر) ١٩٦٩ تحدثت الجمعية العامة للامم المتحدة وفي دورتها الرابعة والعشرين ضمن القرار رقم ٢٥٢٥ (ب)، ولأول مرة، عن كيان وطني متميز للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تأكيدها، «حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف»، ولكن دون الاشارة الى من يمثل هذا الشعب.

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها رقم ٢٦٢٨ (د - ٢٥) الذي اعترفت فيه «بأن احترام حقوق الفلسطينيين عنصر لا غنى عنه في ايجاد سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط»، ولكن وأيضاً، دون الاشارة الى من يمثل هذا الشعب صاحب هذه الحقوق.

وفي قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ (د - ٢٥) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٠، أدانت الجمعية «تلك الحكومات التي تنكّر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق وخصوصاً شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين».

وفي القرار رقم ٢٦٧٢ ج (د - ٢٥) بتاريخ ٨ كانون اول ١٩٧٠ أقرت الجمعية: «لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الامم المتحدة... وأن... الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط».

تكريس تمثيل المنظمة دولياً:

وفي اول اشارة من نوعها تصدر عن جهة دولية بخصوص التمثيل الخاص بالقضية الفلسطينية، ما ورد في البيان الصادر عن قمة موسكو بين الرئيس نيكسون والزعماء السوفيياتية في اواخر حزيران ١٩٧٤، حيث ذكر: «المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الاوسط، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وبحق جميع دول المنطقة في الوجود... و، ان البلدين يعتبران انه من الضرورة بمكان ان يستأنف هذا المؤتمر اعماله في اسرع وقت، على ان تناقش في مسألة المشاركين الآخرين في منطقة الشرق الاوسط».

وفي ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ اتخذت الجمعية العامة قراراً يحمل الرقم ٣٢١٠ (د - ٢٩) بشأن دعوة م.ت.ف الى الاشتراك في المداولات، وبعد اسبوع فقط، في ٢١ تشرين اول جرى اول لقاء علني بين مسؤول اوروبي غربي والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. عندما اجتمع عرفات مع وزير خارجية فرنسا: سوفانيارغ.

وقد صدرت عن موسكو اشارة اولية الى المقاومة الوطنية الفلسطينية وذلك خلال البيان المشترك الذي صدر اثر زيارة الزعيم الفلسطيني لموسكو (٣٠ تشرين اول / ١٩٧١): «ان الاوساط الاجتماعية السوفياتية تقف بحزم الى جانب حركة المقاومة الفلسطينية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرير العربية»، وهو اول بيان مشترك يصدر عن زيارة يقوم بها وفد من م.ت.ف الى موسكو. واثار الزيارة الثانية لوفد منظمة التحرير الى موسكو، تطور الموقف السوفياتي ليصل الى شبه اعتراف بمنظمة التحرير، حيث جاء في البيان المشترك: ان الوفد الفلسطيني اعرب عن امتنانه للمساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لـ «م.ت.ف. المعبرة عن مصالح الشعب الفلسطيني».

وفي النصف الثاني من آب اغسطس ١٩٧٢ دعى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات كضيف شرف الى المهرجان الرياضي لشباب الجامعات في العالم في العاصمة موسكو، كما قام وفد المنظمة برئاسة عرفات دائماً، بزيارة أخرى الى موسكو في اعقاب حرب اكتوبر (١٩٧٣) وصدر بيان مشترك اعرب فيه الوفد عن امتنانه للمساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي، كما أكد الاتحاد السوفياتي بدوره «عزمه القاطع على تقديم المزيد من الدعم والمساعدات لنضال شعب فلسطين العربي من أجل حقوقه الوطنية المشروعة».

بيد أن الأمر لم يصل إلى حد الاعتراف الرسمي بالمنظمة، إلا اثر الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى موسكو في آب (اغسطس) ١٩٧٤، وكانت تلك الزيارة الاولى التي تأتي تلبية لدعوة رسمية من الزعيم السوفياتي ليونيد بريجينيف، بعد ان كانت الدعوات السابقة توجه من لجنة التضامن السوفياتية.

وكان مؤتمر القمة العربي في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٧٣) ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور (شباط ١٩٧٤) قد اتخذا قرارات بالاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. ولذا، وفي البيان الختامي لزيارة الوفد الفلسطيني اشار الجانبان بارتياح إلى أهمية القرارين الصادرين عن مؤتمري الجزائر ولاهور، كما ضمن البيان موافقة الجانب السوفياتي:

«اثناء المباحثات وبناء على طلب اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. على اقامة مكتب تمثيل للمنظمة في موسكو... وان الاتحاد السوفياتي يؤيد اشتراك م.ت.ف. في مؤتمر جنيف اسوة بالمشاركين الآخرين».

وتبعت ذلك زيارات عدة لوفود منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الى كل من موسكو والدول الاشتراكية اثمرت عن اعتراف مختلف دول الكتلة الشرقية (آنذاك) بمنظمة التحرير واقامة مكاتب تمثيل لها.

وقد توج الاعتراف الدولي بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني بالقرارين ٣٢١٠ (الدورة ٢٩) بتاريخ ١٤ تشرين اول ١٩٧٤ بشأن دعوة م.ت.ف. الى الاشتراك في مداورات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، والقرار رقم ٣٢٣٧/د - ٢٩ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ بشأن منح م.ت.ف. مركز مراقب.

اما منظمة الوحدة الافريقية فقد اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة لرؤساء الدول الاعضاء في المنظمة الذي انعقد في مقديشو (١٢ - ١٥ حزيران ١٩٧٤).

واما دول عدم الانحياز فقد اعترفت بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة الرابع المنعقد في الجزائر في الفترة من ٥ - ٩ ايلول ١٩٧٣. وبعدها في ١٢ نيسان ١٩٧٣، تشكلت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في منتصف آب ١٩٧٣ داخل الاراض المحتلة لتكون ذراع المنظمة في الداخل.

ورغم الاخطار السياسية التي واجهت وحدة المنظمة على اثر طرح برنامج النقاط العشر بعد حرب تشرين ١٩٧٣، الا انها استطاعت ان تتجاوز الاخطار، وأن تعمل على تمثيل الوحدة الوطنية والحفاظ على الكيان السياسي الممثل للشعب الفلسطيني.

وهكذا، وخلال الفترة بين ١٩٧٧ وحتى اواخر ١٩٨١، عقدت دورات المجلس الوطني الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر، وكانت القضايا الاساسية التي تم التركيز عليها: الوحدة الفلسطينية وتمثيلها، الدفاع عن م.ت.ف. والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ومقاومة المحاولات التي تستهدف النيل من م.ت.ف. او تجاوزها أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل الشعب الفلسطيني. وحفاظاً على وحدة المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وضرورة صيانة الوحدة الوطنية وتمثيلها، عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة سلسلة اجتماعات في تشرين اول ١٩٧٨ في دمشق، أصدرت في نهايتها بياناً باسم «لجنة الوحدة الوطنية الفلسطينية»، حيث شارك الى جانب اللجنة التنفيذية للمنظمة الامناء العامون للفصائل الفلسطينية وممثلون عن هذه الفصائل واللجنة المنبثقة عن المجلس المركزي المكلفة بمتابعة الوحدة الوطنية، تم الاتفاق بموجبه على «البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية» باتفاق ممثلي الفصائل كافة. وقد جاء في الشق الفلسطيني من البرنامج:

«الدفاع عن م.ت.ف. والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا وقائداً لنضاله الوطني وتطبيقاً باسمه في كافة المحافل العربية والدولية ومقاومة كافة المحاولات التي تستهدف النيل من م.ت.ف. أو تجاوزها أو الالتفاف عليها أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل شعبنا الفلسطيني...»

وفي الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في دمشق ١٩٨١ - ١٩٨٢/٤، والتي جاءت في اعقاب اتفاقات كامب ديفيد، أقر المجلس:

«رفض كل اشكال الوصاية على الشعب الفلسطيني أو أية دعوة لايجاد ممثل ينوب عن م.ت.ف. وكل ادعاء من أية دولة بأنها تمثل شعب فلسطين».

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ترفب بحذر شديد نمو م.ت.ف. ولمخاطر التماثل بين الداخل والخارج، فبدأت بتوجيه ضرباتها المتلاحقة لقادة «الجبهة الوطنية»، كما بدأت مساعيها لتطويق انتصارات م.ت.ف. السياسية في المحافل العربية والدولية وانتزاعها احقية التمثيل الفلسطيني

ومشروعيتها، فحاولت لخلق «قيادة بديلة» تمهيداً لتطبيق مشروع الادارة المدنية، ولذا عمدت الى اجراء انتخابات للمجالس البلدية في ٢٤ مدينة من مدن الضفة الغربية في ربيع ١٩٧٦، وجاءت نتائج الانتخابات على عكس ما هدف اليه الاحتلال، إذ فازت القوائم الوطنية الموحدة بأغلبية المقاعد تحت شعار «اسقاط الادارة المدنية» وتأييد م.ت.ف ورفض تشكيل «القيادة البديلة».

ومع توالي العمليات العسكرية لـ م.ت.ف داخل فلسطين المحتلة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٢، واندلاع الانتفاضات الشعبية في جميع ارجاء فلسطين والجليل والمثلث في يوم الارض وغيرها، تأكدت مصداقية م.ت.ف كتمثل لكامل الشعب الفلسطيني فضلاً عن تأكيد الجدل الحقيقي والتماثل الواضح بين الداخل والخارج.

ورغم محاولات مصادرة التمثيل الفلسطيني على حساب م.ت.ف، إلا أن مؤتمر قمة الرباط التي عقدت في عام ٧٤ أقر على: أن أي أرض من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة تعود لأصحابها، الشعب الفلسطيني، تحت قيادة م.ت.ف مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأراضي التي يتم تحريرها، وأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان عام ١٩٧٨ قد شهد حدثاً خطيراً يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطيني ويهدد المنظمة كتمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، عندما وقع السادات وكارتر وبيغن اتفاقات كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية المنفردة لاحقاً (١٩٧٩)، حيث تتنكر هذه الاتفاقات لحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، إذ أنها عقدت في غيابه ورغم معارضته ممثلاً في م.ت.ف فضلاً عن رفض باقي الدول العربية للاتفاق (في حينها)، هذه الاتفاقات التي تنكر وجود الشعب الفلسطيني وتعامله كمجموعات مجزأة.

وتأتي حرب ١٩٨٢ واجتياح القوات الاسرائيلية للأراضي اللبنانية التي استهدفت أساساً ضرب منظمة التحرير الفلسطينية للقضاء على ممثل الشعب الفلسطيني الذي ظلت دولة الكيان الصهيوني تسعى الى تدميره وتدمير مؤسساته أينما وجدت.

وعلى الرغم من شدة الضربة التي وجهت للمنظمة، إلا أنها استطاعت أن تقف في وجهها وتصمد وتتابع مهمتها المقدسة في تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة نضالاته على مختلف الصعد العسكرية والسياسية.

ثم جاءت انطلاق الانتفاضة في كانون الاول ١٩٨٧ لتعيد الروح للمنظمة وتمدها بزخم جديد وطاقة كبيرة. وظلت منظمة التحرير الفلسطينية تقدم للعالم اجمع مشروعها الحقيقي المتمثل في نضالها المشروع لتحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

فعقد المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨ ليعلن استقلال فلسطين، ولتتوالى الاعترافات العربية والدولية (أكثر من ٩٧ دولة) بهذه الدولة الفتية التي لم يعرف التاريخ مثيلاً لمعاناة شعبها.

لقد انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية من آلام وعذابات ومعاناة وتشرد الشعب الفلسطيني، وعمدت عبر مراحلها المختلفة بدماء أبنائه، لتمثل الشكل الأرقى والاشمل للكيان الفلسطيني في مسيرة التحرير، وحتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين.

الهوامش:

- (١) الفلسطينيون في الوطن العربي - معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت ١٩٧٨، ص ١٥٧.
- (٢) المصدر السابق ص ١٥٨.
- (٣) المشاعر الجزئية Parochial Sentimen وهي عكس المشاعر المجتمعية التي تعتبر الركيزة لتبلور الهوية والشخصية الوطنية Civic Politics.
- (٤) الفلسطينيون في الوطن العربي - مصدر سبق ذكره ص ٥٧٧.
- (٥) المصدر السابق ص ٥٧٨.
- (٦) المصدر السابق ص ٥٧٨.
- (٧) المصدر السابق ص ٥٧٨.
- (٨) المصدر السابق ص ٥٨٠.
- (٩) سليمان عبد الرزاق طوقان رئيس بلدية نابلس، عادل زعيتر، عبد اللطيف صلاح، فريد العنتاوي، الدكتور مصطفى بشناق، احمد الشكعة، طاهر المصري، وأصف كمال، مدحوخ السخن، حكمت المصري، أكرم زعيتر.
- (١٠) يوميات أكرم زعيتر - الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩، ط ١ سلسلة الدراسات رقم ٥٥ / مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ٧٦.
- (١١) اللجنة العربية العليا: الحاج أمين الحسيني رئيساً، احمد حلمي عبد الباقي أميناً للمال، عوني عبد الهادي أميناً للسر، د. حسين الخالدي، يعقوب فراج، عبد اللطيف صلاح، الفرد روك، جمال الحسيني، يعقوب الغصين / أعضاء.
- (١٢) يوميات أكرم زعيتر، مصدر سبق ذكره ص ٧٦.
- (١٣) د. أسعد عبد الرحمن - منظمة التحرير الفلسطينية / جذورها - تأسيسها - مساراتها مركز الأبحاث / منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧، ص ٣٨.
- (١٤) د. أسعد عبد الرحمن - ص ٣٧.
- (١٥) المصدر السابق ص ٣٩.
- (١٦) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي ١٩٤٧ - ١٩٧٧، مركز الأبحاث، م.ت.ف - بيروت ١٩٧٩، ص ٥٩.
- (١٧) المصدر السابق، ص ٦٩.
- (١٨) انظر: د. أسعد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره الصفحات من ١٤٢ - ١٥٨.

القدس وعصبة الأمم:

تمثل المدينة المقدسة بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة: الاسلام والمسيحية واليهودية، موقعاً ومكانة مميزة، من النواحي الدينية والتاريخية والسياسية، لمعتنقي الديانات السماوية من كافة شعوب المعمورة.. وإن كانت المدينة تتموقع في قلوب المؤمنين بالديانات تلك، لأسباب ودواعٍ إيمانية روحية، لما تمثله من تأصيل تاريخي وموضع جغرافي لنشوء دياناتهم وتواجد مقدساتهم؛ فإنها تمثل الحياة والوطن والاستقرار الجغرافي - الوطني، والمجال الحياتي المادي لأبناء الشعب الفلسطيني، إضافة الى معانيها الايمانية الروحية.

وعلى مدى الاجيال، كانت الطوائف والاقليات الدينية - الإثنية اليهودية في أقطار وأصقاع العالم، تعتبر القدس موقعاً روحياً وإيمانياً، أسوة بمعتنقي الديانات السماوية الأخرى. ولقد استمر هذا الرابط على حاله إلى أن تشكلت الحركة الصهيونية العالمية في بازل عام ١٨٩٧، والتي أقدمت على تسييس وأدلجة الجانب الايماني/ الديني في اليهودية، وقلبت وجعلت منه أسانيد وإدعاءات لاطروحاتها الايديولوجية، وأضفت عليه لبوساً «قومياً» و«جودياً» زائفاً.. وبذلك، صاغت الصهيونية أطروحاتها على أساس «العودة الى صهيون»، التي تعني القدس أساساً وفلسطين عموماً ترجمة لشعارها الناظم: «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». وبدواعي «تاريخية» و«دينية» زائفة، قامت بتوليف مصطلحات وديباجات «قانونية» و«تاريخية»، مغلوطة، لا تستند بتاتاً على الحقائق التاريخية والإثنوغرافية، وتتناقض تماماً مع مبادئ وأعراف وقواعد القانون الدولي العام المعاصر وأحكام الشرعية الدولية.

تنبّهت عصبة الأمم المتحدة مبكراً للاطماع الصهيونية هذه، وخاصة تلك المتعلقة بالاماكن المقدسة. ولقد أفرد صك الانتداب قواعد وأحكام، بهذا الشأن في مادتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة، فالمادة الأخيرة ألزمت الدولة البريطانية بصفتها السلطة المنتدبة، تأليف «لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين»، وذلك باشراف وتشكيل وموافقة مجلس العصبة، حكماً. ولقد برزت أهمية لجنة التحقيق هذه في عام ١٩٢٩ عندما نشب صراع عنيف وانتفاضة فلسطينية لحماية الحائط الغربي الذي يسمى بـ«حائط المبكى». وبعد تلقي وسماع الشكاوى من الجماعات الدينية في المدينة، أصدرت اللجنة قرارها بشأن الموضوع، مؤكدة «أن المسلمين هم الملاك الوحيدون لحائط المبكى، الذي لديهم حقوق مطلقة فيه، لأن الحائط يشكل جزءاً من منطقة الحرم الشريف» وأنه «يرجع أيضاً للمسلمين الطريق المعبد الذي يقع أمام حارة المغاربة المواجهة للحائط»^(١).

وفي سياق تبين طبيعة وحدود الحقوق للأقلية الدينية - الإثنية التي تعتنق الديانة اليهودية، فإن القرار لم يمنحها سوى حرية إقامة الشعائر الدينية، بنصه: «إن حرية إقامة الشعائر الدينية، [...] التي يمكن أن يعترف بها لليهود، وذلك في موقع قريب من الحائط، إما وفقاً لما نص عليه القرار أو باتفاق يُبرم

مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية

د. كمال قبعة

تتميز مدينة القدس بوضع فريد على الصعيد القانوني - الدولي، وكذلك السياسي والديني والتاريخي، الأمر الذي تنبّهت اليه الشرعية الدولية مبكراً.. وهي، وخاصة شطرها الشرقي، تقبوا مركز الصدارة في عمليات الاستيطان، والقبض التدريجي المنهجي للأرض، وتغيير بناها التحتية والفوقية، بما في ذلك، الديموغرافية والطبيعية وكذلك الحضارية - التاريخية..

ولقد كانت المدينة المقدسة ولا تزال، واحدة من أعقد قضايا الصراع العربي - الصهيوني، راهناً ومستقبلاً.. ولذا، لا تدخر سلطات الاحتلال جهداً ولا مالاً ولا تخطيطاً ولا تقنياً أو تشريعاً، ألا وجندتها في سبيل الاهداف التعوسعية الاستيطانية، وممارسته واحد من أشكال الابادة الجزئية للشعب الفلسطيني ومراكزه وبناء المجتمعية الاساسية.

وبغية تبرير ممارساتها واجراءاتها الاجرامية، تحاول إسرائيل التشدق بمجموعة من الادعاءات والاسانيد الزائفة، لتغطية جرائمها تلك بادعاءات الشرعية الزائفة تارة؛ والتنكر الصريح والمنهجي الدائم لقرارات وأحكام الشرعية الدولية، تارة أخرى، والتمسك ببعض ما أجازته القانون الدولي سابقاً كحق الغزو والفتح والضم.. الخ، والتي أصبحت جرائم دولية بموجب القانون الدولي العام المعاصر، تارة ثالثة..

ولكون المدينة المقدسة قد وضعت في اطار قانوني - دولي خاص وفريد، ادراكاً من الشرعية الدولية لموقعها وأهميتها وأبعادها الفريدة أيضاً، وفي ضوء تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة، وبناء على الأهمية الخاصة للمدينة المقدسة، تحاول هذه الدراسة المكثفة، تبين الاطار القانوني - الدولي لها، والذي تم تحديده عبر عديد من قرارات وأحكام الشرعية الدولية.. وستتناول أيضاً، أبرز الاجراءات والممارسات الاسرائيلية وموقف مجلس الأمن خاصة منها، عبر قراراته المتواترة، لتحديد طبيعتها اللاشرعية، وأبعادها، وانتهاكها الصريح والجسيم لالتزاماتها القانونية - الدولية.

بين الاطراف، [...] لا يمكن أن تمنحهم بأي حال من الاحوال أو أن ينتج عن هذا، أن يكون لهم حق في ملكية الحائط، أو في ملكية الطريق المعبد المتاخم له»^(٧).

بهذا، فإن اطار الحقوق والالتزامات الذي وضعته اللجنة الدولية بإشراف وتكليف وموافقة عصابة الأمم المتحدة، يحدد طبيعة وحدود الحقوق في المدينة المقدسة. فبينما يعطي المواطنون الفلسطينيون «حقوقاً مطلقة» فيها، باعتبارهم «الملك الوحيدون»، فإنه يحدد حقوق اليهود في إطار وحدود «حرية إقامة الشعائر الدينية» فقط. بل وحتى، فإن القرار يشترط في حال إبرام أي إتفاق بشأن حائط المبكى - الحائط الغربي، بأن لا يخرج عن منطوق وجوهر القرار: أي بأن لا ينتج عنه ولا يمنح الطائفة اليهودية «بأي حال من الاحوال [...] أي حق في ملكية الحائط أو في ملكية الطريق المعبد المتاخم له». لهذا، قرر مجلس العصبة، الزام سلطات الانتداب البريطاني، بتشريع هذا القرار الدولي في القوانين الإنتدابية اعتباراً من ٤ حزيران عام ١٩٣٨، وبقي ساري المفعول إلى حين اعتباره لاغياً وباطلاً من قبل السلطات الاسرائيلية..

القدس وقرار التقسيم:

لما تتميز به المدينة المقدسة، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار التقسيم رقم ١٨١ في نوفمبر عام ١٩٤٧، أفراد وضع دولي خاص لها، بتأكيد: «أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة ادارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الأمم المتحدة»^(٨) ولما لهذا الحكم الاجرائي الدولي من أهمية والحاحية، فإن الشرعية الدولية قد أكدت عليه مراراً، وتواترت قراراتها وأحكامها بشأنه طوال سنين عديدة.

وبالرغم من التشديق الصهيوني اللفظي والدعائي بقبول تلك الاحكام، إلا أن الممارسة الفعلية والاجراءات التوسعية العدوانية، فعلت عكس منطوق وجوهر القرارات الدولية. فقرار التقسيم كان الرافعة والوسيلة لاعلان الكيان الصهيوني، والرفض الفلسطيني والعربي والاسلامي للظلم والاجحاف، غدا الذريعة لتوسع صهيوني طال الاراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، وكذلك غربي القدس. وبهذا، استطاعت الصهيونية، بدعم وحماية الدول الاستعمارية والامبريالية، تحقيق مآربها بالقوة الفاشية والعدوانية التوسعية والتنكر والانتهاك الجسيم لقواعد وأحكام الشرعية الدولية. ولقد استطاعت اسرائيل الحاق (٦,٦) آلاف كيلومتر مربع من الاراضي التي خصصت للدولة العربية، واحتلت الجزء الغربي من مدينة القدس؛ الأمر الذي عطل آليات قرار التقسيم رقم ١٨١ (الدورة الثانية) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧.

والجدير بالملاحظة أن قرار التقسيم هذا، والذي انبثق عنه قيام الكيان الصهيوني، يشكل الأساس القانوني - الدولي الوحيد لـ «الدولة اليهودية»، وهو قرار اقتضته ظروف الهجرة اليهودية والمذابح النازية

التي استخدمت ذريعة لتمرير مؤامرة دولية، رسمت خطوطها في نهايات القرن الماضي، وهيأت لها سلطات الانتداب البريطاني، وأمدتها الحركة الصهيونية بتحالفاتها الدولية بالمال والمهاجرين والسلاح. أي، إن قرار التقسيم لم يستند بتاتاً على أية «حقوق» تاريخية أو/ودينية أو/وقانونية للتجمع الطائفي - الإثني اليهودي [اليشوف] في فلسطين، بل لم يكن سوى حل لمشكلة اختلطت فيها ترتيبات النظام الدولي الجديد، في أعقاب الحرب العالمية الثانية من قبل الدول الامبريالية، والاطماع الصهيونية بما تتسلح به من دوائر نفوذ وسلطة وتأثير، وقائع مأساة الاقليات الطائفية - الإثنية اليهودية في أوروبا، وخاصة الشرقية منها، إبان وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية.. لذا، فإن قرار التقسيم جاء توليفة من السياسي والبراغماتي - التأمري والعملي، وليس استجابة للدعاءات والاطروحات «القانونية» الصهيونية والاجتهادات والتأويلات في المدارس الفقهية الاسرائيلية.

إن قرار التقسيم كل لا يتجزأ، ويشكل آلية متكاملة لا يمكن وقف أو إيقاف أي مرحلة أو/خطوة إجرائية فيها؛ حسب منطوقه وجوهره. وتضمن القرار مجموعة من الخطوات الالزامية - الأمرة على الطرفين: الفلسطيني العربي من جهة، وعلى ممثلي التجمع الطائفي - الإثني اليهودي من جهة أخرى، وحدد مجموعة من الاجراءات التي تستبقي وتشترط تنويع الآلية القانونية - الدولية بقيام الدولتين. ولهذا، فإن اسرائيل بعدوانيتها الملازمة لها بنيوياً، وتوسيعتها الضاربة الجذور في بنيانها العقائدي، قد نسفت تماماً، ومنذ اللحظات الأولى للانسحاب البريطاني، الأساس «الحق» لانتهاكها الجسيم الاجراءات والخطوات الالزامية - الأمرة (JusCogens) في آليات قرار التقسيم، وخاصة منع واعاقه قيام الدولة الفلسطينية، واحتلالها للجزء الغربي من مدينة القدس الذي أفرد لها نظاماً دولياً خاصاً بها.

عدم مشروعية ضم الشطر الغربي:

سارعت السلطات الاسرائيلية في ممارسة اجراءات التهويد لغربي المدينة المقدسة بسرعة وشمولية، بما في ذلك اقتطاف المجازر الوحشية لبث الرعب والارهاب الشاملين في المدن والبلدات والقرى الفلسطينية المحيطة بالقدس، بغية تهجير وطرد مواطنيها العرب، مستخدمة عدة طرائق وأشكال وأساليب من الاجراءات التعسفية الارهابية السافرة، بهدف اخلاء منطقة القدس من مواطنيها العرب الفلسطينيين، وفرض سيطرتها الفعلية عليها، ولتعطيل الآليات الدولية في قرار التقسيم بشأن الوضع الدولي الخاص بمدينة القدس.

فمثلاً، أقدمت العصابات الصهيونية في التاسع من نيسان، عام ١٩٤٨ على اقتطاف مجزرة دير ياسين، وهي قرية صغيرة تقع على بعد ميل ونصف غربي المدينة، وقتلت نحو ثلاثمائة فلسطيني، أتبعتهما بحملة ارهابية شرسة في عموم المناطق العربية. وفي ٢٨ تشرين الاول من العام نفسه قامت الكتيبة التاسعة والثمانون بقيادة موشي دايان بمجزرة الدوايمة، الواقعة على الطريق بين القدس ورام الله، وقتلت نحو خمسمائة وثمانون شخصاً.

استهدفت المجازر هذه، وهي غيظ من فيض، إخلاء الاقليم الفلسطيني المحيط بالقدس والمدينة ذاتها، عبر تهجير سكانه الفلسطينيين وتدمير بناء التحتية والفوقية، واستيطانه من قبل المهاجرين الجدد... وهكذا، دمرت اسرائيل وأبادت تسع وعشرون قرية في منطقة القدس عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩، وهي جزء من (٣٨٥) قرية وبلدة تمت ابادتها تماماً.. واستطاعت ان تستولي بالقوة الغاشمة على نحو (٨٤,٢٣) بالمائة من مساحة أرض بلدية القدس، تاركة نحو (١١,٤٨) بالمائة فقط بيد الفلسطينيين، ونحو (٤,٣٩) بالمائة أرضاً مشاعاً تحت اشراف الامم المتحدة^(١).

وتصحيحاً لخطأ شائع، فإن العصابات الصهيونية كانت قد استولت إبان الحرب الفلسطينية الاولى على القدس الجديدة والقرى المحيطة بها، علماً أن هذا الجزء ليس يهودياً، كما يعتقد الكثيرون، بسبب الدعاية الصهيونية وإخفاء الحقائق التاريخية. فالقدس الجديدة تكونت من قسمين: عربي ويهودي.

أقام العرب في خمس عشرة ضاحية، وامتلكوا ثلاثة أرباع أراضيها ومبانيها، واحتلت اسرائيل منها ثلاث عشرة. وبفعل الاحتلال هذه، وعمليات الطرد والابعاد والتهجير، استطاعت اسرائيل زيادة عدد سكان المدينة في شطرها الغربي من (٨٤) الفا عام ١٩٤٨ الى (١٩٦) الفا عام ١٩٦٧.

وفي خطوة لاطباق سيطرتها، وتعطيل آليات واحكام قرار التقسيم بشأن القدس والدولة الفلسطينية، اعلنت اسرائيل في كانون الاول من عام ١٩٤٩ مدينة القدس الغربية عاصمة لها، وأقامت سلطتها التشريعية - الكنيسة - على اراض فلسطينية مصادرة. ولم تدخر اسرائيل، بمساعدة حليفاتها، أي جهد لتعطيل احكام الشرعية الدولية، بشأن الوضع الدولي الخاص للمدينة، وبإشراف مجلس الوصاية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة. ودفعت بالـ«حقائق الاستيطانية»، القائمة على انتهاكات صريحة لاحكام الشرعية الدولية، وعلى سياسة الارهاب والتوسع والتهجير من جهة، والاستيطان والاستنزاع الديموغرافي اليهودي من جهة ثانية؛ لتبرير رفضها الانصياع للمنظمة الدولية واحكام القرار ١٨١، الذي يتضمن حدوداً واحكاماً دقيقة لاقليم الدولة العربية الفلسطينية، ولإقليم مدينة القدس الدولية؛ وهي احكام ملزمة - أمرة من ناحية، ومنشأة دستورية ملزمة من ناحية أخرى.

ترافقت هذه الاجراءات والممارسات مع جملة من الخطوات التشريعية. فبعدما تمكنت القوات العسكرية الصهيونية من وضع يدها واطباق سيطرتها على الجزء الغربي من المدينة، عبر استخدام سياسة الأرض المحروقة بالنسبة لسكانها العرب الفلسطينيين، وفرض الحقائق المادية وسياسة الأمر الواقع (de facto)؛ انتقلت السلطات الى مرحلة محاولة تطبيق تصوراتها وخططها عبر اجراءات الضم واللاحق، عن طريق فرض قوانينها وتركيز مؤسساتها الأساسية فيها. ففي ايلول عام ١٩٤٨ تم انشاء المحكمة العليا فيها، وفي شباط عام ١٩٤٩ عقدت الكنيسة اجتماعاً لها في المدينة، وقام رئيسها بحلف القسم. وفي كانون الثاني عام ١٩٥٢ أعلنت الكنيسة بأن مدينة القدس تمثل عاصمة الكيان. وفي ١٩٥١ انتقلت الوزارة الاسرائيلية والمؤسسات الحكومية الرئيسية لتتمركز في الشطر الغربي من المدينة. وباحتلال الشطر الشرقي للمدينة في حزيران عام ١٩٦٧، تكون اسرائيل قد طبقت سيطرتها

الفعلية على المدينة بأجمعها، عبر القوة الغاشمة والاحتلال الحربي والعدوان التوسعي الاستيطاني الاجلاني - الإحلالي.. وعلى الرغم من «الحقائق المادية الثابتة» الصهيونية، في الشطر الغربي من المدينة المقدسة والمنطقة المجاورة لها، التي تضمنها الوضع الخاص الدولي للمدينة، فإن ما اقدمت عليه اسرائيل من اجراءات وسياسات، أخضعت بموجبها هذه المناطق لسيطرتها ومن ثم الاعلان عن ضمها؛ على الرغم من كل ذلك، فإن كافة الاجراءات الصهيونية في الجزء الغربي من القدس تعتبر غير مشروعة ولا قانونية، من وجهة نظر القانون الدولي العام. فالمجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الامم المتحدة، لم تعترف بتاتاً بهذه الاجراءات، ولا بالنتائج المترتبة عنها؛ لأنها كانت قد حددت بدقة حدود الدولة العبرية في قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧، وبيّنت حدودها وتخومها مع الدولة العربية الفلسطينية من جهة، وكلتاها مع حدود المدينة المقدسة، التي افرد لها وضع الوصاية الدولية، بإشراف من المنظمة الدولية ذاتها.

ولدى تفحص القرارات الدولية بهذا الشأن، لا نجد مطلقاً ما يشير الى اعتراف الشرعية الدولية بالاجراءات والخطوات الاسرائيلية تلك. وفي المقابل نجد العديد من القرارات التي تتناول القدس كوحدة اقليمية خاصة.. ولم نجد بتاتاً أي قرار دولي يلغي قرار ١٨١. والمحاولة الوحيدة التي جرت لشطب القرار واستبداله بقرار آخر، بذلتها الولايات المتحدة عام ١٩٤٨، حيث طلبت من مجلس الامن رفض القرار ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً لعقد دورة خاصة بفلسطين، للنظر في إلغاء خطة التقسيم، وإتخاذ قرار آخر يقضي بوضعها بأكملها تحت وصاية الامم المتحدة مؤقتاً^(٢). ولدى انكشاف الرغبة الامريكية الجامحة في تولي امور الوصاية تلك من قبلها، لاحتلال المواقع البريطانية السابقة، وممارسة دور هيمنتها خارج القارة الامريكية، تحركت العديد من الدول، وفي مقدمتها القوى الصهيونية، لافشال هذا المسعى الامريكي. وهكذا، بقي قرار التقسيم هو الأساس المرجعي الأول في الصراع الفلسطيني الصهيوني.

وعلى الرغم من الملاحظات الجوهرية والقانونية - الدولية، على قرار التقسيم هذا، إلا أنه لا يزال الأساس المرجعي الأول، وحجر الزاوية في احكام الشرعية الدولية بخصوص المسألة الفلسطينية. فالقرار أساساً، يخالف المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم، التي اعترفت بالاقليم الفلسطيني من درجة (الف) في نظام الانتداب، وهو أيضاً مخالف لنظام الوصاية وفقاً لميثاق الامم المتحدة، وخاصة المادة ٧٢ التي عرّفت الاراضي التي لم تنل حق تقرير مصيرها بتلك الشعوب التي لم تحقق بعد الادارة الذاتية الكاملة؛ وهو الامر الذي الزم الدول القائمة بالوصاية، بالنظر الى «مصالح سكان تلك الاراضي» باعتبارها «الأولى». ومنظمة الامم المتحدة تخطت بقرار التقسيم القاعدة القانونية الدولية، التي توجب عليها نقل الاقاليم التي كانت تخضع لنظام الانتداب، إلى نظام الوصاية الدولية وفقاً للفصل الثاني عشر من الميثاق، والخاص «في نظام الوصاية الدولي»؛ وهو الامر الذي تجاوزته وخرقته؛ بإبقائها على نظام الانتداب البريطاني، وعدم اقرارها نظام الوصاية الدولي على فلسطين عموماً. والملاحظات الجوهرية، الاجرائية والقانونية عديدة؛ لكن الواقعة القانونية لقرار التقسيم، على

الرغم من ذلك، تبقى قائمة وتشكل الأساس المرجعي للقضية الفلسطينية، بما فيها القدس التي أخضعها القرار ١٨١ لنظام الوصاية الدولي، والذي حالت إسرائيل، بمساعدة الدول الكبرى، دون تحقيقه وتعطيل آلياته القانونية والاجرائية. وبذلك، فإن قرار التقسيم الذي حدد للقدس وضعاً دولياً مشمولاً بالوصاية الدولية من قبل مجلس، يبقى هو أيضاً، أساساً مرجعياً قانونياً - دولياً بشأن المدينة المقدسة، بغض النظر عن كافة الإجراءات والتدابير المتخذة في المدينة، طوال الحقبة التاريخية الممتدة منذ اتخاذ القرار وحتى هذه اللحظة.

الطبيعة الإلزامية - الأمرة لقرار التقسيم:

بدأ التقسيم بتوصية وأصبح قراراً، كونه يتناول اقليماً كان يخضع للانتداب، الذي استبدلته الأمم المتحدة بنظام الوصاية وأناطت بجمعيتها العامة حق القرار بشأن قضاياها، أولاً. ولأن مجلس الأمن قد صادق عليها مراراً في قراراته، ثانياً. ولأنها تختلف عن سواها من التوصيات والقرارات، في كونها قرار منشئ لدول ضمن منظومة العلاقات الدولية في النظام الدولي العام، ثالثاً. ولعل الطبيعة الثالثة بحاجة إلى بعض التوضيح. فقرار رقم ١٨١ هو قرار دستوري منشئ لدولتين، ولاقليم وصاية دولية بإشراف مجلس الوصاية. ولكونه كذلك، فإنه لا يمكن إلغاؤه أو تعديله أو الحد من نطاقه الإقليمي. وطبيعة الزامية الأمرة في القانون الدولي العام المعاصر، تبقى ملازمة للوضع الناشئ عنه، و طبقاً لقواعده وأحكامه. وهو كلي شامل، مترابط، يكمل كل قسم منه قسمه الآخر، وتبنى على كل منها مقدمات وأسباب وشروط الآخر. لذا، جاء في أحكامه نص لا يُجيز تغيير أو تعديل أي من أحكامه، إلا بقرار من الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية.

وعليه، فإن أي إجراء أو تدابير لا تتفق مع أحكامه، تعتبر لا قانونية ولا يمكن القبول بما يترتب على تلك المخالفات من نتائج أو آثار وفقاً لطبيعته المنشأة والإلزامية - الأمرة. والغاؤه، وإن كان غير ممكن بتاتاً، أو محاولة طمسه وتناسيه عبر إجراءات وتدابير مخالفة له وتنتهك أحكامه، يضع القرار ذاته بما ترتب عليه من نتائج مخالفة، في ميزان مبادئ وقواعد وأعراف الشرعية الدولية التي انبثق عنها أساساً. وتجدر الإشارة هنا إلى المحاولات الدؤوبة، من قبل إسرائيل وحليفاتها، وفي المقدمة منهن الولايات المتحدة الأمريكية، لطمس القرار وتقييب مفاهيمه وجوهره وطبيعته بالقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٢٣٨ لعام ١٩٧٣. علماً، أن القرارين الأخيرين يعالجان النتائج والأوضاع المستجدة في ضوء حرب عام ١٩٦٧ وكذلك حرب عام ١٩٧٣، وليس لهما أية علاقة، بالقرار ١٨١ كقرار دولي منشئ ودستوري يتميز بالطبيعة الإلزامية - الأمرة (Jus Cogens)، في ضوء مبادئ وقواعد وأعراف القانون الدولي العام. ولعل الإصرار الصهيوني على طي صفحات القرار هذا، وتناسيه ورفض العودة لأحكامه، بإدعاءات «تقدمه» بفعل النتائج المترتبة في الواقع الموضوعي - استيطان، تهجير الفلسطينيين، تدمير وإبادة القرى والبلدات الفلسطينية، قرارات الإلحاق والضم الاسرائيليين.. الخ.. لا تنسجم تماماً مع طبيعة القرار ونصوصه

وتنتهك صراحة. إن الوجود الصهيوني في أراضي الدولة الفلسطينية، وكذلك منطقة القدس الدولية، ليس سوى احتلال حربي، تنطبق عليه المعاهدات الدولية الخاصة به، ولا يؤثر بتاتاً على الزاميته وشرعيته وأحكامه، هذا من جهة.. أما من الجهة الأخرى، فإن الإصرار الصهيوني على رفض تطبيق شقيه الخاصين بالدولة الفلسطينية وكذلك القدس الدولية، يؤثر وبالضرورة على «السند» القانوني - الدولي الوحيد، الممنوح والمشروط في الآن ذاته، للدولة العبرية، ويضع شخصيتها الدولية وجودها وشرعيتها عموماً، في موضع الزوال واللاشرعية.

في هذا الاستطراد المكثف تبيان للأبعاد القانونية - الدولية المترتبة على الانتهاكات الجسيمة الاسرائيلية لقرار التقسيم، بما في ذلك ما يتضمنه من أحكام وترتيبات دولية لمدينة القدس. والانتهاكات الجسيمة هذه، وهي كثيرة، أدت إلى «تعطل العمل بكل النظام الذي جاء به قرار التقسيم لتحقيق السلام بين العرب واليهود، سواء في مجال التعايش السلمي بينهما في كيانين مستقلين، أو في مجال الضمانات السياسية والقانونية والاقتصادية والعسكرية التي اشتمل عليها مشروع التقسيم»^(٩). الأمر الذي أدى إلى بقاء «وضعها الدولي ناقصاً وغير مستقر»^(١٠).

وأحكام القرار ١٨١، لا تزال تنطبق على كافة الجوانب التي تضمنتها، بما في ذلك القدس، على الرغم من كافة محاولات طمسه وطيه واستبداله بالقرارين ١٩٦٧/٢٤٢ و ١٩٧٣/٢٣٨. وبهذا الصدد، فإن تصريح فرانسوا جولياني، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٨، يعطي قولاً حاسماً بهذا الخصوص، بتأكيد أن «القرار ١٨١ لا يزال قائماً وساري المفعول...». والتصريح هذا ليس الوحيد، بل هناك العديد من التصريحات لرؤساء الدول - فرنسا، الاتحاد السوفياتي.. الخ - التي تؤكد هذا الفهم والتفسير الدولي الصحيح.. ولذا، فإن وضع القدس بشروطها الشرقي والغربي يندرج في إطار أحكام وقواعد قرار التقسيم، وسيبقى كذلك لطبيعة القرار ذاته، من حيث كونه قراراً منشئاً وملزماً - أمراً في ضوء أحكامه وقواعده وشروط تنفيذه.. ولا يمس هذه الإلزامية - الأمرة، كل ما ترتب من نتائج مبنية أو تبنى على أساس الانتهاكات الجسيمة الاسرائيلية؛ إذ تعتبر باطلة كونها نتيجة ممارسة انتهاك صريح لأحكام قرار التقسيم، وقرارات الشرعية الدولية المتواترة بهذا الشأن.

اسانيد الاحتلال الذرائعية:

باحتلال إسرائيل للضفة والقطاع الفلسطيني، بما في ذلك البطر الشرقي من مدينة القدس، في أعقاب حربها العدوانية التوسعية في حزيران عام ١٩٦٧، تكون قد أطبقت احتلالها الحربي، ذو الأبعاد الاستيطانية الكولونيالية الفريدة، على كامل الاقليم الفلسطيني المرسوم والمحدد حسب قرار التقسيم رقم ١٨١.

واستمراراً لسياستها ذاتها، وجدت إسرائيل الفرصة السانحة، لتطبيق اهدافها التوسعية في الشطر

الشرقي للقدس خاصة، وفي عموم الوطن الفلسطيني عامة. ولقد اسندت اسرائيل سياسات الاجتواء والسيطرة الشاملة، تمهيداً لضم تلك الاجزاء من الاقليم الفلسطيني، إلى العديد من الذرائع والفذلكت والاطروحات التبريرية، وأضيفت عليها مسحة من الاجتهادات «القانونية»، التي لا تنسجم بتاتاً مع مبادئ وقواعد وأعراف القانون الدولي العام المعاصر. فمن اطروحات «الحق الالهي» في «أرض الميعاد»، مروراً بادعاءات «الحق التاريخي» المزعوم، وحجة «الغزو الدفاعي»، و«الحدود الآمنة» ودوافع الجيوبوليتكا للصفة الفلسطينية، وليس انتهاء بأطروحة «انتفاء الاساس القانوني للحيازة السابقة»، ومقولة «حقوق عرب أرض اسرائيل» الاجرامية، وان تفحص سريع لهذه الاسانيد والادعاءات الصهيونية، يكشف بما لا يدع مجالاً للشك، أبعادها وأهدافها التدميرية - الاحاقية بهدف ضم والحق كامل الاقليم الفلسطيني بالكيان الصهيوني، الأمر الذي يشكل انتهاكات جسيمة لمبادئ وقواعد وأعراف القانون الدولي العام المعاصر، وتهدد صلباً لا مثيل له لقرارات واحكام الشرعية الدولية^(٨).

ويصل الأمر بالقادة الصهاينة الى التحدي المباشر لتلك الاحكام والمبادئ، ودفع الاتهامات للمنظمة الدولية الراعية للشرعية الدولية. والعجالة هذه لا تستطيع ايراد ذلك الحجم والعدد الكبير الذي يصعب اختزاله، من تلك التصريحات الاستفزازية المليئة بالمغالطات والانتهاكات الجسيمة. ولعل في تصريح وزير الشؤون الدينية في الحكومة الاسرائيلية في ١٢ آب عام ١٩٦٧، يختزل ما يخص القدس، إذ يقول: «بالنسبة للمسجد الابراهيمي المقدس، فإن الكهف من المقدسات اليهودية التي اشتريناها، تماماً كما اشترينا الصخرة المقدسة أيام داود واليوسيين. وحقوقنا في الكهف والصخرة هي من قبيل حقوق الغزو والاكْتساب ايضاً»^(٩)، وهكذا، فإن الوزير الصهيوني، لا يزال يعتقد بـ«حقوق الغزو» وكذلك «الاكْتساب» للأرض عن طريق الغزو العسكري والعدوان الحربي؛ وهو ما يتناقض تماماً مع ما استقر من مبادئ وقواعد وأعراف في القانون الدولي المعاصر. والاعتقاد / السند هذا، يعيد بنا الذاكرة إلى عصور الغاب وشرعة القوة الغاشمة والفتوحات، والتي أضحت منذ نهايات القرن الماضي، بمثابة جرائم دولية كبرى توجب المسؤولية الدولية، وفقاً للقانون الدولي الجزائي، الذي هو جزء من القانون الدولي الانساني.

عدم مشروعية احتلال واستيطان الشطر الشرقي:

تصدت الأمم المتحدة للممارسات الصهيونية في الشطر الشرقي من مدينة القدس منذ وقوع الاحتلال في حزيران عام ١٩٦٧، وهو ما يعتبر استمراراً لموقف الشرعية الدولية بشأن القدس، بدءاً من تاريخ اقرار قرار التقسيم رقم ١٨١.

ولقد كان للجمعية العامة للأمم المتحدة موقفاً مبدئياً منذ الأيام الاولى للعدوان الاسرائيلي، إذ اتخذت قرارين هامين بشأن الاراضي الفلسطينية، بما فيها القدس^(١٠)، والتي قضت بتطبيق احكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها، واطلاق عدم المشروعية على الاجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة لتغيير

الوضع القانوني لمدينة القدس، والدعوة الى وقف هذه الاجراءات والغائها. ولقد اقرت الجمعية العامة عشرات القرارات التي واترت تلك الاحكام، منذ ذلك التاريخ وحتى دورتها الاخيرة.

كان لمجلس الأمن، وهو الهيئة التقريرية في المنظمة الدولية، العديد من القرارات بشأن المدينة المقدسة، باعتبارها جزءاً من الاراضي المحتلة، تنطبق عليها احكام اتفاقية جنيف الرابعة. وتناول مجلس الأمن قضية التدابير والاجراءات الصهيونية في القدس، مبكراً بمجموعة متتالية من القرارات. فعلى سبيل المثال، توقف مجلس الأمن في نهاية نيسان وبداية ايار عام ١٩٦٨، امام الاجراءات والانتهاكات الاسرائيلية للوضع القانوني لمدينة القدس، وخاصة بشأن الاعداد ومن ثم تنفيذ اسرائيل لعرض عسكري في المدينة؛ حيث أدانها للاعداد لهذا العرض وطلب منها عدم القيام به والامتناع عن ممارسة انتهاك كهذا، في قراره الاول؛ واستنكر قيامها فعلاً بهذا العرض، في قراره الثاني^(١١). ويعد ذلك بأقل من ثلاثة أسابيع، عاد المجلس الى الاعتقاد، بغية النظر في استمرار الانتهاكات الاسرائيلية في المدينة المقدسة، ورفضها الإنصياح لاحكام قراراته المتخذة بهذا الشأن؛ وخاصة في ضوء الاجراءات المتواترة التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، التي اعتبرها غير مشروعة ولا ترتب عليها أية آثار أو نتائج قانونية، داعياً ومناشداً سلطة الاحتلال التقيد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك الامتناع عن القيام باجراءات كهذه^(١٢).

وبعدما اكد المجلس على قراره الدوري الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للجمعية العامة، سابقي الذكر، «بؤكد أن الحصول على أرض بالغزو العسكري أمر غير مقبول» ولذا فهو:

١ - يشجب فشل اسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة؛

٢ - يعتبر أن جميع الاجراءات الادارية والتشريعية، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل (بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك)، التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي اجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس؛

٣ - يدعو اسرائيل بالحاح الى الغاء هذه الاجراءات، والامتناع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير وضع القدس..

وفي ضوء الاصرار الصهيوني على المضي قدماً لتهويد المدينة، عبر عديد من الاجراءات وخاصة الاقدام على مصادرة الاراضي والاملاك الفلسطينية، وتدمير المنازل والحياء العربية لتغيير طبيعتها وتشكيلتها الديموغرافية والجغرافية، والتماذي في الحفريات تحت المسجد الأقصى... الخ... في انتهاك وتحدي صارخ لاحكام وقرارات الشرعية الدولية؛ اضطر مجلس الأمن الى العودة للتداول والتقرير بشأن تلك الانتهاكات، بعد أقل من عام من وقفته السابقة^(١٣). وجاء في قراره هذا، التأكيد على قراره سابق الذكر، والعودة في التأكيد على مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالغزو، مُعرباً عن أسفه لعدم امتثال سلطات الاحتلال لاحكام القرارات الدولية وقواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولقد تناولت الفقرة الثالثة من القرار، موقف الشرعية الدولية المتواتر في قراراتها، بتأكيد المجلس بأنه «يشجب بشدة

جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس» وتأكيد مجدها في فقرته الرابعة على ما نصت عليه الفقرة الثانية من القرار ١٩٦٨/٢٥٢.

تواترت وأكدت هذه الأحكام للشرعية الدولية، بشأن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية، لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي والجغرافي، للمدينة المقدسة، في العديد من القرارات اللاحقة، بما فيها القرارات المنديين والشاجيين لمحاولة حرق مسجد الأقصى في آب عام ١٩٦٩، وكذلك في أيلول عام ١٩٧٩، وغيرهما.

وبغية دراسة الآثار المترتبة على الممارسات والإجراءات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، عاد مجلس الأمن ليجدد وقفاته، في ضوء عدم امتثال إسرائيل كدولة سلطة الاحتلال، لأحكام الشرعية الدولية، وتماديها في إجراءاتها الإجرامية التي تهدد حياة ومستقبل المواطنين الفلسطينيين، وخاصة تلك المترتبة على سياسات وممارسات مصادرة الأرض والاستيطان. ففي ٢٢ آذار عام ١٩٧٩، شكل مجلس الأمن لجنة دولية لتقصي الحقائق حول المستوطنات وأثرها على الإقليم المحتل^(١١)، والتي أنجزته ونشرته كوثيقة رسمية بتاريخ ٢٢ تموز عام ١٩٧٩. ولقد تضمن التقرير دراسة وافية ودقيقة لموضوع تقصي الحقائق المناط باللجنة، على الرغم من رفض إسرائيل لاستقبالها، أو السماح لها بدخول الوطن المحتل؛ الأمر الذي جعل اللجنة تقوم بمهمتها الموكولة لها استناداً إلى العديد من التقارير والتصريحات والدراسات الإسرائيلية، وكذلك بجمع المعلومات من الدول العربية المعنية مباشرة بذلك، وتقارير المنظمات الدولية الأخرى. ولقد أبرزت اللجنة مجموعة من الاستنتاجات الهامة والخطيرة بعد دراستها وتقصي الحقائق، إذ أبرزت في إحدى فقرات تقريرها، بأن التدابير والانتهاكات الجسيمة المترتبة على الاستيطان، بما في ذلك مدينة القدس، تستهدف خلق ظروف للسكان الفلسطينيين يخضعون باثرها «للضغط المتواصل لدفعهم على الهجرة، لافساح الطريق أمام السكان الجدد [أي المستوطنين اليهود - ك.ق.] الذين يجدون على النقيض تشجيعاً على القدوم»^(١٢).

كان على مجلس الأمن، أن يقف مباشرة أمام التقرير، بعد إنجازه من قبل لجنة تقصي الحقائق، التي شكلها بقرار منه. ولما كانت الاستنتاجات والحقائق الواردة في التقرير، قد شكلت فزعاً وشجياً شديدين من قبل دول العام، فقد أقدمت الولايات المتحدة على تعطيل آليات الجهاز التقريبي للشرعية الدولية. فتارة تهربت بدعم حليفاتها، وتارة ثانية استخدمت حق النقض - الفيتو - وتارة ثالثة قامت بممارسة الضغوط والتهديد... وكانت طوال ذلك، تبذل ما في مستطاعها لتعديل مشاريع القرارات المطروحة والمتداولة، بحيث تفرغها من المضمين والتصوص الاجرائية، وتجعل منها دعوات للمناشدة والادانة والأعراب عن الشجب، دون أية خطوات اجرائية فعلية، وفق ما يتضمنه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

توقف المجلس أمام تقرير وتوصيات اللجنة، وتمخضت المداولات والمناقشات عن قرار^(١٣)، شجيت فيه دول المجلس «بشدة عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة» معتبرة سياسة وتطبيقات الاستيطان «ليس لها مستند قانوني، وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة»، وعبرت عن «بالغ القلق» من تلك الممارسات

والعواقب المترتبة عليها. وأعاد المجلس قضية الاستيطان في المدينة المقدسة اهتماماً خاصاً، بتأكيد: «وإن يضع في اعتباره الوضع الخاص لمدينة القدس، وإن يعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس»، فإنه يعلن بأنه «يوافق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة»، أولاً: «ويناشد حكومة وشعب إسرائيل أن يوقفوا، على الفور، إنشاء وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس»، ثانياً: ويطلب من اللجنة مراقبة تنفيذ القرار الحالي، ورفع تقرير للمجلس قبل الأول من تشرين الثاني عام ١٩٧٩، ثالثاً.

ولما كانت إسرائيل، سلطة الاحتلال، قد تمادت في انتهاكاتها ورفضها للقرارات الدولية، عاد المجلس إلى وضع القضية مجدداً على بساط يحته، وأصدر في آذار عام ١٩٨٠ قراراً^(١٤) بإجماع أعضائه.. ولقد تضمن هذا القرار تأكيداً جديداً ومتواتراً بأنه «ليس للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، لتغيير الهوية الطبيعية والتركيبية الديموغرافية والبناء الاجتماعي [...] بما في ذلك القدس، أو أي جزء من أجزائها، أية صلاحية قانونية...». وأكد القرار بأن «نقل المهاجرين الجدد» إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، انتهاك للقرارات الدولية والاتفاقية جنيف الرابعة؛ مطالباً إسرائيل «بوقف الاستيطان» و«إزالة المستوطنات القائمة».

كان لهذا القرار الأخير رقم ٤٦٥/١٩٨٠ تأثير كبير على إسرائيل، التي حركت كافة أجهزتها للتنديد به ورفضه. وبما أن الولايات المتحدة كانت قد صوتت لصالحه، أوعزت الحركة الصهيونية العالمية للوبي الصهيوني هناك، بتحريك مكثف للضغط على الإدارة الأمريكية بشأنه، ورضوخاً للإرادة الصهيونية وضغوطات وتأثيرات منظمات وهيئات اللوبي الصهيوني الأمريكي، تخلت الإدارة الأمريكية عن الفقرة الخاصة بالقدس وإزالة المستوطنات بعد ثلاثة أيام فقط من صدوره. ومنذ ذلك الحين، بدأت الإدارة الأمريكية في انتهاج سياسات جديدة، تقوم على التخلي عن اعتبار المستوطنات والاستيطان غير قانونية ولاشرعية، والاكتفاء باعتبارها «عقبة أمام جهود السلام»، هذا أولاً.. وثانياً، إعاقه أي قرار يتحدث عن القدس، وعرقلة أية مشاريع قرارات بشأنها.. وثالثاً، الامتناع عن التصويت على قرارات كهذه، إذا كان لا بد من تجنب استخدام حق الفيتو.

هكذا، وجد المجلس نفسه مجدداً أمام القضية ثانية في حزيران من العام نفسه^(١٥) لمناقشة الرفض الاسرائيلي، والإمعان في تطبيق وتوسيع الإجراءات التشريعية تلك، ليؤكد مجدداً أحكامه السابقة، ومبدأ عدم اكتساب أراضي بالقوة.

لا شرعية قانون الضم:

قبل أن يجف حبر هذا القرار، أقدمت إسرائيل على إصدار تشريع لـ «قانون أساسي»، وهو ما يعتبر جزءاً من «الدستور»، الذي لم يتم إقراره منذ قيامها، تعلن بموجبه تغيير وضع وصفة مدينة القدس، واعتبارها «عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة».

تناول مجلس الأمن هذا «القانون الاساسي» الاسرائيلي في قرار خاص بذلك^(١٩) بأغلبية اربعة عشر صوتاً لصالحه، مقابل لاشيء ضده، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. ولقد تضمن القرار هذا رقم ١٩٨٠/٤٧٨، مجموعة من الاحكام المتواترة في قراراته السابقة، مع تلويح خجول وقاصر بتطبيق احكام الميثاق ذات العلاقة بالامر. ففي ديباجته، أكد المجلس على قراره السابق رقم ١٩٨٠/٤٧٦، وأبدى ملاحظته عدم استجابة اسرائيل لاحكامه، ولوح بأنه «يؤكد تصميمه للبحث عن طرق ووسائل، وفقاً لفقرات ميثاق الأمم المتحدة ذات العلاقة بالامر، لتأمين تنفيذ عملي تام لقراره رقم ١٩٨٠/٤٧٦، في حالة عدم استجابة اسرائيل...» والحقيقة أن اسرائيل قد اعلنت رسمياً وفوراً عن عدم قبولها للقرار، واصرارها على المضي قدماً باجراءاتها، ولم يعد المجلس ليطبق تهديده الخجول والقاصر، الذي لا يستند على أية آلية عملية فعالة، حتى هذه اللحظة.

وجاء في المادة الاولى من القرار انتقاد المجلس «بأشد الالفاظ»^(٢٠) للاجراء الاسرائيلي «ورفضها الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالامر». وأكدت المادة الثانية على مسلمة قانونية - دولية لا تحتمل الاجتهاد والتفسير، بأن ذاك «القانون الاساسي» يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يؤثر في التطبيق المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة. وأضافت مادته الثالثة، بأن الشرعية الدولية ممثلة بالمجلس «يصير على أن كل التشريعات والاجراءات الادارية والاعمال، التي قامت بها اسرائيل - السلطة المحتلة، والتي غيرت أوفهم منها تغيير صفة ووضع مدينة القدس المقدسة، وخصوصاً [القانون الاساسي] حول القدس، باطلة ولاغية ويجب الغاؤها فوراً». وفي خطوة اجرائية قاصرة، ناشد المجلس، ولم يقرر إلزاماً، كل أعضاء منظمة الأمم المتحدة، بـ: ١ - قبول هذا القرار؛ ب - والدول التي اقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس، لسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛ وذلك حسب منطوق المادة الخامسة من القرار المذكور.

ولقد جاء القرار الاسرائيلي بضم الشطر الشرقي من مدينة القدس، وإعلانها «عاصمة أبدية وموحدة» للكيان الصهيوني، بعد بضعة أسابيع، على انتهاء الدورة السابعة الطارئة والخاصة للجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية، والتي انتهت في ٢٩ تموز. ثم تنوعت هذه الدورة بقرارين هامين، ينص ويدعو أحدهما على مطالبة اسرائيل الانسحاب «بشكل كامل دون شروط»، من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، على أن يبدأ الانسحاب هذا قبل الخامس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه. ومطالب القرار الآخر بتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف في فلسطين، كما طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن «في حالة عدم استجابة اسرائيل» للقرار، أن يجتمع للنظر في الوضع، لاتخاذ اجراءات فعالة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الاساس القانوني المرجعي:

تتالت قرارات مجلس الأمن العديدة الأخرى، على الرغم من توقف بعض مشاريعها بسبب الفيتو

الامريكي، الذي استخدم مراراً طوال العقد الأخير، بشأن القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومحاولات إدانة اسرائيل وتوقيع العقوبات الدولية عليها.

وعلى الرغم من سياسة التهديد والترغيب والضغطات الأمريكية، التي تمت ممارستها جهاراً وبشكل صلف وسافر، على الدول الاعضاء والمنظمة العالمية على السواء، فقد إتخذت عدة قرارات في السنة الماضية؛ علماً أن الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض - الفيتو خلال عام ١٩٩٠ سبع مرات.

وبعد المجزرة الوحشية التي ارتكبتها القوات الصهيونية في الحرم القدسي الشريف، بتاريخ الثامن من تشرين الاول عام ٧٩٩٠، والتي أدت إلى استشهاد أكثر من أربع وعشرين فلسطينياً وجرح بعض المئات، عاد مجلس الأمن لمناقشة الموضوع على اساس مشروع تقدمت به اليمن مع دول عدم الانحياز في المجلس. وقد دفعت الولايات المتحدة بمشروع بديل يقوم على «ادانة العنف المتبادل» بادعاء مساواة المجرم الصهيوني بالضحية الفلسطينية. وبعد نحو اسبوع من المداولات، التي تخللتها عمليات الضغط الامريكي، والتعطيل المتعمد، اتخذ المجلس القرار ٦٧٢/١٩٩٠ ملحقاً ببيان من رئيس المجلس، ليس بمستوى الجريمة النكراء، بعدما أفرغته أمريكا وحليفاتها من مضمونه. وبعد رفض اسرائيل للقرار، ورفضها استقبال لجنة مرسله للتحقيق وفحص الوضع، من قبل المجلس، عاد المجلس ليتخذ القرار ٦٧٣/١٩٩٠، ليعرب عن «جزعه لرفض اسرائيل استقبال بعثة الأمين العام»، ويشجب ويحث اسرائيل على الامتنثال لاحكام القرار^(٢١).

تمادت اسرائيل في رفضها لتلك القرارات، وأصرّت على عدم استقبال لجنة التحقيق، ورفضت صراحة وعلانية تلك القرارات معتبرة إياها منحازة، ولم تتورع عن كيل التهم للمنظمة الدولية. وعادت دول عدم الانحياز الى طرح مشروع قرار يتضمن احكاماً اجرائية بشأن الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في اراضيه المحتلة، بما في ذلك القدس، والنص صراحة على عقد مؤتمر دولي، والتنديد بالرفض المنهجي الاسرائيلي، والتلويح بأحكام الفصل السابع من الميثاق. والغريب، أن الولايات المتحدة، التي كانت تنتزع القرار تلو الآخر ضد العراق، قد كالت بمكيالين وبإزدواجية معايير، على الحالة ذاتها، عندما طالبت اسرائيل. وهكذا، وبين أخذ ورد، ومداولات رسمية وغير رسمية، على مدى أكثر من شهر ونصف، وبعدما استطاعت الادارة الامريكية إسقاط كافة الجوانب والاحكام الاجرائية، وإعادة صياغة العديد من القضايا فيه وفقاً لرغباتها؛ اتخذ المجلس قراراً^(٢٢)، يؤكد في ديباجته مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالحرب، ويعلن بأنه «يساوره بالغ القلق إزاء التدهور الخطير للحالة في جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس...». وجاءت الفقرة الثانية لـ «يعرب عن بالغ قلقه إزاء رفض اسرائيل لقراري مجلس الأمن ٦٧٢/١٩٩٠ و ٦٧٣/١٩٩٠»، وكذلك «استيائه...» و«يحث...» الخ... والنقطة الوحيدة الجديدة، والتي جاءت في صياغاتها لتشكّل تسوية تقبل بها الولايات المتحدة، هي تلك التي تضمنتها الفقرة السادسة، بشأن «عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة

السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، ومناقشة ما يمكن أن تتخذه هذه الأطراف من تدابير بموجب الاتفاقية...

وعلى الرغم من هذه الصياغات المرنة، والتي هي هزيلة حقيقة، ولا تتناسب مع الانتهاكات الاسرائيلية الجسيمة في القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة، فإن القيادة الاسرائيلية قد رفضته بصراحة وبصلف وتكرر للمنظمة الدولية وأحكام وقرارات الشرعية الدولية، على عاداتها. وقد وصف إسحق شامير هذا القرار بأنه «لن يكون أكثر من ملف يضاف الى أرشيف الأمم المتحدة». ورأى فيه وزير خارجيته ديفيد ليفي خطراً كبيراً، لكونه تحدث وأقر اجتماعاً للدول المتعاقدة في اتفاقية جنيف، والتي تعتبر اسرائيل واحدة منها، قائلاً: «بما أن مؤتمراً من هذا النوع سيتحول الى محكمة دولية، فإننا لا ننوي على الإطلاق أن نقف في قفص الاتهام، وأن نُجبر على تنفيذ الحكم...»^(٧٦). أما المعلق الصهيوني المعروف أ. شفايتسر فكتب معلقاً، بأن السياسة الاسرائيلية باتوا يعتبرون الأمم المتحدة «شبحاً، كطائر رملي منتفض، فرش جناحيه ليظلنا ويحجب عنا نور الشمس». وبالرغم من ذلك، فإن المعلق الصهيوني هذا، يستطرد في قوله بتبيان أن منظمة الأمم أصبحت «تبقى في حقيقة الأمر شبحاً... أي ظلًا لشيء آخر، هو في حقيقة الأمر، الولايات المتحدة...»^(٧٧)؛ في إشارة الى الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية، وقدرتها على تعطيل أي شيء لا يتطابق مع مصالحها أو مصالح حلفائها.

إنطلاقاً من هذه الرؤيا الصهيونية، واستناداً إلى الحماية والرعاية والدعم الأمريكي السخي واللامحدود للجرائم الاحتلالية التوسعية الاسرائيلية، ترفض اسرائيل بتاتاً أي دور للأمم المتحدة، في ترتيبات المنطقة ومشاريع التسويات التي يكثر الحديث والحركة عنها في الآونة الأخيرة. والهدف الصهيوني الأول، وهو الكامن وراء التصريحات الهوجاء والحادة، يكمن في تغييب وطمس المرجعية القانونية - الدولية للصراع العربي - الصهيوني، وخاصة القرار ١٨١ في تشرين الثاني عام ١٩٤٧، الذي يشكل الأساس المرجعي المنشئ للترتيبات التي تضمنته. وعلى أهمية هذا القرار، فإن محاولات تغييب وطمس قرارات مجلس الأمن الواردة في هذه العجالة، تعتبر هدفاً آخر، على مستوى كبير من الأهمية والخطورة.

فالمسألة ليست في المشاركة الشكلية، وبصفة «صامتة»، أي شاهد زور؛ ولكن الاشكالية في الأساس المرجعي القانوني - الدولي. فالقرار ١٨١ هو الذي يشكل المرجع الأول للصراع الفلسطيني - الصهيوني، إضافة إلى القرارات التي تبعتها، سواء من قبل الجمعية العامة أو من مجلس الأمن؛ وهو الذي يمثل الأساس القانوني، الدولي الممنوح والمشروط لقيام وبقاء الكيان الصهيوني ذاته.. بينما يعالج القرار ١٩٦٧/٢٤٢ الآثار المترتبة على العدوان التوسعي الاسرائيلي في حزيران من ذاك العام، والقرار ٣٣٨/١٩٧٣، يعالج تلك الآثار المترتبة على حرب تشرين الأول من ذاك العام.

والإصرار الصهيوني الأمريكي على القرارين الآخرين، محاولة لتغييب وطمس القرار الأساس المرجعي الأول، لشطب الوطن والحقوق الفلسطينية، والحاقها وتقزيمها في إطار القرارين الآخرين، وتعطيل مشاريع الحل، لكسب الوقت، بغية استيعاب الهجرة «وتهود» الاراضي الفلسطينية.

على الرغم من ذلك، فالحق والقانون يبقى هو المعيار الأساس، في مبادئ وقواعد وأعراف القانون الدولي العام المعاصر وأحكام الشرعية الدولية المتواترة، طوال الحقبة الماضية، تؤكد بما لا يجعل مجالاً للشك بأن «اسرائيل تحتل القدس عسكرياً، سواء الجزء القديم أو الجديد منها» [...] ولا يحق لها أن تفرض سيادتها على القدس. ولا يمكن أن يمنحها إغتصابها للقدس، بغض النظر عن فقرة الاغتصاب، أي ملكية أو حق في الاستمرار في احتلال المدينة...»^(٧٨). ويستطرد الأستاذ الكبير هنري كتن، في استنتاجه القانوني الصائب، ليؤكد بأنه «ولما كانت اسرائيل دولة تحتل الارض عسكرياً، فلم يكن من حقها، مهما كان الأمر، أن تستولي أو تغتصب أو تصدر أو تتصرف بالبيع في الممتلكات الخاصة والعامة في القدس الجديدة»، وكل ما أقدمت عليه في هذا السياق «لاغٍ وباطل ولا قيمة له». ويضيف، بأن اسرائيل «هي محتل عسكري [...] وهي بموجب القانون الدولي في موقف الحاكم، وليس من حقها اكتساب السيادة...» [...] ولذا... فإن كل أفعالها تعد باطلة ولاغية. ويرى فقيه عربي آخر، بأنه، إستناداً إلى ما ورد في قرار التقسيم بشأن القدس، فإن أي تواجد أو إدارة غير دولية فيها، ليس سوى «مجرد احتلال عسكري لمنطقة تخضع للإدارة الدولية، طبقاً لقرار تقسيم فلسطين»^(٧٩).

بهذا يتحدد الوضع القانوني - الدولي لمدينة القدس، والذي يعتبر وضعاً فريداً من نوعه، بقدر فريدة وأهمية المدينة، بالنسبة لكافة معتنقي الديانات السماوية الثلاث - اليهودية، المسيحية والإسلام. ويرتبط بهذه المدينة كل هؤلاء روحياً ووجدانياً؛ بينما تشكل للعرب الفلسطينيين الأصليين، وطنهم الذي لا بديل لهم سواء، مرتكزين في ذلك على حقوقهم الطبيعية والتاريخية والمادية والحياتية، التي عمدتها الشرعية الدولية بعدد من القرارات والأحكام، رغم أنها لا تزال مصلوبة وموقوفة، بجريرة ممارسة وسوء استخدام الادارة الأمريكية لحق النقض - الفيتو^(٨٠).

ولا تدخر الادارة الأمريكية جهداً الا ووظفته في سبيل تأخير مناقشة وضع المدينة المقدسة، ودفعها إلى المراحل التفاوضية الأخيرة. وتنطوي هذه السياسة والتكتيك على هدف اتاحة الفرصة والوقت للارمين لاسرائيل - كسلطة احتلال - للمضي في عمليات «تهويد» و«أسرلة» القدس؛ عبر إجراءات توسيع عمليات الاستيطان والمصادرة وتغيير البنى الديمغرافية والطبيعية للمدينة.

تبقى كافة هذه الاجراءات والتدابير، باطلة ولاغية ولاشرعية، في ضوء مبادئ وهواعد القانون الدولي، وأحكام وقرارات الشرعية الدولية. ومهما بدت للبعض عدم جدوى وفعالية هذه القرارات والقواعد، بجريرة التعتن الاسرائيلي وازدواجية المعايير الأمريكية، ألا أنها تبقى الأساس المرجعي القانوني - الدولي لمسألة القدس؛ والذي يتوجب التمسك به، والتسلح بأحكامه وقراراته، لاسقاط الادعاءات الصهيونية وإعلاء وإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف في فلسطين، بما فيها، مدينة القدس الشريف..

الهوامش:

- (١) وثيقة الأمم المتحدة: «الوضع القانوني للقدس» رقم ١-٩/١١٤، صفحة ٤ - ٥.
- (٢) المصدر نفسه، صفحة ٥.
- (٣) راجع الجزء الثالث من قرار التقسيم رقم ١٨١ (الدورة الثانية) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧... ولقد تم تبني القرار في جلسة الجمعية العامة رقم ٢٢٨، بأغلبية ٣٣ صوتاً، مقابل ١٣ صوتاً ضد القرار، وامتناع عشرة دول عن التصويت.
- والجدير بالذكر أن حدود المدينة قد تم رسمها أيضاً بخريطة تخطيطية تفصيلية أرفقت كملحق (ب) في ملاحقه، وتشمل «بلدية القدس للحالية، مضافاً إليها القرى والبلدات المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.
- وتضمن الجزء الثالث الخاص بمدينة القدس، أحكاماً شاملة لمقاصد الإدارة، والحاكم والموظفين، والاستقلال المحلي، وتدابير الأمن، والتنظيم التشريعي، والقضاء، والاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي... الخ.
- (٤) راجع - سمير جريس: «القدس». بيروت. مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨١.
- (٥) راجع - د. عبدالعزيز سلطان: «الدولة الفلسطينية». القاهرة. دار النهضة، ١٩٨٩، صفحة ٤٤ - ٤٥.
- (٦) د. حسن الجلي، «القرار والتسوية». بيروت. مؤسسة نوفل، ١٩٧٩، ص ١٩.
- (٧) المصدر السابق، صفحة ١٨.
- (٨) مخطوئتنا بصدد الطباعة، بعنوان: «الصفة الفلسطينية والقانون الدولي... وخاصة الفصل الثالث من الجزء الأول: بعنوان «مدى مشروعية ادعاءات وأسانييد السيادة الإسرائيلية على الضفة الفلسطينية المحتلة»، حيث يتناول تفصيلاً ذلك..
- (٩) وثيقة الأمم المتحدة، رقم ١/٦٩٢، صفحة ٢١.
- (١٠) قرار الجمعية العامة، رقم ٢٢٥٣ (الدورة الخاصة الاستثنائية الخامسة) بتاريخ ٤ تموز عام ١٩٦٧. والقرار رقم ٢٢٥٤ عن الدورة ذاتها بتاريخ ١٤ تموز.
- (١١) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٦٨/٢٥٠ بتاريخ ٢٦ نيسان، وكذلك القرار ١٩٦٨/٢٥١ بتاريخ ٢ أيار.
- (١٢) قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٨/٢٥٢ بتاريخ ٢١ أيار.
- (١٣) قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٩/٢٦٧ بتاريخ ٣ تموز.
- (١٤) قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٩/٤٤٦، بتاريخ ٢٢ آذار، والذي انشأت بموجبه اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول المستوطنات، وأصدرت تقريرها رقم س/١٣٤٥٠ بتاريخ ٢٢ تموز عام ١٩٧٩.
- (١٥) تقرير اللجنة، الفقرة ٢٣١.
- (١٦) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٧٩/٤٥٢، بتاريخ ٢٠ تموز.
- (١٧) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٨٠/٤٦٥، بتاريخ الأول من آذار.
- (١٨) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٨٠/٤٧٦، بتاريخ ٣٠ حزيران.
- (١٩) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٨٠/٤٧٨، بتاريخ ٢٠ آب.
- (٢٠) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٩٠/٦٧٢، بتاريخ ١٣ تشرين الأول.
- ورقم ١٩٩٠/٦٧٣، بتاريخ ٢٤ تشرين الأول.
- (٢١) قرار مجلس الأمن، رقم ١٩٩٠/٦٨١، بتاريخ ٢٠ كانون الأول.
- (٢٢) صحيفة «الشروق» التونسية اليومية، بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠.
- (٢٣) صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، نقلاً عن وكالة «وفا» للأنباء الفلسطينية.

- (٢٤) هنري كتن: «مفاهيم إسرائيل: سياستها وممارساتها في القدس»، بحث في كتاب من مجموعة أبحاث، بعنوان: «المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة». جامعة الدول العربية، الامانة العامة، دار نشر «الافاق الجديدة»، تاريخ النشر - بلا. صفحة ١٥٣ و ١٥٥ و ١٥٨.
- (٢٥) د. عبدالعزيز سلطان، مصدر سابق، صفحة ٤٦.
- (٢٦) في خطوة استغرافية أقدم مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر آذار عام ١٩٩٠ على اتخاذ قرار بالاجماع يدعي فيه اعترافه بالقدس «عاصمة لإسرائيل ويجب أن تبقى موحدة...»
- ومن جهة تناول مجلس النواب الأمريكي في الرابع من نيسان من نفس العام، تقدم به النائب «إيلوس إنجلس» قرار يدعي فيه أيضاً «أن القدس كانت ويجب أن تبقى عاصمة إسرائيل الموحدة.

المستوطنات الاسرائيلية من منظور القانون الدولي

سالي مالميسون

تطبيق القانون الدولي على الأراضي المحتلة:

شهد القانون الدولي الخاص بحقوق الانسان وحماية المدنيين في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري تطوراً ملموساً، في القرن التاسع عشر. فبعد حرب عام ١٨١٢، واحتلال بريطانيا العظمى لبعض أراضي الولايات المتحدة، نشطت المحاكم الامريكية في الدفاع عن تطبيق القانون المتعلق بحقوق الانسان، بما فيها القيود التي وضعت أثناء الاحتلال العسكري. واحد أبرز وأوضح ملامح هذا القانون العرقي، الذي طُوّر في القرن التاسع عشر، هو أنه ليس للمحتل أية سلطة للمساس بحقوق الملكية الخاصة، بصفتها تختلف عن الملكية التي تتبع للدولة. وفي مطلع عام ١٨٣٣، أكدت أكبر سلطة قضائية، أنه حتى في حالة الغزو (وهو ما كان، في حينه، وسيلة مشروعة لضم الأراضي) وأصبحت هذه التسمية «الغزو» تستخدم، حديثاً، عند الدول. وتطورت، لاحقاً، وأصبحت قانوناً، أن هذا القانون يحتمل الانتهاك، إذا تمت مصادرة الاملاك الخاصة، وأبطلت الحقوق الشخصية. ونتيجة لعملية صياغة القانون، فإن المحتل العسكري كانت له من سلطات السيادة اقل كثيراً مما قد تمارسه دولة ما على أراضيها الخاصة، ويعتبر أن (المُحتل) لا يمتلك سوى سلطة الأمر الواقع، التي تكون عرضة لوضع قيود اساسية متنوعة عليها.

وقد قبل مؤتمر لاهاي، عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، القانون العرقي في بعض نواحيه، وأضاف المؤتمر أن عليه احكاماً جديدة، صيغت، بحيث تؤمن حماية أكثر لكل من حياة وممتلكات السكان المدنيين الاصليين في الأراضي المحتلة. وقد كان بعض تلك الاحكام صياغة للقانون، عندما كتبت في حينها؛ ولكنها، اليوم، تعتبر مقبولة لمجموعة الدول التي صادقت عليها؛ بحيث أصبحت، في الوقت الحاضر، تعبيراً أيضاً، عن القانون العرقي السائد.

وعندما قام النازيون، في أوروبا، والعسكريون اليابانيون في آسيا، بانتهاك حقوق الملكية الانسانية الأساسية، بشكل لا التباس فيه ضد الاهالي من المدنيين الذين يقعون تحت سيطرتهم أثناء الحرب

★ سالي ف مالميسون، باحثة في برنامج القانون الدولي المقارن في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية.

العالمية الثانية، ظهر عجز ما كان سائداً، حينئذ، من قوانين عرفية، أو مذكورة في الاتفاقيات. وحاولت تلك الانظمة، بالتحديد، التهريب من تطبيق القانون، عبر ضم الأرض أو اعطاء الانظمة العملية لها الصلاحيات لتطبيق القانون. ومن الاعمال المروعة التي ارتكبتها النازيون، أثناء الاحتلال، إقامة مستوطنات مدنية (آرية - ألمانية عرقية) في الأراضي المحتلة. وسمح، أحياناً، للاهالي المدنيين الاصليين بالبقاء فيها، بينما جرى استبدالهم بمستوطنين مدنيين ألمان، في بعض الحالات الاخرى.

وعلى ضوء تلك الاحداث السيئة الذكر، عقد مؤتمر جنيف، عام ١٩٤٩، عازماً على منع تكرار هذه الاحداث، فضلاً عن المصادقة على ثلاث اتفاقيات، تعالج مواضيع حماية ضحايا الحروب البرية والبحرية والسجناء، في حالة الحرب. وازضافة الى ذلك، قدّم المؤتمر اتفاقية خصصت، للمرة الاولى، وبشكل كامل، لحماية السكان المدنيين. وبما أن انتهاك الحقوق الانسانية الأساسية، وقعت في الأراضي المحتلة، فقد صبت اتفاقية السكان المدنيين جل اهتمامها على المدنيين في الأراضي المحتلة. وحظيت هذه الاتفاقية، تقريباً، بمصادقة غالبية الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة ٤٧ من الاتفاقية على أنه يجب ألا يحرم سكان الأراضي المحتلة من مزايا الاتفاقية، أثناء الاحتلال العسكري، عن طريق اجراء أية تغييرات في حكومة البلاد على الأرض، أو عن طريق اتفاقات بين السلطات المحلية والسلطة المحتلة، أو عن طريق أي ضم لجزء من الأراضي المحتلة أو كلها. وتحظر المادة ٤٩ (٦) إقامة مستوطنات مدنية، بعبارة صريحة، لا لبس فيها، دون الأخذ بعين الاعتبار الغايات المعلنة من إقامة المستوطنات.

وتنطبق نصوص ميثاق الأمم المتحدة على المستوطنات الاسرائيلية، فيما يتعلق بالتفسير القانوني للميثاق. ثم ان هناك ميثاقاً أساسياً يحظر استخدام القوة، أو التهديد بها، الا في حالة الدفاع عن النفس، أو بتحويل من الأمم المتحدة. وقد ورد المبدأ الأساسي في هذه الفقرة من الميثاق مجدداً في قرار مجلس الأمن الدولي، رقم ٢٤٢، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٧، عندما نص على «عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب». وازضافة الى ذلك، فإن مبدأ حق تقرير المصير حق اساسي للشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهو يتضمن على الاقل، حق السكان الاصليين لبلد ما في تقرير مستقبلهم السياسي الخاص بهم، بالطريقة التي يرونها.

موقف الولايات المتحدة:

ثمة أهمية كبيرة لموقف حكومة الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالمستوطنات، لذلك، فإن لمحة سريعة لموقفها، قد تكون مفيدة، في هذا المجال. وتتبع أهمية موقف هذه الحكومة، من أنها كانت، دوماً، من غلاة المؤيدين لاسرائيل، حتى عهد ريغان، حيث أكدت ادارته، باستمرار، على عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية، أينما أقيمت، وخاصة بعد ان قامت اسرائيل بسلسلة من الاعتداءات، في حزيران / يونيو ١٩٦٧. لقد نص القرار ٤٦٥، الذي اتخذ بالاجماع، في مجلس الأمن، في الاول من آذار / مارس ١٩٨٠، والذي انبثق بعد مفاوضات استمرت عدة اسابيع، على أن مجلس الأمن يقر ما يلي:

«إن كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطبيعة المادية، أو التكوين الديمغرافي، أو البنية

المؤسساتية، أو وضع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أية شرعية قانونية. وأن سياسة وممارسات إسرائيل في توطئ بعض سكانها من المهاجرين الجدد إلى هذه الأراضي، يشكل انتهاكاً فظيماً لاتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما وتشكل عقبة كبيرة أمام إنجاز سلام شامل وعادل ودائم، في الشرق الأوسط.

أن هذا البند المفصلي، وكل بنود القرار ٤٦٥، منسجمة تماماً مع مواقف حكومة الولايات المتحدة السابقة، والتي أكدت، أيضاً، داخل وخارج الأمم المتحدة. ولكلمة الرئيس كارتر، والتي كتبت بعد أكثر من ٤٨ ساعة من التصويت والتي أعادت التأكيد على أن تصويت الولايات المتحدة المؤيد للقرار، كان غلطة نتجت عن «عدم التنسيق»، وكان يتوجب علينا الامتناع عن التصويت. وقدمت وزارة الخارجية ٤٠ وثيقة رسمية لجمعية ممثلي لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، احتجت على ربط القرار ٤٦٥ بالمواقف السابقة للحكومة. ولو افترضنا، بدلاً، أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على القرار ٤٦٥، فلن تتغير النتيجة القانونية في مجلس الأمن. وكان باستطاعة الولايات المتحدة أن تصوت سلباً، فتجمد القرار، بيد أن هذا العمل لم يكن قد خطر في البال.

ومن الأهمية بمكان، أن نلاحظ أنه على الرغم من تحرك عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، من كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، لقطع المساعدات عن إسرائيل، بنسبة ١٥٠ مليون دولار، (وهذا تقدير معتدل لما تنفقه إسرائيل، سنوياً، على برنامج استيطانها في الضفة الغربية، إلا أن الموضوع طرح على جدول أعمال المجلس، بأغلبية كبيرة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتخذ فيها مثل هذا التحرك في مجلس الشيوخ الذي كان خاضعاً للضغط الصهيوني، تحديداً. وبدأ على ذلك، قالت افتتاحية صحيفة اسرائيلية، في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠، ما يلي:

إن ما يثير الانتباه في هذا الموضوع ليس رفض مجلس الشيوخ لهذا الاقتراح، بل حقيقة، أنه قدم من عضو يتمتع بشعبية يهودية كبيرة، إذ لم يعرف عنه، أبداً، أنه من المعادين لإسرائيل، وقد حظي الاقتراح بدعم زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ. وهذا يظهر، فقط، الحد الذي وصلت إليه سياسة الاستيطان الاسرائيلية في تحريض الشعب ورجال السياسة الأمريكية ضدها.

وفي التصريح الذي أدلى به الرئيس ريغان، في المقابلة الصحفية التي أجريت في ٢ شباط/فبراير ١٩٨١، أكد على أن شرعية المستوطنات، مخالف لموقف حكومة الولايات المتحدة السابق، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطبيق القانون الدولي، بما فيه مشروع القانون الذي صادقت عليه الولايات المتحدة.

تفنيد ادعاءات إسرائيل طبقاً لمعايير القانون الدولي:

١ - مقدمة للادعاءات:

لا شك في أن غالبية سكان الضفة الغربية هم من العرب الفلسطينيين، على الرغم من تزايد عدد المستوطنات المدنية الاسرائيلية، التي تقام في تلك المنطقة. وهذا يعني أن حكومة إسرائيل، وهي تمارس حقها في تقرير المصير، كما نص عليه قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العمومية في ٢٩ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٤٧، تنتهك حق العرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، في المنطقة التي حددها قرار التقسيم نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الاسرائيليون أن لهذه المستوطنات المدنية صفة دائمة، على الرغم من أنهم سيطبقون قانون الامم المتحدة. وهنا تصريحات أكيدة لعدد من القادة الاسرائيليين رفيعي المستوى، بأن هذه المستوطنات، المقامة في الضفة الغربية وغيرها من المناطق، هي مستوطنات دائمة، وهناك دليل قاطع على ذلك، ورد في «الخطة الأساسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة»، للمنظمة الصهيونية العالمية ١٩٧٩ - ١٩٨٢. وهذه الصفة الدائمة للمستوطنات، التي أعلن عنها، تؤكد مهمة المستوطنات الأساسية في اكتساب الأرض، بسياسة الأمر الواقع، والاكراه، والقوة العسكرية. إن الدول المهينة بالنزاعات الراهنة في الشرق الأوسط، هم أعضاء موقعون على اتفاقية جنيف، الخاصة بحماية المدنيين، كما صادق على هذه المعاهدة العديد من الدول، التي تقارب في عضويتها وانتشارها منظمة الامم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فقد أبلغت م.ت.ف. الحكومة السويسرية موافقتها على الانضمام لاتفاقية جنيف. إن المادة ١٥٨ من الاتفاقية تنص على أنه، أثناء الصراع، بما فيه الاحتلال، فإن التنصل من الاتفاقية لا ينبغي أن يدخل حيز التنفيذ، قبل أن يتم التوصل إلى السلام، وعلاوة على ذلك، لا يجوز التنصل منها، إلا بعد أن تنتهي عمليات إطلاق سراح الاسرى، وإعادة الافراد الذين تنص الاتفاقية على حمايتهم.

ومنذ أن مُنح التنصل من الاعتراف بالاتفاقيات الدولية بالنسبة للدول الموقعة عليها، كان على إسرائيل أن تسلك مسالك أخرى، لتجنب تطبيق الاتفاقية. وقد حاول الدكتور يهودا - ز. بلوم، الاستاذ في القانون الدولي في الجامعة العبرية في القدس، وممثل إسرائيل في الامم المتحدة، التنصل من تطبيق الاتفاقية، عبر محاضرة ألقاها بعنوان «صاحب الحق الضائع: انعكاسات على الاوضاع في يهودا والسامرة»، عام ١٩٦٨. وتكمن أهمية هذه المحاضرة في أن الحكومة الاسرائيلية تبنت، وعملت على اثبات الأطروحات التي قدمها الدكتور بلوم. وإن مقارنة هذا البحث بالقوانين الدولية، ستمتحن ادعاءات إسرائيل وتفننها وفق معايير القانون الدولي.

ب - الادعاءات الايديولوجية المرتكزة على الخلفية السياسية الدينية:

لقد تشكلت هذه الادعاءات، غالباً، بناء على الحق «المقدس»، أو «التاريخي» المزعوم لليهود. وحاولت الحكومة الاسرائيلية البحث عن افكار ومعتقدات لا تقبل النقد، أو الجدل، ولا تخضع للبحث والتنفيذ، وفق معايير القانون الدولي. وظهرت الترجمة الرسمية لهذه الادعاءات في «تعاليم» حزب الليكود، وصادقت عليها أغلبية أصوات الهيئة التشريعية الاسرائيلية، أثناء عملية تقليد بيغن «رئاسة الوزارة» في حزيران/يونيو ١٩٧٧. وتنص تعليمات حكومة إسرائيل على ما يلي:

«إن لليهود حقاً تاريخياً خالداً في أرض إسرائيل، وراثاً لاسلافهم لا يمكن استبداله». ويفترض هذا الادعاء، الذي يخاطب الشعب اليهودي، أن يكون له أسس «مقدسة» إلى درجة أنه يفترض وجود إله له رؤية عنصرية، ويشجع على طرد الفلسطينيين المتبقين في منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها جزء من «أرض إسرائيل» التاريخية. وكلمة «الشعب اليهودي» هنا، والتي لم تظهر في نصوص

الكتاب المقدس، تشير الى اسرائيل الصهيونية، ويعتبر هذا مصطلحاً سياسياً واسع الانتشار، يدعي قيادة الجماهير اليهودية.

أما بالنسبة للأهداف الحالية، فيكفي أن نشير الى أن هذه الادعاءات الدينية - السياسية لم تقدم من اليهود، الذين يعتبرون هويتهم الدينية هي الأساس، وإنما من اليهود الصهاينة؛ وذلك لأهداف سياسية مخضة. ويعتبر الكثير من اليهود المتدينين هذه الادعاءات باطلة، كما أنهم يعتبرون ذرائع الأيديولوجية الصهيونية مخالفة للتعاليم الأخلاقية اليهودية العالمية.

ج - الادعاءات التي تقول إن مفعول اتفاقية جنيف الخاصة بالمدينين لا يسري على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ :

إن هذا الادعاء يفترض ضرورة استبدال سلطة «السبي الشرعي» بسلطة المحتلين أنفسهم. وثمة ادعاء اسرائيلي بارز، ساقه الدكتور بلوم، هو أنه استخدم الموقلة التي تنص على أن تطبيق قانون الاحتلال العسكري، عموماً، واتفاقية جنيف للمدينين، خصوصاً، تعتمد على افتراض مسبق، هو أن «السيادة الشرعية» للأراضي المحتلة يجب أن تستبدل بسلطة المحتل. وتعتمد هذه الفكرة على أن مصر لم تكن سلطة شرعية في غزة، وكذلك الأردن في الضفة الغربية لنهر الأردن، بل كان تواجدهما في هذه الأرض، جاء نتيجة مزاعمهما أن أعمالاً عدوانية وقعت في هذه المناطق، لهذا، فليس مطلوباً من حكومة اسرائيل أن تطبق القانون الانساني، الذي نصت عليه اتفاقية جنيف المتعلقة بالمدينين، لصالح سكان الأراضي المحتلة. وتقول الذرائع الاسرائيلية أن المادة الثانية من الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع، تنص على أن الاتفاقية ستطبق في كل حالات الاحتلال الجزئي، أو الكلي، لأراضي الأطراف الساميين المتعاقدين، ولكنها تفترض، بدون خلفية محددة في القانون، أن كلمة «الأرض» في المادة الثانية يجب أن تفسر، تحديداً، على أنه تضم فقط، الأرض التي للحكومة المستبدلة (المحتلة) الحق بها أو السيادة الرسمية التامة عليها. وهناك عدة أسباب شرعية مقنعة، تؤكد عدم صحة هذا الادعاء:

أولاً: أن الدكتور بلوم والحكومة الاسرائيلية، لجأ إلى استخدام طريقة ملتوية في تفسير الاتفاقية، وهي غير واردة في القانون الدولي، أو في أي نظام قانوني حضاري. حيث لم يعتمد على النص الأصلي للاتفاقية أو على تاريخ المفاوضات، اللذين يعتبران المصدرين الأساسيين المقبولين، لتأكيد المعنى، لأنه لا توجد فيهما أية نقطة، تؤيد ادعاء الحكومة الاسرائيلية والدكتور بلوم.

ثانياً: إن الادعاء : يفترض، وبدون وجود أية أدلة مؤيدة لوجهة نظرهم، أن كلمة «الأرض» في المادة الثانية من اتفاقية جنيف، يجب أن تفسر وتحدد، فقط، للأرض التي للدولة المستبدلة الحق الرسمي والكامل بها، كونها «السلطة الشرعية». وحتى لو قبلنا، بدلاً من الأردن ضمت الضفة الغربية بشكل غير قانوني، فإن هذه الأرض ليست أرضاً تابعة لأحد الأطراف - الموقعة السامية الخاضعة لنصوص المادة (٢). فلم يجر، قط، التشكيك بأن كلمة أرض، المستخدمة هنا، تشمل، بالإضافة إلى الصفة القانونية، مجرد حق الأمر الواقع في هذه الأرض. أن كلمات «السيادة الشرعية»، التي أعطيت الكثير من الاهتمام لا تظهر في المعاهدة أو في تاريخ المفاوضات التي جرت بشأنها.

والجانب المهم في هذا الادعاء، هو أن الكثير من التشديد انصب على ذلك الزعم، الذي يقول بأن دولتين، فقط، هما بريطانيا العظمى والباكستان، قد اعترفتا بضم الأردن للضفة الغربية، واعتبر هذا اثباتاً على إلغاء صلاحية هذا الادعاء. وقد أشار الدكتور ناثان فاينبرغ، وهو بروفيسور متقاعد في القانون الدولي في الجامعة العبرية في القدس، إلى أن هذا الموضوع متناقض، إذ أنه لم يعترف أحد بضم اسرائيل للقدس، (وهو يقصد للقدس الغربية تحديداً).

ثالثاً: أن الفكرة المطروحة هنا تقول، أنه لكي تطبق قانون الاحتلال العسكري، فمن الضروري للمحتل عن طريق الحرب أن يعترف بحق الحكومة المستبدلة على الأرض، ولكن هذا لا يحظى بالتأييد، إن بنص الاتفاقية أو في تاريخ المفاوضات التي جرت بشأنها، إضافة إلى أنه مخالف حتى للقانون العرفي المقرر، الذي يركز على ممارسات هذه الدولة. فعلى سبيل المثال، وخلال الحرب الأهلية الأمريكية، عالجت الولايات المتحدة قضية الأرض، التي ادعت بأن لها سيادة قانونية عليها؛ مع أن الولايات الكونفدرالية اعتبرت نفسها المالك الفعلي لها، بسياسة الأمر الواقع، وكانت، في الوقت نفسه، موضوعاً للقانون المتعلق بالاحتلال العسكري، حتى نهاية الحرب. وقد بقي هذا القانون الدولي العرفي ساري المفعول، حتى ظهور للممارسات العسكرية اليابانية والنازية، خلال الحرب العالمية الثانية. وليس ثمة ما يغيرها في اتفاقية جنيف للمدينين.

رابعاً: العائق الشرعي الرابع هو كذب «الحرب العادلة»، والتي تعتمد اسرائيل عليها، بالرغم من سقوطها. لقد ادعى الدكتور بلوم، والحكومة الاسرائيلية، ومن جانب واحد، ملكية الأرض، رغم أنها جاءت نتيجة للعدوان. ولو افترضنا، بدلاً من القانون الانساني قابل للتغيير، قلنا أن تطبيقه وضع ليكون مؤقتاً وبناء على معرفة المحتل بالقوة للعدالة والصفة غير العدوانية لأهداف معارضية. ومن الواضح تماماً أن القانون الانساني لن يطبق أبداً في هذه المناطق، وإذا قبلت هذه الحجج المقدمة من د. بلوم، فسوف تصل هذه المناقشة إلى نتائج مدهشة ومثيرة. وتحاول هذه المناظرة أن تؤكد أن سكان الضفة الغربية كانوا ضحايا (عدوان عربي!!) عام ١٩٤٨، لهذا نستنتج أنه بسبب من هذا العدوان، فإن هؤلاء المدينين قد اضطهدوا كثيراً، حيث أنكر حكامهم بالحماية الانسانية التي نصت عليها اتفاقية المدينين وهم تحت الاحتلال الاسرائيلي والعربي على السواء.

خامساً: أن العقبة الشرعية لقبول المقولات الاسرائيلية، هي أنها أجهضت تماماً الهدف الانساني لاتفاقية المدينين، فالاتفاقية فسرت في ادعاء د. بلوم على أنها معاهدة وضعت لحماية الحقوق الحكومية وخاصة حق امتلاك الأراضي المتنازع عليها. والمسألة على عكس ذلك تماماً، فالحكومات الممثلة بمؤتمر جنيف الذي عقد عام ١٩٤٨، وضعت في مقدمة اتفاقية المدينين، أنها اجتمعت «بهدف وضع اتفاقية لحماية المدينين في وقت الحرب»، وذلك في محاولة لتجنيب الحميات الانسانية للمدينين الزعم بأن هناك حقوقاً حكومية غير محددة قد تقلب الاتفاقية كلها رأساً على عقب. وحيث أن الاتفاقية كتبت من قبل الحكومات، فمن الواضح أن الحقوق الحكومية التي تتذرع الادعاءات الاسرائيلية بوجودها، كانت ستحدد في الاتفاقية لو أن الحكومات المجتمعة في جنيف قبلت بشرعيتهم. واكد د. بلوم على أحد جوانب

هذا الادعاء، بأصراره على أن هدف اتفاقية المدنيين هو حماية «عودة حقوق الملكية» «لمسيادة الشرعية» ومرة أخرى، فإن ادعاء الحقوق الحكومية باستخدامه عبارة «عودة حقوق الملكية» يكون بذلك قد استخدم كلمات غير موجودة لا في نص الاتفاقية ولا في تاريخ المفاوضات، بل على العكس، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي معرض تعليقها على اتفاقية المدنيين، وصفتها على النحو التالي: «أنها المرة الأولى التي تركز فيها مجموعة من القوانين الدولية لحماية الإنسان وليس لحماية مصالح الدول».

سادساً: ادعاء حق ملكية الأرض اعتماداً على مقولة «الغزو الدفاعي». فبعد الجدل الذي دارت بشأن حقوق السياسة العربية كانت ناقصة بطريقة أو بأخرى، فقد ادعت الحكومة الإسرائيلية بأن لها «أفضلية الحق»، كونها موجودة بسياسة الأمر الواقع في الأراضي المحتلة، ونتيجة لما اطلقت عليه «الغزو الدفاعي»، بيد أن فكرة الغزو الدفاعي غير واردة في القانون الدولي. وحتى لو تم القبول بفرضية الدور الدفاعي الإسرائيلي خلال النزاعات الحادة التي جرت في حزيران عام ١٩٦٧، فمن الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ما يتعلق بالدولة المدافعة فقط على الحفاظ على المصالح والقيم القائمة، ولا يوفر أي أساس للاستزادة من هذه القيم خلال الاستحواذ على حق بارض العدو. وتمنع الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة تحديداً «التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة أراضي أية دولة». وإذا كان القانون الدولي يعطي استثناءات لهذه القاعدة الأساسية تحت شعار «الغزو الدفاعي»، فسيكون هذا حافزاً لا يقاوم بالنسبة للدول ذات النزعات العسكرية التوسعية.

سابعاً: ادعاءات الظروف الاستثنائية: لقد قدمت إسرائيل ادعاء مساعداً جديداً ينص على أن اتفاقية المدنيين هذه، يقصد بها فقط الاحتلال بالقوة القصير الأمد، وليس لها علاقة بالظروف الاستثنائية كما هو الحال في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. ووصلت هذه المناظرة إلى القضاء من أجل التوصل إلى استثناء في المعايير المعروفة عموماً لاتفاقية المدنيين، على أرضية أن ادعاء الظروف الخاصة، والتي لو قبلت، ستجعل المختل بالقوة مسيطراً فعلياً على الأراضي دون الحدود القانونية المطبقة. وعلى العكس من ذلك، فقد تبنت كل الأطراف المتعاقدة سلفاً أحكام اتفاقية المدنيين، بما فيها دولة إسرائيل، لكي تطبق بالتالي على كل أوضاع الاحتلال المستقبلية. أن شمولية كلمات الاتفاقية فيما يتعلق بالتطبيق تؤكد «أن كل حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي» تلغي إمكانية الاستثناءات.

ثامناً: ادعاء أن اتفاقية المدنيين هذه لم تطبق من قبل. ويفترض هذا الادعاء حقيقة أن اتفاقية المدنيين هذه لم تطبق من قبل في أي مكان، ونستنتج من ذلك أنها يجب ألا تطبق من قبل دولة إسرائيل، والجواب المختصر على ذلك أنه «كمسألة منطقية» لا يوجد سبب لافتراض بأن تطبيقها للمرة الأولى سيكون بالضرورة في وقت غير مناسب لتطبيق هذه الاتفاقية. وبالطبع، فلا يوجد لا في النص الأصلي ولا في تاريخ المفاوضات ما يدل على أن الاتفاقية لن تطبق كمرة أولى (بمعنى إذا لم يكن لها سابقة).
تاسعاً: الادعاء الذي يفترض تطبيق اتفاقية المدنيين ولكنه يؤكد أن أحكامها الخاصة والتي تتعلق بالمستوطنات لم ينتهك: أن الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية المدنيين تتعلق مباشرة بهذا الادعاء

حيث تنص على ما يلي:

«يجب على القوة المحتلة ألا تُرحّل أو تنقل بعض مواطنيها إلى الأراضي التي تحتلها».

أن هذه الفقرة التي تؤكد على عدم وجود استثناءات، وردت في مسودة اتفاقية المدنيين التي قدمت من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولي والتي اعتمدت كورقة عمل في مؤتمر جنيف عام ١٩٤٩، والتغير الوحيد الذي طرأ على مسودة الصليب الأحمر وصولاً إلى الورقة النهائية هي كلمة (المدني Civilian)، حيث وردت في النص الآخر (مدني Civil) كما في المسودة. ويفيد مؤتمر جنيف الذي عقد عام ١٩٤٩ أن هناك تغيرات جوهرية في مسودة اتفاقية المدنيين الخاصة بالفقرة ٤٩، ولكن الفقرة ٤٩ - ٦ لم تتعرض لهذا التغير. إضافة إلى ذلك، فإن تاريخ المفاوضات في جنيف لم يشر بأي نوع من الاهتمام إلى الصياغة الشاملة للمادة ٤٩ - ٦. ومن المهم أن نعرف أنه لم تقدم أية اقتراحات، ولم يجر شيئاً، سواء في صياغة المادة أو تقديم استثناءات للصياغة.

ومع ذلك، فقد أكد د. بلوم، أن المادة ٤٩ - ٦ تطبق في حالة واحدة فقط، وهي، وضع جهد خاص ومحدد، حين يتم استبدال مدني المستوطنات مكان سكان الأراضي المحتلة الأصليين. ثم حاول أن يثبت أن ما قصده هذه الفقرة هي الممارسات النازية تحديداً. وقد أثار رايه مسألة جوهرية، إذ أن هناك اثباتاً أكيداً بأن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين استبدلت ورحلت عن ممتلكاتها وأرضها التي أقيمت عليها مستوطنات إسرائيلية. وإذا فرضنا جدلاً أن المستوطنات الإسرائيلية لم تقام مكان أراضي السكان الأصليين، فمن الضروري تنفيذ هذا الادعاء. ونستنتج أنه لا مجال لنقاش الاستثناء عن القاعدة، خاصة وأن مناقشته لن تضيف جديداً، وليس ثمة ما يؤيد هذه الاستثناءات في تاريخ المفاوضات عموماً. لذلك استشهد البروفيسور بلوم بأحدث طبعة لنص البروفيسور أوبينهمر، الذي نشره البروفيسور لواترباس. حيث لخص نص المادة ٤٩ - ٦ على الشكل التالي:

«المقصود بالخطر هنا، تغطية الحالات التي يقوم بها المحتل بجلب سكانه من أجل استبدال الشعب الأصلي في الأرض المحتلة».

ولا يوجد أدنى شك بأن هذه الحالة هي واحدة من الحالات الحقيقية العديدة التي شملتها المادة ٤٩ - ٦. وعلى أية حال، فإن الممارسات النازية لم تكن محددة فقط باستبدال المدنيين، إذ أنها غالباً ما كانت تبقيهم من أجل توفير الأيدي العاملة الرخيصة أو عمال عبيد. ويفسر د. بلوم النص الذي استشهد به كما لو أنه يقر بأن الخطر قصد به تغطية حالات استبدال المحتل للسكان الأصليين، بسكان جدد، ولكن ذلك بالطبع مختلف تماماً عن النص نفسه. ولم يذكر د. بلوم المادة ٤٩ - ١، التي تحظر، عموماً، النقل والترحيل بالقوة عن الأراضي المحتلة، إما على أساس فردي أو جماعي. ويكون هذه المادة، في الواقع، غير مرتبطة بالمادة ٤٩ - ٦، هو إشارة واضحة إلى أن المادتين ليستا مرتبطتين أو مشروطتين ببعضهما البعض. وفي معرض تعليقها على اتفاقية المدنيين، أكدت لجنة الصليب الأحمر الدولي هذا التفسير، وذلك بمعالجة كل فقرة، منفصلة من جهة، وشاملة من جهة أخرى. لذلك فليس ممكناً قراءة

المادة ٤٩ - ١ على أنها تحدد الوضع الوحيد الذي تطبق فيه المادة ٤٩ - ٦.

وقد نضيف أن نص المادة ٤٩ - ٦، وبسبب معناها الواسع، لا تتضمن أي تحديد لهدف واحد أو أكثر لمثل هذه المستوطنات الممنوعة. فإذا كان هدف المستوطنات سيؤخذ بعين الاعتبار، فإن الهدف الأساسي للمستوطنات الإسرائيلية، هو الحال بالنسبة للنازية، هو سياسة الأمر الواقع التي تسهل كسب الأرض.

والنتيجة:

ثمة ثلاث نتائج أساسية نتوصل إليها بالضرورة من هذا التحليل القانوني. الأولى، هي أن اتفاقية جنيف الخاصة بالمدينين سارية المفعول على كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. والنتيجة الثانية هي عدم شرعية وجود المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والثالثة هي أن الحكومة العسكرية انتهكت القانون العرفي المتعلق بالاحتلال العسكري، حتى بعد أن تطور في القرن التاسع عشر، وذلك عبر ممارساتها في الأراضي المحتلة، إذ حتى لو نجحت محاولات التملص من تطبيق اتفاقية المدينين، فليس هناك من طريقة لتجنب القانون العرفي.

أن اتفاقية المدينين تهتم بالناس وليس بالأرض، وهي اتفاقية إنسانية، لذا يجب أن تفسر بشكل ديمقراطي لتؤدي غرضها في الحماية. أما من وجهة نظر المصالح الإنسانية العالمية، والتي يجب أن تكون مصانة، فتقول أن محاولة التأثير على فاعليتها سيكون بمثابة كارثة على كل الناس. وأولئك الإسرائيليون المهتمون بالمصالح الوطنية القانونية أكثر من اهتمامهم بالسياسة الصهيونية في التوسع الإقليمي، مدركون تماماً أهمية القانون الإنساني العالمي في حماية المدينين، ومن بين هؤلاء البروفيسور أمريتس ناشان فاينبرغ، الكاتب في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، الذي رفض بشكل قاطع الحجج القانونية للحكومة الإسرائيلية الحالية التي تقول أنها متضاربة بشكل أساسي مع المصالح الوطنية الإسرائيلية أو مع القانون الدولي.

واستنتج البروفيسور فاينبرغ أن اتفاقية المدينين مطبقة وأن المادة ٤٩ - ٦ تمنع فعلاً قيام مستوطنات في الأراضي المحتلة، حيث تنص المادة الأولى من اتفاقية المدينين على أن «يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون باحترام وضمأن احترام هذه الاتفاقية في جميع الأحوال».

وبالطبع، فإن التعهد باحترام الاتفاقية مسألة طبيعية، أما التعهد «بضمأن احترامها»، وهذه الفقرة اضيفت في جنيف عام ١٩٤٩، وهي من الأهمية بمكان، فقد جاءت لتعزيز قوة اتفاقية المدينين، وهذا يعني أنه، لو أن أي طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاقية قام بانتهاكها، فإن الأطراف الموقعة في الدول الأخرى أيضاً سوف يُعتبرون منتهكين لها حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات الضرورية ليضمنوا أن الطرف المنتهك للاتفاقية عاد إلى صوابه واحترامها ثانية. ويعتبر هذا الزاماً لكل الأطراف الموقعة على الاتفاقية، ولكنه عملياً، بمثابة الرأى خاص بالنسبة للقوى العظمى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي. أن قرارات الجمعية العمومية الثابتة، والتي تدعو إسرائيل لتطبيق اتفاقية المدينين وتنفيذ كافة بنودها، تعكس التزام الدول الأعضاء كأطراف في اتفاقية جنيف للمدينين عام ١٩٤٩، وتقدم خطوة في سبيل تعزيزها.

وأخيراً يجب بذل المزيد من الجهود للقيام بعملية معاقبة فعالة لكل من تسول له نفسه خرق هذه الاتفاقية.

ترجمة: أمل الشهابي

صدور اتفاق هلسنكي، إلا أن هناك اجماعاً بين واضعي قوانين الحروب بالالتزام في مراعاة بنودها وأحكامها، أي أن مجموعتي القوانين ملزمتين لاسرائيل أمام العالم وأمام القانون.

لقد أقرت المحكمة الاسرائيلية العليا، في أكثر من مناسبة، ضرورة التزام السلطات الاسرائيلية بقوانين هلسنكي، باعتبارها جزءاً من القانون الدولي العرفي الملزم لكافة دول العالم المتحضرة. لكن المحكمة نفسها، عجزت عن اتخاذ حكم مماثل فيما يتعلق بالموقف من اتفاقية جنيف. فالسلطات الاسرائيلية - رغم اعلانها عن نيتها في التعامل مع هذه القوانين بشكل عملي وبما يتماشى مع المتطلبات الانسانية الواردة في اتفاقية جنيف - إلا أنها، ولأسباب سياسية بحتة، ترفض الالتزام رسمياً بقوانينها. هذه الدراسة تبحث في التطبيقات الرسمية لاتفاق جنيف في المناطق المحتلة، وتستعرض وجهات النظر الرسمية المختلفة بشأن هذا الموضوع. كما تحاول البحث في الاجراءات القانونية الممكن تبنيها من قبل المجموعة الدولية لتأمين الحماية للمدنيين المقيمين تحت الاحتلال والمحرومين تقريباً من كافة الحقوق الانسانية التي يتمتع بها البشر على وجه الأرض.

موقف الحكومة الاسرائيلية من اتفاق جنيف الرابع:

خلال الايام الأولى من احتلال اسرائيل للضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧، نصّب قائد القوات الاسرائيلية نفسه قائداً أعلى للسلطات التشريعية والادارية بموجب القرار العسكري المحلي رقم ٣/ البند ٣٥، وفي حينه، تعهد الحاكم العسكري بتطبيق قوانين اتفاقية جنيف على المناطق المحتلة، معلناً بأن هذه القوانين ستحتل المرتبة العليا وسيكون لها الأولوية حتى على القرارات العسكرية، اذا ما برز أي تعارض بين مجموعتي القوانين (قوانين جنيف وأوامر الحكم العسكري).

لكن، وبعد أربعة اشهر فقط، أصدر الحاكم العسكري نفسه قراراً جديداً يعدّل القرار الأسبق ويلغى بموجبه الفقرة الواردة فيه والمتعلقة بالموقف من اتفاقية جنيف، ولم يعلّل هذا الالغاء أو توضح أسبابه في حينه. وتعتبر هذه الخطوة مؤشراً هاماً في طبيعة السياسة الاسرائيلية، وقفزة في التوجهات الاسرائيلية المتعلقة بالاتفاقية الدولية من جهة، وبالمناطق المحتلة التي أصبحت منذ ذلك اليوم تدعى بالمناطق المدارة.

وقد حاولت السلطات الاسرائيلية أن تعلّل هذه السياسة الجديدة فيما بعد بقولها، أن مضمون الاتفاق يمكن تطبيقه فقط عندما يؤدي الاحتلال الى انتقال السلطة للمحتل من قبل سلطة شرعية ذات سيادة في المناطق التي تم احتلالها، وبأن قوانين الاحتلال الناجم عن الحروب قد وضعت لتحمي حقوق الاطراف الشرعيين أصحاب الحق في العودة الى المنطقة المحتلة لممارسة سيادتهم عليها من جديد. وتضيف اسرائيل بأن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للسلطة الاردنية في الضفة الغربية، أو للسلطة المصرية في قطاع غزة.

إِسْرَائِيل واتفاقية جنيف الرابعة

د. عبدالله أبو عبيد

جاءت نتائج حرب حزيران ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل لمناطق من ثلاث دول عربية، لتجعل اسرائيل رسمياً وقانونياً، قوة محتلة. وكان الافتراض حينئذ بأن اسرائيل ستقوم بتطبيق قوانين الحرب التي تنطبق على حالتها، وبالتحديد تلك التي تتعرض للقواعد المرعية من قبل المحتل نحو الطرف الآخر، بما يشمل ذلك الطرف من أراضٍ وسكان. هذه القواعد التي أصبح متعارفاً على تسميتها «قوانين حقوق الانسان»، مستمدة من مجموعتين من المعاهدات:

١ - اتفاقية هلسنكي الرابعة / ١٩٠٧، والملاحق التابعة لها:

وتتناول هذه الاتفاقية مجموعة القوانين والاعراف المتعلقة بعلاقات الدول خلال فترات الحرب. ورغم أن بنود هذا الاتفاق تعتبر ملزمة لكافة دول العالم، إلا أنها من جهة أخرى لا تحمل صفة القوانين الرسمية، بل تندرج تحت بند القوانين العرفية العالمية.

ب - اتفاقية جنيف الرابعة / اغسطس ١٩٤٩:

وتتناول هذه المعاهدة مجموعة من القوانين المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، وبنود هذه الاتفاقية ملزمة رسمياً وقانونياً لكافة الدول التي أقرتها وصادقت عليها. فالبند الأول ينص صراحة على ضرورة التزام كافة الاطراف الموقعة على الاتفاق باحترام بنود المعاهدة والتعهد بعدم خرق أي منها تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا، فإن اسرائيل ملزمة بمراعاة وتطبيق بنود اتفاقية جنيف. ورغم أنها لم تكن طرفاً دولياً عند

ثم قامت السلطات الاسرائيلية بعد ذلك باستحداث مجموعة من الاجراءات للتأكيد على هذا الموقف، فأطلقت اسم «يهودا والسامرة» على الضفة الغربية، وأعلنت ضم «شرقي القدس» رسمياً إلى إسرائيل، ويات تعبير «المناطق المدارة» هو الوحيد المستخدم لوصف المناطق المحتلة. كل هذا جاء في إطار محاولاتها التأكيد على أنها لا تعتبر نفسها سلطة محتلة للمناطق.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن (١٩٧٧ - ١٩٨٣) واضحاً ومباشراً في مسألة المناطق المحتلة، حيث أعلن منذ الأيام الأولى لتسلمه المنصب بأنه «لا توجد في أرض إسرائيل أية قطعة أرض محتلة أو مغتصبة». ولذلك، قامت إسرائيل بتعديل القانون الإداري رقم (١١) الصادر عام ١٩٦٧ والمتعلق بالمناطق المحتلة.

لقد أثار هذا التصريح غضب العديد من الاكاديميين الاسرائيليين والغربيين على السواء، ومن بين ردود الفعل التي صدرت في اعقاب بيان رئيس الوزراء، ما ورد على لسان الاكاديمي الاسرائيلي ناثان فينبرغ Nathan Feinberg من الجامعة العبرية في القدس الذي كتب قائلاً: «إن الادعاء بأن إسرائيل لا تحتل أية مناطق يقف في تعارض صارخ مع القوانين الدولية»، مضيفاً: «أن هذه المواقف تتناقض كلياً مع أسس القوانين الدولية التي تقول وتعترف بسلطة القوانين الدولية وفوقيتها على القوانين المحلية التي تشترعها هذه الدولة أو تلك، حيث يفترض لأي تشريع محلي تصيفه دولة ما إلى قوانينها، أن لا يتعارض مع أسس القوانين والأعراف الدولية. أما إذا سُمح للدول بسن ما يحولها من قوانين وبالتصرف على هواها دون رقيب أو حسيب، فإن النتيجة الحتمية ستكون تدمير جوهر وبنية العلاقات الدولية والانسانية». وتتلخص سياسة إسرائيل تجاه المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في فرض الأمر الواقع بهدف خلق حقائق جديدة. وحول هذه السياسة، كتب القاضي الاسرائيلي مئير شامجار Meir Shamgar قائلاً: «... إن التعامل مع القضايا بموجب «الأمر الواقع»، لا يعني بالضرورة ملازمة هذه الممارسات وتمشيها مع متطلبات القوانين».

وفي تنفيذ هذا الرأي، كتب ستيفن بويد Stephen Boyd، مساعد المستشار القانوني لوزارة الداخلية الأمريكية: «إن ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق المحتلة من قبل إسرائيل، هي مسألة حتمية، وقد تم التأكيد عليها من قبل منظمة الصليب الأحمر الدولي، وعدد من منظمات الأمم المتحدة، كالجمعية العمومية ومجلس الأمن، كما أبدتها العديد من حكومات العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من حكومات الدول الصديقة لإسرائيل».

ويؤكد بويد Boyd في حديثه على أن الأهمية الأساسية لاتفاق جنيف تنبع من قدرته على حماية المدنيين تحت الاحتلال، «إن هذا الاتفاق موجه أساساً، ويجب التعامل معه، على أنه ميثاق لصالح البشرية والانسانية».

ويعزز البروفيسور فون جلاهن Van Glahn (وهو شخصية نشطة في مجال القانون الدولي) هذا الرأي بقوله: «إن اتفاق جنيف بالأساس وضع لحماية المدنيين في ظل نشوب صراعات مسلحة». وهنا تجدر

الإشارة إلى أن البند رقم (٤٧) من اتفاقية جنيف يوسع حدود حمايته للمدنيين في المناطق المحتلة، فيشمل المدنيين في المناطق التي قد تضمها السلطة المحتلة إلى حدودها، محاولة بذلك إخراجها من دائرة «المناطق المحتلة» وصيغها بصيغة جديدة.

ويفسر السيد جين بيكتيت Jean Pictet هذا الرأي مستنداً إلى أحد بنود قوانين هلسنكي ١٩٠٧، حيث ورد في البند المشار إليه: أن السلطات المحتلة هي السلطات الإدارية القائمة في تلك المنطقة بموجب فرض الأمر الواقع.

وهنا، تجدر الإشارة إلى جانب قانوني آخر يلزم إسرائيل شرعاً بتطبيق الاتفاقيات الدولية، وهو أن هذه الاتفاقيات تعتبر جزءاً من القانون المحلي الرسمي للمناطق المحتلة، وبالتحديد الضفة الغربية. فالبند رقم (٣٣) من الدستور الاردني ينص على أن اتفاق جنيف الرابع هو جزء من القانون المحلي الملزم للاردن منذ يوم مصادقتها عليه، أي في ٢٩ / مايو / ١٩٥١.

وكان المجلس التشريعي الأعلى في الاردن، قد أقر في ٢٨ / مارس / ١٩٥٥ بأن اتفاق جنيف يعتبر ساري المفعول وملزماً لكافة السلطات المحلية بموجب توقيع الملك عليه، ونشره في الجريدة الرسمية.

وهكذا، فإن إسرائيل، بموجب القرار رقم (٤٣) من اتفاق هلسنكي، ملزمة باحترام ميثاق جنيف الرابع، كونه يشكل جزءاً من القانون المحلي المعمول به في الضفة الغربية عندما تم احتلالها.

وتدعي إسرائيل، من جهتها، بأنها تدير المناطق المحتلة بموجب قوانين الطوارئ البريطانية لعام ١٩٤٥، لأن هذه القوانين كانت يوماً ما جزءاً من القانون المحلي للضفة الغربية. أليس من الأولى والأكثر منطقية أن تحترم إسرائيل المواثيق المقررة دولياً بدلاً من ادعائها احترام القانون البريطاني المذكور، خاصة وأن عدداً من السياسيين ورجال القضاء الاسرائيلي كانوا قد وصفوه بأنه «قانون فاشي»، ويتناقض مع أبسط حقوق الانسان».

المحكمة الاسرائيلية العليا، واتفاقية جنيف:

بعد دراسة القوانين الادارية والتشريعية التي اصدرتها السلطات العسكرية المدنية الاسرائيلية فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، اصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكمها القائل بعدم امكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في هذه المناطق.

وبررت المحكمة - التي توازي محاكم العدل العليا في البلاد الاخرى - هذا القرار بقولها: «إن لاتفاق الدولي ليس ملزماً لإسرائيل، لأنه لا يشكل جزءاً من القانون المحلي الاسرائيلي ولا يمكن ان يصبح هكذا الا اذا اصدر الكنيست الاسرائيلي تشريعاً خاصاً بذلك». وازافت المحكمة بأن اتفاق جنيف يكون ملزماً لإسرائيل فقط بكونه قانوناً عرفياً عالمياً، وليس بصفته الرسمية والتشريعية.

وفيما يتعلق باتفاقية هلسنكي، فقد اقرت المحكمة نفسها، أن هذه الاتفاقية قابلة للتطبيق في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، انطلاقاً من التعامل معها على أنها اتفاقية عرفية، كما يمكن اعتبارها جزءاً من

القانون الاسرائيلي في حال عدم تعارض أي من بنودها مع أي من نصوص القانون الاسرائيلي.

علق ثيودور ميرون Theodore Meron ، رجل القضاء الاسرائيلي على تفسير المحكمة بقوله : «إذا كانت اسرائيل تعتبر نفسها سلطة محتلة، تمشياً مع قرارات هلسنكي، فانها بالضرورة يجب أن تكون كذلك بالنظر الى قرارات جنيف الرابع».

وحول الموضوع، كتب شاباتي روزين Shabati Rosenne ، الخبير الاسرائيلي في القانون الدولي : «إن اتفاق جنيف الرابع الذي يتعرض لحماية المدنيين في زمن الحرب، ليس إلا بديلاً قانونياً للبنود المماثلة التي وردت في اتفاقية هلسنكي عام ١٩٤٧».

أما مئير شامجار Meir Shamgar ، رئيس المحكمة الاسرائيلية العليا، فيدحض القولين السابقين : «برأيي، لا يوجد أي بند في القانون الدولي يجعل اتفاقية جنيف الرابعة صالحة وقابلة للتطبيق في كل صراع مسلح، بغض النظر عن ظروف وطبيعة الاطراف المتنازعة، لأن منطق الامور يقول بأن المناطق التي يتم غزوها، لا تتحول بالضرورة الى مناطق محتلة، وعندئذ لا يسري مفعول الاتفاقية الدولية عليها». وفي مقالة أخرى، أكد شامجار على رأيه السابق بقوله : «يبدو بديهياً أن كل منطقة محتلة لا تتحول بالضرورة، وبشكل اوتوماتيكي، الى منطقة يمكن تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة عليها».

إن موقف المحكمة الاسرائيلية العليا هذا تجاه اتفاقية جنيف، هو موقف متناقض وغير منطقي، للأسباب التالية:

١ - ان البنود في كلا الاتفاقين - جنيف وهلسنكي - والمتعلقة بتطبيق قوانين حقوق الانسان في حالات الاحتلال العسكري، هي بنود متطابقة وتحمل المعاني والاهداف نفسها، وهي حماية المدنيين تحت الاحتلال.

وتدعي اسرائيل بأن اعتراضها على امكانية تطبيق اتفاقية جنيف قد يفهم منه اعترافها بشرعية وقانونية الحكم الاردني أو المصري في المناطق، لكن هذا الادعاء ليس سوى تبرير باهت، لأن المسألة نفسها يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع اتفاقية هلسنكي، فالبند ٤٣ من الاتفاق يؤكد على أن السلطات التي كانت موجودة قبل الاحتلال هي السلطات الشرعية في المناطق التي انتقلت للمحتل.

٢ - ان ملاحق وتوصيات اتفاقية جنيف تؤكد وتنص، على أن الكثير من بنودها هي تكرر وتأكيد لبنود مماثلة وردت في اتفاقية هلسنكي. وهكذا، فليس من المنطق القبول بتطبيق القرارات الواردة في احدها، واستبعاد القرارات الواردة في الأخرى.

٣ - كانت اسرائيل، وما تزال، خلال تعاملها اليومي مع سكان الضفة الغربية، تصنفهم قانونياً ورسمياً على انهم «مواطنون اردنيون»، ولذا، يبدو من غير المنطقي أن ترفض اسرائيل التعامل مع اتفاقية جنيف انطلاقاً من مخاوفها بأن خطوة كهذه قد تشير الى اعترافها بسيادة الاردن على الضفة الغربية أو الى شرعية سلطتها السابقة على هذه المناطق.

كيف يمكن لاسرائيل أن تتعامل مع سكان الضفة الغربية على انهم اردنيون، في الوقت الذي تتعامل

فيه مع مناطق سكنهم التي شغلوها لقرون طويلة على أنها مناطق اسرائيلية أو غير محددة الهوية! لقد قامت اسرائيل خلال السنوات السابقة بابعاد الآلاف من الشخصيات الفلسطينية القيادية الى الاردن، مستندة في ذلك الى البند رقم (٤٩) من قوانين جنيف، والذي يمنع الابعاد الى مناطق خارج حدود الدولة القائمة، وفسرت اسرائيل عمليات الابعاد «بأنها ليست سوى نقل لهؤلاء الأفراد من مكان الى آخر داخل حدود دولتهم الاردنية». وهكذا، صدر حكم المحكمة الاسرائيلية العليا القائل بأن عمليات ابعاد المواطنين من الضفة الغربية، لا تتناقض مع القوانين الدولية.

ان هذه الانتقائية في اختيار القوانين والاحكام ليست فقط غير منطقية، وانما تشكل بحد ذاتها خرقاً للقوانين والأعراف ومفاهيم العدالة العالمية. وحول المقالة الاسرائيلية بعدم وجود تجانس بين بنود قانون جنيف وبنود القانون الاسرائيل الرسمي، كتب الاكاديمي الايطالي انتوني كاسيس Antoni Casese : «يبدو أن مسألة حث اسرائيل على تطبيق الاتفاقية أصبحت مرهونة الآن بأطراف أخرى غير اسرائيلية، فرغم أن فشل المحكمة الاسرائيلية في إقرار تطبيق الميثاق لا يرقى بحد ذاته الى مرتبة الخروقات الدولية القانونية، ألا أنه بالتأكيد يشكل مساساً بسيادة كافة الدول الموقعة على الاتفاق. فالمجموعة الدولية تتفق على أن الدول المحتلة ملزمة باحترام وتطبيق القوانين الدولية الرسمية، تماماً مثل التزامها بتطبيق القوانين الدولية العرفية، لأن الأولى جزء من الثانية ومكملة لها».

ويمضي كاسيس Cassese فيعرض الى اثنتين من توصيات المحكمة الاسرائيلية العليا التي تحدد صلاحيات الحاكم العسكري والقائم بالاعمال الادارية في المناطق، فيقول بأنه كان من واجب المحكمة أن تراعي قرارات جنيف لدى ترجمتها للقوانين العرفية الدولية المتعلقة بالاحتلال الناجم عن الحروب. فمثلاً، كان على المحكمة العودة الى البند السادس من القانون رقم (٤٩) من الاتفاقية كلما طُلب منها اصدار قرار يسمح بمصادرة اراضٍ عربية لاستخدامها في اغراض عسكرية. فهذا البند «يمنع نقل وتهجير مجموعات من المدنيين التابعين للسلطة المحتلة الى المناطق المحتلة». لكن المحكمة الاسرائيلية كانت تصدر قرارات السماح للجيش الاسرائيلي بمصادرة اراضٍ عربية دونما مراقبة تنفيذ مثل هذه القرارات التي تم خرقها وتجاوز استخدامها لأغراض عسكرية، الى استخدامها كأماكن لانتقال واستيطان اليهود المدنيين الى المناطق.

وهنا، أعود الى التأكيد بأن البند السادس من القانون رقم (٤٩) في اتفاقية جنيف ليس سوى شرح وتفسير لبنود مماثلة في اتفاقية هلسنكي. على أية حال، وإذا سلّمنا بالتبرير الاسرائيلي القائل بأن اتفاقية جنيف لا تعتبر رسمياً جزءاً من القانون الاسرائيلي، فليس هناك ما يمنع المحكمة الاسرائيلية العليا بأن توصي السلطات التشريعية الاسرائيلية اصدار قرار يقضي بتضمين اتفاقية جنيف - او على الاقل البنود المتعلقة منها بحقوق الانسان - في القانون الاسرائيلي المحلي، وبذلك تكون اسرائيل قد وفّت التزاماتها تجاه المجموعة الدولية، والتزاماتها نحو نفسها، حين تطرح نفسها كدولة ديمقراطية.

في هذا السياق تنوه البروفيسورة روث لابيدوث Ruth Lapidot الى حقيقة أن المحكمة الاسرائيلية

وفي قرارها رقم (٤٩٤٩)، الصادر في ٨ / ديسمبر / ١٩٧٢، أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على اعتبار كافة التغيرات التي ادخلتها اسرائيل الى المناطق العربية المحتلة، غير قانونية، ومتناقضة مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وهكذا، أعلنت الجمعية بأن كافة التغيرات تعتبر باطلة ولاغية. ودعت اسرائيل الى التراجع عن كافة الاجراءات التي ادخلت على هذه المناطق الى تجميد كافة سياساتها وممارساتها التي من شأنها تغيير الطبيعة الفيزيائية والديموغرافية لهذه المناطق العربية المحتلة. إن استنكار خروقات اسرائيل لاتفاقية جنيف قد امتدت لتشمل معظم المنظمات والهيئات الدولية، اضافة الى المنظمات غير الحكومية في معظم أرجاء العالم.

ولا تكفي اسرائيل برفض الاعتراف بشرعية اتفاق جنيف فوق الاراضي المحتلة، بل تضي ابعاد من ذلك، فترفض الموافقة على تعيين قوة حماية دولية، كما جاء في القرار رقم (٩) من الاتفاقية. وهي تعارض بشدة السماح لوفود او بعثات دولية من الأمم المتحدة بالدخول الى المناطق لتحقيق في ممارسات السلطات الاسرائيلية او للتأكد من سلامة تطبيق القوانين والاعراف الدولية والانسانية. يُستثنى من هذا الموقف منظمة الصليب الاحمر الدولية، التي سمحت لها اسرائيل بالتواجد والعمل في المناطق، إلا أنها حددت وحصرت مجال عملها في أعمال الاغاثة الانسانية البحتة، وبالتحديد في قضايا الموقوفين والمعتقلين. وفي زيارة قام بها رئيس منظمة الصليب الاحمر الى اسرائيل في حزيران / ١٩٨٩، أعرب السيد سوماروغا Sommaruga عن أسفه لرفض اسرائيل تطبيق قرارات جنيف بشكل رسمي في المناطق المحتلة.

غير انه، ورغم صدق نوايا المواقف السابقة، ورغم استيائها من الخروقات الاسرائيلية لاتفاقية جنيف، إلا أنها لم تتعد حدود اللوم والأسى، أو في بعض الأحيان، الادانة لاسرائيل على ممارستها. وهذا كله لم يكن كافياً للضغط على اسرائيل أو الخروج بنتائج ملموسة فيما يتعلق بتوفير الحد الأدنى من حماية المدنيين الذين طالت معاناتهم من الاحتلال الاسرائيلي.

هذه النتيجة تدفعنا الى البحث عن طرق أخرى، قانونية واكثر فعالية، يمكن لدول المجموعة الدولية ان تستخدمها لضمان سيادة القانون الدولي والاعراف الدولية، بهدف وضع حد لهذه الخروقات وحماية المدنيين في المناطق المحتلة.

مسؤولية المجموعة الدولية تجاه تطبيق قرارات جنيف:

لقد أصبح واضحاً لأعضاء المجموعة الدولية، دولاً ومنظمات، بأن السلطات الاسرائيلية تمارس خروقات مستمرة لقوانين الاحتلال الناجم عن الحرب، وأن هذه الخروقات قد وصلت ذروتها وقمة بشاعتها خلال السنوات الاخيرة، وفي اعقاب اندلاع الانتفاضة في المناطق المحتلة. فما هو دور أعضاء المجموعة الدولية؟ وما المطلوب منهم أمام هذه الخروقات الفادحة للقوانين الدولية؟

العليا قامت في مناسبات عديدة بتطبيق موثيق واتفاقيات دولية للبت في قضايا داخلية، دون اللجوء الى السلطات التشريعية ودونما حاجة الى اجراء تعديلات في بنود القانون الاسرائيلي. ومن جهة أخرى، قامت اسرائيل بدمج بعض القوانين الدولية التي تتوافق وحاجاتها الداخلية والسياسية، وتضمن هذه القوانين الى تشريعاتها المحلية. وأوضح الامثلة في هذا السياق هو (قانون التحريم والعقاب) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٩ / ديسمبر / ١٩٤٨. وكانت اسرائيل قد تبنت هذا القانون في ابريل ١٩٥٠ ودمجته ضمن قوانينها، لأنها أرادت ان مصلحتها الخاصة آنذاك تكمن في تحريم ومعاقبة من يُقدم على أعمال الابادة الجماعية.

وكانت المحكمة الاسرائيلية العليا قد أقرت شرعية ابعاد خمسة من المواطنين العرب الى جنوب لبنان، منطلقاً من أن العملية تمت تمثيلاً مع القرار رقم (٧٨) من اتفاق جنيف الرابع، بالرغم من أن المحكمة نفسها كانت قد رفضت تبني نفس القرار خلال مناقشتها لحالات مشابهة ومتعلقة بمواطنين من الضفة الغربية. وهذه السياسة الاسرائيلية لم تكن فريدة من نوعها، حيث تحدث حالات مشابهة في بعض الدول التي تتبع النظام التشريعي والقضائي الذي تطبقه اسرائيل. ففي بريطانيا، مثلاً، لا يعترف القانون البريطاني بسلطة أية اتفاقية دولية اذا لم يقر البرلمان البريطاني باصدار تشريع واضح بذلك. مع ذلك، تجدر الإشارة الى أن بريطانيا وغيرها من هذه الدول تتبع هذا العرف فيما يتعلق بقضايا الداخلية فقط، ولا يمتد موقفها هذا الى حالات الحرب أو القضايا المتعلقة بالاقاليم المحتلة.

المجموعة الدولية وتطبيقات اتفاق جنيف:

أعلنت الغالبية العظمى من حكومات ودول العالم، بشكل فردي أو من خلال الأمم المتحدة، أن اتفاقية جنيف يجب أن تطبق على المناطق المحتلة، وهذا يعني أن اسرائيل ملزمة شرعاً بتطبيق قراراتها لالتزامها بالاتفاقية وتوقيعها عليها، ولأن دول المجموعة الدولية متفقة على أن اسرائيل متورطة في «احتلال ناجم عن الحرب».

وقد صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة عدة قرارات تلزم اسرائيل احترام اتفاقية جنيف وتطبيق بنودها على كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

إن قرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) والصادر في مارس / ١٩٨٠، أقر بالاجماع على أن: «اية محاولة من قبل اسرائيل لتغيير الصيغة الجغرافية أو الديموغرافية، أو الادارية للفلسطينيين أو في أي من المناطق العربية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية - أو أي جزء منها - لا تعتبر نافذة شرعاً، ولذا، فإن محاولات وسياسة اسرائيل الموجهة نحو توطيد مجموعات من مواطنيها أو القادمين الجدد من اليهود في هذه المناطق، يعتبر خرقاً واضحاً للاتفاقية الدولية التي تهدف حماية المدنيين في اوقات الحرب، اضافة الى ان ممارسات كهذه تشكل عرقلة كبيرة في وجه محاولات التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاسطء».

إن البند رقم (١) من اتفاق جنيف الرابع، والاتفاقيات الثلاث التي سبقته ينص على «أن كافة الدول الموقعة على هذا الاتفاق ملزمة باحترامه، كما تقع على عاتقها مسؤولية التأكد من أن بقية الاطراف الموقعة عليه تحترم التزاماتها تجاه الاتفاق».

ويؤكد ملحق الاتفاق على أهمية هذه المسألة، إذ ينص على «إن تضمين البند رقم (١) في مطلع كل من الاتفاقيات الأربع (اتفاقيات جنيف)، يعطي هذا البند أهمية مضاعفة، فهو يؤكد على ضرورة تعهد كافة الاطراف باحترام بقية بنود الاتفاق التالية له، والتعهد باحترام بنود الاتفاق ليس قائماً على الأسس المرحية في الاتفاقيات الثنائية، أي أن احترام هذا الطرف أو ذاك لبنود جنيف ليس مرهوناً أو مشروطاً باحترام طرف آخر لها. فالتعهد والالتزام في هذه الحالة قائم على أسس فردية، وهو تعهد طرف ما أمام نفسه وأمام العالم بتجنب المحظورات الواردة في المعاهدة، بغض النظر عن مواقف الاطراف الأخرى». وقد أكد السيد بيكتيت Pictet، وزملاؤه الذين ساهموا في صياغة هذا الملحق، على أهمية ما ورد فيه، وعلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق كل طرف موقع عليه وملتزم به، «إن الدافع وراء تنفيذ بنود الاتفاقية هو هدف سام، فهو وسيلة لضمان التحضر العالمي ورفي البشرية. والألحاح على تطبيقه هو البرهان الوحيد على حرص الدول الموقعة عليه على احترام كلمتها، والتزاماتها قدر حرصها على قيام بقية الاطراف بالشيء نفسه».

اقتراحات لضمان تنفيذ أحكام القانون الدولي:

لضمان احترام كافة المبادئ ووجهات النظر التي ينادي بها القانون الدولي واكاديميو العالم، اقترح هذه الاجراءات - التي تشكل الحد الأدنى من الخطوات التي يجب اتباعها بهدف ضمان تطبيق قرارات جنيف على المناطق العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، ومن أجل تأمين الحد الأدنى من الحماية اللازمة للمدنيين في هذه المناطق.

إن تطبيق هذه الاقتراحات هي مسؤولية كل عضو في المجموعة الدولية. والاقتراحات هي:

١ - على كل دولة تمثل طرفاً في اتفاقية جنيف، أن تتخذ اجراءات سياسية وقانونية بهدف حث اسرائيل على احترام التزاماتها الموقع عليها في الاتفاق، واحترام كافة المبادئ والبنود الواردة في القوانين الدولية في هذا السياق.

٢ - يجب اقناع اسرائيل بضرورة تبني البروتوكولين الاضافيين الصادرين عن الامم المتحدة عام ١٩٧٧، حيث تعتبر هذه البروتوكولات رديفاً هاماً ومكملاً لمعاهدة جنيف، وبهذه الخطوة يمكن لاسرائيل أن تثبت حسن نواياها تجاه التزاماتها القانونية التي تعهدت بوفائها حين انضمت الى الدول الموقعة على الاتفاقية.

٣ - على اسرائيل اتخاذ الخطوات الاجرائية اللازمة من أجل تبني كافة اتفاقيات جنيف والبروتوكولات التابعة لها، ومن ثم العمل على دمج هذه البنود ضمن قانونها المحلي التشريعي، وعندئذ

يمكن الحديث عن تطبيق شامل لبنود الاتفاقية.

٤ - في حال تعهد اسرائيل بتبني البروتوكول الصادر عام ١٩٧٧ - البند رقم (١٠)، والقاضي بضرورة التطبيق السليم لقرارات جنيف عن طريق تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، فإن هذه اللجنة يجب أن تمارس مهمتها بشكل عملي من أجل التأكد من سلامة التنفيذ.

٥ - إذا رفضت اسرائيل الالتزام بالبروتوكول المذكور، واستمرت في ممارستها المتناقضة مع بنود الاتفاق، ينبغي على كافة الدول الاطراف في جنيف، العمل على تشكيل قوة حماية دولية تهدف الى ضمان الحد الأدنى من سلامة المدنيين في المناطق المحتلة، الذين عانوا كثيراً ولفترة طويلة من الزمن لغياب أي شكل من اشكال الحماية. ويمكن تشكيل لجنة الحماية الدولية من الدول الاعضاء في الامم المتحدة، كما يمكن فرض وجودها في المناطق المحتلة بقرار ايجابي يصدره مجلس الامن الدولي.

وإذا فشل مجلس الامن الدولي في اتخاذ مثل هذا الاجراء، فإن المسألة قد ترفع امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بهدف بحث اقتراح يقضي بفرض الحصار الاقتصادي على اسرائيل (من منطلق تطوعي)، وهذا الاجراء كان قد اقترح من قبل بعض الباحثين في القانون الدولي، وقامت الجمعية العمومية بتطويره وتبنيه في ٣/ نوفمبر/ ١٩٥٠.

ينص القرار، الذي يحمل الرقم (٣٧٧)، وتحت عنوان (اتحاد من أجل السلام) على أنه في حال قيام احدى الدول الاعضاء في مجلس الامن باستخدام حق النقض، فإن المجلس يصبح عاجزاً عن مواصلة مهمته في تحقيق الامن والسلام العالمي، وعندئذ تستطيع الجمعية العمومية ان تلجأ الى اجراء خاص، يتلخص في عرض المسألة على اعضائها لمناقشتها، ثم تقترح الجمعية على الدول المجتمعة اعلان المقاطعة الاقتصادية على الدولة المعنية، وتتم الموافقة على الاقتراح على اساس فردي وتطوعي من قبل كل من الدول المجتمعة.

ترجمة: س. ق

الهوامش:

(١) اوبينهام، ولور باكت، القانون الدولي. معاهدات، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، دار لونغمان للنشر، لندن، ١٩٥٢، ص ٢٢٤. فون جلاهن، حماية حقوق الانسان في اوقات الصراعات المسلحة، الكتاب السنوي الاسرائيلي لحقوق الانسان (IYHR)، الجزء الاول، ١٩٧١، ص ٢١١.

(٢) التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ لمنظمة الصليب الاحمر الدولي (ICRC)، جنيف، ١٩٨٩، ص ١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٠.

(٤) الامر العسكري رقم (٣)، صادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية، ٧/ حزيران/ ١٩٦٧، (اوامر، اجراءات وتعيينات) (O.P.A)، الجزء الاول، ص ١٢.

(٥) الامر العسكري رقم (١٤٤)، ٢٢/ اكتوبر/ ١٩٦٧، (O.P.A) الجزء الثامن، ص ٣٠٣.

(٦) موفيت، قانون الطوارئ المستمر، تحليل قانوني لاستخدامات اسرائيل لقانون الطوارئ البريطاني في المناطق المحتلة، مؤسسة الحق، الضفة الغربية، ١٩٨٩، ص ٢١ - ٢٢. شامجار، مراقبة القانون الدولي للمناطق المدارة، (IYHR)، الجزء الاول، ١٩٧١، ص ٢٦٣.

- (٧) بلوم، ضياع صاحب الحق في الخلافة، انطباعات حول الاوضاع في يهودا والسامرة، مجلة القانون الاسرائيلي، الجزء ٣، العدد ١، ١٩٦٨، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- (٨) ناثان فينبرغ، الوضع القانوني للضفة الغربية، مجلة نيو أوت لوك، اكتوبر/ نوفمبر - ١٩٧٧، ص ٦٠.
- (٩) المصدر السابق، ص ٦٠.
- (١٠) تقرير منظمة الصليب الاحمر الدولية لعام ١٩٨٨، (مصدر سبق ذكره)، ص ٨٠.
- (١١) عندما كتب القاضي شامجار هذه الدراسة في عام ١٩٧١، كان يشغل منصب المدعي العام الاسرائيلي، أما اليوم فهو رئيس المحكمة الاسرائيلية العليا.
- (١٢) شامجار، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٦٢.
- (١٣) بويد، (YHR)، الجزء الاول، ١٩٧١، ص ٢٥٩.
- (١٤) المصدر السابق، ص ٢٦٠.
- (١٥) فون جلاهن، (YHR)، الجزء الاول، ١٩٧١، ص ٣٠٩.
- (١٦) جين بيكتيت، ملاحظات حول اتفاق جنيف الرابع، (ICRC)، جنيف، ١٩٥٨، ص ٢٧٣.
- (١٧) تقرير منظمة الصليب الاحمر الدولي لعام ١٩٨٨، (مصدر سبق ذكره)، ص ١٠٩.
- (١٨) هذه القوانين كانت قد وضعت من قبل الاستعمار البريطاني في عام ١٩٤٥، وكانت تستهدف بالاساس لجم المنظمات الارهابية اليهودية التي كانت تعمل ضد السلطات البريطانية. منذ عام ١٩٤٨ استخدمت اسرائيل هذه القوانين للجم نشاط العرب داخل اسرائيل، وبعد ١٩٦٧ استخدمت القوانين نفسها لتقييد نشاط العرب في المناطق المحتلة.
- (١٩) استخدمت المحكمة الاسرائيلية العليا هذا الاسلوب في اكثر من قضية، ومن بين القضايا: القضية رقم ٦٠٦/٧٨ ورقم ٦١٠/٧٨، بيسكي دين، محكمة محكمة العدل العليا، المجلد ٣٣، الجزء الثاني، ١٩٧٩، ص ١١٣ - ١٢٤.
- (٢٠) ثيودور مودين، الضفة الغربية وقطاع غزة: قوانين حقوق الانسان خلال الفترات الانتقالية، (YHR)، الجزء التاسع، ١٩٧٩، ص ١٠٩.
- (٢١) شاباتي روزين، المساهمة في قوانين جنيف (١٨٦٤ - ١٩٤٩) والبروتوكولات التابعة لها (١٩٧٧)، مجموعة من الابحاث في القانون الدولي لحقوق الانسان ومبادئ منظمة الصليب الاحمر الدولية، دارمارتينوس نيهوف، ١٩٨٤، ص ٨٦٧.
- (٢٢) شامجار، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٦٣.
- (٢٣) شامجار، الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المدارة (١٩٦٧ - ١٩٨٠) القدس، ١٩٨٢، ص ٣٨.
- (٢٤) موفيت، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٥.
- (٢٥) بيكتيت، (مصدر سبق ذكره)، ص ٦١٥.
- (٢٦) خلال فترة احتلال اسرائيل للمناطق، قامت بابعاد ما يزيد على ٤٠٠٠ شخصية فلسطينية من مثقفين ونقابيين وطلاب من الضفة الغربية، مستندة بذلك الى قانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥. هذا الابعاد يعتبر خرقاً فادحاً لليند (٤٩) من قرارات جنيف الرابعة وكافة قوانين حقوق الانسان.
- (٢٧) انظر قضليا المحكمة الاسرائيلية العليا رقم ٦٣٤/٨٥، ورقم ٦٣٥/٨٥، بيسكي دين، المجلد ٤٠، القسم الاول، ص ٢٢٤ - ٢١٩.
- (٢٨) كاسيس، حقوق وواجبات المحتل تجاه الاراضي المحتلة ومصادرها الطبيعية، ورقة مقدمة الى مؤتمر القدس الدولي حول الادارة الاسرائيلية للمناطق المحتلة، ٢٢ - ٢٥ يناير ١٩٨٨، ص ٢٠.
- (٢٩) المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٣٠) كاسيس، (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٠.
- (٣١) بيكر، النظم القانوني الاسرائيلي، منشورات الجامعة العبرية، القدس، ١٩٦٨، ص ٧٢.

- (٢٢) رجا شحادة، قانون المحتلين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، واشنطن، ١٩٨٥، ص ٩٦.
- (٢٣) إيان براونلي، مبادئ القانون الدولي، منشورات جامعة أوكسفورد، أوكسفورد، ١٩٨٥، ص ٤٩.
- (٢٤) مازن قبضي، تطبيقات القانون الدولي على المناطق المحتلة، كما وردت في قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية، دراسة مقدمة الى مؤتمر القدس الدولي، يناير ١٩٨٨، ص ٣٨.
- (٢٥) مارك ستيفن، فرض تطبيق القانون الدولي في المناطق المحتلة من قبل اسرائيل، مؤسمة الحق، الضفة الغربية، ١٩٨٩، ص ١.
- (٢٦) انظر قرارات مجلس الامن الدولي رقم ٢٣٧، الصادر في ١٤/ يونيو/ ١٩٦٧، والقرار ٤٦٨ الصادر في ٨/ مايو/ ١٩٨٠، والقرار ٤٦٩، الصادر في ٢٠/ مايو/ ١٩٨٠، والقرار ٤٧١ الصادر في ٥/ يونيو/ ١٩٨٠.
- (٢٧) الوضع القانوني للضفة وقطاع غزة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢، ص ٢٠.
- (٢٨) آلان غريسون، الضفة الغربية واسرائيل والقانون الدولي، دار فرانك ساس، لندن، ١٩٧٨، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.
- (٢٩) مجلة الصليب الاحمر الدولي، يوليو/ اغسطس - ١٩٨٩، العدد ٢٧١، ص ٣٦٢.
- (٤٠) وثائق حول قوانين الحرب، اعداد وتحرير: آدم روبرت وريتشارد غيلف، أوكسفورد، ١٩٨٢، ص ٢٧٢.
- (٤١) اضافة من الكاتب للتأكيد.
- (٤٢) تقرير منظمة الصليب الاحمر الدولي، (مصدر سبق ذكره)، ص ١٥.
- (٤٣) المصدر السابق، ص ١٥.

في إسرائيل خلال أكثر من أربعين عاماً منذ إقامتها وإعلان استقلالها، آخذين بعين الاعتبار السياسة التي انتهجتها السلطة تجاههم والقوانين التي سنتها و/ أو طبقتها في المجالات المختلفة والتي تبين، في رأينا، وجود المساواة أو عدم وجودها.

٢ - المساواة بين العرب واليهود تكتيك ذكي مارسه الصهيونية:

في سنوات العشرين، وحتى أواسط سنوات الثلاثين من القرن الحالي، طرحت الحركة الصهيونية فكرة المساواة بين اليهود والعرب في نطاق الدولة التي عملت وخططت لإقامتها في فلسطين (أرض إسرائيل)، وذلك كرد فعل على رفض «الجانب العربي» لفكرة الصهيونية. وقد رفعت قيادة الحركة الصهيونية في الفترة المذكورة شعارات مثل: «المساواة في القرى»، «ثنائية القومية»، «الفدرالية»، «عدم السيطرة على الآخرين»، لوصف العلاقات المستقبلية بين العرب واليهود «ضمن إطار الكيان الصهيوني المزمع إقامته، وذلك كي تنال اعجاب الرأي العام الليبرالي السائد في بريطانيا ولتليين الموقف العربي - دون ان تنتكر لاهدافها النهائية بخصوص السيادة اليهودية على أرض إسرائيل»^(٣).

وليس من الصعب رؤية الطابع التكتيكي للاقتراحات الصهيونية المتعلقة بمكانة العرب في الدولة اليهودية المزمع إقامتها، بما في ذلك موضوع المساواة، اذا قارنا بين التفسيرات التي اعطاها زعماء الحركة الصهيونية لمصطلح المساواة في بداية سنوات الثلاثين مع تلك التي اعطيت لهذا المصطلح بعد العام ١٩٣٥. لقد اقترحت المساواة في البداية كخطة تشريعية وكمبدأ سياسي للدفاع عن حق الاستيطان اليهودي بالتوسع والاستيعاب القادمين في الوقت الذي كان ما يزال اقلية في فلسطين. كان معنى المساواة منع الغالبية العرقية من وضع حد «بشكل ديمقراطي» لتطور بيت قومي يهودي^(٤).

لقد تحدث بن غوريون في العام ١٩٣٤ في مؤتمر حزب «المباي» عن اقامة دولة فدرالية تجمع بين كنتونات، وأكد بأن ذلك نابع «ليس من اعتبارات سياسية تكتيكية، وانما لأن هذا هو الواقع السياسي لصهيونيتنا: عدم سيطرة اليهود على العرب وعدم سيطرة العرب على اليهود.. سوف نطالب بالتغيير بادخال يهود وعرب بعدد متساو الى حكومة البلاد ليكونوا جزءاً من القوة المشرعة والقوة المنفذة»^(٥). ولكن سرعان ما بانّت حقيقة الموقف الصهيوني، وبأن الحديث عن فكرة المساواة ليس سوى تكتيك نابع عن التفاوت الكبير بين رغبة وأهداف الصهيونية اقامة «بيت قومي» وبين قدرة اليهود في فلسطين على تحقيقها. فمع قدوم موجات الهجرة وازدياد عدد السكان اليهود من ١٧٪ عام ١٩٣١ الى ٣٣٪ في العام ١٩٤٠، نجد زعماء الحركة الصهيونية يتخلّون عن فكرة المساواة بين اليهود والعرب كبرنامج سياسي طويل الامد ويتحدثون عن «المساواة» في فترة الانتداب فقط كتكتيك ولا يعترفون بالعرب في فلسطين كشعب^(٦). وفي خطابه امام لجنة «بيل» الملكية في العام ١٩٣٧، أوضح بن غوريون موقفه الذي «بشّر» برفض فكرة المساواة أو أي صورة أخرى لثنائية القومية داخل إطار الدولة اليهودية المنوي إقامتها نهائياً من قبل التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية، فأعلن بأن اليهود هم المجموعة الوحيدة التي يمكن

حقوق العرب الفلسطينيين في إسرائيل

المحامي اسامة حليبي

١ - مدخل:

ليس سرا أن «إسرائيل» لا تملك حتى الآن دستوراً مكتوباً، وعليه ليس ثمة وثيقة قانونية تبين علاقة الغالبية اليهودية في «دولة إسرائيل» مع الاقلية العربية او حقوق ومكانة هذه الاقلية. الوثيقة الوحيدة التي يمكن الرجوع اليها بهذا الصدد هي «وثيقة الاستقلال الاسرائيلية» التي يمكن اعتبارها وثيقة تاريخية تبين، في الظاهر على الأقل، موقف «الدولة اليهودية» من سكانها «غير اليهود»، مذكّرين بأنه ليس لهذه الوثيقة وزناً قانونياً ملزماً، ولا يمكن فرض ما جاء فيها على أي مواطن أو أية سلطة في إسرائيل^(١). لقد نصت «وثيقة الاستقلال» الاسرائيلية على ان إسرائيل «... تقيم المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لمواطنيها جميعاً، دونما فرق في الدين، العرق والجنس، وتؤمن حرية الدين، التعبير، اللغة، التربية والثقافة...»^(٢).

السؤال الاول الذي يتبادر الى الذهن هو: هل قصد صانعو هذه الوثيقة فعلاً اعطاء معنى حقيقي للنص الوارد اعلاه، أم أنه جاء من باب التكتيك وتخفيف او منع ضغط متوقع من قبل الرأي العام العالمي على كيان سياسي حديث العهد، في مسألة صعبة لم يفكروا جدياً بوضع حل لها وهي: التعامل مع وجود اقلية قومية عربية داخل «البيت القومي» اليهودي؟ أو لعل صانعي الوثيقة لم يروا بـ«غير اليهود» الذين لم يبرحوا بلادهم اقلية قومية أصلاً، وعدم ذكر كلمة «قومية» في النص الوارد اعلاه مؤشراً يقود الى هذا الاستنتاج؟. هذه الاسئلة تقود الى سؤال آخر لا يقل أهمية وهو: هل يمكن أصلاً لكيان سياسي أعلن عن نفسه انه «دولة يهودية» اقيمت لتكون «بيتاً قومياً» للشعب اليهودي ان تمنح المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها في الوقت ذاته؟ أو ليس هنالك تناقض داخلي (inherent) بين هذين الأمرين؟. للاجابة على هذه الاسئلة المترابطة لا بد من العودة الى مواقف الحركة الصهيونية ممثلة بقادتها وزعمائها قبل اقامة إسرائيل، والمتعلقة بموضوع المساواة بين العرب واليهود في نطاق الدولة اليهودية المنوي إقامتها. كذلك، وبطبيعة الحال، مراجعة الواقع الذي عاشه ويعيشه المواطنون العرب

اعتبارها مجموعة قومية في فلسطين ولها حقوق تاريخية كاملة على «أرض إسرائيل»، وليس هناك أي عرق أو أمة أخرى - كوجدة واحدة - ترى بهذه البلاد موطنها»^(٧).

يمكن القول بأن الحركة الصهيونية قد لجأت إلى مسألة المساواة بين اليهود والعرب في الدولة المنوي إقامتها كتكتيك يسهل عليها تحقيق هدفها إقامة «بيت قومي» لليهود. وحين اعتقدت بأن اليهود قد أصبحوا غالبية، تخلت عن الفكرة وأعلنت موقفها الحقيقي، عدم اعترافها بالسكان العرب في فلسطين كشعب عربي فلسطيني أو «كمجموعة قومية» لها حقوق في هذه البلاد. ويبدو أن الزعامة اليهودية لم تغير موقفها هذا ولم تعترف بالأقلية العربية التي بقيت في وطنها عام ١٩٤٨ أقلية قومية، بل أنها آمنت حتى مرحلة متأخرة من العام ١٩٤٨ بأن مشكلة الأقلية العربية قد حُلّت نتيجة للحرب وترك السكان العرب للبلاد أثناء المعارك، وبأن إسرائيل قد أصبحت دولة متجانسة السكان تقريباً، وبأن «ثقافة الدولة يهودية»، الإدارة الحكومية - يهودية، الجيش وجميع مؤسساتها الهامة يهودية بشكل تام تقريباً»^(٨).

بناءً على ما تقدم، يمكننا القول بأن الحديث عن «المساواة التامة» في الحقوق الاجتماعية والسياسية في وثيقة الاستقلال لم يتعد كونه ضريبة كلامية دفعتها دولة إسرائيل حديثة العهد لتكسب ود أكبر عدد من دول العالم وتحظى باعترافها. وموقف القيادة الصهيونية من مسألة المساواة، كما ورد أعلاه، يفسر في رأينا، عدم ذكر كلمة «قومية» عند الحديث عن الحقوق في «وثيقة الاستقلال». هذه الاستنتاجات الصعبة يؤكدتها الواقع الذي يعيشه المواطنون العرب منذ قيام الدولة كما سنرى فيما يلي.

٣ - التمييز القومي حقيقة ناجزة في إسرائيل

سواء أكان عدم ذكر «الحقوق القومية» لغير اليهود في سياق الحديث عن «المساواة التامة» في «وثيقة الاستقلال» مقصوداً أم عفواً، فإن الواقع قد أثبت بأن المواطنين العرب لم يحصلوا على المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية أيضاً، بل أن التمييز القومي الذي تمارسه السلطة ضدهم - دون أن تعترف بذلك طبعاً - سواء من خلال السياسة الحكومية التي تتبعها الوزارات المختلفة أو من خلال القوانين والأنظمة سارية المفعول في إسرائيل - قد أصبح حقيقة حاصلة وناجزة في هذه البلاد، ولم يعد وجود هذا التمييز أمراً يتطلب البرهان والأبحاث والدراسات التي تثبت ذلك غير قليلة»^(٩).

ولا ينكر وجود هذا التمييز ونتائجه أرباب السلطة في إسرائيل، فبعضهم يتجنب التسمية ويتحدث عن «الفرق» بين وضع السكان العرب ووضع السكان اليهود في المستويين الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن إهمال استمر سنوات طويلة^(١٠)، والبعض الآخر يعترف بالواقع وبوجود التمييز ضد المواطنين العرب، لكنه يحاول تلييل وجوده وإعطاء المصادقية لذلك، فيلجأ إلى الادعاء المعروف بأن المساواة التامة في الحقوق لا يستحقها إلا من قدم واجباتهم كاملة. والقصد من وراء ذلك أن المواطنين العرب لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي، ولذلك فهم لا يقدمون واجباتهم كاملة، وعليه، هناك تبرير لعدم مساواتهم مساواة تامة مع المواطنين اليهود^(١١). هذا مع العلم أن «وثيقة الاستقلال» لم تضع شروطاً كهذه لمنح المساواة

لمواطني الدولة «دون فارق في الدين، العرق والجنس». ومع العلم بأن عدم تجنيد المواطنين العرب - عدا الدروز - لم يتم لأسباب إنسانية تتعلق بوضع الحرب الذي تعيشه إسرائيل مع الشدوب والدول العربية المحيطة، وإنما لأسباب «أمنية» تتلخص بعدم الثقة «بمواطنيها» العرب^(١٢). وقد أثبت الواقع بأن التمييز ضد المواطنين العرب لا علاقة له بموضوع الخدمة في الجيش، حيث يعاني منه المواطنون العرب الذين «يقدمون واجباتهم كاملة» (نقصد الدروز) تماماً كما يعاني منه المواطنون العرب الذين لا يخدمون في الجيش^(١٣). ويبدو أن مرده إلى الانتماء القومي للمواطن، والذي يشكل العامل الأساسي لتحديد موقف السلطة منه: فالمواطن اليهودي يعيش في كيان أقيم كبيت قومي له «وحقه التاريخي» به لا نقاش فيه، ومصالحته ومصالحة شعبه من أهم أهدافها. أما المواطن العربي - الذي لم يتوقع زعماء الحركة الصهيونية ومؤسسو الدولة بقاءه فيها - فيعيش في «دولة» تعرف نفسها على أنها دولة شعب آخر: «دولة الشعب اليهودي». وطبعاً أن يكون لمثل هذا الوضع تأثير على حقوقه القومية والمدنية كما سنرى من خلال الأمثلة التي سنوردتها فيما يلي على وجود التمييز القومي ضده.

٤ - أمثلة على التمييز القومي:

فيما يلي بعض الأمثلة التي تبين تأثير الصيغة اليهودية لإسرائيل، التي تقود في حالات غير قليلة إلى التمييز القومي ضد المواطنين «غير اليهود».

١ - قانون العودة وقانون الجنسية

يمكن اعتبار هذين القانونين مثلاً بارزاً للتمييز القومي الظاهر للعيان (overt disc) ضد المواطنين العرب وضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني ككل. وهذا التمييز نجده في مستويين: الأول - تمييز بين اليهود و«غير اليهود» الراغبين في الهجرة والقدوم إلى إسرائيل، والثاني - بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب المقيمين في إسرائيل.

(١) التمييز في المستوى الأول:

يشتمل قانون العودة على «الحق التوراتي»: أرض إسرائيل تعود لشعب إسرائيل، وعليه فلهذا الشعب الحق في «العودة» إلى أرضه، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون كما يلي: «لكل يهودي الحق في القدوم إلى البلاد».

وترجم قانون الجنسية هذا «الحق التاريخي» إلى حقوق مدنية ملموسة، أهمها الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو تماتيكية بناءً على حق العودة حال وصوله إلى إسرائيل أو حتى قبل وصوله (المادة ٢)، وذلك بمجرد تعبيره عن رغبته في الحصول على الجنسية الإسرائيلية ودون التنازل عن جنسيته التي يحملها. وقد أوضح بن غوريون هذا الأمر أثناء طرح مشروعي قانون العودة وقانون الجنسية في الكنيست حيث قال:

«...ويتمم قانون الجنسية قانون العودة ويقرر بأن اليهودي يصبح مواطناً في وطنه بناءً على حقيقة

هجرتة الى اسرائيل وهو لا يحتاج الى اية حقيقة او شكلية اخرى او الى اي شرط آخر سوى رغبته في العيش في الدولة^(١٤)

... أما «غير اليهودي» الذي يرغب في القدوم الى اسرائيل ويصبح مواطناً فيها، فليس امامه نظرياً سوى ان يطلب التجنس بعد ان تتوفر فيه ٦ شروط مجتمعة أهمها: ان يكون له حق الإقامة الدائمة في اسرائيل، وان يتنازل عن جنسيته السابقة او يثبت بانه لن يبقى مواطناً اجنبياً بعد حصوله على المواطنة الاسرائيلية، وان يلم المأما ما باللغة العبرية (المادة ٥). إلا ان توفر الشروط المذكورة اعلاه لا يؤمن حصوله على الجنسية الاسرائيلية، حيث ان الصلاحية المطلقة هنا تعود لوزير الداخلية، حيث يمنحه ايأما «إذا ارتأى ذلك» وبعد ان يصرح الشخص المعني بأنه سيكون مواطناً وفي اسرائيل (المادة ٥ (ج)).

وحيث اننا بصدد الحديث عن التمييز القومي ضد المواطنين العرب في اسرائيل بتأثير الصبغة اليهودية لاسرائيل، فاننا نكتفي هنا بإثارة التساؤل حول تعارض الوضع القانوني المشروح اعلاه مع تعليمات المعاهدة بشأن القضاء على جميع انواع التمييز العرقي لسنة ١٩٦٥، والتي تنص على ان لكل دولة الحق بوضع قوانين في مجالات الجنسية، المواطنة او التجنس، شريطة ألا تميز هذه القوانين ضد اية قومية محددة (any particular nationality)^(١٥). حيث يمكن الادعاء بانه في الظروف التي اقيمت فيها اسرائيل، وقع الاخذ بعين الاعتبار بان هنالك شعب واحد آخر وقومية واحدة اخرى فقط يدعون بحقوقهم في هذه البلاد وبحقوقهم في العودة اليها - الشعب العربي الفلسطيني - فان مواد القوانين المذكورة موجهة في الاساس ضد «قومية محددة»، وبالتالي تتعارض مع تعليمات المعاهدة المذكورة.

(٢) التمييز في المستوى الثاني:

ان حق الحصول على الجنسية الاسرائيلية، اوتوماتيكياً، ودون قيد او شرط بناء على حق العودة، لم يمنح لليهود المهاجرين الى اسرائيل بعد قيامها فقط، بل اعطي هذا الحق بأثر رجعي لليهود الذين هاجروا الى فلسطين او ولدوا فيها قبل قيام الدولة^(١٦). وعليه، فان جميع اليهود الذين تواجدوا في البلاد قبل سن القانون، حصلوا على الجنسية الاسرائيلية بناء على «حق العودة»، اما السكان العرب الذين تواجدوا في فلسطين قبل قيام اسرائيل ولم يغادروها في العام ١٩٤٨، فقد توجب عليهم اثبات توفر ثلاثة شروط مجتمعة فيهم للحصول على الجنسية الاسرائيلية:

أولاً: ان يكون الشخص المعني مسجلاً في سجل السكان بتاريخ ١٩٥٢/٣/١.

ثانياً: ان يكون الشخص المعني مقيماً في اسرائيل يوم بدء سريان قانون الجنسية، أي في ١٩٥٢/٧/١٤.

ثالثاً: تواجد الشخص المعني في اسرائيل او في منطقة اصبحت جزءاً من اسرائيل بعد اقامتها، او انه دخل اسرائيل بشكل قانوني في الفترة ما بين اقامة اسرائيل (١٩٤٨/٥/١٥) وبدء سريان قانون الجنسية.

لقد حالت الشروط الثلاثة المذكورة دون حصول سكان البلاد العرب، في كثير من الاحوال، على الجنسية الاسرائيلية. وقد قاسى السكان العرب من ذلك في السنوات الاولى لاقامة اسرائيل ووجد الكثيرون انفسهم عرضة للابعاد من وطنهم نتيجة لعدم استطاعتهم اثبات احد الشروط المذكورة، وخاصة الشرط الثالث منها^(١٧).

تعتبر الولادة في اسرائيل احدى الطرق للحصول على الجنسية الاسرائيلية، شريطة ان يكون احد الوالدين مواطناً اسرائيلياً^(١٨). وعليه، فان المولود العربي الذي لم يحصل والداه على الجنسية الاسرائيلية بموجب المادة ٢ من القانون، أي بناء على الإقامة في اسرائيل، لم يحصل هو ايضاً على الجنسية الاسرائيلية بناء على ولادته في اسرائيل. أما المولود اليهودي فيحصل على الجنسية الاسرائيلية استناداً الى «حق العودة» وليس بناء على ولادته ودونما شروط، حيث تنص المادة ٢ (ب) (٢) على ان الجنسية تمنح بناء على «حق العودة» لمن ولد في اسرائيل بعد اقامتها - منذ ولادته -.

(٣) التمييز بين المقيمين في اسرائيل

ما زال قائماً وان خفّت حدته:

لقد خفّت حدة التمييز بين اليهود والعرب المقيمين في اسرائيل بعد تعديل القانون في العام ١٩٨٠ واضافة المادة ١٢. لكن مبدأ التمييز بين اليهود الذين يحصلون على الجنسية الاسرائيلية بناء على «حق العودة» وبين العرب، الذين يطلب منهم اثبات توفر شروط معينة للحصول على الجنسية الاسرائيلية - ما زال قائماً. فالمادة ١٢ تنص على انه يجب توفر ٥ شروط في من يرغب بالحصول على الجنسية الاسرائيلية بناء على اقامته في اسرائيل:

أولاً: الا يكون قد حصل على الجنسية الاسرائيلية بناء على مادة اخرى من القانون.

ثانياً: كان مواطناً في فلسطين (ارض اسرائيل) قبيل اقامة الدولة.

ثالثاً: كان مقيماً في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤.

رابعاً: كان مقيماً في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان يوم تعديل القانون عام ١٩٨٠.

خامساً: ليس مواطناً في احدى الدول المذكورة في المادة ١٢ من قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة ١٩٥٤. وهذه الدول هي: لبنان، سوريا، مصر، الاردن، العراق، اليمن «أوكل جزء من ارض اسرائيل يقع خارج حدود اسرائيل».

وليس هناك ما يبرر التمييز بين اليهود والعرب المقيمين في اسرائيل في مجال الحصول على الجنسية الاسرائيلية، سوى رغبة السلطة الاسرائيلية التأكيد على الصبغة اليهودية لاسرائيل وعلى «حق العودة» حتى خارج اطار قانون العودة، وعند الحديث عن حقوق مدنية، كالحق في الحصول على الجنسية. ونحن نرى ان هذا التمييز يتناقض مع نصوص المعاهدة بشأن القضاء على جميع انواع التمييز العرقي لسنة ١٩٦٥ التي تمنع التمييز ضد «قومية محددة» في مجال الجنسية والتجنس. ولا شك بان قانون الجنسية الاسرائيلي يميز ضد «قومية محددة» هي القومية العربية التي ينتمي اليها ١٧٪ من سكان اسرائيل.

ب - الأمر بشأن ضريبة الشراء (اعفاء) لسنة ١٩٧٥.

لقد أصدر وزير المالية هذا الأمر بموجب صلاحيته وفق قانون ضريبة الشراء لسنة ١٩٥٢^(٣١). ويتعلق هذا الأمر بموضوع منح الاعفاء من ضريبة الشراء على الحاجيات التي يحضرها معه المسافر الاسرائيلي العائد من الخارج او السائح من الخارج الى اسرائيل. المسافر الاسرائيلي العائد من الخارج يمكن ان يكون، بموجب هذا الامر، واحداً من ثلاثة: «طالب عائد» أو «مقيم عائد»، أو «مواطن عائد»، ويمتلك الامر حقوقاً متساوية للطالب العائد و«المقيم العائد» - بعد قضاء فترة سنتين خارج البلاد - بالنسبة للاعفاء من ضريبة الشراء على الحاجيات التي يحضرونها معهم عند عودتهم^(٣٢). أما «المواطن العائد» فيحصل على اعفاءات وتسهيلات اكبر بكثير من تلك التي تمنح للطالب العائد أو للمقيم العائد^(٣٣). وقد عرّف «المواطن العائد» في المادة ١^(٣٤) من الامر كما يلي:

«المواطن العائد - من دخل اسرائيل واثبت بشكل يرضي المدير (مدير الجمارك) توفر الشروط التالية فيه:

(١) غادر اسرائيل قبل ١ نيسان ١٩٧٥ ولم يعد اليها في الفترة ما بين كانون الثاني ١٩٧٨ وبين ٣١ آب ١٩٧٩.

(ب) عند مغادرته اسرائيل وعودته اليها كان مواطناً اسرائيلياً.

(ج) لو لم يكن مواطناً اسرائيلياً لسرى عليه قانون العودة.

(د) عند دخوله (لاسرائيل) كان عمره ١٧ عاماً على الاقل.

(هـ)

(و) حصل على شهادة من وزارة الاستيعاب.

هذه الشروط الستة يجب ان تتوفر مجتمعة في الشخص المعني حتى يعتبر «مواطناً عائداً». وعليه، فان الشرط الثالث المذكور اعلاه: «لو لم يكن مواطناً اسرائيلياً لسرى عليه قانون العودة»، يحول دون اعتبار المواطن العربي «مواطناً عائداً» بموجب الامر المذكور، لان قانون العودة لا يسري الا على اليهود دون غيرهم. ووجود هذا الشرط بصيغته المذكورة لا يترك شكاً بأن الوزير الذي اصدر الامر الذي نحن بصدده، قد قصد استثناء المواطنين العرب، قسماً الى «حق العودة» وقانون العودة لتحقيق ذلك. ان امامنا هنا تمييزاً ضد المواطنين العرب على اساس انتمائهم القومي، وقد تولّد بتأثير الصبغة لاسرائيل للدولة «حق العودة» في مجال كان من المفروض ان يبقى بعيداً عن مثل هذا التأثير.

ج - قانون التعليم الرسمي لسنة ١٩٥٣:

يتناول هذا القانون، فيما يتناوله، ويحدد اهداف التعليم الرسمي في اسرائيل التي لا يمكن لمناهج التعليم - التي تضعها وزارة المعارف والثقافة للمدارس الرسمية - تجاهلها. وحيث ان هنالك شعبين يعيشان في هذه البلاد، وحيث ان «وثيقة الاستقلال» قد وعدت بمنح المساواة التامة في الحقوق وبتأمين «حرية اللغة، التربية والثقافة» - فقد يتوقع البعض ان يأخذ هذا القانون بالحسبان وجود الشعبين،

تاريخهما وتراثهما ومتطلباتهما التعليمية والثقافية (والقومية؟) بشكل متساو، او على الاقل ان يكون لبعض هذه الامور - بالنسبة للمواطنين العرب - انعكاس في اهداف التعليم الرسمي كما يحددها هذا القانون. ولكن، ليس الامر كذلك.

لقد نصّت المادة ٢ من القانون المذكور كما يلي^(٣٥):

«ان اهداف التعليم الرسمي هي ارساء التعليم في الدولة على قيم حضارة اسرائيل (= شعب اسرائيل - أ.ح.) وانجازات العلم، على حب الوطن والاخلاص للدولة ولشعب اسرائيل، على وعي الكارثة والبطولة، على الايمان بالعمل الزراعي وبالحرف، على تحضير طلابي على التوق الى مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحب الانسان».

واضح من نص المادة ٢ التأكيد على وجود الشعب اليهودي وتراثه وتاريخه وحضارته. وتتجاهل هذه المادة وجود الشعب الفلسطيني وتاريخه وتراثه وحضارته، او على اقل تقدير، تتجاهل تجاهلاً تاماً وجود المواطنين العرب كأبناء اقلية لها تراثها وتاريخها وانتمائها القومي والحضاري.. وكأن هذه البلاد لا يعيش فيها سوى شعب واحد هو الشعب اليهودي. ولا يغير من هذه الحقيقة - تجاهل وجود المواطنين العرب - الحديث عن «مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح..» بل اننا نرى بان شعباً يتجاهل المشرع الاسرائيلي وجوده، لا يقصده هذا المشرع عندما يتحدث عن مثل هذا المجتمع.

هنالك من يدعي بأن المادة ٤ من قانون التعليم الرسمي تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة «لغير اليهود» ويرى فيها تمييزاً ايجابياً لصالحهم^(٣٦) وكان هذه المادة تزيل الغبن اللاحق بالمواطنين العرب كما شرحنا اعلاه. ان هذا الادعاء غير صحيح وغير مقبول في رأينا، كما سنبين فيما يلي. لقد نصّت المادة ٤ كما يلي:

«ان الوزير (وزير المعارف والثقافة - أ.ح.) مخوّل بوضع برامج التعليم في كل مؤسسة تربوية رسمية، في المؤسسات التربوية غير اليهودية تلائم برامج التعليم لظروفها الخاصة».

ان الواقع يثبت ان برامج التعليم في المدارس العربية لم تخرج عن نطاق اهداف التعليم الرسمي كما حددتها المادة ٢ من القانون، والادعاء القديم بوجود تمييز مقصود ضد المواطنين العرب في مناهج التعليم ومحتوياتها ما زال صحيحاً^(٣٧). فمراجعة هذه المناهج تقود الى النتيجة بأنها تتجاهل المطالب والاحتياجات الحقيقية للمواطنين العرب كأبناء اقلية لها تراثها وانتمائها القومي. فهي تشتمل على تدريس تاريخ الشعب اليهودي القديم والحديث بشكل موسع بما في ذلك تاريخ الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية الى فلسطين، في حين أفرغت مواضيع التاريخ والادب العربي من كل العناصر والرموز التي تعطي الطالب العربي شعور الاعتزاز بتراثه وتاريخه وبانتمائه القومي. ولا تنكر وزارة المعارف ان السبب هو خشيتها من ان تثير هذه المواضيع والعناصر والرموز الشعور القومي لدى المواطنين العرب^(٣٨).

ان مراعاة «الظروف الخاصة» لغير اليهود، كما تفهمها وزارة المعارف والثقافة، قد ولدت منهاج تعليم «خاص» في مدارس القرى الدرزية في اسرائيل حيث يشتمل على تعليم «التراث الدرزي» ومواضيع مثل «التاريخ للدروز» و«العبرية للدروز» و«العربية للدروز» الخ.. والهدف من هذا المنهج تقوية وترسيخ

ما يسمى «بالوعي الدرزي الاسرائيلي» لدى الطلاب، وبكلمات اخرى التأكيد على كون الدرروز مجموعة منفصلة عن القومية العربية^(٣٨). ان مثل هذه «المراعاة» التي تؤكد على كون الاقلية العربية في اسرائيل «أقليات» قومية لا تخدم، بالتاكيد، مصالح هذه الاقلية، بل تثبت النهج الذي تتبعه السلطات الاسرائيلية تجاه هذه الاقلية والمتضمن على التمييز القومي ضدها.

د - التمييز في مجال مصادرة الارض:

لقد رأت الحركة الصهيونية في فلسطين (ارض اسرائيل) «أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض» وفي اليهود - القومية الوحيدة صاحبة الحق في هذه البلاد والتي ترى فيها «بيتها القومي». وتجاهلت الصهيونية وجود القومية العربية في فلسطين وحقوقها. وبدا هذا التجاهل واضحاً من خلال استعمالها للوسائل والمصطلحات التي اوجدتها بهذا الخصوص: فأقامت شركات ومؤسسات تعمل خصيصاً على تحقيق السيطرة على الارض في فلسطين مثل شركة «صندوق اراضي اسرائيل» الذي اقيم بهدف «انقاذ الارض» من ايدي «غير اليهود» ونقلها الى ايدي يهودية - ملكية يهودية لتصبح جزءاً من «أرض الشعب» التي ستعرف، فيما بعد، «بأراضي اسرائيل»^(٣٩).

وانعكس توجه الصهيونية المذكور في السياسة التي اتبعتها وفي القوانين التي سنتها دولة اسرائيل بعد اقامتها في مجال الاراضي بشكل عام ومصادرة الاراضي بشكل خاص، لتضاف الى قائمة القوانين والانظمة الانتدابية في هذا المجال. وتشتمل قائمة القوانين التي استخدمتها حكومة اسرائيل لاجل مصادرة الاراضي العربية والسيطرة عليها، سواء كأداة رئيسية أو كأداة مساعدة، القوانين التالية:

- ١ - قانون الاراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة ١٩٤٣.
- ٢ - انظمة الطوارئ بشأن فلاحه الاراضي البور واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة ١٩٤٨.
- ٣ - انظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥. (المادة ١٢٥ استعملت لغلاق مناطق معينة او بانائها ليست تحت التصرف الفعلي لاصحابها)^(٤٠).
- ٤ - قانون وضع اليد على الاراضي في حالات الطوارئ لسنة ١٩٥٠.
- ٥ - قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠.
- ٦ - قانون سلطة التطوير (نقل املاك) لسنة ١٩٥٠.
- ٧ - قانون املاك الدولة لسنة ١٩٥١.
- ٨ - قانون استملاك الاراضي (تصديق الاجراءات والتعويضات) لسنة ١٩٥٣.
- ٩ - قانون صندوق اراضي اسرائيل لسنة ١٩٥٣.
- ١٠ - قانون وضع اليد على الاراضي (تعليقات مؤقتة) لسنة ١٩٥٦.
- ١١ - قانون التقادم الزمني لسنة ١٩٥٨.
- ١٢ - قانون اراضي اسرائيل لسنة ١٩٦٠.
- ١٣ - قانون اساسي: اراضي اسرائيل لسنة ١٩٦٠.

١٤ - قانون الغابات لسنة ١٩٢٦.

١٥ - قانون تسوية الحقوق في الاراضي لسنة ١٩٦٩.

١٦ - قانون استملاك الاراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ١٩٨٠.

لقد استعملت القوانين المذكورة، بعضها بشكل كثيف والآخر بصورة اخف، للسيطرة على الاراضي العربية ونقلها الى ايد يهودية تحقيقاً للمبدأ الصهيوني القائل «بانقاذ الارض» وتطبيقاً لسياسة التوسع والاستيطان اليهودي المتمثلة بتطوير (تهويد) مناطق مختلفة في الدولة كالحليل والنقب. فمُنذ قيام الدولة صادرت الحكومة الاسرائيلية عشرات آلاف (ان لم يكن مئات آلاف) من الدونمات باعتبارها «املاك غائبين»^(٤١) وصادرت مسطحات واريضي جميع القرى العربية التي نزح عنها سكانها في العام ١٩٤٨^(٤٢) وما لا يقل عن ٧٠.٠٠٠ دمن من الاراضي والاملاك الموقوفة، وذلك بموجب قانون استملاك الاراضي (تصديق الاجراءات والتعويضات)^(٤٣).

وفي العام ١٩٥٣ صادرت الحكومة ما لا يقل عن ١٢٠٠ دونم من اراضي الناصرة العربية والقرى المجاورة بواسطة قانون استملاك الاراضي للمنفعة العامة لسنة ١٩٤٣ بحجة اقامة مكاتب ودوائر حكومية عليها تعود بالفائدة على المدينة العربية^(٤٤)، ثم تبين فيما بعد، بأن المساحة المطلوبة لبناء هذه المكاتب لا تزيد عن ٨٠ دونماً، في حين استعملت بقية الاراضي المصادرة لبناء بضعة آلاف من الوحدات السكنية كانت النواة لاقامة مدينة الناصرة العليا^(٤٥). وفي العام ١٩٦٢ قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة ٥١٠٠ دونم من اراضي القرى: دير الاسد، البعنة ونحف، وذلك تحضيراً لاقامة مدينة كرميئيل. لقد اشتملت الاراضي المصادرة على كسارات ومحاجر وكروم اعتاش منها الاهالي فطالبوا السلطات ان تصادر اراض اخرى لهم حتى لا يضطروا الى التفتيش عن رزقهم في المدن اليهودية، ولكن مطلبهم رفض وبقي قرار المصادرة على ما كان عليه^(٤٦). وفي العام ١٩٦٥ صودر ٣٠٠٠ دونم من اراضي سهل البطوف التي تعتبر من اخصب الاراضي الزراعية، تابعة لاصحابها من سكان قرى عرابة وسخنين. لقد صودرت هذه الاراضي لتمرير اتايب «المشروع القطري» لنقل مياه بحيرة طبريا الى النقب. وعندما تبين للسلطات بان المشروع سيمر في اراضي يفلحها مواطنون يهود، اوجدت الطرق لمنع الحاق الضرر بها، فمررت الانابيب في انفاق تحت الارض او احادت المشروع بحيث لا يمر في الاراضي الخصبة، وصادرت الاراضي العربية التي وصل عرضها الى ٩٢ متراً، في حين ان عرض المشروع نفسه لم يزيد عن ٤ امتار^(٤٧). كما صادرت الحكومة الاسرائيلية حوالي ٩٠٠٠ دونم في الجليل الاعلى وقامت بترحيل قبيلة عرب العرامشة منها في بداية سنوات الستين، ثم اقامت عليها مستوطنة يهودية هي مستوطنة «ادميت»^(٤٨).

واستمرت مصادرة الاراضي العربية بشكل مكثف في اواخر سنوات السبعين وبداية سنوات الثمانين، حيث قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة ووضع اليد على آلاف الدونمات التي كانت تحت تصرف بدو النقب بواسطة قانون استملاك الاراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ١٩٨٠،

وذلك بحجة استعمالها لاقامة مطارات ومناطق تدريبات عسكرية بدل تلك التي اعيدت لمصر كجزء من سيناء بعد توقيع اتفاقية السلام.

لم تكثف السلطات الاسرائيلية بمصادرة الاراضي العربية بل لجأت الى فرض تقييدات على اصحاب الاراضي العربية التي لم تصدر، نتيجة استعمالها «لاغراض امنية» = للرماية وللتدريبات العسكرية كما كان الحال في منطقة «المل» التي بلغت مساحتها ما بين ١٧,٠٠٠ - ١٨,٠٠٠ دونم وتعود لقرى سخنين، عرابة ودير حنا^(٦٧) والمنطقة المعروفة «برقم» التي تضم اراض واسعة تعود لمدينة أم الفحم.

نتيجة لعمليات المصادرة المكثفة، تجمعت بأيدي الدولة (التي وضعت يدها على جميع الاراضي التي لم يكن لها اصحاب» او التي كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني بموجب قانون املاك الدولة لسنة ١٩٥١ وبأيدي «الكيرن كييمت» (التي اصبحت شركة مسجلة في اسرائيل بموجب قانون «الكيرن كييمت» لسنة ١٩٥٢) وبأيدي «سلطة التطوير» (التي انتقلت اليها جميع الاراضي والعقارات التي صودرت على انها «املاك غائبين»، واقامت بموجب قانون خاص هو قانون سلطة التطوير (نقل املاك) لسنة ١٩٥٠)، مساحات شاسعة من الارض تبلغ ٩٢٪ من مساحة الاراضي في دولة اسرائيل^(٦٨)

ويضمها اليوم مجمع هائل يعرف باسم «اراضي اسرائيل». ولضمان بقاء هذه الاراضي بأيدي يهودية الى الابد سنّت الكنيسة في العام ١٩٦٠ قانون اساسي: اراضي اسرائيل، حيث نصّت المادة ١ منه على ان الملكية في «اراضي اسرائيل» لا تنتقل بالبيع او بأي طريقة اخرى. وفي العام ١٩٦٧ سنّت الكنيسة قانونا اخر يمنع نقل التصرفات في هذه الاراضي الى ايدي مزارعين عرب حتى ولو كان ذلك لفترة محدودة وبموجب اتفاق ايجار وبمقابل مادي. هذا القانون هو قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الارض الزراعية والمياه) لسنة ١٩٦٧^(٦٩). لقد سنّ هذا القانون بعد ان تبينّت للسلطات الاسرائيلية «ظاهرة مقلقة» في سنوات الستين، وهي ان قرى زراعية يهودية وكيبوتسات تؤجر اراض زراعية لمزارعين عرب. لقد كانت هذه الظاهرة مقلقة الى درجة الحديث عن «صندوق اراضي اسرائيل» بدلا من «صندوق اراضي اسرائيل»^(٧٠). وخلال مناقشة مشروع القانون في الكنيسة ابدى اعضاء الكنيسة من الاحزاب المختلفة استياءهم من هذه الظاهرة، واكد وزير الزراعة بان «الارض والمياه هي ملك للقومية (اليهودية - ا.ح.) وللدولة» وبالتالي لا يمكن للقرى الزراعية والكيبوتسات التي حصلت عليها بعد «انقاذها» واقتنائها بأموال يهودية» ان تتصرف بها بهذا الشكل^(٧١).

واضح مما تقدم وجود تمييز قومي ضد المواطنين العرب في مجال مصادرة الاراضي وهذا التمييز مرده الى التوجّه الصهيوني القائل بالسيطرة على الارض و«انقاذها» من ايدي «غير اليهود» لخدمة المصالح اليهودية في دولة اقيمت «كدولة الشعب اليهودي». لاعطاء صورة أوضح تؤكد هذا الادعاء. وسنتناول فيما يلي بعض التوسع قانون «املاك الغائبين» لسنة ١٩٥٢ كمثال لقانون يحتوي على التمييز المبطّن (covert discrimination) ضد المواطنين العرب.

قانون املاك الغائبين:

يعتبر هذا القانون من اهم الوسائل التي اوجدتها دولة اسرائيل للاستيلاء على الاراضي العربية، وأفضل مثال على قانون سن ليطبق على العرب فقط ولغير صالحهم^(٧٢).

ان التعريف الواسع لمصطلح «الغائبين» في المادة ١ من القانون، اوجد ٥ مجموعات من «الغائبين»^(٧٣):

الاولى - مواطنون فلسطينيون غادروا فلسطين الى مكان يقع خارج «ارض اسرائيل» ولم يعودوا اليها. بكلمات اخرى، من غادروا فلسطين بتاريخ ١٩٤٨/٩/١ ولم يعودوا بعدها الى اسرائيل. هذه المجموعة تمثل «الغائبين الحقيقيين».

الثانية - سكان المثلث الذي ضم الى اسرائيل بموجب معاهدة رودوس يوم ١٩٤٩/٤/٣. لقد كان لهؤلاء السكان اراض داخل حدود اسرائيل منذ قيامها في العام ١٩٤٨ واعتبروا «غائبين» بالنسبة لهذه الاراضي قبل ضم المثلث وصودرت اراضيهم، وبقوا كذلك بعد ضمه، فلم تعد اليهم اراضيهم المصادرة.

الثالثة - مواطنون عرب تركوا مكان سكنهم الاصلي وانتقلوا للسكن في مدينة او قرية كانت بأيدي «قوات الانتقاذ» واصبحت فيما بعد جزءاً من اسرائيل.

الرابعة - مواطنون تركوا فلسطين قبل تاريخ ١٩٤٩/٩/١ وعادوا اليها كمتسولين ثم حصلوا على هويات اسرائيلية ضمن لم شمل واصبحوا مواطنين في اسرائيل.

الخامسة - جميع اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من الدول العربية.

١ بموجب المادة ١ (ب) (١).

يتحدث القانون، للوهلة الاولى، عن الغائبين دون تحديد قوميتهم، وحتى ان تعريف «الغائب» يشمل اليهود، ولكن ذلك ليس الا نظرياً. اما في الواقع فالغائبون هم العرب فقط سواء «الغائبون الحقيقيون» او «الغائبون الحاضرون» الذين تشملهم المجموعات الثانية - الرابعة اعلاه.

وقد قدر عدد «الغائبين الحاضرين» سنة ١٩٤٨ بـ ٨١,٠٠٠ نسمة من مجموع ١٦٠,٠٠٠ نسمة عدد المواطنين العرب الذين بقوا في البلاد^(٧٤). وقد فقد هؤلاء املاكهم بموجب القانون لاعتبارها «املاك غائبين»^(٧٥) ولم ينجح هؤلاء في تغيير الوضع حتى حين لجأوا الى القضاء^(٧٦). وتقدر قيمة الاملاك التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون املاك الغائبين حسب احصائيات الامم المتحدة ١٠٠,٢٨٢,٧٨٤ جنيه استرليني، بالنسبة للاراضي والعقارات. وبلغت قيمة الاملاك المنقولة ١٩,١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني^(٧٧). وقد اشتملت هذه الاملاك على ٤٠,٠٠٠ دونم كرمة وعلى ٩٥٪ من اشجار الزيتون وعلى ١٠٠,٠٠٠ دونم من البساتين وعلى عشرات آلاف من الابنية والعقارات^(٧٨).

يحمل قانون املاك الغائبين في طياته تمييزاً مضاعفاً: لقد سنّ هذا القانون ليطبق على العرب دون اليهود، وهذا واضح مما تقدم. ولكن هذا التمييز لا يقف عند هذا الحد، حيث ضمن هذا القانون نقل الاراضي العربية المصادرة، بحجة انها املاك غائبين، الى ايدي يهودية وملكية يهودية، بحيث يحرم السكان

العرب من الاستفادة منها مستقبلاً. فالمادة ١٩ من قانون املاك الغائبين فتحت الطريق القانونية لانتقال «املاك الغائبين» الى ملكية «سلطة التطوير» وذلك وفق تخطيط مسبق جرى الاعداد له قبل اقامة «سلطة التطوير» بموجب قانون سلطة التطوير لسنة ١٩٥٠ بحوالي خمسة اشهر^(٩١). وفعلًا تم بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣٠ انتقال غالبية الاملاك غير المنقولة من حارس املاك الغائبين الى «سلطة التطوير» بما في ذلك ٦٩,٠٠٠ وحدة سكنية انتقلت ٦٤,٠٠٠ منها حتى العام ١٩٥٨ الى ايدي عائلات يهودية^(٩٢). وفي العام ١٩٥٤ سكن اكثر من ثلثي «القادمين الجدد» في املاك واراض اعتبرت «املاك غائبين»^(٩٣). جزء صغير فقط من «املاك الغائبين» حرر بعد تعديل القانون في العام ١٩٦٥ واعيدت بعض الاوقاف الاسلامية الى تصرف «لجنة أمناء» تعين الحكومة اعضاءها من فترة لفترة.

لقد رأينا بأن اراضي «سلطة التطوير» تعتبر جزءاً من «اراضي اسرائيل»، وبالتالي لا يجوز انتقال الملكية فيها الى آخرين. ولكن كان لهذه القاعدة استثناء واحداً ولو نظرياً، حيث صدرت في العام ١٩٦٣ انظمة اراضي اسرائيل (قواعد بشأن نقل الملكية للغائبين). سمحت هذه الانظمة باعطاء ارض بديلة «للغائب» اذا توفر شرطان: الاول - ارض الغائب التي انتقلت الى «سلطة التطوير»، والثاني - ان حارس املاك الغائبين الغي، بناء على صلاحيته، مكانة (status) الغائب، وبالتالي لم يعد صاحب الارض او العقار غائباً. ولكن هذه الانظمة حظرت اعطاء الشخص ذي العلاقة ارضاً زراعية بدلاً عن ارضه المصادرة الا اذا اثبت بأن معيشته كانت تعتمد على الزراعة قبل ان يصبح «غائباً».

وتوقف العمل بموجب الانظمة المذكورة بعد فترة، حيث سن قانون املاك الغائبين (تعويضات) لسنة ١٩٧٣. ونص هذا القانون بدفع التعويضات عن املاك صودرت على اساس انها «املاك غائبين» شريطة ان يقدم الشخص المعني دعوى الى لجنة خاصة اقيمت بموجب هذا القانون وذلك خلال فترة ١٥ عاماً منذ بدء سريان القانون (١٩٧٣/٧/١) أو خلال سنتين من التاريخ الذي اصبح فيه مقيماً في اسرائيل، اذا بدأت اقامته بعد تاريخ سريان القانون المذكور^(٩٤).

رغم عدم توفر المعطيات الرسمية عن عدد الذين حصلوا على ارض بديلة او على تعويض مادي، فإننا نعتقد بأن عددهم قليل وذلك لان حارس املاك الغائبين واللجنة المذكورة انتجها سياسة معادية للمواطنين العرب بهذا الشأن^(٩٥). وكذلك لان الاراضي البديلة التي عرضت على المواطنين العرب كانت اصغر بمساحتها من الاراضي التي صودرت منهم «كأموال غائبين». كما ان المبالغ التي عرضت على المتضررين كتعويض لم تعكس القيمة الحقيقية للاملاك المصادرة^(٩٦). ناهيك عن الموقف المبذني الرفض لاستلام التعويض المادي عن هذه الاملاك.

بقي ان نذكر بأن الفترة التي حددها قانون املاك الغائبين (تعويضات) لسنة ١٩٧٣ والانظمة التي سنت بموجبها - للمطالبة بالتعويض - قد انتهت في شهر ٧/١٩٨٨.

هـ - قانون اساسي: الكنيسة (تعديل رقم ٩)^(٩٧)

في العام ١٩٨٤، قررت لجنة الانتخابات المركزية للكنيسة الحادية عشرة، بغالبية الاصوات، شطب اسم «القائمة التقدمية للسلام» والغاء حقها بخوض الانتخابات البرلمانية، بحجة انها تؤمن بمبادئ

تشكل خطراً على كيان اسرائيل وميزتها اليهودية. كما ألغت اللجنة ترشيح قائمة «كاخ» العنصرية بزعامة الراب كهانا. واستأنفت القائمتان على قرار اللجنة امام المحكمة العليا، فقبل استئنافهما وسمح للقائمتين بخوض الانتخابات، حيث قررت المحكمة بان قانون الانتخابات لا يعطي للجنة الصلاحية بالغاء ترشيح اية قائمة اذا توفرت فيها جميع الشروط الشكلية (مثل عدد توقيعات التزكية، تقديمها في التاريخ المحدد.. الخ) التي ينص عليها القانون المذكور، وبانه لا يوجد بين هذه الشروط ما يمنع ترشيح اي من القائمتين^(٩٨). اما بالنسبة للقائمة التقدمية، فقد اوضحت المحكمة بأنه لم يثبت امامها بان هذه القائمة تنكر وجود دولة اسرائيل او تهدد سلامتها^(٩٩).

لقد ادى قرار المحكمة العليا المذكور بالسماح للقائمتين بخوض الانتخابات البرلمانية الى تعديل قانون اساسي: للكنيسة وازاحة المادة ١٧ وهذا نصها:

«لا تشارك قائمة مرشحين في الانتخابات للكنيسة اذا تضمنت اهدافها او اعمالها بشكل واضح او مؤل واحداً من الامور التالية:

(١) رفض وجود دولة اسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

(٢) رفض الصيغة الديموقراطية للدولة.

(٣) تحريضاً للعنصرية».

ان الربط بين القائمة التقدمية وقائمة «كاخ» يثير اكثر من استغراب، وقد تبين بأن القصد من وراء ذلك هو «الحفاظ على التوازن» بين اعضاء الكنيسة من الائتلاف الذين نادوا بعدم السماح للقائمة التقدمية بترشيح نفسها للانتخابات مرة اخرى من جهة، وبين اعضاء الكنيسة الذين نادوا بعدم السماح لقائمة «كاخ» بخوض الانتخابات من جهة اخرى، حيث اشترط عدد كبير من اعضاء الكنيسة من الائتلاف تصويتهم على التعديل القاضي بمنع القوائم العنصرية بادخال بند يمنع «قوائم لا تعترف باسرائيل كدولة الشعب اليهودي» من الاشتراك في الانتخابات.

ان نص المادة ١٧ (١) يتجاهل تجاهلاً تاماً وجود شعب آخر، أو قومية اخرى في اسرائيل، ومعناها «ان تقول لـ ١٦٪ من مواطني اسرائيل انه ليس لهم دولة وان اسرائيل هي دولة مواطنيها اليهود فقط وان المواطنين العرب يعيشون فيها بمنة وليس لهم حقوق متساوية مع حقوق المواطنين اليهود»^(١٠٠). لقد حاول اعضاء الكنيسة من كل اليسار ادخال بعض التغييرات او الاضافات على المادة المذكورة او استبدالها، مثلاً: ان يكتب «رفض وجود الدولة وصيغتها الديموقراطية، بدلاً من النص الحالي»^(١٠١). او شطب الكلمات «كدولة الشعب اليهودي» والاكتفاء بـ «رفض وجود دولة اسرائيل»^(١٠٢). او اضافة الكلمات «ومواطنيها العرب» بعد جملة «كدولة الشعب اليهودي»^(١٠٣)، ولكن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. اضافة الى تجاهل وجود المواطنين العرب وتأكيدها على ان اسرائيل هي دولة الشعب اليهودي فقط، فان هذا القانون يحمل في طياته خطراً جدياً على الاحزاب والقوائم التي تدخل في نطاق ما يسمى «بالاجماع القومي» في اسرائيل ويمكن استغلالها كأداة غير ديموقراطية وقسرية لمحاربة اعداء

سياسيين لا يعترفون بالايديولوجية الصهيونية ولكنهم يحترمون الكيان المستقل لدولة اسرائيل^(١٤). وقد تحققت تخوفات اعضاء الكنيسيت الذين حذروا من استغلال هذا القانون، في العام ١٩٨٨ حيث قامت لجنة الانتخابات المركزية للكنيسيت الـ ١٢ بالغاء ترشيح قائمة «كاخ» العنصرية وكذلك الغاء ترشيح القائمة التقدمية للسلام بحجة ان اهدافها تتعارض مع المادة ١٧ (١) من قانون اساسي: الكنيسيت. وأبقت المحكمة العليا على قرار اللجنة بالنسبة لقائمة «كاخ» وقبلت استئناف القائمة التقدمية بغالبية ثلاثة قضاة مقابل اثنين. وقد اوضح القاضي شلوموليفين بان اهداف القائمة تتعارض مع المادة ١٧ (١) وذلك لانها تنادي بالمساواة التامة في الحقوق وكل من ينادي بمساواة المواطنين العرب مساواة تامة في الحقوق مع المواطنين اليهود فانه لا يستطيع خوض الانتخابات البرلمانية لان ذلك يتعارض مع كون اسرائيل دولة يهودية اقيمت لاعطاء اليهود افضليات وامتيازات لكونهم يهودا^(١٥).

ان قرار القاضي ليفين، الذي فحص تعارض اهداف القائمة التقدمية مع المادة ١٧ (١)، وان يكن قرار اقلية، يبين الاسباب الحقيقية، التي قلما تعلنها السلطة، التي تحول دون منح المواطنين العرب المساواة التامة في الحقوق مع المواطنين اليهود، وتبقى ما جاء في «وثيقة الاستقلال» بهذا الخصوص حبرا على ورق لا اكثر.

و - الخدمة في الجيش ليست ضمانا للمساواة:

ان وضع المواطنين العرب ابناء الطائفة الدرزية في اسرائيل يثبت عدم صحة وعدم جدية الادعاء السلطوي القائل بان من يقدم واجباته كاملة يحصل على المساواة التامة في الحقوق. ونكتفي هنا بايراد مثل يؤكد الادعاء بان «غير اليهود» في اسرائيل، مهما كان انتماءهم الديني، لا ينعمون بالمساواة الحقة مع المواطنين اليهود وسبواجهون دائما الحقيقة المعلنة بان اسرائيل هي «دولة للشعب اليهودي» فقط: في بداية العام ١٩٨٩ توجهت مجموعة من الجنود المسرحين الدروز الذين يعانون من ضائقة سكنية من سكان قرية جت في الجليل الى السلطات الاسرائيلية بطلب السماح لهم «بالاستيطان» في منطقة جيته التي تبعد عن قريتهم مسافة ٢ كم واقامت على ارض صودرت في الماضي من قريتهم وذلك بعد ان غادرها سكانها اليهود نتيجة لصعوبات اقتصادية. فكان الجواب الرفض، اما السبب فهو ان «الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن سكان هذه المناطق والدروز ليسوا يهودا». ولم يشفع لهذه المجموعة كون رئيسها ضابط احتياط برتبة عالية ومن مؤسسي «الحلقة الدرزية الصهيونية»^(١٦).

٥ - كلمة اخيرة:

ان مراجعة السياسة الحكومية والقوانين الاسرائيلية تقود الى الاستنتاج بانها ترى وجود فئتين من السكان: سكان «يهود» وسكان غير يهود». اما السكان اليهود فهم اصحاب الحق «الطبيعي» في هذه البلاد التي تعتبر «بيتهم القومي» ولهم كل الحقوق التي تمنحها دولة لمواطنيها، اما المواطنين العرب فهم سكان «غير يهود» يعيشون في كيان يعلن عن نفسه بأنه دولة شعب آخر - الشعب اليهودي، وعليه

ليس هناك مجال لتحقيق المساواة التامة في الحقوق كما جاء في «وثيقة الاستقلال». ولا يختلف بهذا الخصوص وضع السكان العرب الذين يقدمون واجباتهم كاملة اي يخدمون في الجيش، عن وضع المواطنين العرب الذين لا يخدمون في الجيش.

ان الواقع يثبت بان المفتاح لباب الانتماء لاسرائيل (من وجهة نظرها) والحصول على الحقوق الكاملة كمواطنين فيها نتيجة لذلك، هو الانتماء القومي فقط. وعليه، فانتماء المواطن للقومية اليهودية يؤمن له الحقوق التي تقدمها دولة لمواطنيها ولشعبها، وانتماء المواطن للقومية العربية يقيه خارج «الخانة» اليهودية ويضعه - نتيجة لتوجه السلطات - في منزلة ومكانة اقل من تلك التي خصصت للمواطن اليهودي.

الهوامش:

- (١) عدل عليا ٤٨/١٠ زيف ضد جوبيرنيك، قرارات المحكمة العليا، المجلد ١، ص ٨٥. وكذلك: عدل عليا ٤٨/٧ الكربوتلي ضد وزير الدفاع، قرارات المحكمة العليا، المجلد ب، ص ٢.
- (٢) النص مترجم عن العبرية كما يفهمه كاتب هذه السطور.
- (٣) ١. لوستيك، العرب في الدولة اليهودية، اصدار «مفراس»، حيفا، ١٩٨٥ (الترجمة العبرية) ص ٤٦ - ٤٧.
- (٤) لوستيك، المصدر السابق، ص ٤٧.
- (٥) المصدر السابق، ص ٤٨ الذي يوجه الى:

Hattis, Susan Lee,

The Bi-National Idea in Palestine during Mandatory Times. Israel: Shikmona Pub. Co., 1970

- (٦) المصدر السابق. يورد اقوال بن غوريون في خطابه في خريف ١٩٣٦
- (٧) المصدر السابق، ص ٤٨.
- (٨) المصدر السابق، ص ٦٥.
- (٩) صبري جريس، العرب في اسرائيل، مطابع الاتحاد، حيفا ١٩٦٦ (بالعبرية).
١. حليبي، التمييز على اساس الانتماء القومي في القوانين الاسرائيلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٨٧.
- ايان لوستيك، المصدر السابق (ملاحظة رقم ٣ اعلاه).

Kretzmer, D. (assisted by Osama Halabi), **The legal Status of the Arabs in Israel**, Int 1. Center for Peace in the Middle East, 1987.

Zureik, E.; Crime, Justice and Underdevelopment: the Palestinians under Israeli Control, Int 1. J. Middle East Studies, 20, (1988), 411-442.

- (١٠) مقابلة مع شمير اذيعت في التلفزيون الاسرائيلي يوم ٢٢/٢/١٩٩٠.
- (١١) خطاب الوزير لشؤون الاقليات، ايهود اولمرت في الكنيسيت يوم ١٠/١/١٩٩٠.
- (١٢) راجع: ١. حليبي التمييز القومي في القوانين الاسرائيلية، ص ٤٠.
- (١٣) ١. حليبي، الدروز في اسرائيل: من طائفية الى شعب؟، القدس، ١٩٨٩، ص ٦٧ - ٧٩.

- (١٤) وقائع جلسات الكنيست المجلد، (١٩٥٠)، ص ٢٠٣٧.
- (١٥) راجع المادة - (٣) من المعاهدة.
- (١٦) المادة ٢ (ب) (١) من قانون الجنسية.
- (١٧) المادة ٣ من قانون الجنسية.
- (١٨) راجع على سبيل المثال القضايا التي بحثت في:
- عدل عليا ٥٢/١٧٤ قه حسين نيابة عن حسين ابو داهود ضد قائد سجن عكا وآخرين، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٦، ج ٢، ص ٨٩٧.
- عدل عليا ٥٢/٨ بدر ضد وزير الداخلية، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٧، ج ١، ص ٣٦٦.
- (١٩) المادة ٤ من قانون الجنسية.
- (٢٠) نشر في مجموعة الانظمة يوم ١٢/٢/١٩٧٥، ص ٣٦.
- (٢١) نشر في كتاب القوانين لسنة ١٩٥٢، ص ٣٣٤.
- (٢٢) راجع المادة ٧ من الامر.
- (٢٣) راجع المادة ١٧ من الامر.
- (٢٤) نشر في كتاب القوانين لسنة ١٩٥٣، ص ١٣٧.
- (٢٥) ١. روبنشتاين، القانون الدستوري في اسرائيل، اصدار شوكين، تل ابيب، ١٩٨٠، ص ١٥٧. وكذلك: ب. براخا، مساواة الجميع امام القانون، ١٩٨٨. (بالعبرية) (لم ينشر).
- (٢٦) صبري جريس، العرب في اسرائيل، ص ١٣٨.
- (٢٧) واحد من كل ستة اسراييليين - العلاقات المتبادلة بين الاقلية العربية والغالبة اليهودية في اسرائيل، مؤسسة فان لير، القدس، ١٩٨١، ص ١١٧ - ١١٨. (بالعبرية).
- (٢٨) ١. حليبي الدروز في اسرائيل: من طائفة الى شعب؟، ص ٢٢ - ٤٣.
- (٢٩) راجع: دستور شركة «صندوق اراضي اسرائيل». وكذلك: روت كرك، الارض والاستيطان في ارض اسرائيل، مجلة «في الجامعة»، عدد ٣، القدس، ١٩٨٩/١٢، ص ٣٠. وكذلك: ايان لوستيك، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٣٠) راجع: ١. حليبي، التمييز القومي في القوانين الاسرائيلية، ص ٨٥. هذا هو واحد الشروط التي يجب توفرها بموجب المادة ٢ من قانون استملاك الاراضي (تصديق الاجراءات والتعويض).
- (٣١) سفتناول قانون اموال الغائبين بتوسع فيما يلي.
- (٣٢) جريدة الوقائع الاسرائيلية، رقم ٢٩٨ (٥٣/٦/٢٥) ص ١١٥٣ - ١١٥٩، رقم ٣٠٧ (٥٣/٨/٢٧) ص ١٤١٩ - ١٤٢١، رقم ٣٠٩ (٥٣/٩/٣) ص ١٠٣ فصاعدا.
- (٣٣) محسن صبري، المكانة القانونية للعرب في اسرائيل، مجلة عيون مشباط، مجلد ٣، ص ٥٥٦، ص ٥٦٨.
- (٣٤) عدل عليا ٥٥/٣٠ لجنة الدفاع عن اراضي الناصرة المصادرة ضد وزير المالية، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٩، ص ١٢٦١.
- (٣٥) عدل عليا ٥٧/١٨ احمد قاسم ضد وزير المالية، قرارات المحكمة العليا، المجلد ١٢، ص ١٩٨٦.
- (٣٦) ايان لوستيك، المصدر السابق، ص ١٨٠ - ١٨١.
- (٣٧) المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (٣٨) راجع: ملف رقم ٦٧/٣٤٦ (المحكمة المركزية حيفا) دولة اسرائيل ضد احمد جبر، قرارات المحكمة المركزية، المجلد ٦٠، ص ٧١.
- (٣٩) في العام ١٩٨٦ اعيدت ٣٠٠٠ دونم لاصحابها وبقيت تقييدات على قسم اخر منها في حين ضم قسم كبير من هذه المنطقة الى المجلس الاقليمي اليهودي «مسغاف» رغم انها تابعة لامالي القرى المذكورة.

- (٤٠) روت كرك، المصدر السابق (ملاحظة ٢٩ اعلاه) ص ٣٠.
- (٤١) نشر في كتاب القوانين لسنة ١٩٦٧، ص ١٠٨.
- (٤٢) صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٦.
- (٤٣) وقائع جلسات الكنيست، المجلد ٤٧، ص ١٥٥.
- (٤٤) ١. روبنشتاين، المصدر السابق، (ملاحظة رقم ٢٥ اعلاه)، ص ١٨٧.
- (٤٥) المادة ٢١ من قانون اموال الغائبين الاسرائيلي.
- (٤٦) لوستيك، المصدر السابق، ص ١٣٧.
- (٤٧) المصدر السابق. وكذلك: ران كسليف، جريدة هآرتس، ١٩٧٦/٧/٢٥.
- (٤٨) راجع على سبيل المثال: استئناف، مدعي رقم ٥٥/٢٥، ٥٥/١٤٥، ٥٥/١٤٨ حارس اموال الغائبين ضد سمارة وآخرين، قرارات المحكمة العليا، المجلد ١٠، ص ١٨٢٥.
- (٤٩) لوستيك، ص ٧٢.
- Peretz, Don; **Israel and the Palestinian Arabs**, Washington, D.C., Middle East Institute, 1958, (٥٠) pp. 404-408.
- (٥١) وقائع جلسات الكنيست، الجلسة المتعددة يوم ٢٧/٢/١٩٥٠، مجلد، ص ٨٦٩.
- (٥٢) تقرير مراقب الدولة رقم ٩، (٥٨/٥٧)، ص ٥٢. وكذلك الكتاب السنوي للحكومة، ١٩٥٥، المجلد ٦، ص ٤٩.
- (٥٣) لوستيك، ص ٧٠ - ٧١.
- (٥٤) المادة ٤ من القانون.
- (٥٥) روبنشتاين، المصدر السابق، ص ١٨٨.
- (٥٦) راجع الجداول الملحقه بانظمة اموال الغائبين (تعميمات) لسنة ١٩٧٣.
- (٥٧) نشر هذا القانون في كتاب القوانين لسنة ١٩٨٥، ص ١٩٦.
- (٥٨) استئناف انتخابات رقم ٢، ٨٤/٣ نييمان (باسم «كاخ») واوري افنيري (باسم القائمة التقدمية للسلام) ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست - ١١، قرارات المحكمة العليا، المجلد ٣٩، ج ٢، ص ٢٢٥.
- (٥٩) المصدر السابق، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، ص ٣٠٧.
- (٦٠) وقائع جلسات الكنيست، جلسة يوم ٣١/٧/١٩٨٥، ص ٣٨٩٩ - ٣٩٠٠، اقوال عضو الكنيست توفيق طوبي.
- (٦١) وقائع جلسات الكنيست، جلسة يوم ١٤/٥/١٩٨٥، ص ٢٤٥٢ (شولاميت الوني).
- (٦٢) وقائع جلسات الكنيست، جلسة يوم ٣١/٧/١٩٨٥. (توفيق طوبي).
- (٦٣) المصدر السابق، ص ٣٩٠٦ (ماتي بيلد).
- (٦٤) المصدر السابق، جلسة ١٤/٥/١٩٨٥، ص ٢٤٤٨ (توفيق طوبي).
- (٦٥) استئناف انتخابات رقم ٨٨/٢ القائمة التقدمية للسلام ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست - ١٢ (لم ينشر بعد).
- (٦٦) اخبار التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية (مباط) ١٩٨٩/٤/٢ وكذلك صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣ (مقابلة مع الضابط المسرح مزيد عباس)، والصادرة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٧، ص ١٢ (مقال الصحفي ابراهيم طال).

مع ما يتضمنه من ذكر وقائع واسماء مدن تعرضت للإبادة على أيدي «شعب الله المختار»، قد أعطاها بعداً خاصاً، إذ رفعها في الضمير اليهودي الى مستوى الأسطورة المقدسة، التي أحيطت بالإجلال، باعتبارها حقيقة وقعت في الزمن البعيد. ويظل السؤال قائماً لماذا كل هذا القتل؟

يمكن القول: إن اليهود، وعبر مراحل التاريخ كافة، قد عجزوا، عن انشاء دولة خاصة بهم، أما دولتي داود وسليمان فكانتا قائمتين على تراث كنعاني بحث، في القرن العاشر قبل الميلاد، أي قبل نشوء العبرية «اليهودية» بعدة قرون، وعلى جزء من فلسطين، فقط. وهذا ما أكدته المكتشفات الأثرية الحديثة^(١).

وهذا يعني ان اليهود عاشوا، عبر التاريخ، كأقلية وسط مجتمع تحكمه الأكثرية. فوجدوا في القتل والبربرية، وسيلة إرهاب، تضمن لهم - أي اليهود - عدم تعرضهم لغزوات الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها، كما وجدوا في انكفاء مشاعر التعالي والتفوق أداة تمنع اندماج ابنائهم في المجتمعات، أو التزاوج معها، وحتى يقنع قادة اليهود أبناء جنسهم بهذا، فقد عُهد للكهنه والحاخامات اليهود، كتابة كتابهم المقدس، بما يخدم مصالحهم السياسية بدقة. فقد أثبت الخبراء من خلال دراسة الآثار المكتشفة، أن اختبار التوراة والتلمود قام بجمعها وتدوينها عدد من الكتبة والأحبار، في فترات زمنية متقطعة، وفي مواطن مختلفة، وبلغات وأقلام عدة، استغرقت ما لا يقل عن مئتين ألف عام تقريباً. أي من القرن السابع قبل الميلاد، حتى القرن الخامس بعد الميلاد. كما يعتقد بأن سفر عاموس كان أقدم ما دُوِّن من أسفار التوراة، وكان ذلك حوالي القرن السابع قبل الميلاد، في حين أن آخر ما دُوِّن من مجموعة الشرائع اليهودية، (التلمود)، الذي اكتسب صيغته النهائية، جاء في أوائل القرن السادس بعد الميلاد^(٢).

وهذا يبرر العنف الذي واجهه دعاة التحرر والانعتاق من زعماء اليهود أنفسهم: سواء كان هذا العنف مادياً أو فكرياً. ويذكر برنارد لازار، انه في القرن الثاني عشر، حُوربت كل الجهود التي بذلها ميمون، أكبر فيلسوف يهودي عبر العصور، الهادفة الى توفير الانسجام بين الايمان والمنطق، وقد وقف في وجهها المتزمتون، حتى أن مؤلفه الكبير (دليل التائهين) قد أعطى للدومنيكان من قبل التلموديين، وفي عام ١٢٢٢، أصدر الحاخام سالمون، في مونبيلية قراراً بالحرمان على كل من يقرأ هذا الكتاب، كما استصدر حكماً بحرق كافة النسخ.

وفي نهاية القرن، وبمبادرة من الحاخام آشرين يحيل، أصدر مجلس الحاخامين - المؤلف من ثلاثين عضواً - بعد اجتماع برشلونة برئاسة بن ادریت، قراراً بالحرمان من الحقوق الدينية، لكل من يطالع أي كتاب عدا التوراة والتلمود، ولم يبلغ الخامسة والعشرين من عمره. أي بعد أن يكون تكوينهم الفكري قد اقترب من الاكتمال، فاستعصوا على الأفكار الأخرى. ويلخص برنارد لازار هذا بقوله: «لقد بلغوا غايتهم ونجحوا في عزل اليهود عن باقي الشعوب». واستمرت جهود التلموديين، حتى القرن السابع عشر، في محاولات القضاء على آثار وأقوال ميمون، كما جرت محاولة لاغتيال سبينوزا. وفي القرن الثامن عشر هوجم مندلسون، بسبب نقله التوراة الى اللغة الالمانية لرغبة الحاخامين باحتكار صلاحية

عسف الاحتلال الاسرائيلي والشرعية الدولية

منى أحمد

ليس العسف الاسرائيلي بدعة استعمارية معاصرة، خلقت، فقط، لتمكين المحتل من بسط سيطرته، ومد نفوذه على المناطق التي يحتلها، بل هو، أيضاً، عسف له لونه الخاص، وسماته الخاصة، ويتميز عن كل عسف مارسه دول الاحتلال عبر العصور، من امتداد جذوره عميقاً في التراث اليهودي، فالفكر والدين اليهوديين اللذين ينضحان بالعنف والارهاب، غدياً مقوماً أساسياً في البنية الفكرية اليهودية الصهيونية، وإن قراءة متأنية لكتابهم المقدس، التوراة، (العهد القديم)، تلهب العقل بصور القتل، وعدد المرات التي يذكر فيها ان الرب (الهمم)، نفسه، يأمر شعبه «اليهود» بإبادة كل من هم من غير اليهود، بل وحتى الحيوانات، أيضاً، في البلاد المغلوبة، والمثل الأكثر نموذجية هو سفر التثنية، حيث ورد فيه قوله: «وأما مدن هؤلاء الشعوب، التي يعطيك الرب إلهك نصيباً، فلا تبقي منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً، الحثيين، والأموريين، والكنعانيين، والغزريين، والحوريين، واليبوسيين، كما أمرك الرب الهك» (سفر التثنية ٢).

وكذلك يبدأ الأصحاح ٧ من سفر التثنية بما لي: «متى أتى بك الرب إلهك الى الأرض التي أنت داخل اليها لتمتلكها وطرد شعوباً كثيرة من أمامك... ودفعهم الرب إلهك أمامك وضربهم، فانك تحرمهم لا تقطع لهم عهداً ولا تشفق عليهم» (الآيات ١ و٢).

ونجد في سفر العدد دعوة الى قتل الاطفال الذكور والنساء، «فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال...» (سفر العدد ١٣). ويعتبر سفر يوشع، من أهم ما كتب على الاطلاق، في هذا الخصوص، حتى أن آياته تختار لتدريس في المدارس الاسرائيلية. وذلك لأسباب باتت معروفة للملا، وقد ورد فيه بمناسبة فتح بني اسرائيل لأريحا انه «... صعد الشعب الى المدينة.. وحرموا كل ما فيها، من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى الغنم والبقر والحمر، بحد السيف.. وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما بها» (سفر يوشع ٦). وفي مكان آخر يقول: «أقتل رجلاً وامرأة، وطفلاً ورضيعاً، وبقراً وغنماً، وجمالاً وحماراً». (سفر صموئيل الأول ١٥). وما من شك ان غنى «الكتاب المقدس» بالآيات الداعية الى اباداة الجنس البشري،

تفسير النصوص حسب أهوائهم، وعدم افساح المجال للشعب للتعامل مع التوراة؛ لذلك أصدرنا قراراً بالحرمان لكل من يطالع هذه الترجمة»^(٧).

وتدريجياً، ازداد ترسيخ العنف في الفكر اليهودي، حتى بات من الطبيعي جداً أن تصدر نداءات من كبار الحاخاميين لاتباع العنف طريقاً، من أجل الوصول الى الهدف. بل إن البعض منهم كان يرى في العنف طقساً دينياً، لا بد من ممارسته لاثبات ارتباط اليهودي بيهوديته، كالدعوة التي أطلقها آرون ليفي، الحاخام الأكبر للقدس، وندائه الموجه الى «جميع اليهود القادرين على حمل السلاح، فليأتوا الى فلسطين... وذلك لاعادة بناء أسوار المدينة اليتيمة - القدس - وبناء معبد الرب»^(٨).

إن هذه الدعوة التي جاءت قبل دعوة هرتزل اليهود للمؤتمر الصهيوني الأول، بحوالي مائة عام، أي سنة ١٧٩٩، تظهر بوضوح، توجه الزعماء اليهود لاتباع منهج العنف في الوصول الى فلسطين التي هي هدفهم.

وبعد نجاح المشروع الاستيطاني الاستعماري، الصهيوني، تداعى المفكرون الى استغلال النظريات الشوفينية التي سادت أوروبا تلك الحقبة، بغية دفع اليهود الى هجر مجتمعاتهم والتوجه الى فلسطين، ولو من خلال ارتكاب الكثير من المجازر والمذابح، كما حصل في روسيا، وألمانيا، وبولندا.

ويعد كتاب تيودور هرتزل (الدولة اليهودية) أحد أهم الأدلة لاعتماد الصهيونية على العنف. إذ يقول فيه رداً على فلسفة بعض المفكرين المعتدلين: «إن الانسان مهما بلغ من الثراء والقوة، غير قادر وحده على إقتلاع شعب من أرضه، الفكرة وحدها تستطيع ان تفعل ذلك.. وفكرة الدولة تملك بالتأكيد هذه القوة». ودعا هذا الرمز الصهيوني البارز الى «حمل السلاح ضد بحر من المشاكل - التي ستثيرها محاولات بناء الدولة - وبالتصدي لها يمكن انهاءها»^(٩).

أما المفكر الصهيوني اسرائيل زنكويل، فقد دعا اليهود للتوجه الى فلسطين «لأنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، لاغياً بذلك شعباً بأكمله، بحضارته، وعراقته، وأصالته، بل نافياً وجود أي مجتمع انساني فيها، أيضاً.

ولم تكن أفكار جابوتنسكي «فيلسوف العنف والارهاب في الحركة الصهيونية»، أقل إيماءاً من سابقه، بفكرة الدولة اليهودية القوية، واليهودي القوي، وقد عبر، أكثر من مرة، وفي أكثر من من مناسبة، على أن فلسطين دولة يهودية، لا مكان للعرب فيها، ويقول بهذا الصدد مثلاً: «لا يمكن التفكير، أبداً، في التوصل الى اتفاق ودي بيننا وبين عرب أرض اسرائيل، (أي فلسطين) لا الآن ولا في المستقبل القريب.. من المستحيل تماماً، أن نحصل على موافقتهم الإرادية، حتى نحول فلسطين الى ذات أغلبية يهودية»^(١٠). وهو بهذا الطرح يتفق مع فكر اسرائيل زنكويل، الذي يرى بأن «على الصهيونيين ان يكونوا على استعداد لطردهم من الأرض بقوة السيف، مثلما فعل أجدادنا ضد القبائل التي عاشت فيها»^(١١).

أما الرعيل الثاني، فقد مارس العنف، قولاً وفعلًا، ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني، من أجل تثبيت دعائم الاحتلال، فغدا أكثر عبودية لفكرة العنف والقتل. فدافيد بن غوريون، المسؤول عن انشاء

القوة العسكرية «الحارس» أو «هشومير» ذات التاريخ الأسود، والتي جعل شعارها «بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا»، كان يرى «بأن اسرائيل لا يمكن أن تعيش الا بالقوة والسلاح»^(١٢).

أما تلميذ جابوتنسكي الوفي، ووريثه في قيادة منظمة الأرغون، مناحيم بيغن، فيقول: «من الدم والنار والدموع سيخرج نموذج جديد من الرجال، نموذج غير معروف البتة، للعالم، في الألف والثمانين من السنين الماضية: اليهودي المحارب، أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تقوم بالهجوم، بالدم والعرق سينشأ جيل متكبر، كريم، قوي»^(١٣).

في الممارسة:

وفعلًا، فقد تشكل الجيش، من رجال وضعوا قلوبهم في الجهة اليمنى من الجسم، فمارسوا القتل، والابادة، والترحيل بالقوة، وحرقت الأراضي والممتلكات. دون أن يساورهم أي إحساس بالآلم، منتهكين بذلك كافة الشرائع السماوية، وكل القوانين الوضعية، بما فيها القوانين الدولية، التي تنظم علاقات الافراد في البلد المحتل مع سلطات الاحتلال، والتي أقدمت اسرائيل على توقيعها - بكل صفاقة - كمعاهدة جنيف الرابعة، ومعاهدة لاهاي، والبروتوكولات الملحق بها.

ولأن الاستعمار الاسرائيلي لفلسطين، استعمار استيطاني، إجلالي إحلالي، فهو معني، بدرجة كبيرة بتفتيت بنية الشعب الفلسطيني وتشريده، وبالتالي الغاء وجوده كشعب عن طريق ممارسة كل أشكال العنف عليه، بغية تحقيق فكرة غلبة العنصر السكاني اليهودي على العنصر العربي، رغم ما يحمله هذا من تعارض صارخ، لمبدأ حق تقرير المصير، الذي أجمعت الاسرة الدولية على حمايته وصونه. ولم تعدم الصهيونية الوسيلة، فكان تهجير عرب وادي الحوارث بالقوة، سنة ١٩٢١، ثم مجزرة دير ياسين، سنة ١٩٤٨، وترحيل عرب مدن الرملة واللد وحيفا، سنة ١٩٤٨، ومجازر كفر قاسم، سنة ١٩٥٦، ورفح (١٩٥٦) ومذبحة سجن الرملة، حيث دفن ١٤ شاباً فلسطينياً، وهم أحياء، وتركوا ليقضوا نحبهم على هذه الصورة البشعة^(١٤).

ثم بدأت عمليات طرد جماعية، عرف منها على الأقل، عملية طرد سكان قريتي إقرت وبرعم، في ١٥/١١/١٩٤٨، وتلتها عمليات أخرى كثيرة، عملاً بتوجيهات جوزيف ماتيس، أحد الزعماء الصهاينة المسؤولين عن الاستيطان، والذي كان يرى «أن هذا البلد، فلسطين، لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين.. اننا لن نحقق هدفنا في الإستقلال إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير، والحل الوحيد يتمثل في افرار فلسطين، أو على الأقل فلسطين الغربية (غرب نهر الأردن) من العرب.. وليس ثمة وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا الى البلدان المجاورة - نقلهم جميعاً - ينبغي ألا تبقى قرية واحدة أو قبيلة واحدة»^(١٥).

ولهذا فقد شرع بعمليات نقل وترحيل جماعية، منذ عام ١٩٥٢، واستمرت حتى عام ١٩٦٧، وعرفت بالنزوح الثاني، أما النزوح الثالث، أو ما يمكن أن نسميه سياسة مصادرة الأراضي، فقد بدأت بعد

الهزيمة العربية عام ١٩٦٧، ولا تزال مستمرة حتى الآن، والتي تراكمت مع محاولات حثيثة لتهود الأراضى العربية و«تطهيرها»، حيث بات معلوماً لكل يهودي بأن الأرض تعتبر «وطنية»، إذا كانت تخص شخصاً يهودياً، وإلا فلا بد من انقاذها، وهذا يعني أن «تطهير الأرض»، من أصحابها العرب، وتخليصها منهم، هو واجب قومي وديني على كل يهودي أن يؤديه. وقد شجعت السلطات هذه الفكرة وغذتها، عندما قامت بمحاولة تهويد النقب، عام ١٩٥١، ومحاولة تهويد الجليل، عام ١٩٥٧، ثم محاولتها تطوير تهويد الجليل، في العام نفسه.

وغني عن القول إن قيام سلطات الاحتلال بطرد السكان العرب، والاستيلاء على أراضيهم، وتشريد المستوطنات اليهودية عليها، أو توسيع القائمة فيها، يشكل تمييزاً واضحاً ضد العرب الفلسطينيين، ويؤثر تأثيراً ضاراً وسلبياً على حياتهم وعملهم، واستقرارهم، خاصة وأن ٥٤٪ تقريباً، من مساحة الضفة الغربية، والقدس الشرقية، تم تسليمها إلى مستوطنين يهود، دون أن يكون للعرب حق الإقامة أو التجول فيها. وأن ثلث أراضي قطاع غزة أعلنت «أراضٍ مستملكة للدولة»، لإقامة المستوطنات اليهودية عليها، رغم أن جميع المواثيق والأعراف الدولية تحظر ممارسة كل أشكال التمييز العنصري، إلا أن السلطات الاسرائيلية تعتبر نفسها معنية، فقط، بزيادة عدد السكان اليهود، حتى يرتفع عددهم إلى ما يعادل ٤٠٪ من مجموع السكان العرب، وقد كشف هذه المعلومات، أحد مستشاري رئيس الوزراء الاسرائيلي، في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، ثم أكدها بعد يومين رئيس إدارة المستوطنات في المنظمة اليهودية العالمية، حين صرح، في مؤتمر صحفي عقد في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، في مستوطنة ألون موريه التابعة لغوش أمونيم، قرب نابلس «بأن هدف اسرائيل في الضفة الغربية هو رفع نسبة اليهود لتتراوح بين ٤٠ - ٦٠٪ من إجمال عدد سكان الضفة الغربية المحتلة، في نهاية القرن الحالي». وذكر أيضاً، في المؤتمر نفسه، أنه يجري حالياً الإعداد لتوطين مليون ونصف المليون من المستوطنين اليهود الجدد في الضفة الغربية المحتلة، خلال الاثنتي عشرة سنة القادمة.. وأدلى، ميتهورود روبلس - رئيس شعبة الاستيطان بالوكالة اليهودية، بتصريحات مماثلة عن زيادة المستوطنات، وكان قد أعد مشروعاً استيطانياً جديداً، يمتد حتى عام ٢٠٠٠، وقد عرضه على المؤتمر الصهيوني الدولي المنعقد في القدس في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ويتضمن إقامة عشرات المستوطنات الجديدة على السلاسل الجبلية في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، على حساب أراضي السكان العرب الأصليين^(١٧).

وقد تم فعلاً، بين سني ١٩٨٤ - ١٩٨٨، زيادة عدد المستوطنات اليهودية، معتمدين بذلك على الدعم المالي الأمريكي، والاعلام اليهودي، الذي يسيطر على وسائل الاعلام الغربية. ووفقاً لما ورد في تصريح جاد يعقوبي، وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، الذي نشر في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨، «... فان الاموال التي أنفقت على بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة، خلال العشرين سنة الماضية من الاحتلال بلغت ما مجموعه ٢٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية»^(١٨).

لا شك أن سياسة اسرائيل هذه تحمل تنكراً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولعاهدة لاهاي، ولكل

البروتوكولات الملحق بها كما تحمل استهتاراً بالأسرة الدولية، وبهيئة الأمم التي كانت السبب في وجودها، فالمادة التاسعة والأربعين من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر التهجير الاجباري (الفردى والجماعي)، وتمنع الترحيل، بغض النظر عن الأسباب، كما تحظر المادة نفسها، نقل السكان من دولة الاحتلال إلى المناطق المحتلة، أو إلى أية مناطق أخرى.

إلا أن لهذا الاستهتار ذرائعه، فالدعم الأمريكي، والصمت العالمي، والضعف العربي، كانت ولا تزال سبباً في هذا التعنت، وهو ما دفع اسرائيل، عام ١٩٨٠، إلى رفض الاستجابة لكل قرارات هيئة الأمم المتحدة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، الداعية إلى اعتبار عملية ضم والحق القدس الشرقية باسرائيل، لاغية، وهي التي تمت في ٢٨/٦/١٩٦٧، حتى أن ممثل اسرائيل في هيئة الأمم، عام ١٩٧٦ قال: «انني لا أعتذر على وجودنا في القدس، وليس عليّ أن أعتذر، لأننا فيها بناء على الحق المعلن في توراتنا».

ولا يخفى على أحد، ما رافق عملية الضم واللاحاق هذه، من طرد حوالي ٧٥٠٠ شخص عربي، وتهديم ١٢١٥ بيتاً، و٤٢٧ مخزناً، وعدد من المدارس والمساجد العربية، وقد ألحق الاسرائيليون بجرائمهم المعلنه هذه، جريمة جديدة وهي ضم الجولان، رغم المقاومة الباسلة لأهلها، في ٣٠/١١/١٩٨١، بعد تخريبها، وتهجير سكانها، وحرق ممتلكاتهم، حتى أن الأمين العام للأمم المتحدة، لم يستطع إلا أن يشير إلى بربرية وهمجية الاسرائيليين في الجولان في تقريره الصادر في ١٥/٩/١٩٦٧، والذي استقاه من مبعوثه الخاص، الذي زار المنطقة. «لقد شعر الممثل الشخصي، أنه لا بد من وقوع أحداث ألقت الرعب في نفس الاهالي، وحملتهم على الفرار، إذ لم يبق فيه من أصل ٣٠ ألف مواطن عربي، أكثر من ٢٠٠ شخص، معظمهم من المسنين، والنساء والأطفال...»^(١٩). ولم يقف انتهاك اسرائيل للمشروعية الدولية، العلني والفظ، عند هذا الحد، بل تعداه، ليطال مسألة على قدر كبير من الأهمية، وهي الهوية الفلسطينية، ومحاولة الغائها، وتقييد حرية من يرفض التخلي عنها.

ففي البداية كان العمل بقانون العودة (١٩٥٠)، الذي يعتبر كل مستوطن يهودي، سواطناً (اسرائيلياً)، كما يصبح كل مهاجر يهودي إلى فلسطين، مواطناً (اسرائيلياً)، بغض النظر عن محل إقامته، وجنسيته الأصلية، ثم العمل بقانون الجنسية الجديد (١٩٥٢)، وهذا يمنح جميع اليهود، تلقائياً، (الذين كانوا يعيشون في فلسطين) الجنسية، ويمنح أولئك الذين وصلوا إلى اسرائيل بعد قيامها، أو ولدوا فيها، الجنسية الاسرائيلية، منذ اللحظة الأولى لوجودهم أو ميلادهم.

ومن ثم بدأ العمل بقانون الجنسية الجديد، الصادر عام ١٩٧١، والذي يحق بموجبه منح الجنسية الاسرائيلية، لكل يهودي يعرب عن رغبته العيش في اسرائيل، (حتى قبل هجرته الفعلية إليها). وهذا يعني، أن اسرائيل التي تمنح يهودي مقيم في استراليا، مثلاً، حق الجنسية الاسرائيلية، تراها تحجب حق العودة عن أكثر من ٢ ملايين مواطن فلسطيني تم تهجيرهم بالقوة من ارض اجدادهم. كما يعني هذا أن المواطن الفلسطيني، ابن البلد الشرعي، بات، في أحيان كثيرة، بلا جنسية، فهو مضطر، حتى يحمل جنسية وطنه، أن يثبت أنه ولد فيه، ومسجل فيه أيضاً، قبل تاريخ ١٩٥٢/٣/١،

وهو تاريخ العمل بقانون الجنسية القديم، كما عليه أن يثبت أنه مقيم في البلد بشكل ثابت ودائم، ويجيد اللغة العبرية!

إن محاولات إسرائيل هذه، تعد انتهاكاً صارخاً، ومباشراً، لحق الشعب في تقرير مصيره، وتعدياً لوجود الشعب الفلسطيني ذاته، رغم أن الاعراف الدولية والاتفاقيات قد صانت هذا المبدأ، وأكدت على احترامه، فالمادة الثامنة والستون من اتفاقية جنيف الرابعة، تلزم دولة الاحتلال بعدم أحداث أي تأثير على جنسية السكان الأصليين، ولأنهم لدولتهم الأصل.

لكن إسرائيل التي طال تعنتها، فشمل قرارات الأسرة الدولية، لا تكفي معها التوصيات والقرارات، بل لا بد من وجود قوة رادعة تلزمها على احترام ارادة الأسرة الدولية، وهذا ما لم تفعله هيئة الأمم المتحدة، حتى الآن، ربما بضغط من أمريكا (حاضنة إسرائيل). فحق العودة الممنوح لأي يهودي في العالم، لا يزال ممنوعاً على العربي الفلسطيني، رغم النداءات والتوصيات المتكررة للهيئات واللجان الدولية، التي تطالب إسرائيل بالعمل وفق بنود معاهدة لاهاي ومعاهدة جنيف الرابعة، ومن ضمنها حق العودة، استناداً الى نص المادة السادسة والعشرين، التي تلزم دولة الاحتلال بـ«تسهيل التجريبات لجميع أفراد العائلات المشتتة بسبب الحرب، وفي كل الأحوال.

وما تزال إسرائيل ترفض طلبات لم شمل الفلسطينيين، إلا على أساس محدود جداً. فقد منعت سلطات الاحتلال الكثيرين من سكان الضفة الغربية، الذين غادروها أثناء الحرب، أو لأي سبب كان، من العودة إليها ثانية، ويعترف مسؤولون إسرائيليون، بأن جمع شمل الأسر محدود، لأسباب ديمغرافية وسياسية. ويؤكدون أن قوانين الاحتلال لا تتطلب من إسرائيل أن تسمح للعرب بالهجرة الى الأراضي العربية، بينما لا تنطبق هذه القيود على اليهود، سواء أكانوا مواطنين إسرائيليين أم لم يكونوا.

ومن مظاهر انتهاك إسرائيل للشرعية الدولية والانسانية، إصرارها على ممارسة سياسة الإبعاد، والنفي، والإقامة الجبرية، رغم ما تحمله هذه السياسة من جرائم انسانية. ففي الضفة الغربية المحتلة، وحدها، وصل عدد المبعدين، حتى أواسط حزيران / يونيو ١٩٨٧، الى ٢٨٩١ مواطناً عربياً، مع كل ما تعنيه هذه الاحصائية، من آلام ومعاناة لأسر حكم عليها بالفقر والحاجة بعد ابعاد معيّلها، ولأطفال حكم عليهم بالعمل، لاعالة اخوتهم، بعد غياب أبيهم، هذا بالإضافة الى ان هذه الأسر ستبقى مشردة، ومحرومة من التجمع والالتقاء. وهذا ما دفع الهيئات الدولية الى استنكار عمليات الإبعاد هذه، فأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ١١/٣٥، تاريخ ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠، والذي تدين فيه سياسة إسرائيل، وفي المقدمة سياسة الإبعاد، وتؤكد ضرورة التزامها ببنود معاهدة جنيف الرابعة، التي تنص المادة ٤٩ منها على حظر ترحيل الأشخاص المحميين من أراضي دولة الى أراضي دولة الاحتلال، أو أراضي أية دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، بغض النظر عن دواعيه.

كما ان المادة الثانية عشرة تنص على انه «لا يجوز حرمان احد من حق الدخول الى بلاده»، إلا ان إسرائيل أصرت على المغالاة في انتهاكاتها هذه، أملاً منها في قهر النفس العربية الفلسطينية، ودفعها للهجرة والتشرد في أصقاع العالم.

وفي المقابل، نرى ان الشعب الفلسطيني رفض الاستجابة لأمية إسرائيل هذه، معلناً مزيداً من الاصرار في التشبث بالأرض والوطن، مما دفع السلطات الاسرائيلية الى مزيد من التحسف عبر توسعها في سياسة هدم البيوت العربية، دون السماح للعرب ببناء بيوت بديلة، وقد غلفت سياستها هذه بحجج شتى، إما لأن البيت آيل للسقوط، أو لأن للبيت علاقة بشخص ارتكب مخالفة للأوامر العسكرية، أو لأن البيوت العربية واقعة ضمن مخطط تنظيمي لاحدى المستوطنات.

ففي جوار رفح، مثلاً، أنشأت سلطات الاحتلال ثمانى مستوطنات يهودية، وعلى الأثر تم طرد / ١٢٠٠ عائلة عربية من بيوتها، وتدمير ١٨ ألف منزلًا عربياً.

وكثيراً ما تعتمد السلطات الاسرائيلية الى هدم البيوت العربية، بحجة أنها بنيت دون إذن بينائها. مع العلم أن السلطات العسكرية هي التي ترفض منح تراخيص البناء، وهي بذلك تعارض المادتين ٢٣ و ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحرم العقوبات الجماعية، كما أن هذا الاجراء يمس أشخاصاً أبرياء، لم يكن لهم دخل أو علم بالمخالفة المرتكبة، اضافة الى أن المادة ٥٣، تحظر تدمير الممتلكات الخاصة، سواء كانت لأفراد أو لجماعات.

ولكن التدمير والهدم لم يتوقف عند حد هدم البيوت، وتشريد أهلها، فقط، بل تعداه الى تدمير المقابر والمدافن العربية، وسرقة الآثار العربية.

وحسب رأي الدكتور شاحاك (رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان)، فانهم في إسرائيل، الدولة اليهودية، لا ينظرون باحترام الا الى المدافن اليهودية، فهي وحدها الجديرة بالمحافظة عليها، والامتناع عن هدمها، وإزالتها، أما أماكن الدفن الأخرى، فانهم يقضون عليها دون تردد. فقد بني فندق هيلتون في تل أبيب، مثلاً، في مكان مدفن يافا القديم، وقسم كبير من حديقة الاستقلال في القدس يقوم على أرض مدفن اسلامي قديم، يرقى الى القرن الثالث عشر، ومدينة ياميت (وهي مدينة أقيمت في شمال شبه جزيرة سيناء) بنيت جزئياً في مكان مدفن البدو، الذين طردوا من هذه الانحاء، ثم أن مدافن الأغلبية الساخنة من القرى والمدن الفلسطينية، التي دمرت عام ١٩٤٨، قد أزيلت كلياً عن وجه الأرض^(١٠).

لقد باتت واجبات الدولة المحتلة، بالحفاظ على المقابر، واحترام حرمة الموتى، معروفة تماماً، وهذا ما ألزمت إسرائيل نفسها به عندما وقعت على معاهدة لاهاي والبروتوكولات الملحق بها، حيث تقتضي المادة ٣٤ من البروتوكول بأنه «يجب على الاطراف السامية المتعاقدة تأمين حماية هذه المدافن وصيانتها بصورة مستمرة»، كما تلزم الفقرة الثانية سلطات الدولة المتعاقدة بـ«تسهيل عودة رفاة الموتى وأمتعتهم الشخصية الى وطنهم»..

الاعتقال والتعذيب:

لا يمثل الاعتقال والتعذيب عملاً جديداً أتى به الاحتلال الصهيوني، بل هو رديف كل محتل. لكن إسرائيل عملت على تطويره بحيث يبدو كابوساً مرعباً لكل العرب الفلسطينيين، يفقدهم الحد الأدنى من

الإحساس بالأمان والحماية، وذلك من خلال إصدار مجموعة من الأوامر العسكرية، التي تجيز الاعتقال والتوقيف على النوايا. وبمعنى آخر، فهي تجيز اعتقال العربي الفلسطيني في حال الاشتباه بأنه قد يرتكب مخالفة ذات طابع أمني، في وقت ما! كما تجيز هذه الأوامر السماح لرجال الأمن والشرطة بدخول الأماكن العامة والخاصة وتفتيشها، واعتقال كل من يشتبه به، في أي وقت وقد زادت هذه الإجراءات ضراوة، منذ آب/ أغسطس ١٩٨٥، بسبب اتباع الحكومة الإسرائيلية سياسة «القبضة الحديدية» بحجة «احكام القبض على الارهاب والتحرير في الأراضي العربية المحتلة». وعبر اسحاق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك عن هذه السياسة، قائلاً: «إن العقوبات الادارية تشكل أداة فعالة في مكافحة الارهاب»^(١٦)، لكن، لا سياسة القبض الحديدية، ولا وجود ٢٠٠,٠٠٠ سجين سياسي وموقوف (حسب آخر التقديرات لعام ١٩٨٦)، مروا على السجون الاسرائيلية، منعوا العرب الفلسطينيين من مواصلة التحدي، ومتابعة النضال.

وفي السجون، عانى الفلسطينيون الشيء الكثير من عسف الاسرائيليين، ومعاملتهم غير الانسانية، سواء من اماكن التوقيف، أو من افتقارهم للراحة، أو للطعام، أو الشراب، أو حتى للشروط الصحية المتوجب توفرها في أماكن التوقيف. هذا عدا التعذيب والمعاملة الوحشية التي يلقاها المعتقل على يد جلاديه، والتي باتت معروفة للعالم أجمع، مما دفع المنظمات الانسانية والدولية إلى إصدار العديد من النداءات التي تطالب فيها وقف أعمال التعذيب الوحشية وتحسين شروط الاعتقال والتوقيف، والتقيد ببنود معاهدة جنيف الرابعة، واتفاقية لاهاي، إلا أن اسرائيل التي تغافلت عن التزاماتها الدولية، ورفضت الانصياع للنصوص القانونية التي كانت قد وقّعت عليها فيما سبق، ضربت عرض الحائط بهذه النداءات، فالمادة ٧٨ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، تنص على «انه اذا أرادت دولة الاحتلال، لأسباب قهرية، تتعلق بالأمن، اتخاذ إجراءات خاصة بشأن الأشخاص المحميين، يمكنها، على الأكثر، أن تفرض عليهم الإقامة الجبرية في مكان معين أو في معتقل».

وقد وردت المادة ٤٦ من الاتفاقية نفسها، لتقيد حرية سلطات الاحتلال، في إعمال المادة ٧٨، فنصت على ان «الاجراءات المقيدة للحرية المتخذة ضد الاشخاص المحميين، إذا لم تكن قد سميت من قبل، تلغى بأسرع ما يمكن، بعد الانتهاء من الأعمال العدائية».

ويقصد بانتهاء الأعمال العدائية، التوقف الفعلي للأعمال العسكرية، دون أن يعني انتهاء حالة الحرب بصفة رسمية، أي أن هناك واجباً ملقى على عاتق السلطات، يقتضي سحب والغاء الاجراءات المقيدة للحرية ضد الأشخاص المحميين، بأسرع ما يمكن، خلال فترة الاحتلال الحربي، كما ان المادة التاسعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الفقرة الأولى، تنص على انه «لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية، ولا يجوز القبض على احد وايقافه بشكل تعسفي، كما لا يجوز حرمان واحد من حريته إلا على أساس من القانون، وطبقاً للإجراءات المقررة فيه».

لكن اسرائيل تسمح، بكل بساطة، لعناصر الشرطة، والشين بيت، بالقيام بالمدهامات، والاعتقالات

الجماعية، التي قد تطال في حملة واحدة مئة وخمسين فلسطينياً من عموم فئات الشعب، دون أن يكون هناك قانون يحكم اعتقالهم او توقيفهم، سوى الأوامر العسكرية التي نراها في حالة تجدد مستمر. كما ان المادة الثالثة من الاتفاقية، تنص على «تحریم تعذيب الشخص الذي لا يقوم بأي دور في الأعمال العدائية، أو معاملته معاملة قاسية».

في المجال الاقتصادي:

امتدت الحرب الاسرائيلية الى المجال الاقتصادي، فاستقوى الاقتصاد الاسرائيلي، على اقتصاد الضفة والقطاع، وألحق الثاني بالأول، فازداد الثاني تشوهاً، وتخلفاً، وكبلة الاحتلال بالقيود والأوامر العسكرية التعسفية، فضمرت الزراعة، وكسدت التجارة، وضربت الصناعة.

فعلى صعيد الزراعة، عملت السلطات الاسرائيلية على وضع العراقيل لمنع تحسين الزراعة وتطويرها، كما عملت الى اتلاف المحاصيل الزراعية، ومنع وصول أصحابها العرب اليها، حتى يطالها الجفاف واليباس. كما منع تصدير المنتجات، إلا وفق الشروط التي يحددها الأمر العسكري، مع مصادرة معظم الأراضي الصالحة للزراعة، أو الغنية بالمياه الباطنية، كما حجبت القروض والخدمات عن المزارعين والمزارع العربية، لاعطائها بسخاء للمزارعين المستوطنين، اضافة الى العمل على تعطيل الجمعيات الزراعية، مما حرم الزراعة من الأيدي العاملة العربية الفلسطينية، التي أثرت محاربة الفقر بالعمل في المستوطنات اليهودية، تاركة الأرض عرضة للتصحّر.

وناءت الصناعة تحت نير اجراءات الاحتلال، مما حال دون قيام صناعات جديدة، وألحقت صناعة الضفة والقطاع بالصناعة الاسرائيلية، وأدى التفوق الصناعي الاسرائيلي الى افلاس صناعات فلسطينية، وضمور أخرى، وما كان لهذه الاجراءات ان تتم، دون الاوامر العسكرية المتنوعة، والمتعددة، التي استطاعت بواسطتها سلطات الاحتلال السيطرة الفعلية، على كل فعاليات الحياة الاقتصادية، وبالتالي، خلق مستوى معاشي متردٍ، للأسر الفلسطينية، ساهم الى حد بعيد، في تدهور الحياة الاجتماعية والثقافية، حيث دفعت الأزمة الاقتصادية، بالكثيرين الى العزوف عن مهنتهم أو ترك أراضيهم. والتوجه للعمل كأجراء في المستوطنات اليهودية، والقيام بأتفه الأعمال، وبأبخس الأجور، وبظروف عمل في غاية السوء. كما دفعت بالكثيرين من الأطفال، الى هجر مدارسهم، والتوجه، أيضاً، الى المستوطنات اليهودية. وطبيعي والحالة هذه، أن تكون معظم الأعمال التي تسلم اليهم، هي اعمال خشنة، يأبى اليهود القيام بها، كأعمال التنظيف، والخدمات المنزلية، أو العمل كأجراء وصنّاع في أماكن تصليح السيارات، وفي ورشات البناء، وذلك باجور زهيدة، قد لا تكفيهم لتغطية تكاليف انتقالهم من أماكن إقامتهم الى مواقع عملهم. وقد أثار هذا قلق وخوف المنظمات الانسانية والدولية، حتى أن منظمة العمل الدولية، وجهت نداءً خاصاً لاسرائيل، تطالبها فيه بالامتناع عن تشغيل الأحداث، وذلك من خلال مؤتمر العمل الدولي،

الدورة السبعين، المنعقد عام ١٩٨٤، حيث أعلنت بأن حوالي ٢٠٪ من العمال، هم من الأحداث القاصرين^(١٧).

ومما لا شك فيه، أن أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل. وبشكل عام - أقل بـ ٤٠٪ من أجر نظيره الاسرائيلي، ويخصص منه ٣٠٪ ضمانات اجتماعية، مزعومة، وخدمات أخرى، ويذهب رصيد ذلك النهب المقدّر بـ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً إلى الخزينة الاسرائيلية، وهذا ما أكدته الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٥، حيث جاء فيه: «أن العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المنشآت الاسرائيلية، يتقاضون نصف معدل الأجور التي يتقاضاها الاسرائيليون، وأقل من ذلك بكثير»^(١٨).

وطبيعي جداً أن تطال شريعة المحتل كافة النقابات، بما فيها نقابات العمال، وذلك بالتدخل السافر في أعمالها، ومنع ترشيح اعضائها للمهام القيادية، وإغلاق بعض فروعها، وحظر تنظيم التجمعات، واعتقال وإبعاد النقابيين الفلسطينيين. وقد عملت المحافل الدولية، وخاصة العمالية منها، إلى إصدار الكثير من التصريحات التي تدّين الاستغلال البشع للطبقة العاملة الفلسطينية، وخاصة منذ عام ١٩٦٧، فقدّم تقريران إلى ندوة الحركات النقابية في الوطن العربي - (قبرص ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٢) - التي اجتمعت بدعوة من اتحاد نقابات العمال العالمي والاتحاد الدولي للعمال العرب، تقدمت بالتقرير الأول منظمة العفو الدولية، وهو خلاصة لبعثة تقصي الحقائق قامت بها المنظمة الدولية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة، والتقرير الثاني تقدم به الاتحاد العام لعمال فلسطين، حول الأوضاع المعيشية والاجتماعية للطبقة العاملة الفلسطينية وعوامل القهر والاستغلال الطبقي والقومي البشع، تحت حكم سلطات الاحتلال^(١٩).

وقد جاءت المادة الثانية والعشرون وما بعدها من اعلان حقوق الانسان، لتؤكد حق كل فرد في الضمان الاجتماعي، وحقه في الراحة وفي أوقات الفراغ، وحقه في مستوى المعيشة الكافي للمحافظة على صحته ورفاهيته. كما أن المادة الاولى - الفقرة الثانية قد نصت على أنه «لجميع الشعوب، تحقيقاً لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب من وسائله المعيشية الخاصة».

ومما لا شك فيه أن سياسة اسرائيل هذه قد تركت أثراً سلبي والضرار على الوضع التعليمي والثقافي، ناهيك عن أن الاجراءات العلنية للاحتلال، والهادفة إلى محاصرة التعليم وإبعاد «مارد الثقافة والمعرفة» عن المجتمع العربي باتت معروفة على الصعيد العربي، والعالمي، فعدا عن حملات الاعتقال والمداومة وإغلاق المدارس، هناك حظر التجول، الذي يحول دون الوصول إلى المدرسة، وحالات حجز الهوية، التي هي نوع آخر من حظر التجول. كما أن هناك حالات تترك المدارس فيها عرضة للسقوط، وتمنع السلطات الاسرائيلية ترميمها أو زيادة عدد غرف التدريس فيها، أو تزويد المدارس بوسائل الايضاح، هذا بالإضافة إلى محاولات السلطات الاسرائيلية الدائمة منع تدريس كل ما يمت للتاريخ العربي بصلة، بغية تهويد التعليم. كما أن السلطات الاسرائيلية كثيراً ما تلجأ إلى منع تشغيل الشباب

العربي، رغم حيازتهم لمؤهلات علمية عالية، وذلك بقصد ترك انطباع لدى الباقين بأن لا فائدة ترجى من التعليم.

إن الخوف الاسرائيلي من التاريخ العربي، دفع بإسرائيل إلى محاولة الغاء كل مادة تعتبرها تحريضاً قومياً، وقد وصل بها الأمر، في نيسان/ ابريل ١٩٨٠، إلى فرض حظر على طلاب جامعة بيت لحم ارتداء القمصان التي عليها خطوط خضر وسود وحمرة، لأن هذه الألوان ترمز إلى العلم الفلسطيني، وبالتالي فإنها تعني التمسك بالعلم الوطني الفلسطيني! ويصف العالم الاسرائيلي، اميتتاي بن بنية، تعليم العرب بأنه جزء من «دعوة الهمجية» وتشرح كتب التاريخ اليهودي للطلبة العرب، أن تاريخ بلادهم يعود إلى سنة ١٨٧٧، وفقاً للمنطلقات الصهيونية، أما قبل هذا التاريخ فإن أرضهم كانت عبارة عن فراغ، وأن أجدادهم مجرد قطاع طرق ونهابين، وسفاكين^(٢٠).

إلا أن الدعاية الصهيونية، والدعم الامبريالي، لم يمنعا المجتمع الدولي، من ادانة اسرائيل لانتهاكها حقوق الشعب الفلسطيني، فها هي لجنة حقوق الانسان الدولية تدّين العقوبات المنهجية ضد الجامعات، ووضع العراقيل امام حق اختيار مناهج التعليم، والكتب، وقبول الطلبة، وتعيين المدرسين، لأن ذلك يتعارض مع قواعد ومبادئ الاحتلال العربي، في ضوء القانون الدولي المعاصر، وخاصة على ضوء المادة ٤٣ لاتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧.

ولم تكن الثقافة بأحسن حال، فإن الغاء كل ما يذكّر العرب بتاريخهم وعدالة قضيتهم، ويمجّد اسلافهم، بات هاجس السلطات الاسرائيلية، لذا نجدها تخرج علينا كل يوم بقائمة جديدة من الكتب المنوعة، كما أنه لا يجوز بموجب الأوامر العسكرية، السائدة، نشر أية مادة أو اذاعتها، إلا بعد الحصول على الإذن بذلك، من قبل الجهات المختصة، والأمر العسكري رقم ٥٠ يحظر توزيع أية جريدة، أو مجلة دون إذن مسبق، ولهذا نرى السلطات قد أغلقت الكثير من الجرائد العربية، بحجة عدم الحصول على إذن مسبق كصحيفة «الموقف»، وصحيفتي «العودة» و«الفجر»، وقررت السلطات الاسرائيلية سحب ترخيص «الوحدة» التي بدأت بالصدور في ٢٠/٢/١٩٨٢، وذلك بسبب وفاة صاحب الامتياز، في ١٧/٨/١٩٨٢، كما سحبت ترخيص مجلة «الشراع»، وصحيفة «البشير»، و«الدرب». وفي ايلول سبتمبر ١٩٨٥ تم إغلاق مكتب المنار «الصحفي»، وفي آب/ أغسطس تم إغلاق صحيفة «الميثاق» اليومية، ومجلة «العهد» الاسبوعية، وفي صيف ١٩٨٥، أصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي الأمر رقم ١١٤٠، الذي يلزم الصحف العربية بنشر اعلانات الادارة الاسرائيلية المدنية، دون مقابل، وإلا فإنها ستمنع من التوزيع في الضفة والقطاع، وقد ترافقت هذه الاوامر، بحملات مدامعة واعتقال طالت الكتاب والصحفيين، وحسب الارقام المتوفرة لدى رابطة الصحفيين العرب، فقد بلغ عدد الصحفيين، الذين اعتقلوا في عام ١٩٨٥، أكثر من ١٠ صحفيين، وفي عام ١٩٨٦ بلغ العدد ثمانية إلى سبعة آخرين شملتهم الاعتقالات الادارية خلال الشهر الاول من عام ١٩٨٧. وقد شملت أوامر الإبعاد ثلاثة

صحفيين، هذا غير حوادث الاغتيال المتعمد، وحالات الاقامة الجبرية التي طالت أكثر من ثلاثة عشر صحفياً، إضافة الى مدهامة البيوت ومصادرة الكتب، ومنع تقديم الأعمال الفنية والأدبية للجماهير باغلاق المسارح وصلات العرض، ومحاربة أي نشاط نقابي من خلال القيود الموضوعية على عمل النقابات، ومدهامة مقارها، واتلاف موجوداتها، رغم ما في ذلك من مخالفة علنية وصريحة لنص المادة الثالثة والعشرين من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، التي تؤكد على حق كل فرد في الاشتراك بالحياة الثقافية، وحماية انتاجه العلمي أو الأدبي، أو الفني. ونصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على حق الدخول في النقابات، وحق النقابات في الدفاع عن حقوق افرادها، كما نصت المادة التاسعة عشرة من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، سنة ١٩٦٦، على أنه «لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل، كما أنه لكل فرد الحق في التعبير... وذلك إما شفاهة أو كتابة، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها».

كما صانت هذه المادة حرية الاجتماع، والتظاهرات السلمية، وتكوين الأحزاب والجمعيات.

في الخدمات:

وثمة مجال آخر، لانتهاك الحقوق الفلسطينية، وهو مجال الخدمات والمرافق العامة. وهذه لا تحتاج الى كثير من الشرح، فان أي زائر يستطيع أن يلحظ افتقار المناطق العربية الى الخدمات، التي تتمتع بها المستوطنات اليهودية، حتى قبل أن يسكنها المستوطنون، سواء افتقارها لشبكة تصريف المياه والمجاري، أو خطوط الكهرباء والمياه والهاتف، أو خطوط المواصلات العادية، والتي طالما طالب المواطنون الفلسطينيون بتوفيرها، دون فائدة ترجى من السلطات الاسرائيلية.

وفي مجال الخدمات الصحية، فان تقرير لجنة الصحة العالمية، الصادر في نيسان/ ابريل ١٩٧٨، والتي زارت الاراضي المحتلة لدراسة الاوضاع الصحية للعرب الفلسطينيين، اشار الى انه لم يحدث أي تطور يذكر في الهيكل الاساسي للخدمات الصحية، خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٧، فيما يتعلق ببناء المستشفيات، وزيادة عدد الأسرة «وأكد التقرير على قصور المراكز الصحية، في المدن والعيادات الريفية، وعجزها عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان العرب»^(١)، مع العلم أن هذا التقرير لا يشير الى اقدام السلطات الاسرائيلية، ومنذ ايام الاحتلال الأولى، إلى تقليص عدد المستشفيات بتحويلها الى مراكز تحقيق وتوقيف، كما حدث لمستشفى الشيخ جراح في القدس، والتي تحولت لتكون مقراً لوزارة الشرطة، كما تم تحويل مستشفين، من مجموع أربعة مستشفيات في غزة، الى معتقلين، وبدلاً من مستشفى النصر ومستشفى الحميات، أقيم معتقل في شمال قطاع غزة، هذا مع التدني المستمر والمتواصل، للمخصصات المالية في هذا الميدان، ووضع العراقل أمام جمعية الهلال الأحمر، لمنعها من اداء مهامها. وفُرض الحظر على جميع التبرعات من الاهالي، لتغطية نفقات بعض المراكز الصحية، إضافة الى محاولات السلطات الرامية الى منع وصول الأدوية الى المستشفيات العربية. ومدهامة المستشفيات، بين الحين

والحين، واعتقال الأطباء، والاعتداء على المرضى.

إن جملة هذه الممارسات، التي لم يعد بمقدور السلطات الاسرائيلية اخفاءها، أو حتى تبريرها، تعتبر انتهاكاً فظاً لنصوص القانون الدولي، وللمادة الخامسة والعشرين من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، التي تعتبر «أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة، والرفاهية، له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز، والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته».

إن وقفة قصيرة، وسريعة، أمام ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في الاراضي العربية المحتلة، تؤكد الى أي حد تستهتر اسرائيل بالمنظمات الدولية، والهيئات العالمية، وإلى أي حد تنتهك مقرراتها وقوانينها على مرأى ومسمع ضمير العالم أجمع.

فما الذي يردع اسرائيل، التي لم تردعها إدانات العالم لها، ولا قرارات المحافل الدولية، ولا نداءات الجمعيات الانسانية العالمية؟

سؤال بات من المتوجب على الأسرة الدولية تقديم الإجابة عليه، لأن التحدي الحقيقي، ليس موجهاً لارادة الشعب الفلسطيني فحسب، بل هو موجه أيضاً الى الأسرة الدولية وارانيتها، والهيئات المنبثقة عنها، وكافة القوانين التي صاغتها، وأعطتها صفة الالتزام، والتي كانت «اسرائيل» أحد الأطراف الموقعة عليها.

الهوامش:

- (١) نصر الشمالي، ملاحظات اساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، دمشق، الخدمات الطباعة، ١٩٨٥، طبعة ثانية، ص ٣٨.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٣٣ و ٥٥.
- (٣) روجيه غارودي، اسرائيل والصهيونية السياسية، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤، ص ١٥.
- (٤) ابراهيم العابد، العنف والسلام، دراسة في الاستراتيجية الصهيونية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص ٧.
- (٥) د. أنيس صياغ (اعداد)، يوميات هرتزل، الترجمة العربية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، طبعة ثانية، ١٩٧٣، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
- (٦) د. محيى عمر (مقدماً)، الترافسفير، الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، القاهرة، دار البيادر للنشر والتوزيع، طبعة أولى ١٩٩٠ ص ٢١٢.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.
- (٨) تهاني هلسا، ديفيد بن غوريون، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠، ص ٢٣.
- (٩) مناحيم بيغن، التمرد، نصوص ودراسات في الصهيونية^(١) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ترجمة حسن البدرى، ص ٤٥.

الشرعية الدولية في الذاكرة الشعبية الفلسطينية

بسام عمر

اختزنت الذاكرة الشعبية الفلسطينية، عبر تجربتها المريرة والقاسية، الكثير من المواقف الدولية المخيبة لقيم الحق والخير والعدالة، هذه القيم التي كانت ولا زالت راسخة في قناعات الانسان الفلسطيني. باعتبارها التجلي النبيل لوجود الانسان، والتعبير الأمل عن حضارته وأصالته، ولا ينكر الانسان الفلسطيني هذه الأصالة عن الشعوب الأخرى، بغض النظر عن مواقف حكوماتها فيما يتعلق بقضية قومية وإنسانية كقضية فلسطين. وتظل قناعة الفلسطيني الراسخة، تراهن على إنسانية الانسان وحتمية انتصار القيم النبيلة على القيم الانسانية التي تجسدها وتروج لها الصهيونية منذ نشأتها وحتى الآن.

لم تتمكن الصهيونية العالمية، بكل نفوذها وأدواتها، من تغييب الحضور الذكي للانسان الفلسطيني في كافة أنحاء العالم وفي كل المجالات، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والفنية. فالانسان الفلسطيني، السياسي والمثقف والفنان، دائم الحضور بأصالته وإسهامه الحضاري، على الرغم مما يتعرض له من اضطهاد عنصري من قبل الصهيونية واستهجان لمجرد وجوده من قبل الكثيرين الذين اعتبروه متشرداً ولاجئاً، إلى أن تمكن من كسب معركة الوجود بمحافظته على هويته الوطنية كشعب ممتد الجذور في أرضه، عريق بكيانه السياسي والثقافي، أصيل الانتماء لعرويته. ونظراً للحضور الفلسطيني الواضح وتجسيده لكل مقومات الشعب المتحضر، فقد اضطرت المجتمع الدولي للاعتراف بوجود هذا الشعب، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة انضمامه لعضوية هيئة الأمم المتحدة، في نفس الوقت الذي اتخذت فيها قراراً يساوي الصهيونية بالعنصرية.

ونخصص هذا البحث لالقاء الضوء - ما أمكننا - على التعبيرات الشعبية الفلسطينية حيال المجتمع الدولي وقراراته التي ارتكزت على تجاهل الشعب الفلسطيني منذ تشكيل «عصبة الأمم» بعد الحرب الأولى، وإلى أن تشكلت «الجمعية العامة للأمم المتحدة» بعد الحرب الثانية، واستمرارها بهذا التجاهل إلى حد التواطؤ مع الكيان الصهيوني العنصري، لنقف عند إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

- (١٠) ي. س. يفيشيف (المحرر)، الصهيونية الحقيقية والاختلافات، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٠ (انظر: فيليسيا لانغر بأم عيني، ص ٢٢٥).
- (١١) د. عبدالمالك خلف التميمي، وآخرون، الاستيطان الصهيوني في فلسطين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٧١، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٣، ص ١٠٧ - ١٧٣.
- (١٢) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ - ١٩٨٨، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص ٣٠٦.
- (١٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٤) د. عبدالحسين شعبان، قضايا جديدة في الصراع العربي الاسرائيلي، بيروت، دار الكتبي للطبوعات، ١٩٨٧، ص ٩٥.
- (١٥) يفيشيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥ و ٢٥٥.
- (١٦) رجا شحادة، قانون المحتل / اسرائيل والضفة الغربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ١٤٢.
- (١٧) الاطفال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص ١٢.
- (١٨) شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ - ٢٢٤.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٦.
- (٢١) الاطفال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

- (١٠) ي. س. يفسيف (المحرر)، الصهيونية الحقيقية والاختلافات، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٠ (انظر: فيليبيا لانغر بام عيني، ص ٢٢٥).
- (١١) د. عبدالمالك خلف التميمي، وآخرون، الاستيطان الصهيوني في فلسطين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٧١، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٣، ص ١٠٧ - ١٧٣.
- (١٢) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ - ١٩٨٨، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص ٦ - ٣٠.
- (١٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٤) د. عبدالحسين شعبان، قضايا جديدة في الصراع العربي الاسرائيلي، بيروت، دار الكتبي للطبوعات، ١٩٨٧، ص ٩٥.
- (١٥) يفسيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥ و ٢٥٥.
- (١٦) رجا شحادة، قانون المحتل / اسرائيل والضفة الغربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ١٤٢.
- (١٧) الاطفال الفلسطينيون في الارض المحتلة، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص ١٢.
- (١٨) شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ - ٢٢٤.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٦.
- (٢١) الاطفال الفلسطينيون في الارض المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

الشرعية الدولية في الذاكرة الشعبية الفلسطينية

بسام عمر

اختزنّت الذاكرة الشعبية الفلسطينية، عبر تجربتها المريرة والقاسية، الكثير من المواقف الدولية المخيبة لقيم الحق والخير والعدالة، هذه القيم التي كانت ولا زالت راسخة في قناعات الانسان الفلسطيني. باعتبارها التجلي النبيل لوجود الانسان، والتعبير الأمثل عن حضارته وأصالته، ولا ينكر الانسان الفلسطيني هذه الأصالة عن الشعوب الأخرى، بغض النظر عن مواقف حكوماتها فيما يتعلق بقضية قومية وانسانية كقضية فلسطين. وتظل قناعة الفلسطيني الراسخة، تراهن على انسانية الانسان وحتمية انتصار القيم النبيلة على القيم الانسانية التي تجسدها وتروج لها الصهيونية منذ نشأتها وحتى الآن.

لم تتمكن الصهيونية العالمية، بكل نفوذها وأدواتها، من تغييب الحضور الذكي للانسان الفلسطيني في كافة أنحاء العالم وفي كل المجالات، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والفنية. فالانسان الفلسطيني، السياسي والثقافي والفنان، دائم الحضور بأصالته واسهامه الحضاري، على الرغم مما يتعرض له من اضطهاد عنصري من قبل الصهيونية، واستهجان لمجرد وجوده من قبل الكثيرين الذين اعتبروه متشرداً ولاجئاً، إلى أن تمكن من كسب معركة الوجود بمحافظته على هويته الوطنية كشعب ممتد الجذور في أرضه، عريق بكيانه السياسي والثقافي، أصيل الانتماء لعرويته. ونظراً للحضور الفلسطيني الواضح وتجسيده لكل مقومات الشعب المتحضر، فقد اضطر المجتمع الدولي للاعتراف بوجود هذا الشعب، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة انضمامه لعضوية هيئة الأمم المتحدة، في نفس الوقت الذي اتخذت فيها قراراً يساوي الصهيونية بالعنصرية.

ونخصص هذا البحث لالقاء الضوء - ما أمكننا - على التعبيرات الشعبية الفلسطينية حيال المجتمع الدولي وقراراته التي ارتكزت على تجاهل الشعب الفلسطيني منذ تشكيل «عصبة الأمم» بعد الحرب الأولى، وإلى أن تشكلت «الجمعية العامة للأمم المتحدة» بعد الحرب الثانية، واستمرارها بهذا تجاهل إلى حد التواطؤ مع الكيان الصهيوني العنصري، لنقف عند إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

بمشروعية وجود هذا الشعب، واعتبار تمثيله في المجتمع الدولي بعضوية منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

- ١ -

في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الأولى، قدمت «عصبة الأمم» صيغة جديدة لاتفاقية «سايكس بيكو» وغيرها من الاتفاقيات التي تقاسمت بموجبها الدول المنتصرة تركة الدول المهزومة، وتضمنت هذه الصيغة إعطاء الاحتلال والهيمنة مشروعية تقرها وتعترف بها جميع الأمم والشعوب، فكان «عهد عصبة الأمم» ومادته «٢٢» التي تشير إلى أن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقاً، نتيجة للحرب الأخيرة، والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد وديعة مقدسة في عنق المدنية، وأحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتتقبلها، ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم. الخ.

وبموجب هذه الصيغة المبتكرة لعصبة الأمم، والتي ادعت فيها الحرص على رفاهية الشعوب، فقد تصدرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مهمة «ترفيه» الشعوب على أحسن ما يكون الترفيه.

أوكلت مهمة «ترفيه» الشعب الفلسطيني إلى الحكومة البريطانية، التي كانت قد بدأت «برنامجها الترفيهي» قبل صدور صك الانتداب الذي تضمن في مقدمته: «لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها لتنفيذاً لنصوص المادة «٢٢» من ميثاق عصبة الأمم..

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.. (الخ)»^(١).

عقد الشعب العربي الفلسطيني مؤتمره الأول في مطلع شباط ١٩١٩ وأعلن رفضه للانتداب ووعدهم بلفور والهجرة اليهودية، موضحاً أن فلسطين جزء من سوريا، وتمسكه بالوحدة السورية العربية. وكما فعل كل شعب، وعلى النسق الذي سارت عليه شعوب عربية أخرى، انتخب الشعب الفلسطيني لجنة تتولى تنفيذ القرارات ومراجعة السلطات الانجليزية بشأنها.

ولكن الانكليز كانوا ماضين في برنامجهم، فلم يعيروا مطالب العرب أي اهتمام وذهبت مراجعة الزعماء والعلماء لجهات الاختصاص هباء، فتنادوا لعقد مؤتمرهم الثاني في شباط ١٩٢٠، ولكن بريطانيا

التي عرفت اتجاه الشعب، وكان قد سبق لها أن تسلمت مطالبه في المؤتمر الأول، وكانت تدرك بعمق كبير أن الحكم العربي في سوريا ما زال قائماً، وأن هذه المؤتمرات الفلسطينية سوف تعرقل طريقها الصهيوني، عملت على إصدار أمرها وسلطت قواتها المسلحة لمنع انعقاد المؤتمر الفلسطيني، ثم أصدرت رصاصاتها لمنع المظاهرات، والاجتماعات، وفرضت رقابة على الصحف العربية، بينما استمرت تبيح لليهود كل ما منعت عن العرب.

وحينما أتمت فرنسا تحطيم الحكم العربي في سوريا، وتم احتلالها واجلاء فيصل عنها، لم تجد بريطانيا مانعاً من أن يعقد المؤتمر الثالث في كانون أول ١٩٢٠، وهنا طالب الفلسطينيون من جديد بالغاء الانتداب ووعدهم بلفور وتأسيس حكومة وطنية، وأبرق المؤتمر بذلك إلى عصبة الأمم وإلى مجلس العموم البريطاني وإلى مجلس اللوردات، وإلى كل جهة في العالم كانوا يعتقدون أنها ذات صلة أو أنها صاحبة حول أو قوة، ولكن قوى الأعداء كانت أقوى من صرخات الفلسطينيين، فلم يأبه أحد لنداءاتهم أو يهتم بها^(٢).

وقبل أن تمضي سنتان وبضعة شهور على المؤتمر الأول، تنادى الفلسطينيون إلى عقد مؤتمرهم الرابع في القدس (حزيران ١٩٢١) ورأوا أن مطالبهم لم تأخذ باهتمام أحد، وأن برنامج العدوان قد بدأ يتضح، من مظالم فرنسا في سوريا، وبرنامج الانكليز في فلسطين، فانتخبوا قفداً سافراً إلى لندن، وأجرى اتصالات عديدة، واستعان ببعض الصحفيين الأحرار، وأوضح المظالم لأعضاء المجالس العامة، ورفض مجلس اللوردات صك الانتداب لمناقضته لليهود التي قطعت للعرب في الحرب العامة، ولكن كل هذا لم يثن الحكومة البريطانية عن تنفيذ برنامجها الخبيث، ولم تأبه بقرار مجلس اللوردات.

كان الوفد الفلسطيني يتكون من أعضاء عرب يمثلون ٩٤ في المائة من سكان فلسطين، ولم يكن اليهود آنذاك يشكلون أكثر من ستة في المائة، ومع هذا اشترط تشرشل، وزير المستعمرات آنذاك، على الوفد العربي، أن يفاوض الدكتور وايزمان، اليهودي، رئيس المنظمة الصهيونية، والذي لم يكن من سكان فلسطين في يوم من الأيام، ويسرع وايزمان في نشر في الصحف استعداداه لمفاوضة العرب شريطة ألا يناقش وعد بلفور ولا يسمح بمساسه.

لكن الوفد العربي رفض مفاوضة وايزمان، وقدم مذكرة اضافية إلى بريطانيا، دون جدوى، ودون اهتمام.

ولم يكن الوعي الجمعي في فلسطين بمنأى عما يحمله الانتداب البريطاني ووعده بلفور والهجرة اليهودية من مخاطر تهدد كيانه وتودي بتطلعهم إلى الحرية والاستقلال، فظهرت التعبيرات الشعبية الراضية لوعده بلفور بشكل واضح في الأغنية الشعبية:

«وعد بلفور هالمشؤوم جاير على الرهبان والاسلام جاير
تناسى العدل وأضحى الظلم جاير ملوك الغرب ما فيهم حساب»^(٣)

ويلاحظ من بيت العتاب هذا، الاحساس الشعبي بظلم الغرب ممثلاً بالحكومة البريطانية التي أخذت على عاتقها تنفيذ وعد بلفور وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، فبدأ الوعد المشؤوم أشبه بصفقة

بين اليهود والانكليز، كما تلمسه الحس الشعبي الفلسطيني آنذاك، مع العلم أن الوعي الشعبي في تلك الفترة لم يكن ليستوعب حجم الهيمنة الصهيونية على أجهزة الحكومة البريطانية وبالتالي على عصبة الأمم، فترددت بين الناس الأغاني التي تحمل تظلمهم واحتجاجهم على تجاهل العالم المتحضر وتواطؤ بريطانيا مع المشروع الصهيوني:

«مين الي باعك لليهودي غير بلفور اللعين
يا حلاي يا مالي
جاب المكر من كل أرجاء البقاع الضايعين
يا حلاي يا مالي
هاتوا شقولي وين صارت يطرد الشعب الأمين
يا حلاي يا مالي
وتقوم دولة لليهود المكّرين المجرمين
يا حلاي يا مالي»^(١)

- ٢ -

في ١٥ آذار من عام ١٩١٩، قرر مؤتمر الصلح في فرساي إرسال لجنة تحقيق من دول الحلفاء إلى الشرقين الأدنى والأوسط، فانسحبت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لأسباب دبلوماسية، من عضوية اللجنة التي اقتضت على المندوبين الأمريكيين هنري كينغ وشارل كراين، واستغرق عملها ما بين ١٦ حزيران إلى أول آب ١٩١٩، وقدمت تقريرها للوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح، وكان التقرير مناهضاً لأهداف الصهيونية وبريطانيا وفرنسا، باعتباره يعتمد على استشارة رغبات السكان في فلسطين، وقد ورد في مذكرة بلفور عن سورية وفلسطين في ١٩١٩/٨/١ ما يشير إلى إثارة حفيظة الانكليز من استشارة اللجنة للسكان للعرب:

«... فنحن في فلسطين لا نرى حتى التمسك بالشكل في استشارة رغبات السكان الحاليين في فلسطين، وإن كانت اللجنة الأمريكية قد شرعت في سؤالهم عن رغباتهم، فقد التزمت الدول الأربع الكبرى لعهودها تجاه الصهيونية، ولا ريب في أن الصهيونية سواء أكانت على حق أم على باطل، وسواء أكانت طيبة أم شريرة، عميقة الجذور في تقاليدنا وفي حاجاتنا الراهنة، وفي آمالنا المقبلة، وهي أكثر أهمية لنا من رغبات السبعماية ألف من العرب الذين يقيمون الآن في البلاد العريقة وأهوائهم»^(٢)

وكانت الاضطرابات الشعبية العامة التي حدثت في فلسطين، ضد الهجرة اليهودية، تعبيراً عن نمو الوعي القومي وعن رفض الشعب العربي الفلسطيني للسياسة الصهيونية التي تنفذها بريطانيا، ووصلت الاضطرابات إلى حد الثورة الشعبية العامة عام ١٩٢١، نظراً لامعان بريطانيا في تجاهلها للحقوق العربية، ودعمها للمشروع الصهيوني في المحافل الدولية، وتسهيل الهجرة، وتسليح العصابات

الصهيونية في فلسطين، بعد أن عينت بريطانيا هيربرت صموئيل مندوباً سامياً لفلسطين، وهو اليهودي الانكليزي المعروف، مما صعد وتيرة الصراع بين الفلسطينيين والانكليز من جهة، وبين الفلسطينيين والصهاينة من جهة أخرى.

وعلى الرغم مما تعرض له الشعب الفلسطيني من فدائح على يد الانكليز، فإن هذا الشعب لم يفقد ثقته بالعدالة الانسانية، واستمر يراهن على قيم الحق والخير، فتردد حكاية شعبية طريفة عن مفاوضات العرب مع الانكليز إثر الاضطرابات، كما تشير الحكاية إلى موقف نبيل متخيل للملكة بريطانيا:

«جلس وفد المفاوضة العربي في القصر الملكي، حيث جهزت لهم ملكة بريطانيا المائدة على صينية وضعت في وسط سجادة.. ثم دعت الضيوف لتناول الطعام لكنها طلبت إليهم بلطف ألا يطأوا السجاد بأقدامهم، حاولوا أن تطالها أيديهم من كل الجهات فلم يتهياً ذلك لهم، ثم طوت السجادة من جميع الجهات ثم وضعت يدها على الطعام في منتصف السجادة ثم قالت: ان فلسطين هي واسطة الدنيا، وليس لليهود ولا الانكليز أي حق فيها».

وفي حكاية أخرى:

«وضعت زوجة الملك الشمعة غير مشتعلة على الطاولة، ونشرت الملاعق والشوك ودعت الضيوف للطعام، لكنهم لم يستطيعوا بسبب الظلام، فأشعلت الشمعة ثم قالت: العرب هم نور الدنيا، العرب هم سور الدنيا، وليس غيرهم، وهم يحيطون بها كما يحيط سور القدس بالقدس»^(٣).

- ٣ -

أكد تقرير لجنة «شو» (١٩٢٩)، على ما جاء في تقرير السير جون كامبل عن أزمة سنتي (١٩٢٧ - ١٩٢٨)، بأنها نشأت بسبب المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين وبأعداد لا يمكن للبلاد أن تستطيع استيعابها، وانفرد تقرير لجنة «شو»، التي وصلت إلى فلسطين وبدأت عملها في أواخر تشرين اول ١٩٢٩، عقدت خلالها (٤٧) جلسة علنية و (١١) جلسة سرية، واستمعت إلى (٦١٠) شهادات، بالاشارة الى الفلاح العربي الفلسطيني ضمن تقريرها:

«الادعاء بأن الفلاح لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية لم يؤيد اختبارنا في فلسطين، ولا يستطيع من تجول في البلاد كما تجولنا، وسمع أصوات الهتاف التي قاطعت عبارات كثيرة وردت في الخطاب التي القاها رؤساء العرب والشيوخ، أن يرتاب بأن القرويين والفلاحين على حد سواء يهتمون اهتماماً حقيقياً وشخصياً في نتائج سياسة انشاء الوطن القومي، وفي مسألة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين، ولهذا نرى أن الفلاحين العرب يهتمون في الأمور السياسية أكثر من كثير من أهالي أوروبا»^(٤).

ووفقاً لاقتراح لجنة «شو»، أوفد السير جون هوب سمبسون ليدرس مسائل الهجرة والاسكان والتنمية على الأرض الفلسطينية نفسها ويرفع تقريراً عنها، ولم يكن إفاده إلا نوعاً من سياسة إضاعة

الوقت على العرب، والاستمرار في سياسة التهويد.

ويبقى العناق الأبدى بين الأرض والإنسان الفلسطيني، هو التعبير الحي والصادق عن علاقة الفلسطيني بأرضه، هذه العلاقة البسيطة والعفوية، القوية والضاربة الجذور، والتي لم تتمكن لجان بريطانيا وعصبة الأمم من إدراكها، وتجسد إحدى الحكايات الشعبية هذه العلاقة ببساطة في حوار بين الفلاح والكرم:

«يقول فيها الفلاح للكرم في إحدى زيارته له: انني لن اعتني بك بعد اليوم، فريد الكرم ببرود، لا بأس، إن لم تكن العناية اليوم فستكون غداً، أو بعد غداً فيضيف الفلاح: انني لن أسقي عروق الشجر منك! فرد الكرم: لا بأس، ثم يقول الفلاح: ولن أقلم الأغصان الطويلة في أشجارك، فيقول الكرم: لا ضرر علي منها. ثم يقول الفلاح: انني لن أزورك بعد اليوم! وهنا يرد الكرم بحدة: إياك، تستطيع أن تقول كل شيء إلا أن تمتنع عن زيارتي!»^(٨)

- ٤ -

تجمعت لدى الحكومة البريطانية آراء قيمة وقوية، جاءت كلها متساندة من لجنة «شو» ومن تقرير «سامبسون»، وكانت تنادي بوجوب وضع حد لهجرة اليهود، وتأمين الفلاح الفلسطيني في أرضه، وأشعار العرب بأنه لا خطر على مستقبلهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لحكم بلادهم. وقد أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض في تشرين أول عام ١٩٣٠، معتمداً على تلك الآراء، وموضحاً مع ذلك أنه ليس في نية بريطانيا الإخلال بصك الانتداب ولا النكوص عن وعد بلفور، وكرر الكتاب نفس الفقرات المهمة لصالح اليهود والتي سبق أن وردت في الكتاب الأبيض الذي أصدره تشرشل عام ١٩٢٢ من أن اليهود حين يعودون إلى فلسطين ليجعلوها مركزاً يكون فيه لليهود اهتمام وفخر، فإن عودتهم تلك إلى فلسطين تعتبر حقاً لا مئة. وبعد أن يسهب الكتاب الأبيض في شرح مواد صك الانتداب، وأغلبها وضع لصالح اليهود، تنتهجه ليجته قليلاً ويقول:

«أن سكان فلسطين على الإطلاق.. لا فئة منهم فحسب.. هم الذين يجب أن يكونوا موضع عناية الحكومة، كان النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لإقامة أو إدارة الأعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا إجباري» وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الأهالي المطلقة.

لقد حاول البعض أن يجادل تأييداً للادعاءات الصهيونية بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب، وبأن الفقرات التي ترمي إلى مصالح غير اليهود، إنما هي اعتبارات ثانوية تفيد نوعاً ما يدعى بأنه القسم الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله، أن حكومة جلالته بما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم الأحكام على هذا الوجه»^(٩).
ثم ينتهي كتاب بريطانيا الأبيض إلى التأكيد على ما يلي:

أنه يعلن بكل حزم وجود أراض في فلسطين صالحة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد، باستثناء أراضي الوكالة اليهودية على سبيل الاحتياط، وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الأميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود، إلا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحة شاسعة من الأراضي المحلولة، التي في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها، ذلك أن مساحة الأراضي التي تملكها الحكومة ليست مما يعتد بها، فالحكومة تدعي مساحات كبيرة من الأراضي التي يتصرف فيها العرب في الواقع ويفلحونها، غير أنه حتى - ولو سلم بملكية الحكومة لها وملكيته مختلف فيها في كثير من الأحوال - فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها، بالنظر لوجودها في أيدي المزارعين العرب، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض»^(١٠).

ولم يغفل الفلسطينيون عن حقيقة الأوضاع، فأوضحوا أنه إذا كان من شأن الكتاب الأبيض أن يزيل بعض المخاوف، ويعطي شيئاً من الضمانات حول الأراضي، والهجرة، والبطالة، وأن بريطانيا قد أكدت أنها لن تحيد عن تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض بالضغط والتهديد، ولن تعمل لصالح جماعة دون أخرى، فإنهم يعرفون مقدرة اليهود في الدعايات الخادعة، ويعرفون أيضاً ضعف بريطانيا تجاه هذه الدعايات، لم يرفض العرب الكتاب الأبيض وما تضمنه من تعديل في سياسة بريطانيا، ولكن المهم لس المبادئ والنصوص، وإنما تنفيذها..

في اليوم التالي لإعلان الكتاب الأبيض، استقال وايزمان من رئاسة الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، وتحركت الصهيونية في أوروبا وأمريكا، وقامت المظاهرات تستنكر الكتاب الأبيض البريطاني وتؤيد الصهيوني الدكتور وايزمان، كما أعلن تشرشل وسمطس وغيرهم من حماة الصهيونية معارضتهم للكتاب الأبيض، وقبل أن تمر عشرون يوماً على الكتاب الأبيض، أرسل رئيس الوزراء البريطاني رسالة إلى وايزمان الغاضب المستقيل، ينسخ فيها أهم ما حواه الكتاب الأبيض، ويتراجع عن الاتجاهات القليلة الطيبة فيه، ويقدم للصهيونية ما يرضيها فتضمنت رسالته:

«... وإن حكومة جلالته لم تقرر، ولم يخطر ببالها إيقاف أو منع الهجرة اليهودية على تباين أنواعها، وسوف تستمر العادة المتبعة من حيث الموافقة على «جدول العمال» للمهاجرين الذين يدخلون البلاد للاكتساب بواسطة العمل، وسيُنظر دائماً إلى الأعمال التي تقتضي عمالاً من اليهود، باعتبارها تقوم على رؤوس أموال يهودية، وينظر أيضاً بعين الاعتبار إلى حصول اليهود على نصيب من الأعمال الميسورة على أساس ما يدفعه اليهود من الضرائب للخزنة، وتُعترف أيضاً بحق المنظمات الصهيونية في ألا تستخدم سوى العمال اليهود، وتتعهد أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الحق عندما تحدد مقدار الهجرة وقوة استيعاب البلاد الاقتصادية»^(١١).

سمى الشعب الفلسطيني هذا التصريح البريطاني الجديد «بالكتاب الأسود»، فقد رضخت بريطانيا وركعت على ركبتها أمام استقالة وايزمان، وغضبة الصهيونية، وتكررت لما سبق أن نشرته على العالم قبل أيام، من اعترافها بتضرر الفلسطينيين من الهجرة اليهودية وانتشار البطالة بينهم، وعدم

استيعاب الاراضي للمهاجرين، واستحالة اخراج الفلاحين العرب من اراضيهم حتى في حالة التشكك في الملكية.

وجاءت في تصريحها الجديد تعد اليهود وتسترضيهم وتتملقهم، وتنكر انها فكرت في إيقاف سيل هجرتهم، وتعد بتدبير الاراضي الاميرية وغيرها لهم، وهي الاراضي الكثيرة التي لم تسجل ملكيتها وبقيت مشاعة بين العرب الفلسطينيين، فأخرجتهم منها بريطانيا بالقوة، لتسلمها للمهاجرين والمزارعين اليهود. ولم يعد أمام شعب فلسطين إلا ما صورة شاعرهم ابراهيم طوقان:

أمامك أيها العربي يوم تشيب له سود النواصي
فلا ربح القصور غدا بيباق لساكنتها ولا ضيق الخصاص
مناهج للابادة واضحات وبالجسنى تنفذ والرصاص

- ٦ -

كان لثورة الشهيد عز الدين القسام، التي ابتدأت سرية، ثم أعلنت عن نفسها في ذكرى وعد بلفور ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، صدى بعيد المدى في نفوس البريطانيين، فقد هالهم أن يفجر شعب فلسطين الثورة المسلحة، ويحاول مقاومة الجيوش البريطانية أسابيع طويلة، رغم الاجراءات العنيفة التي اتخذتها بريطانيا ضد حمل السلاح، ورغم سياسة الافكار والتجويع والحصار التي اتبعتها في فلسطين منذ احتلالها. ولم يحن يوم ٢٠ نيسان ١٩٣٦ حتى كان الاضراب يعم فلسطين كلها، ولكنه لم يكن اضراباً جزئياً ولا محدوداً، بل كان عاماً شاملاً، لم يعرف له مثيل في التاريخ، حيث ابتدأ في نيسان واستمر ستة شهور، حتى تشرين الاول ١٩٣٦.

وبدت فلسطين بلداً توقفت فيه الحركة تماماً، فقد كان اليهود، رغم سيل هجرتهم، لا يمثلون الاكثريّة ولا ما يقاربها، وظهرت الصورة الحقيقية لفلسطين أمام العالم أجمع. واشتدّت سلطات الانتداب البريطاني من جديد في تطبيقها التعسفي لقانون العقوبات المشتركة، وارهقت الشعب الفلسطيني مستهدفة افكاره واضعافه، فطبقت المادة الخامسة من ذلك القانون، والتي نصها: «إذا ارتكب جرم، أو الحق ضرر بالاموال في منطقة، وكان لدى حاكم اللواء ما يحمله على الاعتقاد بأن سكان تلك المنطقة:

أ - ارتكبوا ذلك الجرم، أو تسببوا في ايقاع التلف والضرر.

ب - تواطأوا على ارتكاب ذلك الجرم، أو على ايقاع التلف والضرر. أو ساعدوا على ارتكاب الجرم أو إيقاع التلف أو الضرر بأي وجه من الوجوه.

ج - تخلقوا عن تقديم ما في وسعهم من مساعدة لظهور الجرم أو المجرمين أو للقبض عليهم أو عليه.

د - تواطأوا على فرار أو ايواء أي مجرم أو شخص يشتبه أنه اشترك في ارتكاب الجرم أو ايقاع التلف أو بأن له ضلعاً في ذلك.

هـ - تعاونوا على اخفاء بيانات جوهرية، تتعلق بارتكاب الجرم أو ايقاع التلف أو الضرر. فيجوز له بعد اجراء التحقيق بموافقة المندوب السامي أن يأمر بفرض غرامة مشتركة على جميع المكلفين من سكان تلك المنطقة^(١٧).

وكانت بريطانيا قد أعلنت منذ أوائل أيار ١٩٣٩ قانون الطوارئ الذي جاء رهيباً عنيفاً، وقد أعطى للحكومة حق انزال العقوبات الصارمة بمن تقتنع أنه مخل بالأمن، وان للسلطة أن تضع يدها على أي منزل أو بناء تقتنع ان رصاصة أو قنبلة أو مواد متفجرة قد أطلقت منه، وللمندوب السامي أن يأمر بهدم ذلك المكان أو التصرف فيه كيفما يشاء^(١٨). وعلى طلاقات الرصاص ودوي القنابل وأنين الجرحى وسلاسل المعتقلين، أصدر الحرس الوطني منشوره التالي:

«أيها الشعب الباسل:

باسم الحرس الوطني نوجه إليك هذا النداء، فقد رأينا أن نغير اساليب كفاحنا قليل أن نطلب إلى الانكليز تغيير سياستهم، ووسائلنا معهم كانت احتجاجات وبيانات، وسيلتنا الآن كفاح عملي شريف، هم الاصل في قضيتنا واليهود فرع، هم الذين رمونا بالصهيونية، وهم الذين يهدرون دماء ابنائنا دفاعاً عن هذه الحركة الآثمة.

آيتها الأمة الشريفة:

سيرى في اضرابك العظيم إلى النهاية، الرجوع قتل لوطنيتنا، انه انتحار، مضياً إلى أن تنال البلاد حقها، وإذا الانكليز استكبروا صمدنا لهم إلى النهاية فأما فلسطين عربية وأما كل عربي فيها شهيد...»^(١٩).

وردت عروبة فلسطين نشيد شهيدها عبد الرحيم محمود:

سأحمل روجي على راحتي ... وألقي بها في مهاوي الردى
فإما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيظ العدا
ونفس الأبى لها غايتان بلوغ المنايا ونيل المنى

- ٧ -

بعد الحرب العالمية الثانية، انتقلت عباءة الهيمنة الدولية إلى الولايات المتحدة الامريكية، واستبدلت «عصبة الأمم» بـ «هيئة الأمم المتحدة» التي تابعت ارسال اللجان الى فلسطين وصولاً إلى صيغة قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، وجاء هذا القرار لانتقاد الصهيونية من مازقها وهزائمها المتلاحقة في فلسطين، على الرغم من حصولها

على الاسلحة الحديثة، فقد تعرضت لهجمات ومعارك متلاحقة وفي جميع انحاء فلسطين، وكانت القدس الجديدة محاصرة بقوات الفلسطينيين المجاهدين، وكانت عزائم اليهود فيها تسير الى الضعف والانهيار. حتى قامت مظاهراتهم في داخلها يطلبون وقف القتال، واضطروا إلى توزيع المياه بالبطاقات، وضاعت بهم الحياة وتجرعوا مرارة الحصار، وتجاوبت شكاوى الصهيونية العالمية مع يهود القدس المحاصرين، الذين انقطعت صلتهم بالعالم، فتقدمت جموع اليهود الى ترومان رئيس الولايات المتحدة الامريكية طالبة العون والتدخل لانقاذهم من الهلاك. وتغير موقف امريكا التي طالما نادت بالتقسيم، واختارت وفدها في لجنة التحقيق ليكون صهيونياً أولاً ثم دولياً ثانياً، والتي عملت على التهويد السريع الذي لم يستطع اليهود في ثلاثين عاماً. وجاء هذا التغير في موقفها أمام صلاية وتصميم شعب فلسطين. وفي ١٩ آذار ١٩٤٨، تقدم مندوبها في مجلس الأمن السناتور «اوستن» ليعلن أن الولايات المتحدة لم تعد متمسكة بالتقسيم، وانها تطلب بوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولكن هذا الاعلان الذي ايدته بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول التي نادت بالتقسيم لم يعش طويلاً، ذلك لأن الصهيونية نادت ببطلانه، وصرح وايزمان لأولئك الذين الحوا عليه بترك التقسيم: «أن قوة العرب خرافة، وأن التراجع عن التقسيم سابقة خطيرة للهيئة، وأن نتائج العدول عنه أخطر من اقراره، هيئوا لليهود نصف فرصة لينسفوا اسطورة العرب المسيطرة على العقول في الغرب»^(١٥). تمسك «ترومان» من جديد بقرار التقسيم، وواصلت بريطانيا مهمتها التي بدأتها منذ انتدابها في تسليح اليهود وتدريبهم، وتعدد وصول السلاح لليهود من تشيكوسلوفاكيا ومن امريكا ومن كل مكان في العالم الغربي المتواطئ، وتوافد على فلسطين العديد من الضباط الامريكيين والبولنديين والتشيكيين والروس، مأجورين لليهود ومتطوعين معهم. وما أكثر الاغاني الشعبية التي سجلت في الذاكرة الفلسطينية، المأساة المريعة التي تعرض لها هذا الشعب بعد قرار التقسيم ووقعه في نفوس ابنائه:

«جيت اودعك يا دار شملاي... تخريب امسح دموعي - بشملاي
أنا ان طال الزمان وما رد شملاي... عيوني من البكا بترشح دما»

أعلن اليهود قيام دولتهم «اسرائيل» في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، وسرعان ما اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بهذه الدولة التي أقيمت على أنقاض الشعب الفلسطيني العريق. ووسطدوي المدافع، تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن تطلب وقف القتال أربعة أسابيع، مع التعهد بعدم ارسال محاربين ومواد حربية الى فلسطين خلال هذه الفترة، وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف الأمر، وفي ٢٩ أيار ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على هذا القرار، وما كان اقتراح بريطانيا هذا إلا صورة جديدة من صور عونها لليهود وخلق فرصة لهم، لكي يفك حصار المحاصر منهم، ويستعيد المهرق قواه من مدنيهم أو مجنديهم، ويستجلب السلاح بكميات أوفر وعتاد أحدث.

ووافقت الجامعة العربية على قرار الهدنة، التي قابلها المخلصون بوجوم وحزن عميقين، فلقد كانت بحق بداية النكبة للشعب الفلسطيني الذي تعرض لمؤامرة دولية أخرجه من أرضه ووطنه، وتعتبر الأغنية الشعبية بمباشرتها وعفويتها عن تجربة النكبة واللجوء:

«يا خلجتي يا عار شعبي والوطن ماله مثيل يا خلالي يا مالي
خسيت جيوش العرب مالها طريق ولا سبيل يا خلالي يا مالي
باعوا الوطن من غير رحمة بالاهل والمحرورين يا خلالي يا مالي
جانا الوعد من غير وعد يا خسارة صرنا لاجئين يا خلالي يا مالي»

ولم تخبو جذوة الأمل الفلسطيني، بالرغم من تجاربه المريعة مع العدالة الدولية، حتى بعد نكسة ١٩٦٧ يردد الشاعر الشعبي راجح السلفيتي:

مطالبنا الشعبية دحرك يا صهيونية
كلمتنا أعلنها ع منبر الجمعية
وقوى التحرر معنا بكل الكرة الارضية
أهل الأرض المحتلة بتتلطف ع الحرية^(١٦)

وتساقق النضال الفلسطيني، في الساحة الدولية، مع مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني، وتمكن هذا الشعب من انتزاع الاعتراف الدولي بمشروعية قضيته، حيث دخلت منظمة التحرير الفلسطينية هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ومع دخول المنظمة لهيئة الأمم، صدر القرار رقم (٢٣٧٩) والذي يساوي الصهيونية بالعنصرية.

الهوامش:

(١) وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، ١٩٨٧، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) حسن الباش، الأغنية الشعبية الفلسطينية، دمشق، دار الجليل ١٩٧٩، ص ٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥) وثائق فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٦) د. عمر عبدالرحمن الساريسي، الحكاية الشعبية في المجتمع الفلسطيني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٢٦.

ملاح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل

القسم الثاني

البناء، السياحة، التجارة، النضج، الإستثمارات

٣.٢. قطاع البناء:

يحتل قطاع البناء مركزاً هاماً في البنية الاقتصادية لاية دولة، وذلك لتأثيره المتبادل مع مختلف القطاعات الاقتصادية ولصلته الوثيقة مع النمو السكاني وما يستدعيه ذلك من ضرورة زيادة الابنية، وبالذات المباني السكنية، بالإضافة الى دوره في تشغيل الايدي العاملة.

ونظراً لتلك الهمية، فقد حظي قطاع البناء في اسرائيل باهتمام المسؤولين الاسرائيليين، حيث كان له دور بارز في مرحلة التأسيس الاولى لدولة اسرائيل والتي دعت الحاجة فيها الى اقامة المباني الكثيرة لاغراض سكنية لاستيعاب موجات الهجرة الكبيرة التي تدفقت على اسرائيل فور قيامها عام ١٩٤٨. اضافة الى ذلك، فقد لعب قطاع البناء دوراً هاماً في اقامة البنية التحتية لعمليات التنمية الزراعية والصناعية التي قامت بها اسرائيل في مراحل تأسيسها الاولى، وما تزال تقوم بها.

واعطاء قطاع البناء في اسرائيل اهمية خاصة، انعكس في حجم التكوين الرأسمالي الذي خصص للبناء. من الجدول رقم (١٧) يتضح ان حصة قطاع البناء من اجمال التكوين الرأسمالي في اسرائيل للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧ قد كانت اكثر من ثلثي مجمل التكوين الرأسمالي، حيث تراوحت ما بين ٧٩,١٪ الى ٦٦,٦٪، بعد ذلك يلاحظ هبوط في حصة التكوين الرأسمالي المخصصة لقطاع البناء، حيث انخفضت للفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٧ من ٦٢,٤٪ الى ٤٢,٥٪. وهذا الانخفاض يعود في حقيقته الى انخفاض موجات الهجرة الكثيفة التي حدثت في مرحلة تأسيس دولة اسرائيل، وبالتالي انخفاض الاحتياجات من الابنية لاغراض سكنية، والى استكمال اسرائيل المراحل الاولى من التنمية الزراعية والصناعية وما نتج عن ذلك من اقامة البنية التحتية الضرورية لها^(٣١).

ويمكن التمييز بين ثلاثة اقسام او فروع لقطاع البناء في اسرائيل. فهناك فرع البناء للاغراض السكنية وفرع البناء للاغراض غير السكنية وفرع الانشاءات الاخرى غير البناء. ويحظى كل فرع من

★ نشر القسم الاول من هذه الدراسة في العدد الماضي رقم (٨٦) من «صاعد الاقتصادي». وتجدر الاشارة الى ان تسلسل ارقام الهوامش والجدول في هذا القسم من الدراسة جاء استمراراً للقسم الاول المشار اليه.

- (٧) إميل الغوري، المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين، القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٥، ص ٩٨٠.
- (٨) السناري: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.
- (٩) صالح ابو يصير، جهاد شعب فلسطين، بيروت، دار الفتح، ط ٤، ١٩٧١، ص ١٥٠ - ١٥١.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
- (١١) احمد الشقيري، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤، ص ١٤١ - ١٤٢.
- (١٢) انظر: مجموعة اللوائح والقوانين الفلسطينية، بيروت، مكتبة الجامعة الامريكية، رقم ٥٦٩ - ٢٤٩.
- (١٣) أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٧، ص ١٦٤.
- (١٤) عيسى السفري، فلسطين بين الانتداب والصهيونية، القدس، ١٩٣٧، ص ٢١٦.
- (١٥) Chain Weizmann, Trial and Error, London, 1950, p 579.
- (١٦) راجع السلفيتي، شاعر شعبي فلسطيني، من مواليد قرية سلفيت، سنة ١٩٣٠، وتوفي صيف عام ١٩٩٠.

ملاحة تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل

القسم الثاني

البناء، السياحة، التجارة، النضج، الإستثمارات

٣.٢. قطاع البناء:

يحتل قطاع البناء مركزاً هاماً في البنية الاقتصادية لاية دولة، وذلك لتأثيره المتبادل مع مختلف القطاعات الاقتصادية ولصلته الوثيقة مع النمو السكاني وما يستدعيه ذلك من ضرورة زيادة الابنية، وبالأذات المباني السكنية، بالإضافة الى دوره في تشغيل الايدي العاملة.

ونظراً لتلك الأهمية، فقد حظي قطاع البناء في إسرائيل باهتمام المسؤولين الاسرائيليين، حيث كان له دور بارز في مرحلة التأسيس الأولى لدولة إسرائيل والتي دعت الحاجة فيها الى اقامة المباني الكثيرة لأغراض سكنية لاستيعاب موجات الهجرة الكبيرة التي تدفقت على إسرائيل فور قيامها عام ١٩٤٨. إضافة الى ذلك، فقد لعب قطاع البناء دوراً هاماً في اقامة البنية التحتية لعمليات التنمية الزراعية والصناعية التي قامت بها إسرائيل في مراحل تأسيسها الأولى، وما تزال تقوم بها.

واعطاء قطاع البناء في إسرائيل أهمية خاصة، انعكس في حجم التكوين الرأسمالي الذي خصص للبناء. من الجدول رقم (١٧) يتضح ان حصة قطاع البناء من اجمالي التكوين الرأسمالي في إسرائيل للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧ قد كانت أكثر من ثلثي مجمل التكوين الرأسمالي، حيث تراوحت ما بين ٧٩,١٪ الى ٦٦,٦٪، بعد ذلك يلاحظ هبوط في حصة التكوين الرأسمالي المخصصة لقطاع البناء، حيث انخفضت للفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٧ من ٦٢,٤٪ الى ٤٢,٥٪. وهذا الانخفاض يعود في حقيقته الى انخفاض موجات الهجرة الكثيفة التي حدثت في مرحلة تأسيس دولة إسرائيل، وبالتالي انخفاض الاحتياجات من الابنية لأغراض سكنية، وإلى استكمال إسرائيل المراحل الأولى من التنمية الزراعية والصناعية وما نتج عن ذلك من اقامة البنية التحتية الضرورية لها^(١٦).

ويمكن التمييز بين ثلاثة اقسام او فروع لقطاع البناء في إسرائيل. فهناك فرع البناء للأغراض السكنية وفرع البناء للأغراض غير السكنية وفرع الانشاءات الأخرى غير البناء. ويحظى كل فرع من

★ نشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد الماضي رقم (٨٦) من «صائد الاقتصادي». وتجدر الإشارة الى أن تسلسل أرقام الهوامش والجدول في هذا القسم من الدراسة جاء استمراراً للقسم الأول المشار اليه.

- (٧) إميل الغوري، المؤامرة الكبرى لاغتيال فلسطين، القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٥، ص ١٨٠.
- (٨) الساريسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.
- (٩) صالح أبو يصير، جهاد شعب فلسطين، بيروت، دار الفتح، ط٤، ١٩٧١، ص ١٥٠ - ١٥١.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
- (١١) احمد الشقيري، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤، ص ١٤١ - ١٤٢.
- (١٢) انظر: مجموعة اللوائح والقوانين الفلسطينية، بيروت، مكتبة الجامعة الامريكية، رقم ٥٦٩ - ٣٤٩.
- (١٣) أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٧، ص ١٦٤.
- (١٤) عيسى السفري، فلسطين بين الانتداب والصهيونية، القدس، ١٩٣٧، ص ٢١٦.
- (١٥) Chain Weizmann, Trial and Error, London, 1950, p 579.
- (١٦) راجع السلفيتي، شاعر شعبي فلسطيني، من مواليد قرية سلفيت، سنة ١٩٣٠، وتوفي صيف عام ١٩٩٠.

هذه الفروع بأهمية نسبية معينة وفقا لاحتياجات المرحلة التي تمر بها اسرائيل. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (١٨) يتضح ان فرع البناء للاغراض السكنية هو اكبر فروع قطاع البناء، اذ ان حصته في التكوين الرأسمالي المخصص لقطاع البناء كانت اكثر من النصف منذ تأسيس دولة اسرائيل وحتى الوقت الحاضر، باستثناء عام ١٩٦٧. فقد تراوحت حصة البناء للاغراض السكنية من جملة التكوين الرأسمالي المخصص لقطاع البناء خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٨٧، باستثناء عام ١٩٦٧، ما بين ٥٠,٢٪ و ٦٧,٣٪. في عام ١٩٦٧ كانت تلك النسبة منخفضة، حيث وصلت الى ٣٩,٥٪. ويبدو ان السبب وراء ذلك هو استعدادات اسرائيل لشن حرب عام ١٩٦٧، وبالتالي ضرورة تخصيص جزء كبير من التكوين الرأسمالي المخصص لقطاع البناء في فروع البناء الاخرى التي تخدم مجهود الاستعداد الحربي الاسرائيلي في ذلك العام.

اما حصة البناء للاغراض غير السكنية، فقد تذبذبت خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ما بين ١٧,٥٪ الى ٢٩,٩٪. اخيرا يلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول السابق ان حصة الانشاءات الاخرى غير البناء قد انخفضت باستمرار خلال الفترة السابقة، باستثناء عام ١٩٦٧، حيث ارتفعت تلك النسبة في ذلك العام الى ٣٠,٦٪. اما في السنوات من ١٩٥٢ - ١٩٨٥، فانها انخفضت من ٣٠,٣٪ كأعلى نقطة وصلت اليها الى ١٤,٨٪ كأدنى نقطة وصلت اليها. وفي عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ يلاحظ تصاعدا مستمرا في حصة الانشاءات المخصصة لغير البناء من جملة التكوين الرأسمالي، حيث ارتفعت نسبة حصة الانشاءات تلك الى ١٩,٢٪ عام ١٩٨٦ والى ٢١,٦٪ عام ١٩٨٧.

١.٣.٢: تطور فرع الانشاءات الاخرى غير البناء:

المقصود بالانشاءات الاخرى غير البناء، هي جملة الانشاءات المتعلقة بالبنية التحتية، مثل شبكات الطرق البرية وشبكة السكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات وشبكات المياه والكهرباء وغيرها. والانشاءات المرتبطة بالبنية التحتية. الا اننا سنركز هنا على تطور شبكة الطرق البرية وشبكة السكك الحديدية.

من المعلومات الواردة في النشرات الاحصائية الاسرائيلية، يلاحظ ان طول شبكة السكك الحديدية قد زادت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٠ من ٢٩٠ كم الى ٤٢٠ كم، اي بزيادة مقدارها ٤٤,٨٪. ومنذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٧، زاد طول شبكة السكك الحديدية الى ان وصل الى ٥٢٩ كم، اي بزيادة مقدارها ٢٥,٩٪^(٣٦). ويلاحظ ان الزيادات التي طرأت على شبكة السكك الحديدية منذ عام ١٩٦٠ كانت طفيفة، حيث زادت حتى عام ١٩٧٠ الى ٤٧٠ كم، وعام ١٩٨٠ الى ٥١٦ كم، وعام ١٩٨٧ الى ٥٢٩ كم^(٣٧).

اما بالنسبة لشبكة الطرق البرية، فان البيانات المنشورة في الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان طول تلك الشبكة خلال الفترة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٨٧ قد زادت من ٦٥٧٢ كم الى ١٢٩١١ كم، اي بزيادة مقدارها ٩٦,٥٪^(٣٧). الا انه يلاحظ ان اكبر زيادة على تلك الشبكة حدثت خلال الفترة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٠، حيث زادت تلك الطرق بنسبة ٤١,٣٪^(٣٨). في الفترات اللاحقة، كانت الزيادات

في طول الطرق البرية اقل، حيث وصلت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ الى ٢٧٪، وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٧ الى ٩,٣٪^(٣٩).

واضافة الى الزيادة الكبيرة في طول الطرق البرية، فان مساحة شبكة الطرق تلك قد زادت ايضا، حيث ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٨٧ من ٣٨٥٤٠ كم مربع الى ٨٦٠٦٨ كم مربع، اي بزيادة مقدارها ١٢٣,٣٪^(٤٠). وعليه، فقد زاد متوسط عرض الطرق من ٥ أمتار سنة ١٩٦٤ الى ٦,٧ أمتار عام ١٩٨٧^(٤١)، اي بزيادة مقدارها ٢٩,٨٪.

٢.٣.٢: تطور فرع البناء:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) الى ان مساحة البناء في اسرائيل قد تضاعف عدة مرات خلال الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٠، حيث وصلت المساحة المبنية عام ١٩٤٩ الى ٨٤٣ ألف متر مربع، بينما وصلت تلك المساحة في عام ١٩٦٠ الى ٢٩٨٥ متر مربع، اي ان المساحة المبنية عام ١٩٦٠ تساوي ٣٥٤٪ من تلك المساحة المبنية عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٧٠ وصلت المساحة المبنية الى ٤٤٧٨ متر مربع، اي انها تساوي ١٥٠٪ من تلك المساحة المبنية عام ١٩٦٠. وقد وصلت المساحة المبنية الى اعلى نقطة لها عام ١٩٨٠، حيث بلغت ٥١٤٠ متر مربع، اي انها تساوي ١١٤,٧٪ من المساحة المبنية عام ١٩٧٠ و ٦٠٩,٧٪ من تلك المبنية عام ١٩٤٩. في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ يلاحظ انخفاض مستمر في مساحة الابنية مقارنة مع السنوات السابقة، حيث انخفضت المساحة المبنية عام ١٩٨٥ مقارنة مع عام ١٩٨٠ الى ١٢,٥٪، وتلك المتعلقة بعام ١٩٨٦ مقارنة مع عام ١٩٨٥ الى ١٠,٢٪. وفي عام ١٩٨٧ فان المساحة المبنية قد ارتفعت الى ٤١٩٠ كم مربع، اي بزيادة مقدارها ٣,٧٪ مقارنة مع عام ١٩٨٦.

والمساحة المبنية اقيمت لاغراض عديدة، منها لغرض السكن العادي، ومنها لاغراض الفنادق والمكاتب والمباني التجارية، ومنها للصناعة او للمباني العامة او لاغراض غير سكنية للمزارع.

من المعطيات الواردة في الجدول السابق يتضح ان المساحة المبنية لاغراض السكن العادي قد ارتفعت من ٧٤٩٠ ألف متر مربع عام ١٩٤٩ الى ٢ مليون و ٩٥٠ ألف متر مربع عام ١٩٨٧، اي بزيادة مقدارها ٢٩٣,٨٪. وقد استحوذت تلك المباني على الجزء الاكبر من المساحة المبنية الاجمالية خلال الفترة المذكورة. الا ان وزنها قد انخفض من ٨٨,٨٪ عام ١٩٤٩ الى ٧٠,٤٪ عام ١٩٨٧.

وقد طرأ على المباني المخصصة للسكن العادي تطور نوعي لصالح الشقق الكبيرة المكونة من ثلاث غرف فاكتر. ومن المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٠) يتضح انخفاض عدد الشقق المكونة من غرفة واحدة خلال الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٨٧ من ٦,٧٪ الى ١,٧٪ من اجمالي عدد الشقق المقامة في كل سنة. كذلك الامر بالنسبة للشقق المكونة من غرفتين، فقد انخفضت نسبة الشقق المكونة من غرفتين من اجمالي الشقق المقامة خلال الفترة من عام ١٩٥٥ - ١٩٨٧ من ٦٥,٦٪ الى ٤,١٪ مقابل ذلك يلاحظ تزايد في عدد الشقق المكونة من ٦٥,٦٪ الى ٤,١٪. مقابل ذلك يلاحظ تزايد في عدد الشقق المكونة من (٣) غرف فاكتر. ففي الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٧٠ زادت نسبة عدد الشقق المكونة من (٣) غرف من ٢٥,٩٪ الى ٦٠,٩٪. بعد ذلك انخفضت تلك النسبة الى ٢٤,١٪ عام ١٩٨٧ وذلك لصالح

الشقق الكبيرة المكونة من ٤ الى ٥ غرف. فنسبة الشقق المكونة من ٤ غرف زادت من اجمالي الشقق المبنية للفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٧ من ٢٢,٩٪ الى ٣٤,٣٪، وتلك المتعلقة بالشقق المكونة من (٥) غرف ارتفعت من ٢,٨٪ الى ٣٥,٧٪.

على عكس المساحة المبنية لاغراض السكن العادي، يلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول رقم (١٩) ان المساحة المبنية المخصصة لاغراض الفنادق والمكاتب والمباني التجارية قد ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٨٧ من ٣,١٪ الى ٦,٥٪. كذلك الامر بالنسبة للمساحة المبنية المخصصة للاغراض الصناعية، حيث ارتفعت من ٤,٧٪ الى ١٠,٨٪. وكانت سنوات الذروة بالنسبة للمباني الصناعية هي الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠، حيث وصلت نسبتها الى ١١,٦٪ و ١١,٢٪ على التوالي.

اما تلك المساحة المبنية لاغراض الزراعة فقد انخفضت من ٨,٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٢,٣٪ عام ١٩٨٧. وقد حظي قطاع الزراعة عام ١٩٦٠ بـ ٨,٦٪ من المساحة المبنية الاجمالية، حيث كان ذلك العام عام الذروة بالنسبة للمباني الزراعية.

اخيرا يلاحظ ان المساحة المبنية المخصصة للمباني العامة قد حظيت باهتمام متزايد، حيث ارتفعت نسبة المساحة المخصصة لها من ٣,٣٪ عام ١٩٤٩ الى ٩٪ عام ١٩٨٧. وقد كان عام ١٩٨٠ عام الذروة بالنسبة للمباني العامة، حيث وصلت نسبتها من جملة المساحة المبنية الى ١٢,٢٪.

٣.٣.٢. تطور القوة العاملة في قطاع البناء:

كما حدث لقطاع الزراعة، فان قطاع البناء يلعب دوراً متناقصاً في استيعاب الايدي العاملة الاسرائيلية. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢١) يلاحظ ان عدد الايدي العاملة التي تشتغل في قطاع البناء قد انخفض من ١٢٦,١ الف عام ١٩٧٥ الى ١١٧,٤ الف عام ١٩٨٧، اي بنسبة نقصان وصلت الى ٦,٩٪. وتبعاً لذلك فان وزن قطاع البناء في استيعاب الايدي العاملة قد أخذ يتناقص باستمرار. ومن البيانات الواردة في الجدول السابق يلاحظ ان نسبة الايدي العاملة التي تشتغل في قطاع البناء من جملة الايدي العاملة في اسرائيل قد انخفضت من ١٠,٩٪ عام ١٩٧٥ الى ٧,٨٪ عام ١٩٨٧.

أهم التطورات التي حدثت في قطاع البناء خلال فترة السبعينات والثمانينات هو تزايد اعداد الايدي العاملة العربية من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٧ ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء الاسرائيلي من ٣٦ الف عامل الى ٤٩,٧ الف عامل، وهذا يمثل زيادة وصلت الى ٣٨٪. كما ان نسبة العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اجمالي العاملين في قطاع البناء الاسرائيلي قد ارتفعت خلال نفس الفترة من ٢٨,٥٪ الى ٤٢,٣٪، اي ان حوالي نصف العاملين في قطاع البناء الاسرائيلي هم من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الامر يشير الى الاعتماد الكبير لقطاع البناء الاسرائيلي على الايدي العاملة العربية من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤.٢. قطاع السياحة:

٤.٢.١. البنية التحتية لقطاع السياحة:

تتكون البنية التحتية لقطاع السياحة من الفنادق السياحية وعدد الغرف المتوفرة فيها والتسهيلات السياحية الاخرى في مجال المواصلات وغيرها. وستقتصر حديثنا هنا على التطور الذي حدث على الفنادق ودرجاتها وعدد الغرف المتوفرة في كل درجة منها.

كما سبق ان اوضحنا في قطاع البناء، فان المساحة المبنية المخصصة للفنادق والمكاتب والمباني التجارية قد ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٨٧ من ٢,١٪ الى ٦,٥٪، اي بزيادة مقدارها ١٠٩,٦٪^(٣٧).

اما عدد الفنادق فقد وصل عام ١٩٦٦ الى ٢١٧ فندقاً، ارتفع عام ١٩٧٠ ليصل الى ٦١٠ فندقاً، اي بزيادة مقدارها ١٨١٪^(٣٨). الا ان عدد الفنادق بدأ بعد ذلك بالانخفاض حيث انخفض حتى عام ١٩٨٦ الى ٤٨٩ فندقاً، اي ان عدد الفنادق عام ١٩٨٦ وصل الى حوالي ٨٠,٢٪ من عددها عام ١٩٧٠^(٣٩). في عام ١٩٨٧ ارتفع عدد الفنادق مقارنة مع العام السابق له ليصل الى ٤٩٣ فندقاً، اي بزيادة مقدارها ٠,٨٪^(٤٠).

وبالنسبة لعدد الغرف في تلك الفنادق فقد زاد من ٩٦٤٨ غرفة عام ١٩٦٦ الى ١٩ الف و ٦٥٤ غرفة عام ١٩٧٠، وإلى ٣٥ الف و ٦٩٤ غرفة عام ١٩٨٧^(٤١). اي ان عدد الغرف عام ١٩٨٧ قد زاد بنسبة ٣٧٠٪ عن عددها عام ١٩٦٦.

بالاضافة الى التطور الكمي لعدد الفنادق والغرف المكونة لها على النحو الذي بيناه، نلاحظ وجود تطور نوعي حدث لتلك الفنادق في اسرائيل. من المعلومات المتوفرة يلاحظ ازدياد عدد الفنادق المصنفة من فئة (٥) نجوم من ١٦ فندقاً عام ١٩٧٣ الى ٢٨ فندقاً عام ١٩٨٧، وتلك المصنفة من فئة (٤) نجوم من ٥٤ فندقاً الى ٦٧ فندقاً^(٤٢). في مقابل ذلك فان عدد الفنادق من الدرجات الادنى من فئة (٢) نجمة انخفضت من ٧٢ فندقاً عام ١٩٧٣ الى ٦١ فندقاً عام ١٩٨٧، وتلك ذات النجمة الواحدة من ٤٦ فندقاً الى ٢٢ فندقاً^(٤٣). كذلك الامر بالنسبة لعدد الغرف في الفنادق من فئة (٥) نجوم، فقد زاد عددها خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧ من ٣٩٥١ غرفة الى ٧٦٢٨ غرفة، وتلك الخاصة بالفنادق من فئة اربعة نجوم من ٣٩٥١ غرفة الى ١٠٧٢٠ غرفة^(٤٤).

٤.٢.٢. تطور عدد السائحين:

استضافت الفنادق المختلفة في اسرائيل عام ١٩٧٠ مليون و ٧٦٤ الف نزيل، اما في عام ١٩٨٧ فقد ارتفع ذلك العدد حوالي اربعة اضعاف، حيث وصل الى ٤ مليون و ٩٠٨ الف نزيل^(٤٥).

الفنادق السياحية استضافت عام ١٩٧٠ مليون ٤٧٤ الف نزيل، وفي عام ١٩٨٧، ٤ مليون و ٥٧٢ الف نزيل، اي بزيادة مقدارها ٢١,٠٪^(٤٦). ولم يشغل هؤلاء النزلاء سوى ٥٩,١٪ من عدد الاسرة المتوفرة في الفنادق السياحية عام ١٩٨٧، مما يشير الى وجود طاقة استيعابية لتلك الفنادق تصل الى ضعف

العدد الذي تستوعبه الآن^(٥٧).

وفيما يتعلق بعدد السائحين الذين قدموا الى اسرائيل، فقد زاد عددهم من ١١٤ الف سائح عام ١٩٦٠ الى ٤٤١,٣ الف سائح عام ١٩٧٠ وإلى مليون و ٣٧٨,٧ الف سائح عام ١٩٨٧^(٥٨). أي بزيادة مقدارها ١١٠٩,٤٪ للفترة من عام ١٩٦٠ - ١٩٨٧ و ٢١٢٪ للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧.

ومعظم السائحين هم من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، حيث وصل عدد السياح من أوروبا الغربية عام ١٩٨٧ الى ٨٣٥,٨ الف سائح، أو ما نسبته ٦٠,٦٪، ومن أمريكا الشمالية الى ٣٢٧,٧ الف سائح، أو ما نسبته ٢٣,٨٪ من إجمالي عدد السياح الذين قدموا الى اسرائيل في ذلك العام^(٥٩).

٣.٤.٢. أهمية قطاع السياحة للاقتصاد الاسرائيلي:

تتبع أهمية السياحة للاقتصاد الاسرائيلي من زاويتين: الاولى أهمية ذلك القطاع كمصدر من مصادر العملة الصعبة التي تجلب مع السائحين الى اسرائيل، والثانية دوره في تشغيل الأيدي العاملة. في عام ١٩٨٤ وصل حجم العملات الاجنبية التي انسابت الى اسرائيل من السياحة الاجنبية الى مليار و ٨٠ مليون دولار، وهذا يمثل زيادة تصل الى ٥٪ مقارنة بالعام ١٩٨٣^(٦٠). في عام ١٩٨٤ كان الدخل المتحقق من السياحة يعادل ٢,٤ مرة من قيمة الدخل المتحقق من الزراعة و ٤ مرات من قيمة صادرات الماس و ١,٣ من قيمة الصادرات الصناعية الالكترونية والمعدنية و ٣,٥ مرة من قيمة صادرات الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية^(٦١).

اما بالنسبة لعدد العاملين في قطاع السياحة فانه يصل الى حوالي ٥٠ الف عامل^(٦٢). وهذا يمثل ٣,٥٪ من إجمالي القوة العاملة الاسرائيلية عام ١٩٨٤^(٦٣). وبالنسبة لعدد المشتغلين في الفنادق فقط فانه زاد خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٧ من ٩٢٤٧ شخص الى ٢٣ الف و ٢٣٥ شخص^(٦٤). أي بزيادة مقدارها ١٥١,٢٪. وهذا يشير بوضوح الى تزايد دور قطاع السياحة في استيعاب المزيد من الأيدي العاملة.

٣. قطاع التجارة الخارجية:

تعكس التجارة الخارجية لاية دولة التطورات التي تحدث على البنيان الاقتصادي لها. ولا تشذ اسرائيل عن هذه القاعدة، إذ ان جميع التطورات التي حدثت على تجارتها الخارجية ما هي إلا انعكاس لتلك التطورات التي حدثت على البنيان الاقتصادي لها.

وتلعب التجارة الخارجية لاسرائيل دوراً هاماً في اقتصادها وذلك لاعتبارين رئيسيين. الاول هو ضيق السوق الاسرائيلي، والثاني النقص الشديد في الموارد الطبيعية المتوفرة لها. ان ضيق السوق الاسرائيلي يدفع باسرائيل، باستمرار، الى البحث عن اسواق خارجية اضافية لتصريف فائض انتاجها. اما النقص الشديد في الموارد الطبيعية فانه يدفع بها الى البحث عن مصادر خارجية لتزويدها بما تحتاج من مواد خام وموارد طبيعية اخرى ضرورية للصناعات القائمة فيها.

وقد انعكس هذا الوضع. الذي تتميز به اسرائيل، في تحقق معدلات نمو مرتفعة للصادرات والواردات، ولكن معدل نمو الصادرات كان اعلى من معدل نمو الواردات. في دراستنا هذه، سنقوم بالقاء الضوء على تطور حجم التجارة الخارجية لاسرائيل وتركيبها واتجاهاتها.

١.٣. تطور الميزان التجاري:

من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٢) يتضح ان حجم الميزان التجاري بمكوناته، الصادرات والواردات من السلع او البضائع، قد ازداد بشكل كبير خلال الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٨٧. فالواردات الاسرائيلية ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٨٧ من ٢٥١,٩ مليون دولار الى ١١ مليار و ٧٥٤,٨ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٤٥٦٦,٥٪. الزيادة الكبيرة في حجم الواردات تحققت خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧. ففي الفترة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٧ ارتفعت قيمة الواردات من ٢٥١,٩ مليون دولار الى ٧٥٨,٩ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٢٠١,٣٪. في حين ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ من ٧٥٨,٩ مليون دولار الى ١١ مليار و ٧٥٤,٨ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ١٤٤٨,٩٪. لقد كانت قيمة حجم الواردات في عام ١٩٦٧ يعادل ٣٠١٪ من قيمة حجم الواردات عام ١٩٤٩. في المقابل فان قيمة حجم الواردات عام ١٩٨٧ تعادل ١٥٤٨,٩٪ من تلك عام ١٩٦٧.

وقد ارتفعت الصادرات بمعدلات اعلى مما ذكر للواردات خلال الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٨٧، حيث ارتفعت من ٢٨,٥ مليون دولار الى ٩ مليار و ١٥٠,٢ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٥٠٦,٠٪. وهذه الزيادة تساوي ٧٠٠,٩٪ من الزيادة في الواردات خلال نفس الفترة. الا انه على العكس مما حدث للواردات فان نسبة الزيادة في الصادرات خلال الفترة منذ عام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ وصلت الى ١٧٦٦٪، في حين كانت تلك النسبة اقل للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، حيث وصلت الى ١٦٢١٪. واذا ما نظرنا الى معدلات نمو كل من الواردات والصادرات فاننا نجد من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٣) تذبذب تلك المعدلات لكل منها. فبالنسبة للواردات نجد ان معدلات نموها تراوحت خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ما بين ٥١,٦٪ عام ١٩٧٣ و ٧,١٪ عام ١٩٦٧. ويلاحظ ان معدلات نمو الواردات ترتفع في سنوات الحرب وما بعدها، مما يشير الى زيادة الواردات الاسرائيلية اثناء وبعد الحرب. فعلى اثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ ارتفعت الواردات في السنة التي تلت تلك الحرب، حيث وصل معدل نموها الى ٤٦,١٪. كذلك الامر بالنسبة لحرب عام ١٩٧٣، حيث يلاحظ ان معدل نمو الواردات في تلك السنة والسنة التي تلتها ارتفع الى ٥١,٦٪ و ٤٠,٨٪ على التوالي. وفي السنة التي تلت حرب عام ١٩٧٣ يلاحظ ايضا ان معدل نمو الواردات قد ارتفع من ٠,٥٪ عام ١٩٨٢ الى ٦٪ عام ١٩٨٣.

مقابل ذلك، نجد ان معدلات نمو الصادرات متذبذبة، لتأثرها بالوضع الاقتصادي الداخلي في

إسرائيل وبالتغيرات التي تحدث في الأسواق الخارجية للصادرات الإسرائيلية. إلا أن أهم سمة لمعدلات نمو الصادرات الإسرائيلية هي أنها خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، باستثناء عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣، كانت باستمرار موجبة، أي بالزيادة، حيث تراوحت خلال الفترة نفسها، باستثناء عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣، ما بين ٢٨,١٪ و ٢٪. وفي عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ كانت معدلات نمو الصادرات الإسرائيلية بالسالب، حيث سجلت تلك المعدلات - ٣,٩٪ و - ٠,٦٪ على التوالي.

وتشير المعطيات السابقة إلى وجود اتجاه نحو الزيادة في كل من الواردات والصادرات الإسرائيلية، الأمر الذي يفصح عن وجود علاقة ارتباط بينهما. ولمعرفة درجة قوة أو ضعف ذلك الارتباط قمنا بحساب معامل الارتباط بينهما للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، حيث تبين لنا أن ذلك المعامل قد وصل إلى ٥٢,٠٪. كما تبين لنا أن معامل الارتباط بين الصادرات السلعية والواردات السلعية الإسرائيلية للفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٦٨ بلغ ٩٩,٠٪^(١). وهذا يعني أنه كلما زادت إسرائيل أن تزيد صادراتها فلا بد لها من زيادة وارداتها. إلا أن درجة قوة علاقة الارتباط تلك قد قلّت للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، حيث انخفضت قيمة معامل الارتباط إلى حوالي النصف، الأمر الذي يشير إلى أن زيادة الصادرات الإسرائيلية لا تتطلب بالضرورة زيادة الواردات. هذا الوضع ينسجم مع التوجهات الإسرائيلية الأخيرة في مجال التنمية الصناعية، حيث ركزت إسرائيل على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وذات الكثافة العلمية، والتي لا تتطلب مدخلات إنتاج كبيرة، والتي تستورد عادة من الخارج.

إضافة إلى ما تقدم، فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) تشير إلى أن قيمة الواردات بالأرقام المطلقة كانت باستمرار أكبر من قيمة الصادرات، أي أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري الإسرائيلي. ففي عام ١٩٤٩ وصل ذلك العجز إلى ٥٢٣,٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٧ ارتفع إلى ٢٢٧,١ مليون دولار، أي أن الفرق في قيمة العجز خلال الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ لم تزد عن ١,٦٪. في حين ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري لإسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ من ٢٢٧,١ مليون دولار إلى ٢٦٠٤,٦ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ١٠٤٦,٨٪.

وبالنظر إلى تطور معدلات نمو العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي يلاحظ وجود تذبذب فيها. فمن جهة يلاحظ انخفاض معدل نمو العجز في السنوات ١٩٦٧، ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٥، وقد تراوحت نسبة الانخفاض في هذه السنوات ما بين ٥٦,٧٪ إلى ٢,٦٪. من جهة ثانية نجد أن معدل نمو العجز في السنوات الأخرى قد زاد، حيث تراوحت تلك الزيادة ما بين ٩١,٤٪ لعام ١٩٦٨ و ١٤,٣٪ لعام ١٩٧٠ (أنظر الجدول رقم ٢٣).

ووجود عجز في الميزان التجاري الإسرائيلي، إنما هو نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تتبعها إسرائيل والمتمثلة بالاستثمار عن طريق رصيد الاستيراد. إذ عن طريق رصيد الاستيراد تستطيع إسرائيل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة والتي تذهب إلى التكوين الرأسمالي وبالتالي إلى زيادة قدرة إسرائيل الاقتصادية وزيادة قدراتها التصديرية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقليل الفجوة ما بين الواردات والصادرات^(٢). وهذا الأمر يتضح لنا بمقارنة نسبة الصادرات إلى الواردات، أو نسبة

تغطية الواردات بواسطة الصادرات.

من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٢) يتضح حدوث تحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات الإسرائيلية، مع وجود تذبذب في بعض السنين مقارنة مع بعضها البعض. ففي الفترة من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٨٧ ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ١١,٣٪ إلى ٧٧,٨٪. وكانت أعلى نقطة وصلت إليها نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ هي عام ١٩٨٥، حيث وصلت تلك النسبة إلى ٨١,٥٪، أما أدنى نقطة وصلت إليها فكانت عام ١٩٧٤، حيث وصلت إلى ٧٤,٤٪ حيث شهد العام نفسه انخفاضاً في معدل نمو الصادرات إلى ٢٧,٦٪.

البيانات الواردة في الجدولين (٢٢) و (٢٣) تشير أيضاً إلى أن وتيرة نمو الصادرات كانت باستمرار أعلى من وتيرة نمو الواردات. وهذه الظاهرة هي انعكاس لعملية التنمية الصناعية الكثيفة التي نفذتها إسرائيل ووصول الصناعة فيها إلى درجة عالية من القدرة على الإنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية والتصدير الخارجي.

إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تقل إذا استثنينا تجارة إسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) إلى أن نسبة تغطية الصادرات للواردات، باستثناء التجارة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، تصل إلى ٧٥,٩٪ عام ١٩٨٥ و ٤١,٦٪ عام ١٩٧٤. وهذا الأمر يشير إلى أن إسرائيل تحقق فائضاً في تجارتها مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي إلى أهمية الضفة الغربية وقطاع غزة في التجارة الخارجية الإسرائيلية.

٣.٢. تطور هيكل الصادرات الإسرائيلية:

إن نظرة إلى تطور تركيب الصادرات الإسرائيلية تؤدي إلى الاستنتاج أن هناك تغيرات جوهرية حدثت عليها. حيث نجد أن وزن الصادرات الزراعية هي في انخفاض مستمر، مقابل ذلك، فإن وزن الصادرات الصناعية هي في تزايد مستمر. ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) يتضح أن الوزن النسبي للصادرات الزراعية قد انخفض خلال الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٨٧ من ٦٣,٥٪ إلى ٧,٢٪، وذلك على الرغم من أن الصادرات الزراعية قد زادت خلال نفس الفترة من ١٨,١ مليون دولار إلى ٦١٣,٤ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٣٢٨٩٪.

وفي مقابل انخفاض الوزن النسبي للصادرات الزراعية، ونتيجة للتنمية الصناعية المكثفة التي قامت بها إسرائيل، فإن الوزن النسبي للصادرات الصناعية قد تزايد باستمرار، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الإسرائيلية من ٣٦,٥٪ عام ١٩٤٩ إلى ٩١,٤٪ عام ١٩٨٧. وارتفعت الصادرات الصناعية بالأرقام المطلقة من ١٠,٤ مليون دولار عام ١٩٤٩ إلى ٧٤٤,٨ مليار و ٧٤٤,٨ مليون دولار عام ١٩٨٧، أي بزيادة مقدارها ٧٤٢٧٪. وهذه الأرقام تشير إلى التطور الهائل الذي حققته الصناعة الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة.

٣.٢.١. تطور هيكل الصادرات الزراعية:

على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الإسرائيلية،

الا انها حققت زيادة معدلات نمو مرتفعة، اضافة الى تغير تركيبها الداخلي. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٦) يلاحظ انه باستثناء عام ١٩٥٠ والفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥، فان معدلات نمو الصادرات الزراعية كانت ترتفع باستمرار حتى الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٠. فقد ارتفعت معدلات نمو الصادرات الزراعية للفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ الى ٢٧٪ وللفترة من عام ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ١١٤,٢٪، وفي الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وصل معدل نمو الصادرات الزراعية الى ١٠٠٪ اي بانخفاض مقداره ١٤,٢٪ مقارنة مع الفترة السابقة. وفي الفترة من عام ١٩٨٥ - ١٩٨٧ سجل معدل نمو الصادرات الزراعية ارتفاعا وصل الى ٣٠,٩٪. مقابل ذلك، فان الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ شهدت انخفاض معدل النمو للصادرات الزراعية، حيث كان ذلك المعدل بالسالب ووصل الى -١٥,٧٪. ويعود ذلك بصورة رئيسية الى هبوط الكمية المصدرة من الحمضيات الى الخارج بسبب استهلاك الطلب الداخلي نسبة اكبر من الانتاج^(٢٦).

واذا ما نظرنا الى التطورات التي حدثت على التركيب الداخلي للصادرات الزراعية فاننا نلاحظ ان هناك تغيرات قد حدثت عليها، اهمها هو انخفاض الوزن النسبي للصادرات من الحمضيات وارتفاعه بالنسبة للصادرات الزراعية الاخرى. من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) نجد ان الوزن النسبي للصادرات من الحمضيات قد انخفض عن ٩٩,٤٪ من اجمالي الصادرات الزراعية عام ١٩٤٩ الى ٣٣,٤٪ عام ١٩٨٧. ولا يعود الهبوط في الوزن النسبي للحمضيات الى انخفاض كمية انتاجها، وانما الى تنوع الصادرات الزراعية وزيادة الكمية المصدرة من الانواع الجديدة. اذ تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) الى ان قيمة الصادرات من الحمضيات قد ارتفعت من ١٨ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٢٠٤,٨ مليون دولار عام ١٩٨٧، اي بزيادة مقدارها ١٠٣٨٪.

من اهم الصادرات الزراعية الاخرى التي اخذت تحتل مركزا مهما في وزن الصادرات الزراعية هي القطن والخضروات والزهور وثمره الافوكادو والبيض^(٢٧).

٣.٢.٢. تطور هيكل الصادرات الصناعية:

كما حدث لهيكل الصادرات الزراعية، فاننا نلمس أيضاً حدوث نفس الظاهرة بالنسبة للصادرات الصناعية، حيث حدثت تغيرات اساسية على تركيبها. هذه التغيرات هي في الواقع انعكاس للتطورات التي حدثت على الصناعة الاسرائيلية، كما سبق ان اوضحنا عند حديثنا عن قطاع الصناعة. نتيجة لذلك، فقد هبط الوزن النسبي للصناعات التقليدية مثل الماس والمواد الغذائية، في نفس الوقت زاد الوزن النسبي للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الالكترونيات والمعدات الكهربائية والكيماويات. من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٦) نلاحظ ان الاهمية النسبية للصادرات الصناعية من الماس قد انخفضت من ٥٠٪ عام ١٩٤٩ الى ٣٩,٩٪ عام ١٩٦٩ الى ٥,٦٪ عام ١٩٨٧. وبالنسبة للصناعة التقليدية الاخرى مثل المواد المنجمية والملابس وادوات التجميل، فاننا نلاحظ ان وزنها النسبي متذبذب. ففي الفترة من عام ١٩٤٩ - ١٩٦٧ نجد ان الوزن النسبي للمواد المنجمية قد ارتفع

من ٢,٩٪ الى ٦,١٪، الا انه في عام ١٩٨٧ انخفض الى ٣٪. كذلك الامر بالنسبة للملابس وادوات التجميل فان وزنها النسبي قد انخفض من ٣,٨٪ عام ١٩٤٩ الى ٢,٨٪ عام ١٩٦٩، الا انه عاد وارتفع عام ١٩٨٧ الى ٥,٦٪.

وانخفاض الوزن النسبي للصادرات الصناعية تلك لا يعني بالضرورة انخفاض قيمتها بالارقام المطلقة، حيث نلاحظ ان تلك المنتجات قد حققت ارتفاعا ملحوظاً في قيمة صادراتها. فقيمة الصادرات من الماس ارتفعت من ٥,٢ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٢٣٥,٥ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى ٢٣٠١,٩ مليون دولار عام ١٩٨٧. والشئ نفسه نلاحظه بالنسبة لقيمة الصادرات من المنتجات الصناعية الاخرى.

وفي مقابل انخفاض الاهمية النسبية للصادرات من المنتجات الصناعية الاسرائيلية التقليدية، نجد ان هناك زيادات ملموسة بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجديدة التي تطورت مع بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر، وهي الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. من البيانات الواردة في الجدول السابق نجد ان الاهمية النسبية للصادرات من الصناعات الالكترونية قد زادت بشكل كبير. اذ في حين كانت اسرائيل لا تصدر منها شيئاً يذكر عام ١٩٤٩، فان اهميتها النسبية ارتفعت عام ١٩٦٩ الى ١,٦٪، وفي عام ١٩٨٧ حققت قفزة كبيرة، اذ زاد الوزن النسبي لها الى ١٣,٦٪. كذلك الامر بالنسبة للأليات ووسائل النقل، حيث وصل الوزن النسبي لكل منها عام ١٩٨٧ الى ٢,٧٪ و٦,٩٪ على التوالي. من الصناعات الاسرائيلية المهمة التي زادت الاهمية النسبية لها هي الصناعات الكيماوية والزيوت، حيث ارتفعت اهميتها النسبية من ٣,٨٪ عام ١٩٤٩ الى ٧,٦٪ عام ١٩٦٩ الى ١٢,٧٪ عام ١٩٨٧.

من كل ما تقدم يمكننا الاستنتاج ان اسرائيل استطاعت تحقيق تنوع صادراتها، سواء الزراعية منها ام الصناعية. فبعد ان كانت تعتمد في صادراتها على الحمضيات والماس، أصبحت الان تصدر الى جانب ذلك الاليات والمعدات الكهربائية والالكترونية والكيماويات والمواد المنجمية والمنتجات الزراعية الاخرى الى جانب الحمضيات مثل القطن والزهور والخضروات والفواكه وثمره الافوكادو والبيض.

٣.٢.٣. تطور هيكل الواردات الاسرائيلية:

يتكون هيكل الواردات الاسرائيلية حسب توجيهاتها الاولية او استخداماتها من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية وسلع مدخلات الانتاج، كالسلع الوسيطة والمواد الاولية والوقود. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٧) يتضح ان قيمة السلع الاستهلاكية، التي تتكون من السلع المعمرة وغير المعمرة، قد ارتفعت من ٨٢,٩ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١٤٢,٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ والى ٣١٣ مليون دولار عام ١٩٧٥. في عام ١٩٨٠ وصلت قيمتها الى ٥٤٤,٢ مليون دولار وفي عام ١٩٨٥ الى ٦٢١ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٧ الى ١٣٣٣,٨ مليون دولار. اي ان قيمتها خلال الفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٨٧ قد زادت بنسبة ١٥٠٨,٩٪. الا ان هذه الزيادات الكبيرة في قيمتها لم تؤد الى زيادة اهميتها النسبية الى جملة الواردات الاسرائيلية. ومن البيانات الواردة في الجدول السابق يلاحظ

ان الاهمية النسبية للسلع الاستهلاكية قد تناقصت في عامي ١٩٦٥، ١٩٨٥، اذ انخفضت من ٩.٩ الى ٦.٨٪. وفي عام ١٩٨٥ عادت الى ٧.٥٪، ثم ارتفعت مرة اخرى الى اعلى نسبة لها عام ١٩٨٧ حيث وصلت الى ١١.٢٪. ويعتبر التوسع الصناعي الاسرائيلي وانتاج السلع البديلة محليا المنافسة للواردات من اهم العوامل التي تقف وراء انخفاض الاهمية النسبية للسلع الاستهلاكية المستوردة.

في مقابل انخفاض الاهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية، نجد ان الاهمية النسبية لواردات مدخلات الانتاج من مواد خام ووسيلة ووقود وقطع غيار، قد ارتفعت. ففي عام ١٩٦٥ كانت قيمة الواردات من مدخلات الانتاج ٥٧٤.٣ مليون دولار، اي ما يعادل ٦٨.٧٪ من اجمالي الواردات في ذلك العام. في السنوات اللاحقة نجد ان قيمة تلك الواردات اخذت تتزايد، حيث وصلت عام ١٩٧٠ الى ٩٧٢.٤ مليون دولار، او ما يعادل ٦٦.٥٪ من اجمالي الواردات، وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت قيمتها الى ٦٤٧١.١ مليون دولار او يعادل ٨٠.٩٪ من اجمالي الواردات. بعد ذلك، وفي عام ١٩٨٥، يلاحظ ان قيمة الواردات من مدخلات الانتاج قد انخفضت، كما انخفض معها وزنها النسبي الى ٧٥.٥٪. وفي عام ١٩٨٧ وصل وزنها النسبي الى ٧٠.٨٪ من اجمالي الواردات، على الرغم من ان قيمتها ارتفعت الى ٨٤٣٢ مليون دولار في نفس العام.

على الرغم من هيوط الاهمية النسبية لواردات مدخلات الانتاج من اجمالي الواردات الاسرائيلية في السنوات الاخيرة، الا انها ما زالت تحتل المرتبة الاولى في الاهمية بالنسبة للواردات الاسرائيلية. ويعود السبب في ذلك الى اتجاه اسرائيل نحو التقليل من استيراد المصنوعات الجاهزة وتصنيعها محليا. الامر الذي يؤدي الى زيادة واردات السلع غير الجاهزة الصنع والمواد الخام اللازمة لذلك^(١١).

ومعظم مدخلات الانتاج هي ذات طابع صناعي، حيث وصلت نسبة المواد الخام لصناعة الماس عام ١٩٨٧ الى ٢٥٪ من جملة واردات مدخلات الانتاج، وتلك المتعلقة بالوقود الى ١٢.٦٪، وتلك الخاصة بقطع الغيار والادوات المساعدة الى ١٤.٩٪. اما نسبة واردات مدخلات الانتاج للقطاع الزراعي فاتها وصلت عام ١٩٨٧ الى ٢.٦٪ من اجمالي واردات مدخلات الانتاج.

اما الواردات من السلع الاستثمارية، التي تتكون من وسائل النقل والآلات والمعدات، فكانت قيمتها عام ١٩٦٥ تبلغ ١٧٨.٦ مليون دولار واصبحت في عام ١٩٧٠ تبلغ ٣٤٧ مليون دولار، ارتفعت في عام ١٩٧٥ الى ٦٤٨.٩ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٠ وصلت الى ٩٦٩.٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٥ الى ١٤٤٣.٧ مليون دولار. واخيرا في عام ١٩٨٧ وصلت الى ٢١٤١.٩ مليون دولار. اما من حيث اهميتها النسبية الى جملة الواردات في كل عام فاننا نلاحظ انها ارتفعت خلال الفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٧٠ من ٢١.٤٪ الى ٢٣.٧٪. الا انها في عام ١٩٧٥ عادت وانخفضت الى ١٥.٦٪، وفي عام ١٩٨٠ الى ١٢.١٪. في عامي ١٩٨٥، ١٩٨٧، عادت وارتفعت الى ١٧٪ و ١٨٪ على التوالي. ويعود التذبذب في الاهمية النسبية لواردات السلع الاستثمارية من اجمالي الواردات الى ارتفاع وانخفاض واردات اسرائيل من السفن والطائرات، الامر الذي يشير الى ثبات الوزن النسبي لمستوردات اسرائيل من الآلات والمعدات ووسائل النقل البرية^(١٢).

٤:٣. جغرافية التجارة الخارجية لاسرائيل:

من خلال دراستنا للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الاسرائيلية خلال العشرين سنة الماضية منذ عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، نجد بشكل واضح ان اسرائيل لها علاقات تجارية مع مجموعة كبيرة من دول العالم، الا ان معظم الصادرات والواردات الاسرائيلية تتم مع مجموعة الدول الصناعية. وتشكل تجارة اسرائيل مع الدول النامية في آسيا وافريقيا ومع دول اوربا الشرقية نسبة ضئيلة من اجمالي تجارتها الخارجية.

من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٢٨) نجد ان معظم واردات اسرائيل تأتي من الدول الصناعية، وخاصة من دول السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والولايات المتحدة وكندا. لقد بلغت نسبة ما تستورده اسرائيل من هذه المجموعات الثلاث عام ١٩٦٧ حوالي ٧٥.٨٪ من مجموع الواردات الاسرائيلية. وفي عام ١٩٨٧ وصلت تلك النسبة الى ٧٨.٦٪.

ويشير الجدول السابق الى ان الاهمية النسبية لهذه المجموعات كانت عام ١٩٦٧ حسب الترتيب التالي: منطقة التجارة الحرة ٢٦.٢٪، الولايات المتحدة الامريكية وكندا ٢٥.٩٪، السوق الاوروبية المشتركة ٢٣.٧٪. اما في عام ١٩٨٧ فقد حدث تغيير على الاهمية النسبية لهذه المجموعات، فقد احتلت دول السوق الاوروبية المشتركة المرتبة الاولى، حيث استوردت اسرائيل منها حوالي ٥١.٩٪ من اجمالي وارداتها في ذلك العام، ويأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة وكندا، حيث استوردت اسرائيل منها ١٦.٨٪، اما مستوردات اسرائيل من منطقة التجارة الحرة فقد كانت في المرتبة الثالثة، حيث وصلت نسبة ما تستورده اسرائيل منها ٩.٩٪ من جملة وارداتها. ويلاحظ ان تغيير الاهمية النسبية جاء لصالح الواردات من دول السوق الاوروبية المشتركة، حيث زادت اهميتها النسبية حوالي ١١٩٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٧.

اما واردات اسرائيل من الضفة الغربية فما زالت ضئيلة، على الرغم من ارتفاع اهميتها النسبية من ١.٩٪ عام ١٩٦٧ الى ٢.٤٪ عام ١٩٨٧. والشئ نفسه يلاحظ بالنسبة لواردات اسرائيل من دول امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا، حيث حافظت على نفس الاهمية النسبية خلال الفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧، اذ وصلت نسبتهما الى ٩٪.

وفيما يتعلق بواردات اسرائيل من الدول الصناعية، فهي من السلع الاستثمارية والمعدات والآلات والمواد الأولية. اما واردات اسرائيل من الدول الاسيوية والافريقية ودول امريكا اللاتينية فهي في معظمها مواد أولية و سلع استهلاكية غير معمرة^(١٣).

اما على صعيد الصادرات فنجد من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٩) ان معظم الصادرات الاسرائيلية تذهب ايضا الى دول السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والولايات المتحدة وكندا، حيث وصلت نسبة صادرات اسرائيل الى هذه الدول عام ١٩٦٧ الى ٦٨٪، وفي عام ١٩٨٧ انخفضت الى ٦٣.١٪. ويعود انخفاض الاهمية النسبية لصادرات اسرائيل الى هذه الدول الى انخفاض الاهمية النسبية لصادراتها الى دول منطقة التجارة الحرة من ٢٢.٥٪ عام ١٩٦٧ الى ٣.٦٪ عام ١٩٨٧.

وإذا ما نظرنا إلى الأهمية النسبية لكل مجموعة على حدة، فإننا نجد أن الأهمية النسبية للصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية احتلت عام ١٩٨٧ المرتبة الأولى، حيث وصلت إلى ٣٠,٣٪ وذلك بعد أن كانت عام ١٩٦٧، ١٧,٤٪ وتحتل بذلك المرتبة الثالثة في صادرات إسرائيل. ويأتي في المرتبة الثانية في صادرات إسرائيل دول السوق الأوروبية المشتركة، حيث وصلت الأهمية النسبية لصادرات إسرائيل إليها عام ١٩٨٧ إلى ٢٩,٢٪ من إجمالي صادرات إسرائيل. في حين احتلت دول السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٧ المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبة صادرات إسرائيل إليها إلى ٢٨,١٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية. أما منطقة التجارة الحرة فإن أهميتها النسبية قد تقلصت حيث انخفضت من ٢٢,٥٪ عام ١٩٦٧ إلى ٣,٦٪ عام ١٩٨٧، وبذلك فإن مرتبتها انخفضت من المرتبة الثانية إلى المرتبة السادسة.

أما الصادرات الإسرائيلية إلى دول آسيا فإنها احتلت مركزاً هاماً في الصادرات الإسرائيلية، إذ عل الرغم من أن أهميتها النسبية قد انخفضت من ١٢,٦٪ عام ١٩٦٧ إلى ١١,١٪ عام ١٩٨٧، إلا أن ترتيبها صعد إلى المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسوق الأوروبية المشتركة. ويأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لصادرات إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يلاحظ أن الأهمية النسبية لصادرات إسرائيل إليهما قد ارتفعت من ٢,٥٪ عام ١٩٦٧ إلى ٩,٩٪ عام ١٩٨٧، كما أن مرتبتها قد ارتفعت خلال نفس الفترة من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة.

ألا أننا إذا نظرنا إلى كل دولة على انفراد بدلاً من مجموعات دول، نجد أن الأهمية النسبية لصادرات إسرائيل إلى الضفة الغربية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧ ففي ذلك العام بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة ٢٧٥٣,٩ مليون دولار، ويأتي بعدها مباشرة الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية والتي وصلت في نفس العام إلى ٩٢٧,٨ مليون دولار^(٧).

إن أهمية التجارة الخارجية لإسرائيل مع الضفة الغربية وقطاع غزة يظهر بشكل واضح إذا ما نظرنا إلى نسبة تغطية الصادرات للواردات الإسرائيلية. من المعطيات الواردة في الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة تغطية، باستثناء التجارة مع أمريكا الوسطى، والتي كانت قيمة صادرات إسرائيل إليها ضئيلة جداً. وقد كانت الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٧، قد وصلت نسبته إلى ٣٠,٤٪. وبلي الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك أوقيانيا، حيث وصلت تلك النسبة إلى ١٧٤,٩٪، ثم أمريكا الجنوبية التي بلغت نسبتها ٦٥,١٪. أما دول السوق الأوروبية المشتركة ودول منطقة التجارة الحرة فإن نسبة تغطية الصادرات الإسرائيلية إليها للواردات الإسرائيلية منها تصل إلى ٤٣,٣٪ و ٢٨,٣٪ على التوالي، أي أن هناك عجزاً في الميزان التجاري الإسرائيلي مع هذه الدول.

مما تقدم يتضح لنا أن الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل سوقاً مربحاً لإسرائيل، حيث وصل فائض الميزان التجاري معها لصالح إسرائيل عام ١٩٨٧ إلى ٦٢٤ مليون دولار. وبذلك فإنهما تحتلان المرتبة الثانية بالنسبة لدول الفائض بعد الولايات المتحدة التي وصل فائض الميزان التجاري معها عام ١٩٨٧

لصالح إسرائيل يبلغ ٨٢١,٥ مليون دولار^(٨).

٤. التضخم وسعر الصرف للشئيل:

يعتبر التضخم ظاهرة ملازمة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يلاحظ أن معدله يرتفع باستمرار. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣٠) يمكن ملاحظة ثلاثة مراحل لارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل. المرحلة الأولى والتي تميزت بوجود معدل عادي للتضخم وهو ما يطلق عليه single-digit - Inflation، وتمتد من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٠، حيث ارتفع فيها معدل التضخم من ١,٦٪ إلى ٦,١٪.

في المرحلة الثانية، والتي تمتد ما بين عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٩، فإن معدل التضخم الذي ساد فيها كان مكوناً من خانتين وهو ما يطلق عليه double-digit Inflation حيث ارتفع معدل التضخم فيها من ١٢٪ عام ١٩٧١ إلى ٧٨,٣٪ عام ١٩٧٩. أما في المرحلة الثالثة فقد تميزت بحدوث ارتفاعات كبيرة لمعدلات التضخم فيها، حيث سادت فيها معدلات التضخم المكونة من ثلاث خانات triple-digit - Inflation. لقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥، ارتفعت خلالها معدلات التضخم من ١٣١٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٤,٦٪ عام ١٩٨٠. وقد سجل في هذه المرحلة أعلى معدل للتضخم في إسرائيل والذي وصل إلى ٣٧٣,٨٪ عام ١٩٨٤.

بعد المرحلة الثالثة لتطور معدلات التضخم، ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعت من قبل الحكومات الإسرائيلية لكبح جماح التضخم الذي وصل نسباً عالية كما أوضحنا، فإن معدلات التضخم أخذت بالانخفاض، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انخفضت في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ إلى ٤٨,١٪ و ١٩,٩٪ على التوالي. ويعود معدل التضخم المرتفع في إسرائيل بالدرجة الأولى إلى الخلل الهيكلي في الاقتصاد الإسرائيلي، والذي تميز بوجود عجز مزمن في كل من موازنة الدولة وميزان المدفوعات. لقد ترتب على العجز المزمن في موازنة الدولة زيادة في مديونيتها الداخلية، أما العجز المزمن في ميزان المدفوعات الجارية فقد أدى إلى زيادة مديونية إسرائيل الخارجية.

إن العجز المزمن في موازنة الدولة وتمويله في أغلب الأحيان بقروض مكشوفة من بنك إسرائيل المركزي، أدى إلى زيادات كبيرة في عرض النقود، الذي يعتبر أحد الأسباب المباشرة لحدوث التضخم في إسرائيل. ففي الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٣ ارتفعت نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق له من ٣٨,٨٪ إلى ١٣٣٪^(٩). لقد أدت الزيادات المستمرة في عرض النقود إلى ارتفاع معدلات التضخم، والذي أدى بدوره إلى مطالبات العاملين بزيادات كبيرة في أجورهم لتعويض ما فقدوا من قيمة حقيقية فيها نتيجة للتضخم. هذا الوضع أدى إلى تطبيق سلاليم الأجور والأسعار المتحركة (Indexation Mechanism) والذي أدى بدوره إلى زيادة عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي قاد مرة أخرى إلى رفع الأجور، وهكذا دواليك^(١٠)، وهو ما أدى إلى أن تتفجر معدلات التضخم في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ إلى معدلات خيالية وصلت إلى ٣٧٣,٨٪.

من ذلك نستطيع أن نستنتج أن سبب التضخم الذي حدث في البداية هو وجود فائض في الطلب

الكللي demand - pull - Inflation ناتج عن الزيادات في النفقات الحكومية وتمويل تلك النفقات بواسطة الاصدار النقدي، أي زيادة عرض النقود المستمرة. ان تطبيق سلالم الاجور والاسعار المتحركة لمنع حدوث التأثير المضاد للتضخم على توزيع الدخل، ادى الى رفع الاجور بنفس نسبة التضخم، الامر الذي نتج عنه زيادة تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار مرة اخرى. أي انه في المرحلة الثانية يتحول سبب التضخم الى cost - push - Inflation. وبالإضافة الى ما تقدم هناك سبب آخر مهم لظاهرة التضخم في اسرائيل، وهو العلاقة بين التضخم وتخفيض قيمة العملة الاسرائيلية، سواء الليرة ام الشيقل ام أخيراً الشيقل الجديد. فقد لجأت اسرائيل الى مواجهة حدة العجز المزمن في ميزان المدفوعات الجارية الى تخفيض مستمر لقيمة عملتها بهدف زيادة صادراتها عن طريق منحها قدرة اكبر على المنافسة في الاسواق العالمية، وايضا بهدف الحد من الواردات الاسرائيلية. غير ان هذا الاجراء ادى في النهاية الى ارتفاع الاسعار وزيادة حدة التضخم في اسرائيل، اذ ان تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية ادى الى رفع كلفة الواردات الاسرائيلية والتي هي في معظمها، كما سبق ان اوضحنا، عبارة عن مدخلات انتاج للصناعات الاسرائيلية. هذا الوضع انعكس مرة اخرى على تكلفة الانتاج، حيث ادى الى زيادتها وبالتالي الى مزيد من التضخم ومزيد من تخفيض سعر صرف العملة الاسرائيلية، وهكذا دواليك. من المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣١) نلاحظ ان معدل التغير في سعر صرف العملة الاسرائيلية هو في ارتفاع مستمر، أي ان قيمة العملة الاسرائيلية مقابل العملات الاخرى كانت في انخفاض مستمر. فقد كانت اعلى معدلات لانخفاض قيمة العملة الاسرائيلية هي في الفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥، وهي الفترة التي شهدت اعلى معدلات للتضخم في اسرائيل، حيث انخفضت قيمة العملة الاسرائيلية من ٥٤,٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٥٧,١٪ عام ١٩٨٥. في عام ١٩٨٤ وصل معدل انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية الى ٤٥٣٪.

هذا الامر يشير الى العلاقة الوثيقة بين ارتفاع معدلات التضخم والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملة الاسرائيلية. وقد قمنا بقياس هذه العلاقة باستخدام معامل الارتباط البسيط، حيث تبين لنا ان معامل الارتباط بين معدلات التضخم والتخفيضات في قيمة العملة الاسرائيلية كما هو وارد في الجدول رقم (٣٠) كان مرتفعاً جداً، حيث وصل الى ٩٨٪. نفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لمعامل الارتباط لمعدلات التغير لكل من التضخم وقيمة العملة الاسرائيلية، حيث وصل ذلك المعامل الى ٩٧٪.

أخيراً فان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الائتلافية لحزب العمل والليكود الاسرائيلية منذ عام ١٩٨٥ والتي ارتكزت على الصفقات المعقودة مع نقابة العمال الاسرائيلية (الهستدروت)، والقاضية بتجميد الاسعار والاجور خلال فترة استمرت الى احد عشر شهراً^(٣١)، أدت الى سيطرة الحكومة الاسرائيلية على الاسعار، وبالتالي الى انخفاضها وعودة معدل التضخم الى النوع الثاني الذي اطلق عليه double - digit - Inflation، حيث ارتفع معدل التضخم في عام ١٩٨٦ الى ٤٨,١٪ وفي عام ١٩٨٧ الى ١٩,٩٪.

٥. الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل:

يعتبر تدفق راس المال الاجنبي العامل الحاسم في تحقيق معدلات النمو العالية في اسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية على النحو الذي بيناه. ورأس المال الاجنبي هذا يتدفق على اسرائيل في عدة صور، منها المساعدات والقروض المباشرة من الحكومات الاجنبية المختلفة، كتعويضات المانيا الغربية، والمساعدة والقروض الحكومية من الدول الاوروبية المختلفة ومن الولايات المتحدة الامريكية والتحويلات النقدية الخاصة والتحويلات من المؤسسات القومية اليهودية والتحويلات العينية والمعونة الفنية من الامم المتحدة، اضافة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وحجم راس المال الاجنبي الذي تدفق على اسرائيل يمكن رصدته عن طريق حساب رصيد الاستيراد، أي الواردات من السلع والخدمات مطروحا منها الصادرات من السلع والخدمات.

لقد وصل حجم راس المال الاجنبي الذي تدفق على اسرائيل منذ عام ١٩٥٠ - ١٩٨٥ الى ٦١ مليار دولار^(٣٢). وفي عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ بلغ حجم راس المال الاجنبي الذي تدفق على اسرائيل ٣٩٠٤ مليون دولار و ٥٨٢٤ مليون دولار على التوالي^(٣٣). وبذلك يصل حجم راس المال الاجنبي الذي تدفق على اسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٨٧ الى ٧٠,٧ مليار دولار. هذا الامر يعني انه كان يتدفق على اسرائيل في المتوسط سنوياً ١,٩ مليار دولار على شكل راس مال اجنبي على النحو الذي بيناه.

ويشكل راس المال الاجنبي في اسرائيل احد مكونات الموارد المتاحة في اسرائيل الى جانب الناتج القومي. وبالنظر الى نسبة اسهام راس المال الاجنبي (رصيد الاستيراد) في تكوين الموارد المتاحة لاسرائيل، نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدولين (٣٢، ٣٣) ان تلك النسبة تراوحت خلال الفترة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٨٧ ما بين ١٢,٤٪ و ٢٥,٣٪.

كما لعبت تلك الرساميل دوراً هاماً في التكوين الرأسمالي في اسرائيل. ففي الفترة نفسها نجد ان نسبة التكوين الرأسمالي في اسرائيل من جملة رصيد الاستيراد او الرساميل الاجنبية قد غطت ما بين ١,٠٣٪ و ٦٨,٧٪ من جملة التكوين الرأسمالي في اسرائيل. أي ان الادخار في اسرائيل كمصدر من مصادر تمويل الاستثمارات في اسرائيل لم يلعب الا دوراً محدوداً في عملية التكوين الرأسمالي في اسرائيل.

من الارقام السابقة يتضح لنا ايضا مدى ضخامة الرساميل الاجنبية التي تدفقت على اسرائيل مقارنة مع حجم سكانها ومدى مساهمة تلك الرساميل في اقامة البنية الاقتصادية الاسرائيلية، حيث نستطيع القول بانه لولا تلك الرساميل لما استطاعت اسرائيل تحقيق المستوى الاقتصادي الذي وصلت اليه الآن. كما ان تدفق تلك الرساميل خفف الى حد كبير من الضغوطات التي كان يمكن ان تحدث على مستويات الاستهلاك الشخصي وبالتالي مستويات المعيشة في اسرائيل. أي ان تلك الرساميل وفرت للاستهلاك الشخصي سبل النمو وبالتالي حدوث ارتفاعات مستمرة في مستويات المعيشة للفرد في اسرائيل.

وبالنسبة لمجالات استثمار الرساميل الاجنبية في اسرائيل، فاننا نجد انها كانت موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ووفق الاولويات التي حددتها الدولة. ويعود ذلك الى ان ادارة تلك الرساميل كانت وما زالت بيد الدولة. لقد ساهمت تلك الرساميل في البداية في اقامة البنية التحتية في اسرائيل. ففي البداية اعطي قطاع المياه أهمية خاصة، حيث نال عام ١٩٥٤، ١١,٧٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي وحتى عام ١٩٦٢ نال ٥,٧٪ حالياً فهو يحتل ١٪^(٧٤). كذلك الامر بالنسبة للزراعة فقد حظيت في البداية باهتمام مشابه للمياه، حيث احتلت حتى عام ١٩٥٥ ١٥,٤٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي، وبعد ذلك استقر نصيبها على نسبة تتراوح ما بين ٥,٩٪ و ٢,٩٪^(٧٥).

مقابل ذلك، يلاحظ تصاعد نصيب الصناعة من التكوين الرأسمالي في اسرائيل، حيث وصل نصيبها ما بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ الى ٢٤٪^(٧٦). ويعتبر قطاع الكهرباء من القطاعات التي حظيت بقدر من الاولوية، حيث خصص له عام ١٩٥٥ ٧,٦٪ من التكوين الرأسمالي في اسرائيل، وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ أصبح نصيبه يتراوح ما بين ٣,٨٪ و ٣٪، بعد ذلك يلاحظ ارتفاع حصة الكهرباء من التكوين الرأسمالي في اسرائيل بسبب التنمية الصناعية المكثفة والاحتياجات المتزايدة للكهرباء، حيث يلاحظ ان حصتها زادت من ٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٤,١٪ عام ١٩٨٥، ووصلت الى اعلی نسبة لها عام ١٩٨٠، حيث خصص لها ٥,٩٪ من جملة التكوين الرأسمالي في اسرائيل^(٧٧). كما احتل قطاع الاسكان نسبة هامة من جملة التكوين الرأسمالي في اسرائيل، حيث تراوحت نسبته ما بين ٤٠٪ الى ٣٠٪ للفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٨٥^(٧٨). هذا الامر يشير الى التحسن الذي طرأ على مستوى المعيشة في اسرائيل. كما احتل قطاع النقل حصته في التكوين الرأسمالي في اسرائيل تراوحت ما بين ٦,٢٪ و ٩,٨٪ للفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٨٥^(٧٩).

جدول رقم (١٧)
تطور حصة البناء في اجمالي التكوين الرأسمالي

السنة	اجمالي التكوين الرأسمالي	حصة التكوين الرأسمالي في قطاع البناء	نسبة التكوين الرأسمالي في قطاع البناء من اجمالي التكوين الرأسمالي	الاسعار التي احتسبت على اساسها البيانات
١	٢	٣	٤	٥
١٩٥٢ ^(١)	٣٢٦,٧	٢٢٨,٣	٧٩,١	بالاسعار الجارية
١٩٥٧ ^(٢)	٨٧٠,٤	٥٩٦,٥	٦٨,٥	==
١٩٦٢ ^(٣)	١٩٧٠,٩	١٣١٢, -	٦٦,٦	==
١٩٦٧ ^(٤)	١٩٨٧,١	١٣٤٥,٤	٦٧,٧	==
١٩٧٢ ^(٥)	٩٢٤, -	٥٧٧, -	٦٢,٤	==
١٩٧٧ ^(٦)	٣١٠٥, -	١٨٢٥, -	٥٨,٨	==
١٩٨٢ ^(٧)	٢٥٨٦٩, -	١٣٩٨٤, -	٥٤,١	بأسعار سنة ١٩٨٠
١٩٨٥ ^(٨)	٢٣٠٩٤, -	١١٠٦١, -	٤٧,٩	==
١٩٨٦ ^(٩)	٧٧٩٦, -	٣٣٩٣, -	٤٣,٥	بأسعار سنة ١٩٨٦
١٩٨٧ ^(١٠)	٨٨٦٧, -	٣٧٧٠	٤٢,٥	بأسعار سنة ١٩٨٦

الملاحظات:

- (١) بالمليون ليرة اسرائيلي
- (٢) بالمليون شيقل
- (٣) بالآلاف شيقل جديد
- (٤) بالمليون شيقل جديد

المصدر: بالنسبة للبيانات الخاصة بالاعوام ١٩٥٢ - ١٩٦٧ مأخوذة من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠، ص ١٥٠، ١٥١، وبالنسبة لعامي ١٩٧٢، ١٩٧٧ مأخوذة من نفس المصدر السابق لعام ١٩٨١، ص ١٧٦، وبالنسبة لعامي ١٩٨٢، ١٩٨٥ مأخوذة من نفس المصدر السابق لعام ١٩٨٦، ص ١٧٧، وبالنسبة لعامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ مأخوذة من نفس المصدر السابق لعام ١٩٨٨، ص ١٨٩.

جدول رقم (١٨)

توزيع التكوين الراسمالي في قطاع البناء حسب انواع البناء

السنوات	القيمة	النسبة المئوية	حصة البناء لاغراض سكنية	القيمة	النسبة المئوية	حصة البناء لاغراض غير سكنية	القيمة	النسبة المئوية	حصة الإنشاءات الأخرى غير البناء
١٩٥٢ ^(١)	١٢٧,٣	٥٣,٥	٤٢,٠	١٨,٠	١٩,٥	٦٨,٠	٢٨,٥	٣٠,٣	١٨٠,٠
١٩٥٧ ^(١)	٢٩٩,٤	٥٠,٢	١١٦,٣	٢٢,٣	٢٩٢,٦	٢٥,٢	٢٣٠,٥	٢٠,٦	٤١١,٥
١٩٦٢ ^(١)	٦٨٨,٩	٥٢,٥	٣٩٢,٦	٤٠,٦	٢٩,٩	٢٠,٦	٤١١,٥	١٦,٤	٩٥,٠
١٩٦٧ ^(١)	٥٣٢,٣	٣٩,٥	١٢٧,٠	١٢,٦	٢٢,٠	١٧,٥	٣٢٠,٠	١٧,٥	٢١١٩,٠
١٩٧٢ ^(١)	٣٥٦,٠	٦١,٦	٥٣٣,٠	٦٧,٣	٢٩,٢	١٥,٢	٢١١٩,٠	١٤,٨	١٦٤١
١٩٧٧ ^(١)	٩٧٢,٠	٥٣,٣	٢٤٥٦,٠	٦٣,٦	٢١,٦	١٩,٣	٦٥٠	١٩,٣	٦٥٠
١٩٨٢ ^(١)	٩٤٠,٩	٦٧,٣	٢٤٥٦,٠	٦٣,٦	٢١,٦	١٩,٣	٦٥٠	١٩,٣	٦٥٠
١٩٨٥ ^(١)	٧٠٣٣	٦٣,٦	٢٣٨٧	٦١,١	٢١,٦	١٩,٣	٦٥٠	١٩,٣	٦٥٠
١٩٨٦ ^(١)	٢٠٧٢	٦١,١	٢٣٨٧	٦١,١	٢١,٦	١٩,٣	٦٥٠	١٩,٣	٦٥٠
١٩٨٧ ^(١)	٢١٨٤	٥٧,٩	٧٧٣	٥٧,٩	٢٠,٥	٢١,٦	٨١٣	٢١,٦	٨١٣

الملاحظات: (١) (٢) (٣) (٤) انظر الملاحظات في الجدول رقم (١٧).

المصدر: نفس المصدر السابق الوارد في الجدول رقم (١٧).

النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

جدول رقم (١٩)

مساحة البناء حسب نوع البناء

آلاف الامتار المربعة

نوع البناء	اجمالي المساحة	سكن عادي	فنادق ومكاتب	صناعة	مباني عامة	مباني من المزارع
السنة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة
١٩٤٩	٨٤٣	٧٤٩	٨٨,٨	٢٦	٣,١	٤٠
١٩٦٠	٢٩٨٥	١٩٤٧	٦٥,٣	١٠٩	٣,٧	٣٤٧
١٩٧٠	٤٤٧٨	٣١٣٤	٦٩,٩	١٥٣	٣,٤	١١,٦
١٩٨٠	٥١٤٠	٣٥٧٠	٦٩,٤	٢١٤	٤,٢	١١,٢
١٩٨٥	٤٥٠٠	٣١٣٠	٦٩,٥	٢٢١	٤,٩	١١,٢
١٩٨٦	٤٠٤٠	٢٨٨٠	٧١,٢	٢٤٤	٦,٤	١٠,٨
١٩٨٧	٤١٩٠	٢٩٥٠	٧٠,٤	٢٧٣	٦,٥	١٠,٨

ملاحظة: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٦٠.

جدول رقم (٢٠)

النسب المستخرجة بواسطة المؤلف

عدد الغرف	الاجمالي	١	٢	٣	٤	٥
السنة	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
١٩٥٥ ^(١)	٣١٦٧٠	٢١٢٠	٦,٧	٢٠٧٩٠	٦٥,٦	٢٥,٩
١٩٦٠ ^(١)	٣٠٩٩٠	١٥٠٠	٤,٨	١١١٤٠	٣٥,٩	٥٤,٤
١٩٧٠	٣١٣٨٠	٤٥٠	١,٤	٣٧١٠	١١,٨	٦٠,٩
١٩٨٠	٣٣٤٤٠	٥٦٠	١,٦	١٦٤٠	٤,٩	٣٥,٣
١٩٨٥	٢٤٧٩٠	٦٦٠	٢,٧	١٣٧٠	٥,٥	٢٨,٥
١٩٨٦	٢١٧٤٠	٦٧٠	٣,١	٩٠٠	٤,١	٢٨,٢
١٩٨٧	٢١١١٠	٣٧٠	١,٧	٨٨٠	٤,١	٢٤,١

ملاحظات: (١) الأرقام المتعلقة بعدد الغرف ٤ مشتركة مع عدد الغرف ٥

النسب مستخرجة بواسطة المؤلف

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٦١.

جدول رقم (٢١)

تطور القوة العاملة المشتغلة في قطاع البناء الإسرائيلي ١٩٧٥ - ١٩٨٧

(العدد بالآلاف)

السنوات	عدد العاملين الاجمالي	عدد العاملين الاجمالي	عدد العاملين في قطاع البناء	عدد العاملين في قطاع غزة
السنة	العدد	العدد	العدد	العدد
١٩٧٥	١١٤٧,٧	١٠٠	١٢٦,١	٢٨,٥
١٩٨٠	١٣١٨,١	١٠٠	١١٤,٧	٣١,٠
١٩٨٥	١٤٦٦,٨	١٠٠	١١٤,٦	٣٧,٠
١٩٨٦	١٤٧١,٩	١٠٠	١٠٧,٢	٤٢,٤
١٩٨٧	١٤٩٤,١	١٠٠	١١٧,٤	٤٢,٣

ملاحظة: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

المصدر: (١) بالنسبة لعدد العاملين الاجمالي في إسرائيل مأخوذة من الجدول رقم (١٥).

(٢) بالنسبة لباقي البيانات فهي مأخوذة من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٨٠.

جدول رقم (٢٢)

تطور صافي الواردات والصادرات الاسرائيلية الى جميع انحاء العالم

١٩٤٩ - ١٩٨٧

السنة	الواردات مليون دولار	الصادرات مليون دولار	العجز (-) الفائض (+) مليون دولار	نسبة الصادرات الى الواردات %	نسبة الصادرات الى الواردات عدا التجارة مع المناطق المحتلة عام ٦٧ %
١٩٤٩	٢٥١,٩	٢٨,٥	٢٢٣,٤-	١١,٣	٠٠
١٩٦٧	٧٥٨,٩	٥٣١,٨	٢٢٧,١-	٧٠,١	٦٨,٣
١٩٦٨	١١٠٨,٥	٦٥٥,٦	٤٥٢,٩-	٥٩,١	٥٥,١
١٩٦٩	١٣١٩,٤	٧٦١,٥	٥٥٧,٩-	٥٧,٧	٥٢,٨
١٩٧٠	١٤٥٤,٤	٨١٦,٨	٦٣٧,٦-	٥٦,٢	٥١,٢
١٩٧١	١٨٤٢,-	١٠١٧,١	٨٢٤,٩-	٥٥,٢	٥٠,٥
١٩٧٢	٢٠٠٢,٢	١٢٣٨,٢	٧٦٤-	٦١,٨	٥٦,١
١٩٧٣	٣٠٣٥,٢	١٥٨٦,٢	١٤٤٩-	٥٢,٣	٤٦,٩
١٩٧٤	٤٢٧٤,٩	٢٠٢٤,٧	٢٢٥٠,٢-	٤٧,٤	٤١,٦
١٩٧٥	٤٢٣٢,-	٢٢٠٥,٧	٢٠٢٦,٣-	٥٢,١	٤٤,٧
١٩٧٦	٤٢١٩,٨	٢٦٩٧,٨	١٥٢٢-	٦٣,٩	٥٦,٦
١٩٧٧	٤٨٧٦,٥	٣٤٢٦,١	١٤٥٠,٢-	٧٠,٣	٦٢,٧
١٩٧٨	٥٧٨٨,٨	٤١١٩,٩	١٦٦٨,٩-	٧١,٢	٦٦,-
١٩٧٩	٧٥٦٥,٥	٤٨٠٦,٣	٢٧٥٩,٢-	٦٣,٥	٥٨,٣
١٩٨٠	٨٠٧٠,١	٥٨٧٤,٣	٢١٩٥,٨-	٧٢,٨	٦٧,٤
١٩٨١	٨١٣٠,٤	٥٩٩٢,٧	٥١٣٧,٧-	٧٤,-	٦٨,٢
١٩٨٢	٨١٧٣,٧	٥٦٣٩,-	٢٥٣٤,٧-	٦٩,-	٦٣,١
١٩٨٣	٨٦٦٦,٧	٥٦٠٢,٦	٣٠٦٤,١-	٦٤,٦	٥٨,٣
١٩٨٤	٨٢٥٧,٤	٦٢٤٢,٣	٢٠١٥,١-	٧٥,٦	٦٩,٧
١٩٨٥	٨٢٠٢,٢	٦٦٨٢,٤	١٥١٩,٨-	٨١,٥	٧٥,٩
١٩٨٦	٩٥٥٩,٦	٧٧٣٠,٧	١٨٢٨,٩-	٨٠,٩	٧٤,٧
١٩٨٧	١١٧٥٤,٨	٩١٥٠,٢	٢٦٠٤,٦-	٧٧,٨	٧١,٨

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٦، ص ٢١٠، ٢١١ وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

جدول رقم (٢٣)

تطور معدلات نمو الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري الاسرائيلي

خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧

معدل نمو الواردات - معدل نمو الصادرات - معدل نمو العجز في الميزان

السنة	%	%	التجاري %
١٩٦٧	٧,١-	١١,٥	٥٦,٧-
١٩٦٨	٤٦,١	٢٣,٣	٩٩,٤
١٩٦٩	١٩	١٦,٢	٢٣,٢
١٩٧٠	١٠	٧,٢	١٤,٣
١٩٧١	٢٦,٦	٢٤,٥	٢٩,٤
١٩٧٢	٨,٧	٢١,٧	٧,٤-
١٩٧٣	٥١,٦	٢٨,١	٨٩,٧
١٩٧٤	٤٠,٨	٢٧,٦	٥٥,٣
١٩٧٥	١-	٨,٩	٩,٩-
١٩٧٦	٠,٣-	٢٢,٣	٢٤,٩-
١٩٧٧	١٥,٦	٢٦,٩	٤,٧-
١٩٧٨	١٨,٧	٢٠,٢	١٥,١
١٩٧٩	٣٠,٧	١٦,٧	٦٥,٣
١٩٨٠	٦,٧	٢٢,٢	٢٠,٤-
١٩٨١	٠,٧	٢	٢,٦-
١٩٨٢	٠,٥	٣,٩-	١٨,٦
١٩٨٣	٦,٠	٠,٦-	٢٠,٩
١٩٨٤	٤,٧-	١١,٤	٣٤,٢-
١٩٨٥	٠,٧-	٧,١	٢٤,٦-
١٩٨٦	١٦,٥	١٥,٧	٢٠,٣
١٩٨٧	٢٣,٠	١٨,٤	٤٢,٤

المصدر: البيانات مستخرجة من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢)

جدول رقم (٢٤)

تطور تركيب الصادرات الاسرائيلية (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات ^(١)	الصادرات الزراعية القيمة بالمليون %	الصادرات الصناعية القيمة بالمليون %
	(١)	(٢) دولار	(٤) ١٤=٥
١٩٤٩	٢٨,٥	١٨,١	٦٣,٥
١٩٥٠	٣٥,١	١٧,٠	٤٨,٤
١٩٦٠	٢١٦,٦	٦٣,١	٢٩,١
١٩٦٥	٤٢٩,٦	٨٦,٥	٢٠,١
١٩٦٧	٥٥٤,٤	١٠٧,٩	١٩,٥
١٩٧٠	٧٧٨,٧	١٢٩,٦	١٦,٦
١٩٧٥	١٩٤٠,٧	٢٧٧,٦	١٤,٣
١٩٨٠	٥٥٣٧,٥	٥٥٥,٧	١٠,٠
١٩٨٥	٦٢٦٠,٤	٤٦٨,٥	٧,٥
١٩٨٦	٧١٥٤,٣	٥٦٠,٣	٧,٨
١٩٨٧	٨٤٧٥,٤	٦١٣,٤	٧,٢

الملاحظات: (١) القيمة تعبر عن اجمالي الصادرات وليس صافي الصادرات

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي للاعوام ١٩٧٠، ص ٢٢١، ١٩٨٦، ص ٢٢٢، ١٩٨٨، ص ٢٥٠.

جدول رقم (٢٥)

تطور التركيب الداخلي للصادرات الزراعية (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات الزراعية	الصادرات من الحمضيات	نسبة الصادرات من الحمضيات الى اجمالي الصادرات الزراعية
١٩٤٩	١٨,١	١٨:—	٩٩,٤
١٩٥٠	١٧,٠	١٦,٨	٩٨,٨
١٩٦٠	٦٣,١	٤٦,٦	٧٣,٨
١٩٦٥	٨٦,٥	٧١,٢	٨٢,٣
١٩٦٧	١٠٧,٩	٨٥,٣	٧٩,١
١٩٧٠	١٢٩,٦	٨٦,١	٦٦,٤
١٩٧٥	٢٧٧,٦	١٧٦,٤	٦٣,٥
١٩٨٠	٥٥٥,٧	٢٣١,١	٤١,٦
١٩٨٥	٤٦٨,٥	١٧٢,١	٣٦,٧
١٩٨٦	٥٦٠,٣	١٧٤,٣	٣١,١
١٩٨٧	٦١٣,٤	٢٠٤,٨	٣٣,٤

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي للاعوام ١٩٧٠، ص ٢٢١، ١٩٨٦، ص ٢٢٢، ١٩٨٨، ص ٢٥٠.

جدول رقم (٢٦)

تطور تركيب الصادرات الصناعية بين ١٩٤٩ - ١٩٨٧ حسب الانواع ونسبة كل منها من مجمل

الصادرات الصناعية

السنوات	١٩٤٩	١٩٦٩	١٩٨٧
النوع	القيمة مليون دولار %	القيمة مليون دولار %	القيمة مليون دولار %
اجمالي الصادرات	١٠٠	٥٨٩,٩	٧٧٤٤,٨
الصناعية	١٠٠	٥٨٩,٩	٧٧٤٤,٨
مواد منجمية	٢,٩	٣٥,٩	٢٣٤,٥
ماكولات وتبغ	٢,٨	٥٥,٦	٤٣٠,٧
نسيج	٠,٠	٦٤,١	١٨٥,٢
ملابس وادوات تجميل	٣,٨	١٦,٥	٤٠٠,٠
جلود ومنتجاتها	٠,٠	٣,٥	٧,٠
خشب	٠,٠	٩,٢	٤٧,١
ورق	٠,٠	٢,٢	١٩,٤
مطبوعات	٠,٠	٥,٠	٢٢,٥
مطاط وبلاستيك	٠,٠	١٩,١	٢٢٠,٨
كيماويات وزيوت	٣,٨	٤٥,١	٩٨٢,٢
منتجات غير معدنية	٠,٠	٣,٤	١٧,٢
معادن قاعدية	٠,٠	٥,٢	٧٣,٧
منتجات معدنية	٠,٠	٣٢,٨	٥٥٥,٤
آليات	٠,٠	٨,٩	٢١١,٧
الكثرونيات	٠,٠	٩,٢	١٠٥٤,٧
وسائل نقل	٠,٠	١١,٠	٥٣٤,٤
الماس	٥,٢	٢٣٥,٥	٢٣٠١,٩
متفرقات	١,٣	٩,٧	٤٤٦,٣

المصدر: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

البيانات مأخوذة من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي للاعوام ١٩٧٠، ص ٢٢١، ١٩٧٤، ص ٢١١، ١٩٨٨، ص ٢٥٠.

جدول رقم (٢٧)

تطور هيكل الواردات الاسرائيلية حسب استخداماتها للفترة من عام ١٩٦٥ - ١٩٨٧ (مليون دولار)

١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	نوع الواردات
القيمة /	القيمة /	القيمة /	القيمة /	القيمة /	القيمة /	
١٠٠ ١١٩١٦.٤	١٠٠ ٨٣١٩.٦	١٠٠ ٧٩٩٤.٧	١٠٠ ٤١٧٢.٦	١٠٠ ١٤٦٢.٠	١٠٠ ٨٣٥.٨	إجمالي الواردات
١١.٢ ١٣٣٣.٨	٧.٥ ٦٢١.٠	٦.٨ ٥٤٤.٣	٧.٥ ٣١٣.٠	٩.٧ ١٤٢.٦	٩.٩ ٨١.٩	السلع الاستهلاكية
١٨.٠ ٢١٤١.٨	١٧.٠ ١٤١٣.٧	١٢.١ ٩٦٩.٤	١٥.٦ ٦٤٨.٩	٢٣.٧ ٣٤٧	٢١.٤ ١٧٨.٦	السلع الاستثمارية
٧٠.٨ ٨٤٣٢.٠	٧٥.٥ ٦٢٧٨.٩	٨٠.٩ ٦٤٧١.١	٧٦.٨ ٣٢٠٢.٩	٦٦.٥ ٩٧٢.٤	٦٨.٧ ٥٧٤.٣	مدخلات الإنتاج

المصدر: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

البيانات مأخوذة من كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٤، ص ٢١٥ ولعام ١٩٨٨، ص ٢٥١.

جدول رقم (٢٨)

توزيع إجمالي واردات اسرائيل على المناطق الرئيسية المختلفة (ملايين الدولارات)

١٩٨٧	١٩٦٧	المنطقة
النسبة المئوية	القيمة	
٥١.٩	٦٣٤٦.٤	السوق المشتركة
٩.٩	١٢٠٦.٩	منطقة التجارة الحرة
٠.٧	٨٦.٦	دول أخرى في أوروبا
٥.٩	٧٣٠.٤	آسيا
٢.٢	٢٦٢.٧	أفريقيا
١٦.٨	٢٠٥٠.٠	أمريكا الشمالية
٠.٩	١٠.٨	أمريكا الوسطى
٠.٨	٩٥.١	أمريكا الجنوبية
٠.٤	٥١.٠	أوقيانوسيا
٨.٨	١٠٧٦.٥	دول غير مصنفة
٢.٤	٣٠٣.٨	الضفة الغربية وقطاع غزة
١٠٠	١٢٢٢٠.٢	المجموع

المصدر: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠، ص ٢١٩.

كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٢٨، ٢٤٤ - ٢٢٩.

جدول رقم (٢٩)

توزيع إجمالي صادرات اسرائيل على المناطق الرئيسية المختلفة (ملايين الدولارات)

١٩٨٧	١٩٦٧	المنطقة
القيمة /	القيمة /	
٤٣.٣	٦.٣	السوق المشتركة
٢٨.٣	٦٢.٥	منطقة التجارة الحرة
١٢٠.١	١٢٤.٩	دول أخرى في أوروبا
١٤٢.٩	٢٦٦.٣	آسيا
٦١.٢	٩٠.٠	أفريقيا
١٣٨.٩	٤٩.١	أمريكا الشمالية
٤٠٥.٥	٥٢٥.٠	أمريكا الوسطى
١٦٥.١	٢٣.٧	أمريكا الجنوبية
١٧٤.٩	٧٤.٤	أوقيانوسيا
٨١.٧	٢٢.٢	دول غير مصنفة
٣٠٥.٤	٧٦٨.٤	الضفة الغربية وقطاع غزة
٠.٠	٠.٠	خدمات مطارات وموانئ
١٠٠	٩٤٠٣.٢	المجموع

المصدر: النسب مستخرجة من قبل المؤلف.

كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي للعوام ١٩٧٠، ص ٢١٩.

كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي للعوام ١٩٧٠، ص ٢٢٨، ٢٤٥ - ٢٢٩.

جدول رقم (٣٠)

الارقام القياسية لاسعار المستهلك Consumer Price Index في اسرائيل للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧
(١٠٠ = ١٩٦٤)

السنة	المعدل السنوي للارقام القياسية	معدل التغير السنوي للارقام القياسية
١٩٦٧	١١٨,٢	١,٦
١٩٦٨	١٢٠,٧	٢,١
١٩٦٩	١٢٣,٧	٢,٥
١٩٧٠	١٣١,٢	٦,١
١٩٧١	١٤٦,٩	١٢, -
١٩٧٢	١٦٥,٩	١٢,٩
١٩٧٣	١٩٩, -	٢٠, -
١٩٧٤	٢٧٨,١	٣٩,٧
١٩٧٥	٣٨٧,٣	٩٣,٣
١٩٧٦	٥٠٨,٧	٣١,٣
١٩٧٧	٦٨٤,٦	٣٤,٦
١٩٧٨	١٠٣١, -	٥٠,٦
١٩٧٩	١٨٣٨,٣	٧٨,٣
١٩٨٠	٤٢٤٦,٧	١٣١, -
١٩٨١	٩٢٠٦,٩	١١٦,٨
١٩٨٢	٢٠٢٨٦,٨	١٢٠,٣
١٩٨٣	٤٩٨٣٥,٧	١٤٥,٧
١٩٨٤	٢٣٦١٣٦,٦	٣٧٣,٨
١٩٨٥	٩٥٥٥٢٠, -	٣٠٤,٦
١٩٨٦	١٤١٥١٢٥, -	٤٨,١
١٩٨٧	١٦٩٦٠٤٧,٨	١٩,٩

المصدر: تم حساب المعدل السنوي للارقام القياسية باستخدام البيانات الواردة في كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

جدول رقم (٣١)

تطور سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الامريكي للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧

السنة	معدل سعر صرف الشيقل السنوي مقابل الدولار الامريكي	معدل التغير السنوي في سعر صرف الشيقل مقابل الدولار الامريكي
١٩٦٧	٠,٣٣٤	٦,٠٠
١٩٦٨	٠,٣٧٦	١٢,٦
١٩٦٩	٠,٤٣٥	١٥,٧
١٩٧٠	٠,٤٢٠	٣,٤ (-)
١٩٧١	٠,٤٠٩	٢,٦ (-)
١٩٧٢	٠,٤٢٥	٣,٩
١٩٧٣	٠,٤٢٧	٠,٤٧
١٩٧٤	٠,٥٠٠	١٧,١
١٩٧٥	٠,٦٥٥	٣١, -
١٩٧٦	٠,٨١٨	٢٤,٩
١٩٧٧	١,١١٢	٣٥,٩
١٩٧٨	١,٧٩٠	٦٠,٩
١٩٧٩	٢,٧٧٤	٥٤,٩
١٩٨٠	٥,٦٤٢	١٠٣,٣
١٩٨١	١٢,٣٩٧	١١٩,٧
١٩٨٢	٢٦,٤٨٧	١١٣,٧
١٩٨٣	٦٤,٦٣٩	١١٤,٠٠
١٩٨٤	٣٥٧,٤٢٥	٤٥٣,٠٠
١٩٨٥	١٢٧٦,٤	٣٥٧,١
١٩٨٦	١٤٩٣,٨٥	١٧,٠٠
١٩٨٧	١٥٩٠,٨	٦,٥

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٦٩.
كتاب الإحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠، ص ٢١٧.

جدول رقم (٣٢)

قيمة الناتج القومي ورصيد الاستيراد وجلة الموارد المتاحة وقيمة التكوين الرأسمالي والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل للفترة من عام ١٩٦٧ - ١٩٨٧ (مليون شيقل جديد)

السنة	قيمة الناتج القومي	رصيد الاستيراد	جدة الموارد المتاحة	قيمة التكوين الرأسمالي	قيمة الاستثمارات الأجنبية
١٠	٢	٣	٤	٥	
١٩٦٧	١,١٧٢	٠,١٦٧	١,٣٣٩	٠,٢٠٤	٠٠
١٩٦٨	١,٣٧٥	٠,٢٤٦	١,٦٢١	٠,٣٢٤	٠,٠٠٦
١٩٦٩	١,٥٨٧	٠,٣٤٣	١,٩٢٩	٠,٤٣١	٠,٠١٣
١٩٧٠	١,٨٥١	٠,٤٥٨	٢,٣٠٩	٠,٥٣٧	٠٠
١٩٧١	٢,٣١٦	٠,٥١٩	٢,٨٣٦	٠,٧٤٣	٠٠
١٩٧٢	٢,٩٨٢	٠,٥٧١	٣,٥٥٣	٠,٩٧٣	٠,٠٦٣
١٩٧٣	٣,٧٥٧	١,٢٧٥	٥,٠٣٢	١,٢٩٠	٠,٠٧٩
١٩٧٤	٥,٣٣٠	١,٧٧٠	٧,١٠٠	١,٧٥٠	٠,٠٤٩
١٩٧٥	٧,٦٩٣	٢,٥٥٣	١٠,٢٤٦	٢,٤٧٤	٠,٠٤٥
١٩٧٦	٩,٩٥٨	٢,٧٤٥	١٢,٧٠٣	٢,٧٣٠	٠,٠٤٧
١٩٧٧	١٤,٦٣٨	٢,٦٤٢	١٧,٢٨٠	٣,٥٦٩	٠,١١١
١٩٧٨	٢٣,٤٣١	٥,٩٧١	٢٩,٤٠٢	٦,٤٢٧	٠,٢٠٦
١٩٧٩	٤٤,٠٣٥	٩,٨٩٧	٥٣,٩٣٢	١٢,٣٩٢	٠,١٤٤
١٩٨٠	١٠٣,١٠٠	١٧,١٠٠	١٢٠,٢٠٠	٢٤,٩٠٠	٠,٠٠٥ (-)
١٩٨١	٢٤٣,٨٠٠	٤٦,٩٠٠	٢٩٠,٧٠٠	٥٤,٢٠٠	١,٠٣٦
١٩٨٢	٥٤٠,١٠٠	١١٦,٧٠٠	٦٥٦,٨٠٠	١٣٥,٤٠٠	٠,٦٣٦ (-)
١٩٨٣	١٣٧٣,٧٠٠	٢٩٠,٢٠٠	١٦٦٣,٩٠٠	٣٤٦,٣٠٠	٥٤,٤٢٦
١٩٨٤	٦٥٨٢,٧٠٠	١١٤٨,٨٠٠	٧٧٣١,٥٠٠	١٤٤٠,٨٠٠	١٣,٩٣٩ (-)
١٩٨٥	٢٤٦٨٩,٠٠٠	٣٩٦٦,٠٠٠	٢٨٦٥٥,٠٠٠	٤٧٥١,٠٠٠	١١٣,٥٩٩
١٩٨٦	٤٢٠٧,٠٠٠	٦١١٤,٠٠٠	٤٨١٨٤,٠٠٠	٨٥٨٥,٠٠٠	٢٤٠,٥٠٩
١٩٨٧	٥٣٤٠٥,٠٠٠	٨٦١٦,٠٠٠	٦٢٠٢١,٠٠٠	٨٩٠٧,٠٠٠	٢٩٥,٨٨٩

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٥، ص ١٧٨ - ١٧٩، المصدر السابق عام ١٩٨٦، ص ١٧٠ - ١٧١، المصدر السابق عام ١٩٨٨، ص ١٧٨ - ١٧٩.

بالنسبة للمعلومات الواردة في الخانة رقم (٥) فهي مأخوذة من: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ وبالنسبة للعوام ١٩٦٨، ١٩٦٩، مأخوذة من المصدر السابق عام ١٩٧٠، ص ١٩٤.

وبالنسبة للعوام ١٩٧٢، ١٩٧٩ من المصدر السابق عام ١٩٧٩، ص ١٩٦.

تم تحويل الأرقام الواردة في الخانة رقم ٥ من دولار إلى الشيقل حسب أسعار الصرف الواردة في الجدول رقم ٣١.

جدول رقم (٣٣)

رصيد الاستيراد، قيمة التكوين الرأسمالي والاستثمارات الأجنبية (نسبة مئوية)

السنة	نسبة رصيد الاستيراد من الناتج القومي الإجمالي	نسبة التكوين الرأسمالي من جلة الموارد المتاحة	نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج القومي	نسبة التكوين الرأسمالي من رصيد الاستيراد	نسبة رصيد الاستيراد من جلة الموارد المتاحة	نسبة رصيد الاستيراد من الناتج القومي الإجمالي
١٩٦٧	١٤,٢	١٢,٤	١٢٢,٤	١٧,٤	١٥,٢	٠٠
١٩٦٨	١٧,٩	١٥,١	١٣١,٩	٢٣,٥	١٩,٩	٠,٩
١٩٦٩	٢١,٦	١٧,٨	١٢٧,٨٠	٢٧,٢	٢٢,٣	٢,١
١٩٧٠	٢٤,٧	١٩,٨	١١٧,٤	٢٩,٠	٢٣,٣	٠٠
١٩٧١	٢٢,٤	١٨,٣	١٤٣,١	٣٢,١	٢٦,٢	٠٠
١٩٧٢	١٩,١	١٦,١	١٧٠,٤	٣٢,٦	٢٧,٤	٦,٥
١٩٧٣	٢٣,٩	٢٥,٣	١٠١,٢	٣٤,٣	٢٥,٦	٦,١
١٩٧٤	٢٣,٢	٢٤,٩	٩٨,٩	٣٢,٨	٢٤,٦	٢,٨
١٩٧٥	٢٣,١	٢٤,٩	٩٦,٩	٣٢,٢	٢٤,١	١,٨
١٩٧٦	٢٧,٦	٢١,٦	٩٩,٥	٢٧,٤	٢١,٥	١,٧
١٩٧٧	١٨,٠٠	١٥,٣	١٣٥,١	٢٤,٤	٢٠,٧	٣,١
١٩٧٨	٢٥,٥	٢٠,٣	١٠٧,٦	٢٧,٤	٢١,٩	٢,١
١٩٧٩	٢٢,٥	١٨,٤	١٢٥,٢	٢٨,١	٢٢,٩	١,٢
١٩٨٠	١٦,٦	١٤,٢	١٤٥,٦	٢٤,٢	٢٠,٧	٠,٠٢ (-)
١٩٨١	١٩,٢	١٦,١	١١٥,٦	٢٢,٢	١٨,٦	٢,٨
١٩٨٢	٢١,٦	١٧,٨	١١٦,٠٠	٢٥,٠٠	٢٠,٦	٠,٥ (-)
١٩٨٣	٢١,١	١٧,٤	١١٩,٠٠	٢٥,٢	٢٠,٨	١٥,٧
١٩٨٤	١٧,٥	١٤,٩	١٢٥,٤	٢١,٩	١٨,٦	١,٠ (-)
١٩٨٥	١٦,١	١٣,٨	١١٩,٨	١٩,٢	١٦,٦	٢,٤
١٩٨٦	١٤,٥	١٢,٧	١٤٠,٤	٢٠,٤	١٧,٨	٢,٨
١٩٨٧	١٦,١	١٣,٩	١٠٣,٤	١٦,٧	١٤,٤	٢,٣

المصدر: حسب النسب من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٢).

الهوامش:

- (٣٤) انظر ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩ (راجع هوامش الدراسة في العدد رقم ٨٦ من «صائد الاقتصادي»).
- (٣٥)، (٣٦) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٦، ص ٤٨٥، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٥٠٧.
- (٣٧)، (٣٨) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٥٠٢.
- (٣٩) النسب محسوبه من المعلومات الواردة في المصدر السابق، ص ٥٠٢.
- (٤٠) المعلومات مأخوذة من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠، ص ٤٢٨، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٥١٦.
- (٤١) المتوسط حسب على اساس المعلومات الواردة في كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٠، ص ٤٢٨، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٥١٦.
- (٤٢) انظر الجدول رقم (١٩).
- (٤٣) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٦٧، ص ١٠٥، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٩١.
- (٤٤) المعلومات مأخوذة من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٩١.
- (٤٥) المصدر السابق.
- (٤٦) نفس المصدر الوارد في الملاحظة رقم (٤٣).
- (٤٧) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٤، ص ٤٨٦ و ٤٨٧، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٩٢.
- (٤٨) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٧٤، ص ٤٨٦ و ٤٨٧، وكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٤٩٢.
- (٤٩) المصدر السابق.
- (٥٠) المصدر السابق، ص ٤٩١.
- (٥١)، (٥٢) المصدر السابق، ص ٤٩١.
- (٥٣) المصدر السابق، ص ١٥٠.
- (٥٤) المصدر السابق ص ١٥٠.
- (٥٥)، (٥٦) Dan Halpern, Tourism; in; The Israel Economic and Business Review 1985, Ibid., P. 136.
- (٥٧) المصدر السابق.
- (٥٨) حسب النسبة على اساس المعلومات الواردة في كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٢٨.
- (٥٩) المصدر السابق، ص ٤٩١.
- (٦٠) د. محمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل، عمان، ١٩٧١، ص ٥١.
- (٦١) انظر ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- (٦٢) انظر المصدر السابق، ص ٢٨٤.
- (٦٣) انظر المصدر السابق، انظر ايضا صقر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤، ٨٥.
- (٦٤) انظر صقر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.
- (٦٥) انظر ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.
- (٦٦) انظر د. صقر، مرجع سبق ذكره، ص ١١١، انظر ايضا ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

- (٦٧) انظر كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.
- (٦٨) انظر المصدر السابق، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.
- (٦٩) Dr. Steven Plant, The Likud Years 1977-83; in the Israel Economic and Business Review, I bid., P.36.
- (٧٠) المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٧، انظر ايضا عاطف قبرصي، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٥، انظر ايضا:
- (٧١) Michael Bruno and Stanley Fischer, The Inflationary Process; Shocks and Accommodation; in; Yoram - Ben - Porath (Edit.); The Israel Economy - maturing through crises, Harvard University Press cambridge 1986, PP 347.
- (٧٢) انظر ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.
- (٧٣) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨، ص ٢٢٤.
- (٧٤)، (٧٥) ابو النمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (٧٦)، (٧٧) المصدر السابق، انظر الجدول رقم ٤ - ٥، ص ١٢٣.
- (٧٨)، (٧٩) المصدر السابق.

فلسطين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة

ان استمرارية الانتفاضة الباسلة وتصاعد وتاثيرها، وبالتالي نضوج الاهداف والتوجه السليم لقيادتها ومناضليها، أدى الى تنوع آثارها وتعميقها. فقد كان للانتفاضة جملة آثار ومكاسب هامة على العديد من الصُّعد، منها استعادة القضية الفلسطينية لأهميتها ومكانتها في صدارة القضايا العالمية. ويمكن رؤية جانب من هذا التطور من خلال اعادة الاهتمام من جديد، وبكثافة، الى قضية الشعب الفلسطيني في المحافل والهيئات الدولية، ومن بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، والذي سنتعرض في هذا التقرير لقراراته^(١) الصادرة في السنوات التالية لانطلاقة الانتفاضة الشعبية، دون تتبع مصيرها والبحث في مدى الالتزام بها وتنفيذها من قبل كافة الاطراف اصحاب العلاقة. وسنسعى لعرض مضمون القرارات دون التقيد بشكليتها، وسوف نوردها وفقاً لأهميتها وتواريخ اصدارها.

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

القرار رقم ١٠٧ / ١٩٨٨ / E

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٨، جنيف ٦ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٨.

بعد أن أخذ المجلس في الاعتبار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وممارساته الاقتصادية والاجتماعية، وأكد على جملة أمور من بينها استحالة تنمية الاقتصاد الفلسطيني ما دام الاحتلال الاسرائيلي مستمراً، قرر مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بتقديم المساعدات التي تعود على الشعب الفلسطيني فقط بالنفع وبما لا يطيل أمد الاحتلال، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما طالب هيئات الأمم المتحدة بعدم تقديم اي شكل من اشكال المساعدة الى القوة المحتلة (اسرائيل). وقرر المجلس ايضا منح الاراضي الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية التي تمنح

لأقل البلدان نموا الى أن يتم القضاء على الاحتلال الاسرائيلي ويسترجع الشعب الفلسطيني سيطرته الكاملة على اقتصاده الوطني دون تدخل خارجي. ثم دعا الى منح الصادرات الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة، اضافة الى معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية عن طريق الموانئ ونقاط الخروج والدخول المجاورة معاملة المرور العابرة (الترانزيت).

وطالب المجلس كذلك بتنفيذ مشاريع انمائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. بما في ذلك مصنع الاسمنت المشار اليه في قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٢ / ٢٩ الصادر بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٨٤^(٢)، وشدد على أن المعونة لا يمكن أن تكون بديلاً لحل حقيقي وعادل لقضية فلسطين.

ثم أدان المجلس اسرائيل على سياساتها وممارساتها الاقتصادية والاجتماعية الوحشية التي تنتفها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وأبدى المجلس أسفه لعدم اعداد برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٦٦ / ٤٢، وطلب من الامين العام بأن يكلف مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالاشراف على اعداد البرنامج ورصد الموارد المالية اللازمة وتكليف ٢٠ خبيراً لاعداد هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية مع مراعاة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وما يترتب عليها.

كما طلب من الامين العام كذلك أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والاربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

بذلك يكون القرار المعروض آنفاً قد جمع واكد جميع القرارات التي صدرت سابقا عن الامم المتحدة ومنظمتها فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، مضيفا اليها الانتفاضة الشعبية، وكذلك معاملة المنتجات الفلسطينية معاملة تفضيلية وعلى اساس المرور العابر (الترانزيت). لذا استحق هذا القرار اهمية خاصة في سلسلة القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

تقرير الامين العام^(٣) بشأن

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٦٦ / ٤٢، والذي طلبت فيه من الامين العام أن يطور برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وأن يسعى لتنفيذه مبكراً بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقدم الامين العام بتقريره المذكور والذي يشمل الاجراءات التي اتخذتها وكالات منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها لتنفيذ ومتابعة تطوير البرنامج. وقد تضمن القرار عدة فقرات اهمها التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات الزراعة، الصناعة، العمالة، التعليم والتدريب المهني، الصحة، الرعاية الاجتماعية، المستوطنات البشرية وغيرها.

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩ تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

القرار رقم ١٣٠/١٩٨٩/٤ تاريخ ١٩٨٩/٧/٢٠
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩

بعد ان اشار المجلس الى قرارات سابقة ذات صلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس، وبعد ان أخذ في اعتباره مجدداً انتفاضة الشعب الفلسطيني، أكد جملة أمور من بينها، التعبير عن شديد قلقه ازاء الآثار الخطيرة، خاصة على الاطفال الفلسطينيين، نتيجة للممارسات الاسرائيلية، وخاصة الاغلاق الشامل للمؤسسات التعليمية الفلسطينية لفترات طويلة، ورفضه للقيود الاسرائيلية على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية من الخارج للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقرر مطالبة المجتمع الدولي مجدداً ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ان تواصل مساعدتها للشعب الفلسطيني وأن تزيد منها بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما دعا المجلس مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من الهيئات الملائمة في الأمم المتحدة لتوجيه اهتمامها الى الاحتياجات الخاصة للاطفال الفلسطينيين، الذين يعانون من الممارسات الاسرائيلية وآثارها، ووجه الدعوة ايضاً الى اعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية فوراً.

ثم قرر المجلس مطالبة السلطات الاسرائيلية بالرفع الفوري للقيود والعقبات التي تعوق تنفيذ مشاريع المساعدة الاقتصادية والاجتماعية المقدمة الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد مجدداً على ضرورة تنفيذ مشاريع التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قيام جميع الاطراف المعنية بتيسير اقامة مصنع الاسمنت المشار اليه بقرار الجمعية العامة رقم ٢٩/٢٢٣ المذكور سابقاً. اضافة الى مطالبة الامين العام بتقديم تقرير كامل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٤٣/١٧٨ وتنفيذ القرار المعروض آنفاً الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين.

السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى

القرار رقم ٢٨/١٩٨٩/٤ تاريخ ١٩٨٩/٧/١٩
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩

بعد ان استذكر المجلس بعض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأخذ بالاعتبار تقرير الامين العام عن الممارسات التجارية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعن الممارسات المالية والتجارية الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، وباعتبار ان الارض والمياه هما من الموارد

الوطنية الاساسية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى، أحيط المجلس علماً، وبقلق، بتقرير الامين العام آنفاً الذكر، وطلب من الامين العام ان يعين خبيرين لاعداد تقرير شامل عن السياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى. على ان يقدم الامين العام التقرير المذكور للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرير الامين العام^(١) بشأن الممارسات التجارية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة

بناء على قرار المجلس رقم ٦٥/١٩٨٨، والذي طلب فيه الامين العام أن يسرع باعداد التقرير المطلوب عن الممارسات التجارية لسلطات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وعن الممارسات المالية والتجارية في الجولان العربي السوري المحتل، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريراً عن تنفيذ القرار عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، كجزء من برنامج عمله لعام ١٩٨٨، باعداد دراسة متعمقة شملت قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي. وتناولت الدراسة بالبحث دور التجارة والخدمات في النهوض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وأداء قطاع التجارة الخارجية، والعوامل الرئيسية التي تؤثر على التجارة الخارجية الفلسطينية، وسياسات التجارة الخارجية، ثم دور المجتمع الدولي.

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠ تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

القرار رقم ١١٢/١٩٩٠/٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠

بعد ان أشار المجلس الى قرار الجمعية العامة رقم ٤٤/٢٣٥ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٢ ولقراره رقم ١٩٨٩/٩٦ تاريخ ١٩٨٩/٧/٢٦ وأخذاً في اعتباره مجدداً انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي، بما في ذلك سياساته وممارساته الاقتصادية والاجتماعية، أعرب عن رفضه للقيود الاسرائيلية المفروضة على تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الخارجية الى الشعب الفلسطيني، وإدراكه للحاجة المتعاضمة الى تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، مؤكداً من جديد انه لا يمكن للشعب الفلسطيني تنمية اقتصاده الوطني ما دام الاحتلال مستمراً. وقد أحيط المجلس علماً بتقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وأعرب عن تقديره للدول والهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت

المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وطلب من مجلس الاغذية العالمي ان يقدم مساعدة غذائية الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما طلب مجدداً من المجتمع الدولي والمؤسسات المذكورة أنفاً مواصلة وزيادة مساعدتها الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأكد على معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة من خلال الموانئ ونقاط الخروج والدخول المجاورة باعتبارها تجارة مرور عابر (ترانزيت). ثم طالب مجدداً بمنح الصادرات الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على أساس شهادات المنشأ الفلسطينية. ثم جدد دعوته للرفع الفوري للقيود والعقبات الاسرائيلية التي تعوق تنفيذ مشاريع المساعدة المبرمجة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والهيئات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما كرر دعوته الى تنفيذ مشاريع التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المشاريع المذكورة في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٢٢٣. ودعا المجلس مجدداً الى تيسير انشاء مصارف تنمية فلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بغية تعزيز الاستثمار والانتاج والعمالة والدخل فيها. وطلب من الامين العام أن يقدم تقريراً كاملاً الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى

قرار رقم E/١٩٩٠/L.43/Rev.1 تاريخ ١٨/٧/١٩٩٠

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠

بعد أن استذكر قرار الجمعية العامة رقم ٤٣٢/٤١ تاريخ ١٧/١٢/١٩٨٥ وقراره رقم ١٩٨٩/٨٦ تاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩، أعرب المجلس عن قلقه لعدم تقديم التقرير موضوع قراره رقم ١٩٨٩/٨٦ وطلب من الامين العام مجدداً اعداد التقرير عن السياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالاراضي والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الممارسات الاستيطانية الاسرائيلية، وتقديم التقرير الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

مذكرة الامين العام بشأن

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

طلبت الجمعية العامة في قرارها رقم ٤٣/١٧٨ من الامين العام أن يكلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالاشراف على وضع برنامج لتقديم المساعدة الاقتصادية الى الشعب الفلسطيني، وأن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول

التقدم المحرز في تنفيذ قرارها المذكور. وعملاً بذلك القرار، قدم الامين العام مذكرة عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (١٤٤/٦٣٧/أ). وأرقق بها تقريراً يتضمن موجزات لمقترحات بـ٢٦ مشروعاً حددها خبراء تعاقدهم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك لادماجها في برنامج المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني.

وعملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٤٤/٢٣٥، وبالنسبة الى الامين العام، وجه المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، رسالة الى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي، أحال فيها مقترحات المشاريع الواردة في التقرير المرفق بمذكرة الامين العام لادماجها في برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما طلب من مدير البرنامج أن يوجه انتباه مجلس الادارة الى المشاريع المذكورة في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٢٢٣، لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

قرار رقم E/1991/C.3/L.8 تاريخ ١٩/٧/١٩٩١

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار مضمونه التالي: بعد الاشارة الى قرارها رقم ١٨٣/٤٥ تاريخ ٢١/١٢/١٩٩٠، وأخذة في اعتبارها انتفاضة الشعب الفلسطيني عن رفضها للقيود الاسرائيلية على المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الخارجية المقدمة الى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ومبديتها قلقها ازاء الخسائر الاقتصادية للشعب الفلسطيني نتيجة أزمة الخليج، وادراكاً منها للحاجة المتزايدة الى تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني، ومؤكدة من جديد بأن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يطور اقتصاده الوطني ما دام الاحتلال الاسرائيلي مستمراً، فقد احيطت الجمعية العامة علماً بتقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وأعربت من جديد عن تقديرها للدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة الى الشعب الفلسطيني. وطلبت الجمعية العامة للمجلس المجتمع الدولي مجدداً ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات سابقة الذكر أن تواصل المساعدة التي تقدمها الى الشعب الفلسطيني، وأن تعمل على زيادتها بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة لازمة الخليج.

واكدت الجمعية العامة من جديد على معاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة عن طريق الموانئ المجاورة ونقاط الخروج والدخول المجاورة باعتبارها سلعاً عابرة. كما دعت ايضاً الى منح الصادرات الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على أساس شهادات المنشأ

الفلسطينية. وطالبت بالرفع الفوري للقيود والعقبات الاسرائيلية التي تعرقل تنفيذ مشاريع المساعدة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الجهات التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكررت دعوتها لتنفيذ مشاريع انمائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المشاريع المذكورة في قرارها ٢٢٣/٣٩. كما جددت الدعوة الى تسهيل انشاء مصارف انمائية فلسطينية بغية تشجيع الاستثمار والانتاج والعملية والاياردات في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وطالبت الامين العام بأن يقدم لها تقريراً في دورتها السابعة والاربعين حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية والجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى^(١)

قرار رقم 36 E/1991/L بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١

بعد أن استرشد المجلس بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ و ٤٩٧ تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٧ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتي تؤكد على عدم جواز اكتساب اراضي الغير بالقوة، وبعد أن ذكر أيضاً بقرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ تاريخ ١٩٨٠/٣/١ وقرار الجمعية العامة ٤٥/٧٤ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ والقرارات الأخرى ذات الصلة، التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب على الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس والاراضي العربية المحتلة الأخرى منذ عام ١٩٦٧، أعرب عن جزعه لاستمرار اسرائيل (السلطة المحتلة) بانشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى، وتوطين المهاجرين الجدد في الاراضي الفلسطينية والجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى.

كما شجب المجلس قيام اسرائيل بانشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها القدس، واعتبر ان تلك الممارسات غير شرعية وليس لها أي اثر قانوني، حسبما هو منصوص عليه في قراري مجلس الامن ٤٤٦ و ٤٦٥ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقرر المجلس بأن انشاء المستوطنات والاستمرار في اقامتها وتوطين المهاجرين اليهود الجدد في الاراضي المحتلة سابقة الذكر يشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، وأدان بقوة ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة المذكورة آنفاً، بما في ذلك مصادرتها الاراضي وتحويل الموارد المائية واستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية للاراضي المحتلة وتهجيرها وابعادها لسكان هذه الاراضي.

وأكد المجلس من جديد الحق الثابت وغير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية وسكان الجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى في السيادة المطلقة على مواردهم

الطبيعية والاقتصادية، وأن أي مساس بذلك يعتبر باطلاً وليس له أي اثر قانوني. وطلب المجلس من الامين العام اعداد تقرير عن المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اقامة اسرائيل للمستوطنات في الاراضي الفلسطينية والجولان السوري والاراضي العربية المحتلة الأخرى، وتقديمه عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين.

تقرير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية^(٢) (الموئل)

«أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة»

عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٧٤/٤٤ تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤ أعدت لجنة المستوطنات البشرية تقريراً مرحلياً حول الدراسة الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، وقد تضمن هذا التقرير:

أ - تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ب - توقعات المستقبل.

ج - اطار موضوعي للنمو والتنمية المستمرين للاقتصاد الفلسطيني طوال التسعينات.

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا^(٣) (اسكوا) حول سياسات وممارسات اسرائيل المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى

بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم ١٩٨٩/٨٦ و ١٩٩٠/٥٣، والذي طلب فيه من الامين العام أن يعد تقريراً شاملاً عن سياسات وممارسات اسرائيل المتعلقة بالارض والمياه في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الأخرى، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التقرير المذكور. وتضمن في جزئه الاول مسحاً جغرافياً شاملاً للموارد الارضية والمائية واستخداماتها في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة. أما جزئه الثاني فتضمن استعراضاً تفصيلياً للسياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالارض والاستيطان والمياه.

الهوامش:

- (١) سنعرض مضمون كافة الوثائق تحت اسم ورقم كل قرار بالرغم من ان بعضها كان مشروع قرار، الا انه اعتمد كقرار لاحقاً، نظراً لعدم توفر كافة الوثائق في حينه، لذا اقتضى التنويه.
- (٢) من الجدير بالذكر بأن القرار المذكور يدعو الى الرفع الفوري للقيود المفروضة على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، كما يدعو الى انشاء جملة مشاريع تنموية منها ميناء غزة التجاري ومصنع للحمضيات في غزة أيضاً.
- (٣) قدم هذا التقرير وفقاً للبند ١٢ من جدول اعمال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٨٨ وتحته رقم ٨٢/١٩٨٨ E بتاريخ ١٩٨٨/٦/١.

- (٤) قدم هذا التقرير ضمن بند السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، من جدول أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٨٩ وتحت رقم ٨٢/١٩٨٩/٤ تاريخ ١٩٨٩/٥/٣١.
- (٥) مذكرة الأمين العام مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ برقم ٧١/١٩٩٠/٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧.
- (٦) قرر المجلس إحالة مشروع القرار حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري والأراضي العربية المحتلة الأخرى بنصه المعروف في التقرير الى الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنه في دورتها القادمة، وذلك للموقف الاوروبي والأمريكي من مشروع القرار، بحجة أنه يغلب عليه الطابع السياسي. مما يجعل من الصعب اتخاذ قرار حوله في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد تطورات هامة في المنطقة.
- (٧) قدم هذه التقرير ضمن البند رقم ٨ من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنعقدة في جنيف خلال الفترة ٢ - ٣٦/٧/١٩٩١.
- (٨) قدم هذا التقرير ضمن البند رقم ٥ من أعمال الدورة العادية الثانية للعام ١٩٩١ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كتب

د. جابر الراوي:

«القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن»

بنصوص لمواد قانونية، فهو بعيد كل البعد عن الأسلوب الاتشائي الذي لا يتناسب والموضوع الذي احتواه وأهميته لكل قارئ راغب في تدعيم قناعاته حول القضية العادلة للشعب الفلسطيني والباطل الذي يدعيه المحتلون.

وتحت عنوان صغير «لمحات من تاريخ فلسطين» يمهّد المؤلف لكتابه في مقدمة جاءت ضرورية، ليعرّف القارئ بفلسطين والهجرة التي تعاقبت عليها، حيث بين أن الكنعانيين سكنوا فلسطين، وقد جاؤوا إليها من جزيرة العرب، وكذلك الفلسطينيون الذين جاءوا من كريت، أما اليهود الذين كانت لهم مملكتان في شمال فلسطين وجنوبها، فقد أنهى وجودهم فيها كل من الآشوريين والأكديين قبل ستة قرون من الميلاد.

وبين المؤلف كذلك أن سكان فلسطين الأصليين هم الفلسطينيون والكنعانيون الذين وفدوا إليها قبل الفتح الاسلامي. أما في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، فقد خضعت فلسطين للنقوذ المسيحي إلى أن وقع الفتح

عن دار الجليل للنشر في عمان، صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب للدكتور جابر ابراهيم الراوي، عام ١٩٨٥. وقد وزع الكاتب موضوعات الكتاب في بابين: الأول يدور حول النزاع بين العرب واليهود بين سنة ١٩١٥ وحتى ١٩٤٨، والثاني يدور حول النزاع بين العرب (واسرائيل) بين سنة ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٨.

اعتمد المؤلف على مجموعتين من المراجع، عربية، أقدمها صدر عام ١٩٦١، ويتحدث عن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين، وأحدث مرجع هو رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٨٣ في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية حول حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير تحت اشراف الدكتور جابر الراوي نفسه. أما مجموعة المراجع الأجنبية فأكثرها تتحدث عن القانون الدولي، إضافة إلى نصوص لوثائق صادرة عن الأمم المتحدة تتعلق بالقضية الفلسطينية ورأي وموقف القانون الدولي منها. هذا بالإضافة إلى الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. وبهذا فإن الكتاب جاء موثقاً

★ د. جابر ابراهيم الراوي «القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن»، دار الجليل للنشر - عمان، ١٩٨٥.

- (٤) قدم هذا التقرير ضمن بند السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى، من جدول أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٨٩ وتحت رقم E/١٩٨٩/٨٢ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١.
- (٥) مذكرة الأمين العام مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ برقم E/١٩٩٠/٧١ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧.
- (٦) قرر المجلس إحالة مشروع القرار حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري والأراضي العربية المحتلة الأخرى بنصه المعروف في التقرير إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنه في دورتها القادمة، وذلك للموقف الأوروبي والأمريكي من مشروع القرار، بحجة أنه يغلب عليه الطابع السياسي. مما يجعل من الصعب اتخاذ قرار حوله في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد تطورات هامة في المنطقة.
- (٧) قدم هذه التقرير ضمن البند رقم ٨ من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنعقدة في جنيف خلال الفترة ٣ - ٢٦/٧/١٩٩١.
- (٨) قدم هذا التقرير ضمن البند رقم ٥ من أعمال الدورة العادية الثانية للعام ١٩٩١ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

د. جابر الراوي:

"القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن"

بنصوص لمواد قانونية، فهو بعيد كل البعد عن الأسلوب الانشائي الذي لا يتناسب والموضوع الذي احتواه وأهميته لكل قارئ راغب في تدعيم قناعاته حول القضية العادلة للشعب الفلسطيني والباطل الذي يدعيه المحتلون.

وتحت عنوان صغير «لمحات من تاريخ فلسطين» يمهّد المؤلف لكتابه في مقدمة جاءت ضرورية، ليعرّف القارئ بفلسطين والهجرة التي تعاقبت عليها، حيث بين أن الكنعانيين سكنوا فلسطين، وقد جاؤوا إليها من جزيرة العرب، وكذلك الفلسطينيون الذين جاءوا من كريت، أما اليهود الذين كانت لهم مملكتان في شمال فلسطين وجنوبها، فقد أنهى وجودهم فيما كل من الآشوريين والأكديين قبل ستة قرون من الميلاد.

وبين المؤلف كذلك أن سكان فلسطين الأصليين هم الفلسطينيون والكنعانيون الذين وفدوا إليها قبل الفتح الإسلامي. أما في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، فقد خضعت فلسطين للنفوذ المسيحي إلى أن وقع الفتح

عن دار الجليل للنشر في عمان، صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب للدكتور جابر إبراهيم الراوي، عام ١٩٨٥. وقد وزع الكاتب موضوعات الكتاب في بابين: الأول يدور حول النزاع بين العرب واليهود بين سنة ١٩١٥ وحتى ١٩٤٨، والثاني يدور حول النزاع بين العرب (واسرائيل) بين سنة ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٨.

اعتمد المؤلف على مجموعتين من المراجع، عربية، أقدمها صدر عام ١٩٦١، ويتحدث عن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين، وأحدث مرجع هو رسالة ماجستير نوقشت عام ١٩٨٣ في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية حول حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير تحت إشراف الدكتور جابر الراوي نفسه. أما مجموعة المراجع الأجنبية فأكثرها تتحدث عن القانون الدولي، إضافة إلى نصوص لوثائق صادرة عن الأمم المتحدة تتعلق بالقضية الفلسطينية ورأي وموقف القانون الدولي منها. هذا بالإضافة إلى الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. وبذا فإن الكتاب جاء موثقاً

الاسلامي سنة ٦٣٧ بعد الميلاد واعتنق الكثيرون من سكان فلسطين الدين الاسلامي واصبح المسيحيون اقلية بعد الفتح الاسلامي، وعاش المسلمون والمسيحيون في فلسطين جنباً إلى جنب، ثم كانت فلسطين جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٧، حيث أنتهت السيطرة العثمانية ووقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بموجب معاهدة سايكس - بيكو عام ١٩١٦م.

من جهة أخرى فقد نجحت الصهيونية العالمية في الحصول على وعد بلفور بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، وبذا تكون بريطانيا قد تخلت عن وعدها للعرب بالوصول إلى الاستقلال، ففي ١٤ أيار عام ١٩٤٨ انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، وفي اليوم ذاته أعلن عن قيام الدولة اليهودية التي سارعت الدولتان الكبيرتان، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، إلى الاعتراف الفوري بها. وبدأت الحرب بين العرب واليهود إلى أن انتهت عام ١٩٤٩ بتوقيع أربع اتفاقيات هدنة مع الدول العربية المحيطة، وأدى ذلك إلى تشريد الآلاف من أبناء فلسطين خارج وطنهم، وبدأت (إسرائيل) تقوي نفسها بدعم من الغرب وتتحين الفرص لخوض الحروب مع العرب، حيث شاركت بريطانيا وفرنسا في حرب السويس عام ١٩٥٦، ثم حرب حزيران عام ١٩٦٧ التي خاضتها ضد كل من مصر وسوريا والأردن، والتي كان من أهم نتائجها بروز قوة المقاومة الفلسطينية بشكل فعال ومؤثر بحيث شكلت طرفاً ذا أهمية في النزاع العربي الصهيوني.

وها نحن نرى العرب جميعاً يقبلون بالتوجه

السلمي بعد التغير الجذري في موازين القوى، وبروز النظام العالمي الجديد الذي انفردت به أمريكا، وتفسخ المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج وما نجم عنها من اختلال في ميزان القوة العربية الفاعلة.

(الباب الأول)

النزاع بين العرب واليهود ١٩١٥-١٩٤٨:

قبل البدء في الحديث عن هذا الأمر يجدر أن نتذكر أن فلسطين كانت جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية منذ سنة ١٥١٨ حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ثم خضعت للانتداب البريطاني حتى ١٤ أيار عام ١٩٤٨. وللقاء الضوء على هذا النزاع فقد قسم المؤلف هذا الباب الى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: اليهودية والصهيونية:

اليهودية ترمز إلى جماعة معينة يسمون اليهود، وهم اليهود المجذومون، ينتمون إلى أجناس مختلفة، هاجروا مع موسى عليه السلام من مصر إلى فلسطين بسبب ما لاقوه من الاضطهاد في عهد رمسيس الثاني حوالي سنة ١٢٩٠ قبل الميلاد، وقد تاهوا في صحراء سيناء ودخلوا فلسطين حوالي سنة ١٢٥٠ قبل الميلاد بقيادة (يشوع بن نون) أحد أتباع موسى عليه السلام بعد وفاته، وانقسمت المملكة إلى مملكتين أولهما في الشمال والثانية في الجنوب، وكان ذلك في بداية القرن التاسع قبل الميلاد، وقد قضى الآشوريون على المملكة الشمالية، وقضى البابليون على المملكة الجنوبية، ولم تترك

لصهيون، ثم تزعم الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل الذي أوضح أن حل مشكلة اليهود يكمن في (قيام الدولة اليهودية من أولئك الذين لا يطبقون البقاء في البلاد التي تضطهدهم على رقعة متسعة من الأرض تكفي أمة محترمة) على حد قوله، ثم دعا هرتزل إلى مؤتمر صهيوني في مدينة بال بسويسرا في ٢٩ آب ١٨٩٧، ومهد بالاتصال بالسلطان عبد الحميد للحصول منه على ترخيص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولكن السلطان العثماني رفض طلبه، فعرضت عليه بريطانيا منطقة أوغندا لتحقيق هدفه، فوافق على العرض، إلا أن المتعصبين الصهاينة رفضوا العرض لأنهم لا يرضون بغير فلسطين بديلاً لاعتبارات دينية، قومية، وتاريخية.

وبين المؤلف زيف الادعاءات طبقاً للقانون الدولي، إذ ليس في القانون الدولي أي سبب يدعو إلى اكتساب الاقليم من طريق الدين، ولا بدون تراض. أما فكرة أنهم شعب الله المختار فهي نابعة من التلمود، وهي شبيهة بالفكرة الرومانية في عهد الامبراطور الروماني، كما أن الانجيل يلعن اليهود ويصفهم (بالافاعي أولاد الافاعي)، أما القرآن الكريم فقد وصفهم بأنهم (المغضوب عليهم) مع أن الدين الاسلامي لم يفرق بين الناس بسبب الجنس أو اللون.

أما بالنسبة للاعتبار القومي، فإن الدراسات الأنثروبولوجية قد أثبتت أن اليهود ينتمون إلى أجناس ثلاثة مختلفة هي: الزنجي، المغولي، القوقازي، وهم يتوارثون صفات تلك الأجناس، وحتى لو كانوا ينتمون إلى قومية واحدة، فإن القانون الدولي لا يربط لكل قومية أن

المملكتان أية آثار حضارية تدل على تاريخ متميز خاص بهما.

أما الصهيونية فهي حركة سياسية تهدف إلى العودة إلى (الأرض المقدسة) وهي مشتقة من (صهيون) الذي يقصد به أرض الميعاد، وتدعو إلى تكوين دولة مستقلة (أرض الميعاد - فلسطين) وترجع نشأتها إلى أواخر القرن التاسع عشر، وهو التاريخ الذي دعا فيه ثيودور هرتزل إلى عقد المؤتمر الصهيوني العالمي في مدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧ والذي أنشئت فيه المنظمة الصهيونية العالمية.

★ هل اليهودية والصهيونية شيء واحد أم مختلفان؟

إن كتاب القانون الدولي لا يفرقون بينهما، بل يعتبرونهما شيئاً واحداً بالنظر إلى أهدافهما المتشابهة. بل إنهما شيء واحد، ففي اليهودية: (كل أرض وطأتها قدمك فهي لك) أما الصهيونية فهي تدعو إلى عودة اليهود إلى (صهيون) في (أورشليم) والتي حددت التوراة دائرتها من الفرات إلى النيل: وهما تتمسكان بالتوراة والتلمود باعتبار اليهود شعب الله المختار ويجب أن يسيطروا على العالم.

★ موقف القانون الدولي من إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين:

إن الطابع الغالب على دعوة اليهود للعودة لفلسطين هو طابع ديني، وقد بدأت سريعاً، وكانت أول دعوة علنية التي نادى بها هنري فنش عام ١٦١٦ في كتابه (نداء اليهود)، ولم تظهر ممارسة جادة حتى انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٨٤ في مدينة (كوتوفيس) والذي أسفر عن توحيد التنظيمات والجمعيات المحبة

تكون دولة.

كما ان الاعتبار الانساني فان القانون الدولي لا يأخذ به لاعطاء اليهود المشردين في العالم حقاً لاكتساب إقليم وإقامة دولة في فلسطين.

الفصل الثاني: تصريح بلفور وقيمتة القانونية:

في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩١٧، أصدر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا تصريحه المعروف باسمه، والذي أدى إلى إنشاء (وطن قومي لليهود في فلسطين)، حيث يلاحظ أن عبارة (إنشاء وطن قومي) لا تعني تكوين دولة بمفهوم القانون الدولي، وقد أرادت الصهيونية بهذا النص كسب رضى اليهود المعارضين في إنشاء دولة واضطراهم للولاء المزدوج، كما انه تمويه على الشعب الفلسطيني بعدم إثارة وإظهار أن الوعد لا يتضمن إنشاء (دولة) يهودية.

ولا يتمتع الوعد بأية قيمة قانونية في العلاقات الدولية والقانون الدولي لأسباب:

١ - أن بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين لا يحق لها ان تتنازل عن أي جزء من إقليم فلسطين الخاضع لانتدابها، ولا يجوز كذلك أن تضم ذلك الاقليم إلى سيادتها، وأن السيادة على الاقليم من حق شعبه فقط.

٢ - يتناقض التصريح مع الأهداف المعروفة للانتداب وهي رفاهية وتقديم الشعوب الخاضعة له.

٣ - يتعارض التصريح مع موقف دول الحلفاء التي اعترفت مع عصبة الأمم بأن فلسطين دولة عربية مستقلة.

٤ - لا يتعدى التصريح كونه تصريحاً صدر من دولة إلى فرد، وهو لا يدخل ضمن العلاقات الدولية ويتعارض مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الفصل الثالث: نظام الانتداب وتقسيم فلسطين:

بالنظر في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نجد ما يلي:

... تطبيق بعض المبادئ على المستعمرات والأقاليم التي كانت خاضعة لبعض الأمم التي خسرت الحرب والتي تسكنها شعوب غير قادرة على حماية نفسها... وأن مساهمة وتقديم هذه الشعوب أمانة مقدسة في عنق الحضارة... يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم راقية تكون خير من يتحمل تلك المسؤولية، بسبب مواردها وتجاربها ومركزها الجغرافي، تقدم لها النصح والمعونة إلى أن تستطيع الاعتماد على نفسها. ويركز الكاتب في هذا الفصل على مسألتين: الطبيعة القانونية لنظام الانتداب والقيمة القانونية لصك الانتداب.

فأما الطبيعة القانونية لنظام الانتداب، فإنها تقوم على أساس الارادة الجماعية للمجتمع الدولي باعتبارها اختصاصات (المادة ٢٢ من العهد)، وليست مظهراً للسيادة على تلك المستعمرات، لأن السيادة ثابتة لشعوب هذه المستعمرات، وبهذا تكون السيادة في فلسطين للشعب الفلسطيني خلال فترة خضوعه لنظام الانتداب.

وأما القيمة القانونية لصك الانتداب، فإن المادة ذاتها تبين أن على العصبة أن تعمل على تقديم ورفاهية الشعوب باعتبار ذلك حقاً مقدساً،

تولي السلطة في فلسطين، فقد طلبت إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الدورة الثانية للأمم المتحدة (نيسان ١٩٤٧)، واقترحت تعيين لجنة تقوم بدراسة المسألة، وتقديم دراستها للجمعية العامة. وقد اقترحت تلك اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وتدويل القدس تحت وصاية الأمم المتحدة، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين بقرارها رقم ١٨١، ولكن العرب رفضوا هذا القرار.

وعن القيمة القانونية لهذا القرار، فانه من المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر قرارات الجمعية العامة توصيات غير ملزمة، لكن الحركة الصهيونية استقبلت القرار بالترحاب لانسجامه مع أطماعها في إقامة دولة عنصرية. وقد رفض الشعب الفلسطيني هذا القرار لتعريضه للخطر سلامة ووحدة وطنه الإقليمية.

(الباب الثاني)

النزاع بين العرب واسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٧٨:

في الفصل الأول من هذا الباب يعرض المؤلف للقضايا المتفرقة عن قيام (إسرائيل)، وقد بين أن بريطانيا أنهت انتدابها على فلسطين في ١٤ أيار ١٩٤٨.

وفي اليوم نفسه أعلن عن قيام الدولة اليهودية التي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. وقد زاد اليهود من عنفهم مما أدى إلى مغادرة الكثير من السكان الفلسطينيين ديارهم إلى الدول العربية المجاورة،

وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال باعتباره من الشعوب التي خضعت للانتداب، وله الحق في الاسترشاد في إدارة شؤونه بمشورة ومعاونة الدولة المنتدبة إلى حين استطاعته إدارة شؤونه بنفسه، وورد كذلك في الفقرة الرابعة من المادة على أن يضمن له الانتداب تحقيق الاستقلال.

إن صك الانتداب على فلسطين، كما وضعته دول الحلفاء مع الصهيونية العالمية، جاء مخالفاً في محتواه للدستور الاساسي للانتداب الوارد في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم، وذلك في:

١ - أنه لم يعط الشعب الفلسطيني حق اختيار الدولة المنتدبة، كما ان الجمعية العمومية لم تختار الدولة المنتدبة.

ب - أن الفقه الدولي أثبت أن الدولة المنتدبة لا تملك حق السيادة على الشعب الفلسطيني، ولذلك فإنه ليس من حق الدولة المنتدبة أن تفرض أو ترتب حقوقاً للغير في فلسطين، كما ان بريطانيا أساءت تطبيق الانتداب، بعد تخليها عنه بشكل مكن السلطات الصهيونية من جلب أعداد من المهاجرين لفلسطين والسيطرة على كثير من مناطقها والتكثيف بالسكان العرب، كما ان بطلان التصريح يكمن في تضمينه الاعتراف بالوكالة اليهودية ككيان قانوني، وأن تعمل في فلسطين وتقوم بدور المستشار لدولة الانتداب، وهذا فيه تناقض مع نظام الانتداب.

تقسيم فلسطين:

حيث أن بريطانيا كانت هي الدولة المنتدبة على فلسطين، وفي سبيل تمكينها للصهاينة من

وقامت الحرب بين الدول العربية و(إسرائيل)، وأصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات كان آخرها في ٢٩ أيار ١٩٤٨ يدعو إلى الهدنة بين الدول العربية و(إسرائيل) والتي قبل بها الطرفان اعتباراً من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٨، وتحددت بذلك (القضية الفلسطينية).

وقد نتج عن هذه القضية عدة قضايا أهمها: قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية تحويل نهر الأردن.

قضية اللاجئين الفلسطينيين:

وقد نشأت بإنشاء (دولة إسرائيل)، حيث بدأت عملية تشريد الفلسطينيين إلى خارج وطنهم على أثر الازهاق والاضطهاد اليهودي، واهتمت الأمم المتحدة بالقضية، وأصدرت في ١١ كانون الأول سنة ١٩٤٨ قراراً يقضي بعودة الراغبين من اللاجئين إلى ديارهم ودفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وقد رفضت (إسرائيل) ذلك، ولذا أنشأت الأمم المتحدة وكالة غوث اللاجئين التي راحت تقدم الاغاثة للفلسطينيين والعمل على إسكانهم في البلاد العربية.

قضية تحويل نهر الأردن:

يعتبر نهر الأردن نهراً دولياً لوجود منبعه ومجره في أراضي ثلاث دول عربية هي الأردن، سوريا، ولبنان، وقد بدأت (إسرائيل) عام ١٩٥٣ بتجفيف مياه النهر خلافاً للقانون الدولي واتفاقات الهدنة، فأصدر مجلس الأمن قراراً في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ يمنع (إسرائيل) من القيام بذلك، وقبلت (إسرائيل) بالقرار، وسجل تعهدها في مجلس الأمن، وفي أول مؤتمر قمة عربي، شكّلت هيئة عربية تسمى «هيئة

استغلال مياه نهر الأردن وروافده» لها شخصية اعتبارية ضمن نطاق جامعة الدول العربية، ومهمتها تخطيط وتنسيق ومراقبة تنفيذ المشروعات العربية لاستغلال النهر المذكور التي تقوم بتنفيذها الدول العربية.

الدول العربية.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فيتحدث عن قيام الحرب بين العرب و(إسرائيل)، حيث لم تتوقف أعمال العنف التي مارسها اليهود في فلسطين بهدف نشر الرعب في نفوس السكان وإجبارهم على الهجرة، وتكررت هذه الأعمال إلى أن طلب الفلسطينيون من الدول العربية التدخل لحمايتهم وإنقاذ الجزء الذي حدده قرار التقسيم للدولة الفلسطينية، إلى أن وقعت اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية و(إسرائيل)، ولكن هذه الاتفاقيات لم تنه حالة الحرب بين العرب و(إسرائيل)، لأن عقد هدنة دائمة بين قوات الطرفين المسلحة يقبل على أنه خطوة لا غنى عنها في سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم إلى فلسطين بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وقد بقي الوضع مضطرباً، وظل قيام الحرب متوقعاً، حتى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكان الفيتو الغربي متحيزاً دائماً إلى (إسرائيل)، إلى أن اتخذت الجمعية العامة قراراً بوقف القتال وانسحاب قوات الطرفين إلى خطوط الهدنة ومراقبة قوات طوارئ تفصل بين الطرفين.

واستمر الوضع يتصف بالقلق والتوتر حتى قامت (إسرائيل) بعدوان جديد في ٥ حزيران سنة ١٩٦٧، حيث استؤنفت الحرب من جديد، فضربت المطارات المصرية، واستولت على أراض

اتفاقيات كمب ديفيد وموقف القانون الدولي: بعد أن كانت مصر تسعى مع الدول العربية إلى تسوية سلمية عن طريق الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة)، فقد وجد الرئيس المصري أنور السادات أن هذا الطريق طويل ولا يؤدي إلى نتائج سريعة، ولذلك، وبعد التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، قام بزيارته المعروفة للأرض المحتلة، والتي أدت إلى عقد تسوية منفردة بين مصر و(إسرائيل) في كمب ديفيد.

وقد ترتب على هذه الاتفاقيات آثار خطيرة على الحقوق القومية العربية عامة وحقوق الفلسطينيين خاصة، والتي ثبتت صحتها طبقاً لقواعد القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العربي وآراء فقهاء القانون الدولي.

وقد عقدت قمة عربية في بغداد في ٢-٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، تدارست آثار اتفاقيات كمب ديفيد، وجاءت قرارات تلك القمة مؤكدة على الثوابت العربية: أن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وأنها جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وأن العرب جميعاً معنيون بها وملتزمون بالنضال من أجلها، وأن على كافة الدول العربية تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للمقاومة الفلسطينية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات القمم العربية السابقة، وعدم قبول أي حل منفرد مع العدو الصهيوني ما لم يكن مقترناً بقرار من قمة عربية، وأن السلام الذي تقبله الدول العربية هو السلام المبني على العدل، وانسحاب العدو الصهيوني من كافة الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحقوق

جديدة من أقاليم مصر، سوريا، والأردن، واستمرت حالة الحرب بين الطرفين، حيث قامت حرب أخرى في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٧٣، وأصبح الوضع في المنطقة يهدد السلم والأمن الدولي، فانعقد مجلس الأمن بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصدر القرار ٣٣٨ والذي طلب فيه وقف إطلاق النار وتطبيق القرار (٢٤٢) والبدء بالمفاوضات فوراً، وقراراً آخر يقضي بإنشاء قوة طوارئ دولية.

واستمرت اعتداءات (إسرائيل) على مختلف الجبهات، وقد لجأت الدول العربية إلى كافة الوسائل والتدابير لوقف العدوان واستعادة أراضيها المحتلة، وظل الشعب الفلسطيني يمارس حقه الثابت في الكفاح من أجل استعادة أرضه المغتصبة، حيث اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره واستعادة أرضه بكافة الوسائل. وعليه، فإن حركة التحرير التي تنبعث عن حق تقرير المصير تعتبر حركة مشروعة يحميها القانون الدولي.

وفي الفصل الثالث يتطرق المؤلف إلى الوضع الراهن، فيشير إلى تواصل محاولات الأمم المتحدة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ووفق محاولات التوسع الإسرائيلية، وإلزامها بقرارات الأمم المتحدة التي نصت على انسحابها إلى الحدود التي أقرتها اتفاقيات الهدنة. ولكز إسرائيل لم تلتزم بتلك القرارات ولم تتعاون مع اللجان التي أوفدت إلى الأرض المحتلة للتحقق من احترام حقوق الإنسان، ولم تلتزم بقرار الأمم المتحدة الذي يعتبر ضم مدينة القدس لاغياً.

الشعب الفلسطيني كاملة، والمتمثلة في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على أرضه فلسطين.

مشاريع التسوية:

بعد عدوان عام ١٩٦٧ على الدول العربية وصودر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، طرحت عدة مشاريع تسوية من أطراف عديدة بهدف وضع حل للصراع العربي الاسرائيلي، ومن هذه المشاريع:

١ - مشروع ألون: ويقضي بإقامة مستوطنات في مناطق الأمن، وقواعد عسكرية دائمة، وضم أجزاء من الضفة، وإقامة حكم ذاتي في الأجزاء الباقية يرتبط «باسرائيل» إقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، مع ضم قطاع غزة (لإسرائيل) بعد تهجير سكانه تدريجياً للضفة الغربية.

٢ - مشروع المملكة العربية المتحدة: والذي طرحه جلالة الملك الحسين في أيار عام ١٩٧٢، وهو نوع من الاتحاد الفدرالي بين قطرين: الأردن وفلسطين الذي يتكون من الضفة الغربية وأية أجزاء يتم تحريرها من فلسطين.

٣ - مشروع الدولة الديمقراطية: وقد طرحته منظمة فتح عام ١٩٦٨، ويقضي قيام دولة ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بمختلف طوائفهم في مجتمع ديمقراطي تقدمي يتمتعون فيه بحقوق متساوية.

٤ - مشروع بيجن: طرحه عام ١٩٧٧، ويقضي بمنح الضفة الغربية وقطاع غزة شكلاً من أشكال (الحكم الذاتي الإداري) الدائم، له مجالسه التشريعية والتنفيذية وميزانيته وموارده الخاصة من الموازنة العامة، وهو نوع من أنواع

اللامركزية الإدارية، يخضع لسيادة الدولة وسلطانها، ولم يكن هذا المشروع مرحلياً نحو الاستقلال والسيادة، وإنما كان يهدف إلى إذابة السكان الفلسطينيين والقضاء على سويتهم.

٥ - قضية الحكم الذاتي كما وردت في اتفاقيات كمب ديفيد: جاءت الفقرة (٣) بصيغة الأمر (١) - على مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني أن يشتركوا في المفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوها، على أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل):

الأولى: اتفاق مصر وإسرائيل: أنه من أجل ضمان انتقال سلمي ومنظم للسلطة تكون هناك مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات من أجل توفير حكم ذاتي تام للسكان.

الثانية: إنتخاب سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة انتخاباً حراً.

الثالثة: وتبدأ بعد الانتخابات الحر ولدة خمس سنوات، وفيه تجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، مع عقد معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في نهاية الفترة الانتقالية، ثم المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلين من الضفة الغربية وغزة على أساس قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢. ولم يلق هذا البند، مثل كل الاتفاقيات، قبولاً من أي من العرب أو الفلسطينيين.

ويبين المؤلف أن اتفاقيات كامب ديفيد جاءت معطلة لدور مصر النضالي ضد العدو والغاصب للأرض العربية، وهذه الاتفاقيات باطلة ولا تترتب عليها أية نتائج للأسباب التالية: ١ - مخالفتها لنصوص ميثاق الأمم المتحدة

وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تنص كلها على عدم جواز احتلال أراضي الدول بالقوة، وضرورة الانسحاب من الأراضي التي احتلت نتيجة حرب عام ١٩٦٧.

٢ - مخالفتها لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ التي تعتبر أية معاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تم إبرامها نتيجة التهديد باستعمال القوة، أو جاءت فيها نصوص مخالفة لمبادئ القانون الدولي وأن أي نص في ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي لا يمكن تجاوزه أو الغاؤه إلا بقرارات تعدل أو تلغي تلك النصوص.

كما أن المعاهدة أدت إلى نتائج غاية في الأهمية والخطورة بالنسبة للأمة العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص لأنه ورد فيها ما ينص على إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، وقبل استعادة كافة الحقوق العربية.

يتضمن الفصل الرابع ثلاثة مباحث هي: مشروع الرئيس الأمريكي (ريغان)، مشروع السلام العربي في قمة فاس، الموقف الاسرائيلي. ١ - مشروع الرئيس الأمريكي ريغان: وخلاصته:

١ - أنه انطلاقاً من اتفاقيات كامب ديفيد، تكون هناك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يدير الفلسطينيون فيها شؤونهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الحكم الذاتي يجب ألا يشكل خطراً على أمن إسرائيل.

٢ - تتعهد الولايات المتحدة خلال الفترة الانتقالية بعدم إقامة مستوطنات، مع النقل السلمي للسلطة المحلية إلى الفلسطينيين.

٣ - أن السلام لا يمكن تحقيقه بقيام دولة فلسطينية مستقلة غير خاضعة لإسرائيل.

٤ - أن يتم التفاوض المباشر بين العرب وإسرائيل بهدف مبادلة الأرض بالسلام على أساس القرار ٢٤٢ وعلى جميع الجبهات.

٥ - عدم الموافقة على تجزئة القدس، وتقرير مصيرها بالتفاوض.

٦ - أن أمن إسرائيل في رأس قائمة الأولويات، وكل اقتراح يكون فيه خطر على أمن إسرائيل سيجد المعارضة الأمريكية.

مشروع السلام العربي في قمة فاس:

تقدم به القادة العرب في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس (أيلول ١٩٨٢) وخلاصة قرارات المشروع:

أ - إنسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

ب - إزالة المستعمرات التي أقامتها (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧.

ج - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

د - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

هـ - إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

و - قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها

القدس

ز - يضع مجلس الأمن
سلام بين جميع دول المنطقة.
ويرى المؤلف في هذا المشر
١ - أن الحروب العرب
الاسرائيلية
جميعها قد قامت بسبب عدم مو
دولة يهودية على التراب الفلسط
العربية، وهو يرى أن العرب يقد
الأخر بسبب الخلافات المستعد
بين الاقطار
العربية.

٢ - يأخذ على القرار حين يرد فيه التعويض
على من يرغب بالعودة، ويرى أن المغريات يجب
أن تقدم للعائدين، وعدم تعويض من لا يرغب
بالعودة.

٣ - كيف للانتخابات أن تتم تحت حراب
الاحتلال، بينما (إسرائيل) لا تتصرف بمنظمة
التحرير الفلسطينية.

٤ - ويتساءل المؤلف: هل
إقامة الدولة الفلسطينية وعاص
مع ذلك فإن (إسرائيل) تس
العربي، وتتشدّد في موقفه -
سارساتها

العدوانية التي تتمثل في:

أ - بناء المستوطنات بشكل مستمر من أجل
خلق واقع جديد في الأرض المحتلة، تمهيداً
لخطوات متوقعة وهي ضم هذه الأراضي، مع
ادعائها بأن لها حقوقاً تاريخية في هذه الأراضي.
ب - الغزو الاسرائيلي للبنان بهدف القضاء
على المقاومة الفلسطينية وحركة المقاومة
اللبنانية، بتشجيع ودعم من الولايات المتحدة
الأمريكية، والمجازر البشعة التي ارتكبتها في
المخيمات الفلسطينية، خاصة في مخيمي صبرا
وشاتيلا.

ويدعو المؤلف الشعب الفلسطيني الذي
أثبت أصالته وكفاحه من أجل التحرير، أن
يستمر في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه،
بالتعاون مع العرب الأصلاء الذين يؤازرونه
بشرف ويقفون معه صفاً واحداً. ويبين أن الحق
لا بد إلا أن يعود لأهله مهما طال الزمن، وأنه لا
بد من رضوخ (إسرائيل) لإرادة المجتمع الدولي،
بجلائها عن كافة الأراضي المحتلة، يوم يكتب
للسرية الدولية أن تتحقق.

صبحي ابراهيم عساف

جان ايث أولييه :

"لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين : حدود الرفض العربي"

اللجنة، التي انشئت عام ١٩٤٨ - ١٩٥١، في
هيئة ما بين حكومية، تألفت من ممثلين عن كل
من أمريكا وفرنسا وتركيا، وأولت إليها مهمة
التدخل لدى الأطراف المتنازعة، للبحث عن
الوسائل الكفيلة بإحلال سلام ايجابي، مستند
الى اتفاقات هدنة، ومنها الى سلام نهائي دائم،
واتخذت القدس مقراً لها.

وتميزت اللجنة بضعف عام، شمل اساسها
القانوني، وصفات اعضائها، ومواقف اطراف
النزاع منها، إذ غلب الغموض في تحديد
وظائفها، كما حكمت سياسات الدول المشكلة
للجنة مواقفها إزاء النزاع العربي - الاسرائيلي،
وتركيا مع ميلها للعرب نتيجة العلاقات التاريخية
التي ربطتها بهم، إلا أن تقارباً بينها وبين
الولايات المتحدة، نتيجة لادخالها في «مشروع

لم تكن القضية قضية المؤلف، ولم تكن
المجازة بلاده، ولم تكن اسرائيل حكومته، مع ذلك
غاص في وثائق كثيرة تعلقت بالسياسة الخارجية
لكل من أمريكا واسرائيل، محاولاً «بأنصاف
ودون تمييز»، إبراز العوامل التي حالت دون
الوصول الى سلام دائم في المنطقة العربية.

إنه الكاتب الفرنسي جان إيف أولييه، الذي
أعد أول كتاب من نوعه، وتحدث فيه بشكل
مفصل، عن لجنة التوفيق، المقررة من الجمعية
العامة للأمم المتحدة، بعد فشل وسيطها في
فلسطين، الكونت برنادوت، الذي أولت اليه
مهمة إيجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين.

وبلغة سياسية موثقة، وضمن مئة وست
وثمانين صفحة، من الحجم المتوسط، وخلال ثلاثة
أبواب، بتسعة فصول، تحدث الكاتب عن هذه

★ جان إيف أولييه «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥١: حدود الرفض العربي»، ترجمة نصير مروه،
بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

★ حمل هذا المشروع اسم وزير خارجية أمريكا، سنة ١٩٤٦، وبموجبه قدمت الادارة الامريكية مساعدات مالية سخية
لدول أوروبا، عقب خروجها من الحرب العالمية الثانية.

القدس

ز - يضع مجلس الأمن سلام بين جميع دول المنطقة. ويرى المؤلف في هذا المشروع ١ - أن الحروب العرب جميعها قد قامت بسبب عدم مو دولة يهودية على التراب الفلسطيني العربية، وهو يرى أن العرب يقد الآخر بسبب الخلافات المستعد العربية.

٢ - يأخذ على القرار حين يرد فيه التعويض على من يرغب بالعودة، ويرى أن المغريات يجب أن تقدم للعائدين، وعدم تعويض من لا يرغب بالعودة.

٣ - كيف للانتخابات أن تتم تحت حراب الاحتلال، بينما (إسرائيل) لا تترف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - ويتساءل المؤلف: هل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصم القدس؟ مع ذلك فان (إسرائيل) تساهل حالة التمزق العربي، وتتشدّد في موقفها بارساتها

العدوانية التي تتمثل في:

أ - بناء المستوطنات بشكل مستمر من أجل خلق واقع جديد في الأرض المحتلة، تمهيداً لخطوات متوقعة وهي ضم هذه الأراضي، مع ادعائها بأن لها حقوقاً تاريخية في هذه الأراضي. ب - الغزو الاسرائيلي للبنان بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وحركة المقاومة اللبنانية، بتشجيع ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية، والمجازر البشعة التي ارتكبتها في المخيمات الفلسطينية، خاصة في مخيمي صبرا وشاتيلا.

ويدعو المؤلف الشعب الفلسطيني الذي أثبت أصالته وكفاحه من أجل التحرير، أن يستمر في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه، بالتعاون مع العرب الأصلاء الذين يؤازرونه بشرف ويقفون معه صفاً واحداً. ويبين أن الحق لا بدّ إلا أن يعود لأهله مهما طال الزمن، وأنه لا بد من رضوخ (إسرائيل) لإرادة المجتمع الدولي، بجلائها عن كافة الأراضي المحتلة، يوم يكتب للشرعية الدولية أن تتحقق.

صباحي ابراهيم عساف

جان ايڤ أولييه :

"لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين: حدود الرفض العربي"

اللجنة، التي انشئت عام ١٩٤٨ - ١٩٥١، في هيئة ما بين حكومية، تألفت من ممثلين عن كل من أمريكا وفرنسا وتركيا، وأولكت إليها مهمة التدخل لدى الأطراف المتنازعة، للبحث عن الوسائل الكفيلة بإحلال سلام ايجابي، مستند الى اتفاقات هدنة، ومنها الى سلام نهائي دائم، واتخذت القدس مقراً لها.

وتميزت اللجنة بضعف عام، شمل أساسها القانوني، وصفات أعضائها، ومواقف أطراف النزاع منها، إذ غلب الغموض في تحديد وظائفها، كما حكمت سياسات الدول المشكلة للجنة مواقفها إزاء النزاع العربي - الاسرائيلي، وتركيا مع ميلها للعرب نتيجة العلاقات التاريخية التي ربطتها بهم، إلا أن تقارباً بينها وبين الولايات المتحدة، نتيجة لادخالها في «مشروع

لم تكن القضية قضية المؤلف، ولم تكن المجزأة بلاده، ولم تكن اسرائيل حكومته، مع ذلك غاص في وثائق كثيرة تعلقت بالسياسة الخارجية لكل من أمريكا واسرائيل، محاولاً «بأنصاف ودون تمييز» إبراز العوامل التي حالت دون الوصول الى سلام دائم في المنطقة العربية.

إنه الكاتب الفرنسي جان إيڤ أولييه، الذي أعد أول كتاب من نوعه، وتحدث فيه بشكل مفصل، عن لجنة التوفيق، المقررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد فشل وسيطها في فلسطين، الكونت برنادوت، الذي أولكت اليه مهمة إيجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين.

وبلغة سياسية موثقة، وضمن مئة وست وثمانين صفحة، من الحجم المتوسط، وخلال ثلاثة أبواب، بتسعة فصول، تحدث الكاتب عن هذه

★ جان إيڤ أولييه «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥١: حدود الرفض العربي»، ترجمة نصير مروء، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

★ حمل هذا المشروع اسم وزير خارجية أمريكا، سنة ١٩٤٦، وبموجبه قدمت الإدارة الأمريكية مساعدات مالية سخية لدول أوروبا، عقب خروجها من الحرب العالمية الثانية.

مارشال» ، كان يدفعها الى الاعتدال والتروي، مما افضى الى تصليب إسرائيل في مواقفها، وعدم إقدام اي من الدول الثلاث الى فعل جديد، يوقف إسرائيل عند حد معين، قاد بدوره الى فشل أعمال اللجنة، وبالتالي الى حلها.

وتركزت مهمات اللجنة في بحث امور كثيرة، نجملها في ثلاثة أعمال، كانت الواضحة:

أ - حل مشكلة اللاجئين، بعد التوصل الى اتفاقات هدنة مؤقتة.

ب - حل مسألة الأراضي

ج - وضع نظام خاص بالقدس.

وبعد فشل اللجنة في التوصل الى اتفاقات هدنة واضحة المعالم بين الطرفين، اقترحت عقد مؤتمر (لوزان)، وعلقت عليه آمالا كبيرة في حل مشكلة اللاجئين ومسألة الأراضي.

وقبل بدء أعمال المؤتمر، اكدت الحكومات العربية كافة ارادتها في التعاون مع اللجنة، شريطة ان تقبل إسرائيل عودة اللاجئين الراغبين الى ديارهم، فورا، تطبيقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الصادر عام ١٩٤٨.

وافقت إسرائيل على توقيع «بروتوكول لوزان»، فقط من اجل قبولها عضوا في هيئة الامم المتحدة، وكانت ترى ان توقيع مثل هذا البروتوكول لا يلزمها بتقديم الحد الأدنى من التنازلات، فقد حدد قادتتها، ومنذ البدء، موقفهم من مشكلة اللاجئين، بوضوح، معربين ان «المعتدين، وحدهم، المسؤولين عن خروج اللاجئين، وأن الحرب غيرت إسرائيل، وجعلتها بلدا يهوديا مختلفا بالكامل عن البلد الذي عاش فيه العرب» (ص ٥٤)، لذا فإن العودة الى السابق باتت مستحيلة، لانها ستطرح مشكلات

سياسية واقتصادية وامنية، يصعب التغلب عليها، وأن عقارب الزمن لا يمكن ان تدور الى الوراء، وبناء عليه، يجب دراسة إمكانية توطين اللاجئين في شرق الاردن، وسوريا، والعراق.

واقترحت إسرائيل على المصريين، ان تأخذ قطاع غزة والمقيمين فيه، واللاجئين، اليها، لكن المصريين، الذين دخلوا قطاع غزة، لم يجدوا اي سبب يبرر اعطاء إسرائيل اراض اضافية، في الوقت الذي كانوا يتوقعون منها ان تتقدم بتنازلات، لا بمساومات، فرفضوا الاقتراح.

كذلك اقترحت إسرائيل جمع شمل الاسر العربية، وربطته باقامة سلام شامل، مما أتاح لها ان تؤخر تطبيق اقتراحها، إلى اشعار آخر.

ومن الواضح ان الاسرائيليين عمدوا الى كسب الوقت، بتأخير مفاوضات السلام، ما داموا قد استطاعوا تعزيز مواقفهم، ورأوا ان بإمكانهم الاستيلاء على اراض جديدة، في الوقت الذي بدأ فيه العرب يقدمون التنازل تلو الآخر، في مجالات لم يكن التنازل فيها مطلوباً، ولم يحدث ان ترحضت إسرائيل قيد شعرة عن اي مطلب تقدمت به، بل على العكس، فقد أرجأت توقيع اتفاق وقف اطلاق النار، وفقا كاملا، الى حين وصول قواتها الى البحر الاحمر، تحقيقا لمطامعها التوسعية، اما امريكا فقد كانت ترى انه لا بد من الحفاظ على الموارد النفطية في المنطقة. وفي الوقت نفسه كانت تخشى من خطر التغفل السوفيياتي. وعليه، فقد كان للولايات المتحدة مصلحة في امن الشرق الاوسط واستقراره، ورأت أنه لا بد للجنة من ان تتوصل الى سلام نهائي ودائم للمشكلة الفلسطينية، فحثت إسرائيل على قبول مبدأ عودة عدد من

اللاجئين الى ديارهم، كي لا تقف اللجنة في طريق مسدود. ونتيجة لضغوط الولايات المتحدة، قبلت إسرائيل عودة مائة ألف لاجيء الى ديارهم، الا انها ما لبثت ان ربطته بتسوية نهائية للمسألة الفلسطينية، وقرنته اجراء مفاوضات مباشرة بين الاسرائيليين والعرب، الامر الذي لم يوافق عليه العرب.

لقد بات واضحا للامريكان ان إسرائيل لا تريد اعادة اللاجئين الى ديارهم، فمارسوا ضغوطا مالية، ليجبروها على المساهمة، بصورة اكثر نشاطا، في تسوية النزاع سلميا، لكن الادارة الامريكية تراجعت، بعد فترة وجيزة، مما يدل على ان الولايات المتحدة لم تكن فاعلة جديا في ارغام إسرائيل على اتخاذ موقف معقول، وعزز عدم جديتها تنازلات الحكومات العربية امام التصليب الاسرائيلي، ابتداء بقبولهم قرار التقسيم، بعد ان رفضوه عند صدوره، مروراً باستعدادهم لاستقبال اللاجئين، بعد ان كانوا رفضوا استقبالهم، انتهاء بطلبهم اتفاقات هدنة دائمة، تحد من مطامع إسرائيل التوسعية.

اما فيما يخص مسألة الاراضي، فقد استندت إسرائيل الى اللعب الحاذق على النصوص، ولم يكن لديها فيه قبول اي تقليص للاراضي التي احتلتها، بل ان مندوبيها طالبوا بانسحاب القوات السورية، وبحرية الوصول الى جبل سكوبس، في القدس، والاراضي التي توصل اليه، معتبرة ان لها الحق في المنطقة التي خصتها بها مخطط التقسيم، عام ١٩٤٧، اضافة الى جميع الاراضي التي كانت تحت سيطرتها، او التي تديرها لحظة بدء المفاوضات. ولم يكن الاسرائيليون يختارون بين القانون والواقع، بل

كانوا يعتبرون ان عليهم استخدامها معا، اما الوفود العربية، فقد طالبت بجميع الاراضي التي حددها البروتوكول للعرب، والتي كانت تخضع لسلطة إسرائيل، من اجل تسهيل توطين اكبر عدد ممكن. هذا التعارض الكبير بين ما طرحته إسرائيل، وما طالبت به الوفود العربية وتصليب الموقف الاسرائيلي، مقابل تردّي الموقف العربي، جعل اية فرصة للاتفاق امرا ميؤوسا منه.

وهكذا منيت مفاوضات لوزان في شأن مسألة الاراضي بفشل يفوق بجذريته فشلا في مشكلة اللاجئين، حتى بعد ان جرت إسرائيل الحكومات العربية للقاء كل منها بمفرده. وبعتماد العرب على نصوص القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، كانوا يأملون ان يكسبوا بالقانون ما افقدتهم اياه القوة. لقد ادركوا، بعد فوات الوقت، ان نزعة اللجوء الى القانون حجة الشعوب الضعيفة.

اما فيما يتعلق بمسألة القدس، فقد استأثرت بمعالجة خاصة، نظرا لارتباطها بالاديان السماوية الثلاث، لذا نص مشروع تقسيم ١٩٤٧ على كيان منفصل للمدينة المقدسة، لكن هذا تعارض مع رغبة إسرائيل والاردن، اللتين كانتا تسيطران كل منهما على جزء من اجزاء المدينة. فقد ارتأت الامم المتحدة اقامة نظام دولي دائم في القدس، لكن إسرائيل رفضت التدويل كونه سيحد من حريتها في ممارسة شتى انواع الضغوط، وطالبت الاردنيين بالاحياء العربية من المدينة، وعملت على بناء الاحياء التي استولت عليها، وملاؤها بمئة ألف مهاجر يهودي، كما رفضت المشروع المقترح من اللجنة بتقسيم القدس الى منطقتين، احدهما

عربية والاخرى يهودية. بأشراف الامم المتحدة، كما رفضه الاردن.

لقد اخفقت لجنة التوفيق في القيام بأي عمل من اجل زحزحة الوضع القائم، وبدت عاجزة عن فرض حل قانوني وسياسي، واقترحت تشكيل بعثة، سميت «البعثة الاقتصادية للدرس»، عين رئيساً لها مبعوث امريكي وثلاثة نواب ممثلين عن تركيا وفرنسا وبريطانيا، وكانت مهمتها دراسة الاوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، في سبيل انشاء مشاريع انمائية، من اجل حل

مشاكلهم الاقتصادية، مما يساهم في توفير فرص سلام افضل، وفي توطئ اللاجئين في الاراضي العربية. وخلال عمل البعثة، شكلت الجمعية العامة للامم المتحدة (وبناء على توصية من البعثة) وكالة الامم المتحدة للاغاثة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، هدفها الاساسي تكريس الامر الواقع، والعمل على توطئ اللاجئين، وبعد فترة زمنية قصيرة، استطاعت هذه الوكالة ان تنافس عمل البعثة، مما افشل عمل البعثة، وانهاها.

وكحل اخير، اقترح مؤتمر باريس، ليقرب وجهات نظر الاطراف المتنازعة، الا انه لم يسفر عن اي تغيير، فلم يقرب وجهات النظر، ولم يجبر الدول الاعضاء على الانعاز لقرارات الامم المتحدة، فعملت الامم المتحدة على حل اللجنة بعد ان تقدمت بتقرير، اكدت فيه عجزها عن مواصلة مهامها.

لقد اشبع الكاتب موضوعه بتفاصيل دقيقة عن اعمال اللجنة، ووضح موقف كل من امريكا واسرائيل المتعنت المراوغ ازاء جميع المسائل المطروحة.

اما فيما عني كل من فرنسا وتركيا، فانه لم يمر عليهما، حتى مرور الكرام، الا فيما خص مسألة نظام القدس، حيث جاء «تأييد تركية لقرارات الامم المتحدة»، و «موافقة فرنسا على توصية كيان منفصل، كما ورد في قرار التقسيم». مما يدل على ان مراجع المؤلف لم تكن جامعة، بل اقتصرت على الوثائق الامريكية والاسرائيلية، اي انها كانت مراجع احادية الجانب.

سمر نصري

مصطفى عبد العزيز :

«التصويت والتصويت السياسي» في الجمعية العامة للأمم المتحدة»

طوال الفترة الفاصلة ما بين مناقشة الأطروحة وطبعها.

وأغلب الظن أن هذا الكتاب هو الدراسة العلمية الأولى، باللغة العربية، في مجال محاولة تعريف القارئ العربي بماهية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومبادئ هذا التصويت، وقواعده، والقوى المؤثرة فيه، وضغوط الدول، والكتل الدولية. وهو بذلك يشكل إضافة نوعية إلى المكتبة العربية، يسرت للقارئ العربي وسيلة هامة لتتبع مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي فهمها، واستيعابها.

★★★

خصص الكاتب الباب الأول للمبادئ العامة في المنظمات الدولية، وقسمه إلى فصلين، أولهما عن التصويت، ودوره الوظيفي، والثاني عرض للمبادئ العامة للتصويت.

ويبين الكاتب ماهية التصويت بأنها

ما زال الجدل يدور حول مدى تأثير وفعالية الأمم المتحدة في استرجاع حقوقنا الوطنية، فبعضنا يسقطها من حسابه، فيما يبالغ البعض الآخر في الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المحفل الدولي، ومن هنا يدعو إلى الارتكان الأحادي الجانب إلى الأمم المتحدة.

مؤلف الكتاب هو الدكتور مصطفى عبد العزيز، الذي يشغل، حالياً، منصب سفير مصر في سوريا. ويقع كتابه في ثلاثمائة وأربعة وثمانين صفحة، من القطع الصغير، احتوت تمهيداً، ومقدمة، وأربعة أبواب.

والكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية، أعدها كاتبها لنيل الماجستير في العلوم السياسية. وقد اختار القسم الأكبر من الأطروحة كمادة أساسية لهذا الكتاب، الذي نشره مركز الأبحاث الفلسطيني، ضمن سلسلة «دراسات فلسطينية»، بعد أن أضاف إليه، وعدل فيه، وفقاً لما استجد من وقائع وأحداث.

★ مصطفى عبد العزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٨

عربية والاخرى يهودية. باشراف الامم المتحدة، كما رفضه الاردن.

لقد اخفقت لجنة التوفيق في القيام باي عمل من اجل زجاجة الوضع القائم، وبدت عاجزة عن فرض حل قانوني وسياسي، واقترحت تشكيل بعثة، سميت «البعثة الاقتصادية للدرس»، عين رئيسا لها مبعوث امريكي وثلاثة نواب ممثلين عن تركيا وفرنسا وبريطانيا، وكانت مهمتها دراسة الاوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، في سبيل انشاء مشاريع انمائية، من اجل حل

مشاكلهم الاقتصادية، مما يساهم في توفير فرص سلام افضل، وفي توطين اللاجئين في الاراضي العربية. وخلال عمل البعثة، شكلت الجمعية العامة للامم المتحدة (وبناء على توصية من البعثة) وكالة الامم المتحدة للاغاثة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، هدفها الاساسي تكريس الامر الواقع، والعمل على توطين اللاجئين، وبعد فترة زمنية قصيرة، استطاعت هذه الوكالة ان تنافس عمل البعثة، مما افشل عمل البعثة، وانهاها.

وكحل اخير، اقترح مؤتمر باريس، ليقرب وجهات نظر الاطراف المتنازعة، الا انه لم يسفر عن اي تغيير، فلم يقرب وجهات النظر، ولم يجبر الدول الاعضاء على الاندعان لقرارات الامم المتحدة، فعملت الامم المتحدة على حل اللجنة بعد ان تقدمت بتقرير، اكدت فيه عجزها عن مواصلة مهامها.

لقد اشبع الكاتب موضوعه بتفاصيل دقيقة عن اعمال اللجنة، ووضح موقف كل من امريكا واسرائيل المتعنت المراوغ ازاء جميع المسائل المطروحة.

اما فيما عني كل من فرنسا وتركيا، فانه لم يمر عليهما، حتى مرور الكرام، الا فيما خص مسألة نظام القدس، حيث جاء «تأييد تركية لقرارات الامم المتحدة»، و «موافقة فرنسا على توصية كيان منفصل، كما ورد في قرار التقسيم». مما يدل على ان مراجع المؤلف لم تكن جامعة، بل اقتصر على الوثائق الامريكية والاسرائيلية، اي انها كانت مراجع احادية الجانب.

سمر نصري

مصطفى عبد العزيز :

«التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة»

طوال الفترة الفاصلة ما بين مناقشة الأطروحة وطبعها.

وأغلب الظن أن هذا الكتاب هو الدراسة العلمية الأولى، باللغة العربية، في مجال محاولة تعريف القارئ العربي بماهية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومبادئ هذا التصويت، وقواعده، والقوى المؤثرة فيه، وضغوط الدول، والكتل الدولية. وهو بذلك يشكل اضافة نوعية الى المكتبة العربية، يسر للقارئ العربي وسيلة هامة لتتبع مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي فهمها، واستيعابها.

خصص الكاتب الباب الأول للمبادئ العامة في المنظمات الدولية، وقسمه الى فصلين، أولهما عن التصويت، ودوره الوظيفي، والثاني عرض للمبادئ العامة للتصويت. ويبين الكاتب ماهية التصويت بأنها

ما زال الجدل يدور حول مدى تأثير فعالية الأمم المتحدة في استرجاع حقوقنا الوطنية، فبعضنا يسقطها من حسابه، فيما يبالغ البعض الآخر في الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا المحفل الدولي، ومن هنا يدعو الى الارتكان الأحادي الجانب الى الأمم المتحدة.

مؤلف الكتاب هو الدكتور مصطفى عبد العزيز، الذي يشغل، حالياً، منصب سفير مصر في سوريا. ويقع كتابه في ثلاثئة وأربعة وثمانين صفحة، من القطع الصغير، احتوت تمهيداً، ومقدمة، وأربعة أبواب.

والكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية، أعدها كاتبها لنيل الماجستير في العلوم السياسية. وقد اختار القسم الأكبر من الأطروحة كمادة أساسية لهذا الكتاب، الذي نشره مركز الأبحاث الفلسطيني، ضمن سلسلة «دراسات فلسطينية»، بعد ان أضاف إليه عدل فيه، وفقاً لما استجد من وقائع وأحداث.

★ مصطفى عبد العزيز: التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. بيروت. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٨

الوسيلة التي تعلن بها المنظمات والهيئات عن ارادتها، ورغبة الدول الأعضاء فيها، في الأمور المعروضة عليها». ويبين كذلك كيف ان هذا المبدأ والحاجة الى التنظيم الدولي جاء نتيجة للتزايد المستمر في عدد الدول، وسعيها لتدعيم كياناتها، ومد نفوذها، تحت تأثير فكرة القومية، وزيادة الروابط والعلاقات بين الدول، بعد الثورة الصناعية، على نحو لم يكن متوقعا، لمباشرة نشاطها.

لذا نجد أن الأخذ بالتصويت في العلاقات الدولية، وتعدد أساليبه، قد انبثق من ضرورة الاستعانة بالمؤتمرات الدولية، ثم من الحاجة الى المنظمات الدولية، واستخدام تلك المنظمات للتصويت، كوسيلة لاتخاذ القرارات والتوصيات، ولذا يعتبر التصويت إجراء مستحدثا لفض الخلافات بين الدول، استعين به وتطور نتيجة لتطور التنظيم الدولي، فقبل القرن العشرين، ساد مبدأ الاجماع في العلاقات الدولية، كما هو حال الجامعة العربية، الآن!

اما الدور الوظيفي للتصويت فيتمثل في نوعية القواعد والأسس المتبعة في التصويت داخل الأمم المتحدة والتي ترتبط ارتباطاً بالمهام الوظيفية للمنظمة، ومدى السلطات المخولة لها، وكيف أن المنظمات الدولية، بصفة عامة، تصدر توصيات وقرارات، حيث أن التوصيات ليست أوامر واجبة التنفيذ، ومن ميزة التوصيات، قابليتها للتحويل من تدبير ملزم الى تدبير غير ملزم، اذا اعلنت الدولة أو الهيئة قبولها للتوصية التي وجهت اليها، او صدرت عنها.

اما القرارات فهي الأوامر الملزمة، التي

تصدر من التنظيم، أو أحد فروعها، وتكون موجهة الى الدول الأعضاء، أو إلى بعض الهيئات الأخرى، ومصدر هذا الإلزام هو تعهد الدول الأعضاء، صراحة أو ضمناً، بتنفيذ كافة القرارات التي يتخذها المجتمع الدولي، والعمل بها.

وفي هذا السياق، يبين الكاتب «من الناحية الواقعية، لا يشترط، بالضرورة، ان تكون القرارات الملزمة اهم من النتيجة من مجرد التوصية غير الملزمة، فقد تترتب آثار سياسية على التوصية غير الملزمة تفوق في خطورتها الآثار القانونية التي تترتب على القرارات الملزمة».

وغطى الفصل الثاني القواعد والمبادئ العامة للتصويت في المنظمات الدولية، حيث عرض الكاتب أهم هذه القواعد والمبادئ، وهي مبدأ الاجماع، مبدأ لكل دولة صوت واحد، بمبدأ الأغلبية.

وتتحدد ماهية مبدأ الاجماع من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ولذا تتمسك به الدول، كضمان لسيادتها، ومساواتها بغيرها من الدول، كبر شأنها أم صغر، وترتبط الأسس السياسية والقانونية التي يقوم عليها هذا المبدأ في التصويت بمفهوم السيادة المطلقة، وبالأسس السياسية، ويصور الإجماع، وتقسم الى إجماع جميع الدول، وإجماع الدول الحاضرة، وإجماع الدول المشتركة في التصويت، والإجماع النسبي، وشبه الاجماع.

وتأتي صعوبة تطبيق مبدأ الإجماع من تجاهل حقيقة جوهرية، وهي أن الخلافات في المصالح وتقديرات الاحكام تجعل الموافقة

الإجماعية الشاملة ظاهرة نادرة الحدوث، في أي مجتمع.

ويضم الباب الثاني فصلاً أربعة، تعنون أولها بـ «المؤتمرات التحضيرية للأمم المتحدة وأسس التصويت في الجمعية العامة»، ويعرض الكاتب هنا المراحل التي نشأت فيها الأمم المتحدة، حيث يقسمها الى مراحل ثلاث، الأولى: هي مرحلة التصريحات الدولية، وتحديد تلك التي أصدرتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وأشهرها التصريح المعروف بتصريح الأطلسي، الذي اشترك في إصداره كل من الرئيس الأمريكي، فرانكلين روزفلت، والرئيس الانكليزي، ونستون تشرشل، في ١٤/٨/١٩٤١، والذي يرى أنه من بين أهداف الحرب العالمية الثانية، إنشاء هيئة عالمية، لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي، وكذلك «تصريح موسكو»، بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٣، الذي صدر عن ممثلي أمريكا، وانكلترا، والصين، والاتحاد السوفياتي.

ثم جاءت المرحلة الثانية، مرحلة المؤتمرات الدولية، وفي طليعتها مقترحات ديمباتون أوكس، في آب/اغسطس ١٩٤٤، والتي كانت مجرد عرض لمقترحات يرى الاسترشاد بها لتكون أساساً للبحث، في مؤتمر عام لاحق، يضم الدول التي ستشارك في المنظمة الدولية المنوي إنشاؤها.

ثم جاء مؤتمر يالطا، المنعقد بين ٤ - ١١/٢/١٩٤٥م، حيث قبل كل من تشرشل وستالين نصاً خاصاً بقواعد التصويت في مجلس الأمن، قدمه روزفلت، وفيه تقرر أصلاً من أخطر

أصول التصويت في الأمم المتحدة، ومبدأ من أهم المبادئ التي كلفت تطور الهيئة اللاحق، وجددت طابع العلاقات الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم كان مؤتمر سان فرانسيسكو، في الفترة ما بين ٢٥/٤ - ٢٥/٦/١٩٤٥م، وضم ممثلين عن خمسين دولة، وكان الأهم والأكثر قرباً الى عقد اتفاقية دستورية على نطاق عالمي، وفي هذا الاجتماع، مُنحت الدول الخمس الكبرى حق النقض (الفيتو).

اما الفصل الثاني، فيتعرض للطبيعة القانونية للأمم المتحدة، حيث أنها نظام تعاهدي اختياري، اشتركت فيه الدول بمحض ارادتها، وأن الجمعية العامة ليست أكثر من هيئة تداول ونقاش، وهي بطبيعتها محدودة السلطة، إلا أن هذا الدور تطور، ووضع في قالب قانوني، بعد صدور قرار «الاتحاد من أجل السلام»، وفي عام ١٩٥٦، شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة قوات طوارئ دولية، لتنفيذ قراراتها بشأن العدوان الثلاثي على مصر، وقد صدر القرار بموافقة ٥٧ دولة وامتناع ١٩ دولة عن التصويت.

وفي جانب اختصاصات الجمعية العامة، طبقاً للميثاق، يبين الكاتب أنها اختصاصات عامة شاملة، فهي تملك حق النظر في أية مسألة، ومناقشتها، وإصدار قرارات وتوصيات بشأنها ما دامت تدخل في نطاق الميثاق، وتتصل بسلطة أي فرع من فروع الأمم المتحدة ووظائفها، ويبين الكاتب كيف أنه في قضايا الأمن والسلم الدوليين، هناك قيودان على وظيفة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أولهما تحيل الجمعية العامة

المسألة الى مجلس الأمن، نظراً لتفرده بالنظر والفصل بها، أما القيد الثاني فيبرز عندما يباشر مجلس الأمن مهامه، حيث ليس للجمعية العامة الحق بتقديم أية توصية إلا بطلب من مجلس الأمن نفسه.

أما الفصلان الثالث والرابع، فقد خصصهما الكاتب لمناقشة الأحكام الدستورية للتصويت في الجمعية العامة، وللمناقشة قواعد اجراءات التصويت، حيث تطرق الكاتب لمبدأ لكل دولة صوت، ومبدأ الأغلبية في التصويت، والقرارات التي تتخذ بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت، والقرارات التي يتم اتخاذها بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء الحاضرين، والمشاركين في التصويت. كما يبين المصادر التي تستمد منها قواعد اجراءات التصويت، والمراحل العملية التي تسبق التصويت.

★ ★ ★

أما الباب الثالث فخصصه المؤلف للحديث عن القوى والمجموعات السياسية، وأثرها على التصويت في الجمعية العامة، وقد قسم هذا الباب الى خمسة فصول، بحث الكاتب في أولها، نشأة وتطور المجموعات الدولية، التي وجدت جذورها في عصبة الأمم، حيث كانت الدول تتجمع على أساس جغرافي، بحكم ظروف وعوامل سياسية، واقتصادية متعددة، ثم تطورت ظاهرة التجمعات الدولية، نتيجة لعدة عوامل.

أما الفصل الثاني، فغطى أهم المجموعات والكتل الدولية، وكيفية نشوء هذه المجموعات، ونقاش، بالتفصيل، تقسيم المجموعات على

أساس سياسي، (المجموعة الغربية الأمريكية، المجموعة الشرقية السوفياتية، مجموعة دول العالم الثالث، وقسمها الى فروع).

أما الفصل الثالث، فقد بحث فيه الكاتب تأثير ضغط الدول الكبرى على اتجاهات التصويت، وأخذ للتدليل والتوضيح، التصويت على قرار تقسيم فلسطين، والعدوان الصهيوني، في حزيران ١٩٦٧، وشرح ظروف عرض هاتين القضيتين، وكيفية اتخاذ القرار بصدهما.

وفي الفصل الرابع، يقدم الكاتب تقييماً لظاهرة المجموعات الدولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يبين عدم ثبات التجمعات الدولية، وتغير أشكالها، وطبيعة تكوينها، والغايات التي تربط كل منها.

★ ★ ★

ويضم الباب الرابع، ثلاثة فصول، وقد خصص للبحث في الآراء المختلفة حول صلاحية نظام التصويت الحالي. إذ جعل الكاتب فصله الأول لمعالجة نظام التصويت الحالي، في ضوء تغير الظروف الدولية، حيث تحاول بعض الدول الكبرى النظر في هذا النظام، على ضوء تغير الأوضاع والظروف الدولية.

أما الفصل الثاني، فقد ضمنه الكاتب الآراء المختلفة حول مبدأ «لكل دولة صوت»، كما استعرض الآراء المؤيدة لهذا المبدأ، لقناعة أصحابه بأن هذا المبدأ يحقق التوازن الحقيقي في الجمعية العامة، كما أنه يتمشى مع فكرتي «المساواة والديمقراطية»، بالإضافة الى صعوبة إيجاد معيار عام واحد لتعدد الأصوات.

وفي فصله الثالث، يناقش الكاتب الآراء المختلفة حول مبدأ الأغلبية، حيث أن الآراء

وإن كانت تنقصه بعض الإضافات، مثل: ١ - مناقشة أهداف واضعي ميثاق الأمم المتحدة، حيث أرادوا أن تكون هذه المنظمة الدولية أداة بيد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، كما هو حال عصبة الأمم، بعد الحرب العالمية الأولى.

٢ - تفصيل ومناقشة أوسع للدور السياسي لهذه المنظمة الدولية، منذ نشوئها وحتى صدور الكتاب، وكيفية استخدامها من قبل الدول الكبرى كي تحافظ على وتحمي مصالحها.

إن موضوع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي ضوء المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم بعد غياب الدور الفعال للاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، موضوع على غاية من الأهمية، تستدعي التحرك السريع لاكمال موضوع هذا الكتاب، وبخاصة تحت مطرقة النظام الدولي الجديد.

نجوى الرفاعي

المعارضة تقول بأن هذا المبدأ يؤدي الى استبعاد الدول الصغرى، ويقلل من إيجابية نشاط الجمعية العامة، كما ويشجع الاتجاه للاهتمام بحجم الأغلبية، أكثر من طبيعة تكوينها، إضافة الى انتقاده الأساس الأخلاقي، ومن هنا فإن أصحاب الرأي المعارضين ينادون باتباع مبدأ الاجماع، أو الأغلبية المدعومة، بينما يطالب البعض منهم باتباع مبدأ الأغلبية البسيطة، في بعض المسائل، بدلاً من أغلبية الثلثين.

ثم يستعرض الكاتب الآراء المؤيدة لمبدأ الأغلبية، ويطلب، في الخاتمة، الدول الصغرى بأن توحد صفوفها، من أجل الدفاع عن السلام، ونصرة الحق والعدل، حتى يصبح مبدأ الأغلبية معبراً، بحق، عن إرادة الرأي العام العالمي.

★ ★ ★

لقد نجح الكاتب في تقديم بانوراما شاملة لاداء الأمم المتحدة، وآلية عملها، ومن هنا فقد شكل الكتاب مادة مهمة، أغنت المكتبة العربية،

القرارات الأساسية للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية والصراع العربي-الصهيوني

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (الدورة ٢)
بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

التوصية بخطة تقسيم فلسطين

ان الجمعية العامة، تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لاتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨^(١) توصي المملكة المتحدة. بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم ادناه وتنفيذه.

وتطلب:

ان يعتبر مجلس الامن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلام. أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً. وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (الدورة ٣)
بتاريخ ١١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٤٨

تقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم

جاء في البند ١١ من هذا القرار ما يلي.

ان الجمعية العامة تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم،

بمدير اغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٨٦ بـ ٣٥ صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ عن التصويت.

كانت الدول العربية ضد القرار وكذلك الاتحاد السوفياتي اما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا فكانت مع القرار في حين ان الهند وايران والمكسيك امتنعت عن التصويت.

ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والانتصاف، ان يعرض عن ذلك فقدان او الضرر من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق

قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)

بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

اقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط

ب - انتهاء جميع ادعاءات او حالات الحرب، واعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة او استعمالها.

٢ - يؤكد ايضا الحاجة الى:

١ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرية الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها امكانية مناطق مجردة من السلاح.

تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٣٨٢ باجماع الاصوات.

ان مجلس الامن،

اذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط واذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب، والحاجة الى العمل من اجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان.

واذ يؤكد أيضاً ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١ - يؤكد ان تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

١ - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٧٢ ج (الدورة ٢٥)
بتاريخ ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠

الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير

«ان الجمعية العامة،
اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين العرب
الفلسطينيين ناشئة عن انكار حقوقهم غير
القابلة للتصرف، المقررة في ميثاق الامم المتحدة
والاعلان العالمي لحقوق الانسان.
واذ تذكر قرارها ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤)
المتخذ في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩
والذي اكثرت فيه، من جديد حقوق شعب
فلسطين غير القابلة للتصرف،
واذ تضع نصب عينيها مبدأ تساوي
الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير
المكرس في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الامم
المتحدة والمعاد تأكيده اآخر مرة في الاعلان
الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة
بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق
الامم المتحدة،
١ - تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في
الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الامم
المتحدة.
٢ - وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب
فلسطين غير القابلة للتصرف، هو عنصر لا غنى
عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.
وتبنت الجمعية العامة القرار ج في جلستها
العامّة رقم ١٩٢١ ب ٩٣ صوتاً مقابل ٥ ضد
القرار وامتناع ١٧ عن التصويت.
وكانت الدول الكبرى والدول العربية مع
القرار في حين ان اسرائيل ضده.

قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣)
بتاريخ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣

طلب وقف اطلاق النار والدعوة الى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢

ان مجلس الامن،
١ - يدعو جميع الاطراف المشتركة في
القتال الدائر حالياً الى وقف اطلاق النار بصورة
كاملة، وانهاء جميع الاعمال العسكرية فوراً في
مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا
القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
٢ - يدعو جميع الاطراف المعنية الى البدء
فوراً بعد وقف اطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس
الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع اجزائه.
٣ - يقرر ان تبدأ فور وقف اطلاق النار

في ١٣ كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٢ التي
اعترفت الى جانب امور اخرى بأن لشعب
فلسطين الحق في تقرير المصير.

١ - تؤكد من جديد ان لشعب فلسطين
الحق في حقوق متساوية وفي حق تقرير المصير
وفقاً لميثاق الامم المتحدة.

٢ - تعرب، مرة أخرى، عن قلقها الشديد
ان اسرائيل قد حرمت شعب فلسطين التمتع
بحقوقه غير القابلة للتصرف وممارسة حقه في
تقرير المصير.

٣ - تعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب
فلسطين غير القابلة للتصرف، وتحقيقها،
خصوصاً حقه في تقرير المصير، لا بد منهما
لتوحيد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، وان
تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في
العودة الى ديارهم واملاكهم. وذلك الحق الذي
اعترفت به الجمعية العامة في القرار ١٩٤
(الدورة ٣) في ١١ كانون الاول (ديسمبر)
١٩٤٨ والذي اعادت الجمعية العامة تأكيده
مراراً منذ ذلك التاريخ. لا بد منه لتحقيق تسوية
عادلة لمشكلة اللاجئين. ولممارسة شعب فلسطين
حقه في تقرير المصير.

وتبنت الجمعية العامة هذا القرار بـ ٨٧
صوتاً مقابل ٦ ضد القرار وعلى رأسها الولايات
المتحدة واسرائيل وامتناع ٣٣.

وخلاله، مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت
الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم
في الشرق الاوسط.

تبنت المجلس هذا القرار في جلسته رقم
١٧٤٧ بـ ١٤ صوتاً ولم تشترك الصين في
التصويت.

اما القرار رقم ٢٠٨٩ د الصادر عن
(الدورة ٢٨) للجمعية العامة بتاريخ ٧ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ فقد جاء على اعادة
تأكيد حق تقرير المصير والحقوق المتساوية
لشعب فلسطين.

«ان الجمعية العامة،

اذ تدرك ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين
قد نشأت عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف
بموجب ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي
لحقوق الانسان،

واذ تذكر قرارها رقم ٢٥٣٥ ب (الدورة ٢٤)
في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، الذي
اعادت فيه تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير
القابلة للتصرف، وقراراتها رقم ٢٦٤٩ (الدورة
٢٥) في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، ورقم
٢٦٧٢ ج (الدورة ٢٥) في ٦ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٧١، ورقم ٢٧٩٢ د (الدورة ٢٦)
في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١، ورقم
٢٩٥٥ (الدورة ٢٧) في ١٢ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٧٢، ورقم ١٩٦٣ هـ (الدورة ٢٧)

اقرار حقوق الشعب الفلسطيني

يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ على اقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

«ان الجمعية العامة،

وقد استمعت الى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين، وقد استمعت أيضاً الى بيانات اخرى القيت خلال المناقشة، واذ يقلقها عميق القلق انه لم يتم، حتى الآن التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين، واذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

واذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف. لاسيما حقه في تقرير مصيره.

واذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،

واذ تشير الى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

١ - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

١ - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

ب - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢ - وتؤكد من جديد ايضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بعودتهم.

٣ - وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

٤ - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط.

٥ - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٦ - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

٧ - وتطلب الى الأمين العام ان يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

وتبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٢٢٩٦، بـ ٨٩ صوتاً مع القرار مقابل ٨ ضد القرار وامتناع ٣٧ عن التصويت.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤

قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وان تأخذ في الاعتبار عند صياغة توصياته الخاصة بتنفيذ ذلك البرنامج، كل السلطات التي خولها الميثاق للهيئات الرئيسية في الامم المتحدة.

- وتؤذن اللجنة المذكورة، تنفيذاً للتكليف الصادر اليها، بأن تقيم الاتصال بأية دولة ومنظمة اقليمية مشتركة بين الحكومات ومنظمة التحرير الفلسطينية، وان تتلقى منها أية افكار ومقترحات وتنتظر فيها..

- وترجو من مجلس الامن ان ينظر، في اقرب موعد بعد ١ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، في مسألة ممارسة شعب فلسطين للحقوق غير القابلة للتصرف المعترف بها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩)،

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ٣٢٩٩ بـ ٩٢ صوتاً مع القرار مقابل ١٨ ضده وامتناع ٢٧. ومن بين من وقفوا ضد القرار اسرائيل، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة (بريطانيا) والمانيا الاتحادية.

قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ (الدورة ٢٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥

اصدرت فيه اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص الى تأكيدها «ان اي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية او التفوق العنصري مذهب خاطيء

جاء في البند الثاني من القرار ما يلي:
ان الجمعية العامة،

- تعرب عن قلقها الشديد لعدم احراز تقدم نحو:

أ - ممارسة شعب فلسطين لحقوقه، غير القابلة للتصرف، في فلسطين، بما فيها حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية،

ب - ممارسة الفلسطينيين لحقهم، غير القابل للتصرف، في العودة الى دورهم وممتلكاتهم التي أجلوا عنها واقتلعوا منها،

- وتقرر انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تتكون من عشرين دولة عضوا تعينها الجمعية العامة في الدورة الحالية،

- وترجو من تلك اللجنة ان تنظر في القضية وتوصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذ يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في الفقرتين ١ و ٢ من

جاء في القرار ما يلي:
ان الجمعية العامة،

اذ تشير الى قرارها ١٩٠٤ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، الذي

علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً»
والى اعرابها عن قلقها الشديد ازاء «مظاهر
التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض
مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض
الحكومات بواسطة تدابير تشريعية او ادارية او
غيرها».

تبنّت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها
العامة رقم ٢٤٠٠، بـ ٧٢ صوتاً مع القرار مقابل
٢٥ ضده وامتناع ٢٣ عن التصويت.

القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٢٧٧٧ المعقودة في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧

إن مجلس الأمن،
وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٨٧ والموجهة من الممثل
الدائم لليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة،
بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر كانون
الاول / ديسمبر^(١)،

واذ يضع في الاعتبار الحاجة الى النظر في
اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان
المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت
الاحتلال الاسرائيلي،

واذ يرى ان السياسات والممارسات الراهنة
التي تتبعها اسرائيل، وهي السلطة القائمة
بالاحتلال، في الاراضي المحتلة لا بد وان تسفر
عن عواقب وخيمة بالنسبة الى المساعي التي
تبذل من اجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في
الشرق الاوسط.

١ - يشجب بشدة ما تتبعه اسرائيل،
السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات
وممارسات تنتهك حقوق الانسان للشعب
الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وبصفة خاصة
قيام الجيش الاسرائيلي باطلاق النار مما ادى الى
مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزّل،

٢ - يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف

وإذ يضع في اعتباره الحقوق غير القابلة
للتصرف لجميع الشعوب، المعترف بها في ميثاق
الامم المتحدة والمنصوص عليها في الاعلان
العالمي لحقوق الانسان^(٢)،

واذ يشير الى قراراته ذات الصلة بالحالة في
الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي
تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ومن ضمنها
القدس، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩)
و٤٦٥ (١٩٨٠) و٥٩٧ (١٩٨١) و٥٩٣ (١٩٨٦)،

واذ يشير ايضاً الى اتفاقية جنيف المعلنة
بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب /
اغسطس ١٩٤٩^(٣).

واذ يشهر قلقه وجزعه البالغين لتدهور

٥ - يؤكد الحاجة الملحة الى التوصل الى
تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي
الاسرائيلي،

٦ - يطلب من الامن العام ان يدرس الحالة
الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدماً جميع
الوسائل المتاحة له وان يقدم تقريراً في موعد لا
يتجاوز ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يتضمن
توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان
سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين
يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي،

٧ - يقرر ابقاء الحالة في الاراضي
الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي
تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك
القدس، قيد الاستعراض.

المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في
١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي
الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي
تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها
القدس،

٣ - يطلب مرة اخرى الى اسرائيل، السلطة
القائمة بالاحتلال، ان تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية
جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب
المؤرخة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩، وان تكف
فوراً عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل
انتهاكاً لاحكام الاتفاقية،

٤ - يدعو علاوة على ذلك الى ممارسة أقصى
قدر من ضبط النفس من اجل المساهمة في
احلال السلم،

الهوامش

(١) تم جلاء القوات المنتدبة في ١٤ أيار (مايو) عام ١٩٤٨.

(١) ١٩٣٣/٥

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٧ الف (د - ٣)

(٣) الامم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ١٧٢، الصفحة ٢٨٧ (من
النص الانكليزي).

قرار البرلمان الأوروبي حول الصادرات الفلسطينية إلى المجموعة الأوروبية

إن البرلمان الأوروبي:

- ١- وحيث أن الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة قد ساء إلى درجة كبيرة نتيجة لـ:
 - الانتفاضة.
 - خسارة التبرعات من البلدان المنتجة للنفط.
 - خسارة المرتبات من التوظيف في تلك البلدان.
 - تزايد البطالة نتيجة لضياح الاعمال في البلدان المنتجة للنفط وعودة الفلسطينيين المعنيتين إلى المناطق المحتلة.
 - خسارة أكثر من نصف اعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وهذا يمثل أكثر من خمس مجمل فرص العمل للفلسطينيين.
- ب- فإن البرلمان الأوروبي يرحب بالمعونة المالية الإضافية التي وعدت بها المجموعة الأوروبية.
- ج- وحيث أن وضع التوظيف غير المستقر بسبب الهبوط المستمر في عدد الاعمال المعطاة للفلسطينيين في إسرائيل، يزيد من هشاشة

- وقد اطلع على مشروع القرار الذي وضعه السيد بالفي حول الحاجة لمراقبة الصادرات من المناطق المحتلة والعلاقات المحتملة مع جنوب افريقيا (B3-0621/89)،

- واطلع على نظام المجلس (المجموعة الأوروبية المشتركة) رقم ٢٣٦٢/٨٩ في ٢٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٩،^(١)

- واطلع على قراره في ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٠^(٢) حول إسرائيل والوضع في المناطق المحتلة.

- واطلع على الاعلان حول الشرق الاوسط الوارد في البيان الختامي للمجلس الأوروبي في دبلن في ٢٥، ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٠،^(٣)

- واطلع على قرار المجلس في ٤ مارس (آذار) ١٩٩١

- واطلع على تقرير لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية 6(A3-0207/91).

اقتصاد المناطق المحتلة.

- د- وحيث أن ٤٠٪ من القوة العاملة في قطاع غزة قد اندمجت في سوق العمل الإسرائيلي،^(٤)
- هـ- وحيث أن ٣٣٪ من مجموع مساحة أراضي قطاع غزة (٣٧٣ كم^٢) ليست متاحة للاستخدام الفلسطيني.
- و- وحيث أن ٦٠٪ من قوة العمل في الضفة الغربية قد اندمجت في سوق العمل الإسرائيلي،^(٥)
- ز- وحيث أن ٥٢٪ من مجموع مساحة الأرض بالضفة الغربية (٥٦٧٨ كم^٢) قد سحبت من الاستخدام الفلسطيني.
- ح- ويقلق البرلمان من النقص المتزايد في المياه بسبب ملوحة الينابيع، وسيطرة السلطات على جداول التلال واستخدام المستوطنات الإسرائيلية لـ ٢٠٪ من المياه المتاحة، رغم أن المستوطنات تشكل ٢ إلى ٣٪ فقط من السكان.
- ط- وحيث أن السكان الفلسطينيين فقدوا قدراً عظيماً من الأرض الزراعية لإسرائيل من خلال تجريد الملكية، مما نتج عنه هبوط نصيب الزراعة من الناتج القومي الاجمالي ومن التوظيف (حالياً ٣٥٪ و ٣٣٪ على التوالي).
- ي- وحيث أن الصناعة قد أهملت بشكل حاد، إذ تولد فقط ٩٪ من الناتج القومي الاجمالي، وبما أن هذا ناتج عن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي كانت تستهدف دائماً منع الاستثمار وذلك برفض منح رخص الاعمال التجارية، وخاصة عندما يعمل هذا على حماية الاحتكارات الإسرائيلية - قبل المقاطعة - فشكلت المناطق المحتلة سوق التصدير الثاني

الأكبر لإسرائيل^(٦).

- ك- وحيث أن الاجراءات الادارية والامنية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية قد عطلت النمو الاقتصادي في المناطق المحتلة ومنعت التصدير الحر للسلع إلى إسرائيل.
- ل- وحيث أن اقتصاد المناطق المحتلة لا يستطيع أن ينتج أو يصدر بشكل تنافسي اعتباراً لاستحالة الاستيراد المباشر طالما أن كل قنوات الاستيراد تقريباً تخضع للقطاع الاسرائيلي العام أو الخاص.
- م- وحيث أن المناطق المحتلة لا تملك بشكل خاص، بنية تحتية مالية ولا توجد هناك امكانية للتوصل لاتفاقيات تجارية مع بلدان ثالثة، نظراً لعدم وجود سلطة فلسطينية.
- ن- فإن البرلمان، يرحب بحقيقة تبني المجلس من جانب واحد للنظام رقم ٢٣٦٢/٨٦ لـ ٢٧ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٦ (المجموعة الأوروبية) حول ترتيبات التعرف التي يمكن أن تطبق على الواردات إلى المجموعة من منتجات منشؤها المناطق المحتلة.
- س- ويعلم البرلمان أن هذا النظام وضع لكي يضع نهاية للوضع الذي تتمتع فيه كل البلدان المجاورة بالتفضيلات التعريفية، ولكن المناطق المحتلة لم تكن تتمتع بها، وحيث أن هذا النظام خول غرف التجارة العربية في المناطق المحتلة باصدار شهادات المنتجات.
- ع- يتذكر البرلمان أن هذا النظام، وحتى ١٩٨٨، لم يكن بالإمكان تطبيقه لأن إسرائيل منعت نقل المنتجات الفلسطينية عبر أراضيها، رغم أن هذه الأرض مثلت الطريق الاقتصادي الوحيد الموجود إلى المجموعة.

ف - يتذكر البرلمان ان التغيير وقع جزئيا من خلال الضغط الذي مارسه البرلمان الاوروبي الذي رفض في البداية، في مارس (آذار) ١٩٨٦ الموافقة على ثلاثة بروتوكولات اضافية لاسرائيل، ثم وافق عليها البرلمان بعد قرار اسرائيل المتخذ في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٨٨ بالسماح بنقل المنتجات الفلسطينية عبر اراضيها.

ص - وحيث ان تجربة المصدرين كانت في سنة التسويق الاولى قصيرة الى حد كبير، وكانت الاتصالات بين المستوردين والمصدرين سيئة والتسويق غير الملائم.

ق - وحيث ان ظروف الطقس، اضافة لذلك كانت سيئة جدا بحيث ضاع جزء من المحصول، مما نتج عنه ارتفاع الاسعار في السوق المحلي فأصبحت الصادرات اقل جاذبية.

ر - فان البرلمان يأسف للموقف السلبي الذي تبنته السلطات الاسرائيلية خلال سنة التسويق الاولى مما اضر الصادرات اكثر: فالمنتجات تضررت من اجراءات الامن الكثيرة ولذلك زادت التكاليف والاعباء المدفوعة ورغم ان المجموعة الأوروبية كانت قد حثت السلطات الاسرائيلية الا تخلق عقبات ادارية للصادرات، فانها لا زالت تصر بشتات حصول الصادرات على رخص.

ش - والبرلمان على علم بان المصدرين يجب ان يحصلوا على موطن قدم لهم في السوق الأوروبية من وجه المنافسة القوية من اجريسكسكو AGREXCO الاسرائيلية القوية من بين منافسين آخرين.

ن - وحيث ان المصدرين عندما يشتكون الى اللجنة مختلف من الصعوبات التي يواجهونها، فانهم يبلغون بان اللجنة ليست مسؤولة عن التعامل في المشاكل التجارية بل عن اطار العمل السياسي والقانوني فقط.

ث - يلاحظ البرلمان حقيقة كون سنة التسويق الثانية اكثر نجاحا، حيث تنامت الصادرات جوهريا في الحجم وحلت مشاكل النقل مع السلطات الاسرائيلية جزئيا.

خ - ويأسف البرلمان لحقيقة وجود عدد كبير من المشاكل لا زالت تتطلب اهتمام البرلمان والسلطات الاسرائيلية، مثل:

١ - المجاعة النقدية: نتيجة لعدم اعادة دفع ضريبة القيمة المضافة من قبل السلطات الاسرائيلية.

٢ - استبعاد المصدرين الفلسطينيين من مشروع اعانات التصدير والتسهيلات بموجب «تأمين العملة الاجنبية للصادرات».

٣ - حقيقة ان على سكان المناطق المحتلة الفلسطينيين ان يدفعوا ضريبة دخل اعلى بكثير مما يدفع السكان في اسرائيل، رغم ان دخل الفرد المتداول حوالي ثلث الرقم في اسرائيل.

ذ - وحيث ان المجموعة ودولها الاعضاء يحاولون ان يجعلوا سلوك اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة متوافقا مع القانون الدولي وان يضمنوا ان السكان محميون بشكل ملائم من الممارسات العشوائية وغير القانونية في ادارة اسرائيل للاقتصاد الفلسطيني.

١ - لذلك يضع البرلمان في الاعتبار ان الاشراف البرلماني السنوي على الوضع الخاص بتوجيهات التصدير لا زال مهما، ويدعو اللجنة لان ترفع تقريرها الى البرلمان الاوروبي:

١ - في ٣١ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٢، حول

٦ - يدعو لان تحول عائدات الصادرات الى صندوق ضمان الاستقرار ولان يقام صندوق انتقالي للتعامل (مؤقتا) مع مشاكل تدفق النقد.

٧ - يدعو اللجنة لان تبذل كل جهد لازالة كل العقبات (الادارية) للتجارة والنقل التي تضعها اسرائيل في مجال العلاقات الاقتصادية مع المناطق المحتلة.

٨ - يدعو اللجنة لحفز تنمية هياكل مالية فعالة في المناطق المحتلة، وهذه الهياكل حيوية لعلاقات تجارية دائمة.

٩ - يحث اللجنة لأن تستخدم نفوذها لدى السلطات الاسرائيلية لتؤمن امداد مياه دائمة للمنطقة يقوم على توزيع عادل لهذا المورد النادر، ويخشى البرلمان الا يكون هناك مستقبل للشعب الفلسطيني بدون حل مسؤول لمشكلة امداد المياه.

١٠ - يلفت الانتباه الى مشكلة ملوحة الينابيع في قطاع غزة كأمر ملح، ويدعو اللجنة لمساعدة الفلسطينيين على وقف هذا التطور المدمر.

١١ - يأمل البرلمان بنجاح سريع لمهمة السلام الامريكية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني اخيرا أن يتمتع بالكرامة والهوية وأرض الآباء والسلام الدائم الذي يستحقه.

١٢ - يشير الى ان التقدم في علاقات المجموعة مع اسرائيل سوف يتأثر بسلوك في احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي.

١٣ - يوجه البرلمان رئيسه لان يقدم هذا القرار الى اللجنة والمجلس والحكومة الاسرائيلية وم.ت.ف.

الممارسات التمييزية القائمة للسلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالمنتجين الفلسطينيين والمصدرين.

ب - وفي ٣١ ديسمبر (كانون اول) ١٩٩٢، حول التقدم الحاصل نحو ازالة هذه الممارسات.

٢ - يدعو لتعاون وثيق بين المجموعة ومنظمات مثل UNDP (برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة) التي تعمل مشاريعها للتنمية وتقوية اقتصاد المناطق المحتلة، في اتفاق الـ ٦٠ مليون وحدة نقد أوروبية الممنوحة بموجب قرار المجلس في ٤ مارس (آذار) ١٩٩١ والاموال الاضافية الموعودة.

٣ - يدعو لتحقيق في امكانية توسيع المجموعة للتجارة مع المناطق المحتلة.

٤ - ويعتبر ان من الاساسي ان تدرس اللجنة وسائل ضمان ان يكون للمنتجات (الأوروبية) مدخلا حرا الى السوق الفلسطيني بدون تدخل (اداري و/ أو عسكري) من السلطات الاسرائيلية، بمعنى ان تكون متوفرة للمستهلكين المحليين في ظروف تنافسية عادلة،^(٧)

٥ - يدعو لتعيين ممثل المجموعة في المناطق المحتلة، كما حث البرلمان على ذلك في قرار في ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٩٠، وكما حث المجلس في بيانات قمة دبلن لـ ٢٥ و ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٠ ليشرف على التوسع في المعونة بعد أزمة الخليج والزيادة في حجم التجارة، ويعبر عن اقتناعه الذي يشعر به بعمق بان المكتب هذا المحتل يجب ان يكون قائما في المناطق المحتلة بالضبط.

الهوامش:

- (١) OJ No. L 306, 1.11/1986 صفحة ١٠٣
- (٢) ١٦٣ صفحة OJ No C175, 1617, 1990
- (٣) ويدعو المجلس فيه مؤسسات المجموعة لتقوم بالعمل الملائم لتحسين الظروف بسرعة اكبر لدخول المنتجات الفلسطينية للسوق المشتركة، ولتقديم الامكانيات الاضافية لزيادة التجارة بين المجموعة والاراضي المحتلة، ويدعو اللجنة لتعين مندوباً ليسهل التطبيق السريع والكفاء لبرنامج المجموعة الموسع لفائدة سكان المناطق المحتلة.
- (٤) في غزة هناك ٤٤٦ الفا من بين السكان الـ ٦٣٣ الفا لهم وضع لاجئين رسمياً لدى الانوروا.
- (٥) في الضفة الغربية، ٣٧٤ الفا من بين الـ ٨٥٠ الف ساكن، لهم وضع لاجئين رسمياً لدى الانوروا.
- (٦) المجموعة الأوروبية هي السوق الاكبر الاولى.
- (٧) اهم المنتجات بالنسبة للسكان الفلسطينيين هي:
مواد البناء مثل الاسمنت والحديد، والاعذية وخاصة الحبوب، منتجات الالبان، السكر ولان، الآلات الزراعية وخاصة الجرارات وعربات البضائع الثقيلة، البذور، المبيدات، منتجات حماية الزراعة، الفلاجات، الغسالات، والسيارات.



ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

محادثات فلسطينية فرنسية.. وفلسطينية بلجيكية

منظمة التحرير تضع خطة لاقتصاد الدولة الفلسطينية

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيقة

المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التحرير الفلسطينية تضع خطة لاقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة

قال الاخ ابو علاء، المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، ان المنظمة تضع خططا لخلق اقتصاد سوق للدولة الفلسطينية المستقلة، حيث سيتم استثمار ١٣ مليار دولار خلال خمس سنوات.

واضاف في حديث لوكالة «رويتر» للانباء، ان الخطة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، مع افتراض ان اسرائيل سوف تنسحب من الاراضي المحتلة بعد مؤتمر السلام.

وقال ان الخطة ستنفذ في بداية «المرحلة الانتقالية».

ووفقا للجدول الزمني الذي حددته واشنطن وموسكو اللتان تشرفان على المؤتمر، يتعين على اسرائيل والفلسطينيين التوصل الى اتفاق مؤقت للحكم الذاتي خلال عام واحد كمرحلة اولى قبل التوصل الى اتفاق نهائي بشأن الضفة والقطاع.

وقال ابو علاء ان الخطوط العامة للخطة الاقتصادية اعدت بالفعل، وان الخبراء يعملون على وضع التفاصيل، وان ٦٧ خبيرا داخل الاراضي المحتلة و ٢٠ خبيرا آخر يقيمون في الخارج يعدون البرنامج، وانهم سيقدمون تقاريرهم خلال فترة وجيزة.

وقال ابو علاء انه سيكون هناك اقتصاد حر في الضفة والقطاع لان الفلسطينيين في حاجة ماسة لاطلاق العنان لقدرة القطاع الخاص على الابتكار، باعطائه كافة الضمانات القانونية.

وكان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قد ذكر في اجتماع حضره رجال اعمال فلسطينيون في تونس العام الماضي انه يأمل ان تكون الدولة الفلسطينية في المستقبل مشابهة لسنغافورة او كوريا الجنوبية.

وقال ابو علاء ان المجتمع الدولي المسؤول تاريخيا عن اوضاع الفلسطينيين سيكون مطالباً بتوفير الجزء الاكبر من الاموال اللازمة لتمويل الخطة وهي ١٣ مليار دولار.

واضاف يقول ان رجال الاعمال العرب والفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة سيدعون الى الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

وقالت مصادر في منظمة التحرير ان فلسطينيين اثرياء يقيمون في الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية واوروبا ودول الخليج وافقوا على اقامة بنك تنمية فلسطيني لدى اجتماعهم في تونس العام الماضي.

محاوكة فلسطينية - فرنسية

قام الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بزيارة عمل الى فرنسا ما بين ٢٨ - ٢٩/١٠/١٩٩١ على رأس وفد م.ت.ف لبحث موضوع التعاون والدعم والتنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وآخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وقد التقى الاخ ابو علاء مدير عام وزارة الخارجية الفرنسية فرنسوا شير وعدد من كبار المسؤولين في مجال التعاون والتنمية في وزارتي الخارجية والمالية والاقتصاد، حيث اكد السيد شير على دعم الحكومة الفرنسية لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما يخدم الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاده الوطني.

وقد حضر هذه الاجتماعات كل من الاخوة ابراهيم - الصوص، هائل الفاهوم، وعمر مصالحة.

ومحاوكة فلسطينية - بلجيكية

ثم توجه الاخ ابو علاء الى بروكسل يومي ٣٠، ٣١/١٠/١٩٩١، وقد التقى خلال زيارته عددا من كبار المسؤولين في وزارتي الخارجية والتعاون، وفي مقدمتهم مدير عام وزراء الخارجية ومدير عام وزارة التعاون في بلجيكا، حيث تم بحث مواضيع تتعلق بالتنمية والتعاون الثنائي الخاصة بالاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل توثيق هذا التعاون وتوسيعه، ودور بلجيكا الايجابي والفاعل في اطار المجموعة الأوروبية، بهدف دعم البرامج والمشاريع الأوروبية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، اضافة الى دعم المطالب الفلسطينية، خاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة.

كما جرى بحث آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها مؤتمر مدريد للسلام.

وقد شارك في هذه الاجتماعات الاخ شوقي ارملي ممثل م.ت.ف بروكسل، والاخ هائل الفاهوم رئيس دائرة اوربوا الغربية في الدائرة السياسية.

كما التقى الاخ ابو علاء اثناء زيارته السيدة ان ماري ليزين وزيرة اوربوا لعام ١٩٩٢.

منظمة التحرير الفلسطينية ترحب بقرار البرلمان الأوروبي حول إصدارات فلسطينية من الأراضي المحتلة إلى المجموعة الأوروبية

ادلى الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية بتصريح لوكالة الانباء الفلسطينية «وفا» حول قرار البرلمان الاوروبي بشأن الصادرات الفلسطينية من الاراضي الفلسطينية المحتلة للدول الاوروبية فيما يلي نصه:

«ترحب منظمة التحرير الفلسطينية بقرار البرلمان الاوروبي حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية بشكل عام وتطوير الصادرات الفلسطينية الى السوق المشتركة، وضرورة رقابة هذه الصادرات لازالة العوائق الاسرائيلية في طريقها بشكل خاص.

وتتمن منظمة التحرير الفلسطينية الحثيات التي جاءت في مقدمة القرار الاوروبي وتشخيص المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تزايد البطالة بين العمال، والخسارة الناجمة عن حرب الخليج وآثارها ومصادرة الاراضي وفقدان الاراضي الزراعية نتيجة ذلك، والقلق الذي عبر عنه البرلمان الاوروبي من النقص المتزايد في المياه بسبب مصادرتها والتحكم في مصادرها وزيادة الملوحة في المياه الجوفية ومنع الاستثمار في مجالات الصناعة والعراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الصادرات الفلسطينية.

وتتمن منظمة التحرير الفلسطينية القرار الذي اقره البرلمان الاوروبي بضرورة الاشراف البرلماني السنوي للصادرات الفلسطينية والدعوة الى توسيع التجارة مع الاراضي الفلسطينية المحتلة في حالات التصدير والاستيراد الحر بدون تدخل اداري او عسكري من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ودعوة البرلمان الاوروبي في قراره لتعيين ممثل للمجموعة الأوروبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وزيادة حجم التجارة وازالة جميع العقبات الادارية للتجارة والنقل التي تضعها اسرائيل في مجال العلاقات الاقتصادية الأوروبية الفلسطينية، وتنمية هيكل مالية فعالة لدعم العلاقات التجارية وتوزيع عادل

للمياه. وترحب منظمة التحرير الفلسطينية كذلك بادراك البرلمان الاوروبي لمشكلة المياه وملوحتها وخاصة المياه الجوفية في قطاع غزة كمشكلة ملحة، وضرورة مساعدة الفلسطينيين لوقف هذا التدهور المدمر في مشكلة المياه، مع التأكيد على تقديم تقرير للبرلمان حول التطور الحاصل في تنفيذ القرار في شهر يناير سنة ٩٢ وديسمبر سنة ٩٢.

ان منظمة التحرير الفلسطينية اذ ترحب بقرار البرلمان الاوروبي الذي يمثل خطوة هامة في العلاقات الفلسطينية الاوروبية، تدعو دول المجموعة وبرلمانها الى مواصلة جهودها الخيرة لدعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني الذي يعاني من التدهور الخطير نتيجة للممارسات والسياسات الاسرائيلية المتمثلة في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات ومصادرة المياه واغلاق البنوك والمؤسسات الوطنية وعدم اعطاء الفلسطيني حقه في استثمار مصادره الطبيعية وتطوير اقتصاده الوطني وفق احتياجاته ومتطلباته.

ان تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني لا يمكن ان يتحقق الا بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاسرائيلي واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة، واننا نؤكد ان تطوير العلاقات الفلسطينية الاوروبية في كافة المجالات بما في ذلك المجالات الاقتصادية، يخدم تحقيق هذه الاهداف وقرار سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

(راجع نص القرار في زاوية «وثائق» في هذا العدد من «صامد الاقتصادي».

مؤتمر لشرفين على شؤون فلسطينيين في الدول العربية المضيفة

عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته السادسة والأربعين في تونس خلال الفترة ٥ - ١٢/٨/١٩٩١ بحضور وفود كل من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد تولى رئاسة الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر المشرفين رئيس وفد دولة فلسطين السيد محمد زهدي النشاشيبي وأفتتحها السيد حمادي الخويني كاتب الدولة للشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية في الجمهورية التونسية.

استعرض المؤتمر مشروع جدول الأعمال المقترح من الأمانة العامة - الإدارة العامة لشؤون فلسطين، وأقره بصيغته النهائية وهي التالية:

أولاً: تقارير حول تنفيذ توصيات المؤتمر في دورته السابقة: قدمت وفقاً لهذا البند تقارير كل من وفد المملكة الأردنية الهاشمية، وفد الجمهورية العربية السورية، وفد دولة فلسطين، وتقدير وفد جمهورية مصر العربية.

ثانياً: تقرير الأمانة العامة حول تطورات القضية الفلسطينية فيما بين دورتي مؤتمر المشرفين بعد مناقشة التقرير اثنى المؤتمر على الجهود التي بذلت في اعداده وأوصى:

١ - اجراء ما يراه مجلس الجامعة مناسباً لتكثيف الجهود والتنسيق للاعداد لمطالبات هذه المرحلة بين الأطراف العربية المعنية وذلك لمواجهة تعنت الكيان الاسرائيلي والعقبات التي يضعها في طريق السلام العادل والشامل والدائم.

٢ - توزيع التقرير على الجهات المختصة في الدول العربية وبعثات الجامعة للاطلاع عليه والاستفادة مما جاء فيه.

ثالثاً: شؤون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة: استعرض المؤتمر تحت هذا البند المخططات الصهيونية لتهويد مدينة القدس وأوصى بما يلي:

١ - اقامة ندوة عالمية اسلامية مسيحية حول القدس في احدى العواصم العالمية.

٢ - التأكيد على توصيات المؤتمر في دورته السابقة حول ضرورة التنسيق بين الامانة العامة / الادارة العامة لشؤون فلسطين والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي للوصول الى صيغة محددة يمكن اقتراحها على لجنة القدس

لاتخاذ ما تراه مناسباً، لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

٣ - طلب انضمام جامعة الدول العربية كمراقب الى لجنة القدس في اجتماعاتها المقبلة.

٤ - ان تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإثارة موضوع الأخطار التي تهدد التراث العربي الاسلامي في مدينة القدس لدى اليونسكو، واستصدار قرار بشأنه.

٥ - ان تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعطاء أولوية في رصد السيولة المعتمدة لصيانة تراث القدس على غيرها من الموضوعات.

٦ - ابقاء الموضوع مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر وتكليف الدول المشاركة بمتابعة المستجدات بشأنه.

ثم تناول المؤتمر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة وأوصى بما يلي:

١ - دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما يمكنه من التشبث بترابه الوطني لاجهاض المخططات الاسرائيلية الرامية الى تفرغ الأرض من أصحابها الشرعيين وذلك من خلال دفع الالتزامات العربية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٢ - تسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة والسماح لها بدخول الأسواق العربية.

٣ - الدعوة الى عقد اجتماع يضم ممثلين عن صناديق التنمية في الدول العربية والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي المحتلة بهدف التشاور والتنسيق حول كيفية دعم وتنمية الاقتصاد الوطني في الأراضي المحتلة.

٤ - ابقاء الموضوع مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر وتكليف الأعضاء بمتابعة التطورات والتنبيه الى خطورة الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة على مجمل القضية الفلسطينية. واستعرض المؤتمر ايضاً الضريبة التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال وأوصى ايضاً:

١ - تكليف الأمانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) باعداد مذكرة موحدة عن السياسة الضريبية التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوزيعها على الجهات المختصة في الدول العربية وبعثات الجامعة والوكالات الدولية المعنية الحكومية وغير الحكومية.

٢ - ان تتضمن خطب السادة وزراء الخارجية العرب في افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع الضرائب التعسفية.

رابعاً: شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة: بخصوص ملاحظات الدول المضيفة على مشروع تقرير المفوض العام أوصى المؤتمر بما يلي:

١ - ان تقوم الدول المضيفة بالاتصال بالمفوض العام للوكالة والطلب اليه تزويدها بمشروع التقرير في السنوات المقبلة قبل وقت مناسب من اجتماع اللجنة الاستشارية حتى يتسنى له دراسته وابداء ملاحظاتها عليه، كما تطلب منه التشاور مع الدول المضيفة قبل وضع التقرير السنوي.

٢ - ان يولى المفوض العام المزيد من الاهتمام بملاحظات الدول المضيفة وان يضمنها

تقريره السنوي، مع ابراز الأعباء المالية التي تتحملها هذه الدول تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

٣ - ان تجتمع لجنة من الدول المضيفة ودولة فلسطين والأمانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) في عمان قبل يومين من موعد اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة الغوث وذلك من أجل تنسيق الملاحظات التي ستعرض على اللجنة الاستشارية.

- بخصوص عودة رئاسة وكالة الاغاثة الى مقرها الدائم في بيروت، أوصى المؤتمر الدول العربية بالعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة (١٩٩١) بعودة رئاسة وكالة الاغاثة الى مقرها الدائم في بيروت.

- وتعرض المؤتمر الى مساهمة الدول العربية في ميزانية الوكالة وأوصى باستمرار الاتصالات مع الجهات العربية المعنية لرفع قيمة تبرعاتها ودفعها الى وكالة الاغاثة تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم ٤٦٤٥ تاريخ ١٩٨٧/٤/٦.

خامساً: شؤون الكيان الصهيوني: بخصوص الهجرة اليهودية الى فلسطين أوصى المؤتمر بابقاء موضوع الهجرة اليهودية مدرجاً في جدول أعمال دورته المقبلة.

- وتحت بند المشاريع الاسرائيلية لسرقة المياه العربية أوصى المؤتمر بالاتي:

١ - ان تقوم الدول العربية المعنية بتشكيل هيئة عربية عليا للمياه تتولى وضع استراتيجية عربية موحدة للحفاظ على الحقوق العربية ودرء الأخطار والأطماع الاسرائيلية في المياه العربية.

٢ - توزيع الدراستين المقدمتين الى المؤتمر عن المشاريع الاسرائيلية للسيطرة على المياه العربية على الدول العربية، وبعثات الجامعة للاستفادة مما جاء فيهما.

٣ - ابقاء الموضوع مدرجاً على جدول الأعمال وتكليف الوفود المشاركة بمتابعة مستجداته.

- بعد أن تعرض المؤتمر لمسألة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني أوصى بما يلي:

١ - يدرج موضوع الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني والسيطرة على مصادر المياه العربية كبند مستقل في جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده المقبل.

٢ - الاستمرار في توزيع الدراسات والتقارير الشهرية التي ترد الى الأمانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) على الدول العربية وبعثات الجامعة في الخارج.

٣ - ابقاء الموضوع مدرجاً على جدول أعمال الدورة المقبلة للمؤتمر وتكليف الدول الأعضاء بمتابعة المستجدات في هذا الشأن.

سادساً: تقرير مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الرابعة والعشرين (دمشق ٢٠ - ١٩٩١/٧/٢٦): اطلع المؤتمر على تقرير مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين وناقش ما جاء فيه من توصيات ووافق عليها بعد ادخال بعض التعديلات.

سابعاً: معاملة الفلسطينيين في الدول العربية: بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من وفد فلسطين، يعبر المؤتمر عن أمله في أن تعمل جميع الدول العربية بروح من الأخوة والتضامن على الالتزام بتطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين

ويدعو للعمل على تخطي الآثار السلبية لأزمة الخليج بالنسبة لأبناء الشعب العربي الفلسطيني تنفيذاً لهذا البروتوكول. ثامناً: موعد ومكان انعقاد الدورة المقبلة:

قرار جامعة الدول العربية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة

- فرض قيود على تنقل الفلسطينيين بين (اسرائيل) والأراضي المحتلة وبين مدينة القدس، مما قسم الأراضي المحتلة الى أربعة أقسام شمال الضفة، جنوب الضفة، القدس، قطاع غزة.

- فرض الضرائب التعسفية العالية وحملات جبايتها بالقوة.

- وضع قيود على أنشطة المنظمات الدولية التي تقدم العون للشعب الفلسطيني.

- عرقلة تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية الى الأسواق الخارجية مما يؤدي الى تلفها.

كما أحاط المؤتمر بتقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والمقدم الى الدورة الثانية لعام ١٩٨٩ حول الممارسات التجارية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واستمع الى شرح الوفود المشاركة التي أجمعت على التدهور الحاد للحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة ويوصى بما يلي:

١ - دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما يمكنه من التشبث بترابه الوطني

وافق مجلس جامعة الدول العربية، في دور انعقاده العادي السادس والتسعين، بقراره رقم ٥٠٩٣ تاريخ ١٩٩١/٩/١٢ على توصيات مؤتمر المثرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته السادسة والأربعين المنعقدة في تونس من ٥ - ١٢/٨/١٩٩١، ومن بينها التوصية التالية بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة:

«اطلع المؤتمر على التقرير المقدم اليه من الأمانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، والذي أشار الى أن هذه الأوضاع وصلت الى مرحلة خطيرة بسبب الممارسات الصهيونية تجاه الفلسطينيين ومنها ما يلي:

- هدم المنازل ومصادرة الأراضي.
- اقتلاع الأشجار وجرف الأراضي الزراعية واتلاف المحاصيل.
- فرض حظر على صيد الأسماك في قطاع غزة.

يوصى المؤتمر بعقد الدورة المقبلة (السابعة والأربعين) بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال النصف الأول من شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي للجامعة العربية :

دعوى الصمود والانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته التاسعة والأربعين، القرار رقم ١١١٤ والذي يتضمن فقرة خاصة بدعم الصمود والانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا نصها:

- أ - التوجه مجدداً بتحية الاكبار والتقدير والاعتزاز للشعب الفلسطيني البطل وانتفاضته المجيدة وصموده الشجاع في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومشاريع التهويد.
- ب - دعوة الدول العربية للاستمرار في تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني لمساعدته على الصمود امام مخططات التوطين لآلاف المهجرين اليهود والعمل على وضع خطة طوارئ عاجلة لاغاثة آلاف الأسر التي انقطع دخلها بسبب تسريح الكيان الصهيوني لآلاف العاملين الفلسطينيين.
- ج - دعم المبادرات الاقتصادية التي اطلقتها الانتفاضة وتنسيق الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لتأطيرها ضمن برنامج اقتصادي شامل يهدف الى مواصلة عملية التصحيح الهيكلي وتوسيع القاعدة الانتاجية والخدمية لاستيعاب آلاف العاملين داخل الاقتصاد المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- د - دعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة للشؤون الاقتصادية - الى مواصلة جهودها في متابعة تنفيذ قرارات المجلس السابقة الخاصة بدعم الانتفاضة والصمود وتقديم تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس.

دورة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية

- جواد الناجي.
 - ابراهيم الجندي.
 - سليم شاهين.
- وبعد ان أقر المجلس جدول أعماله، اتخذ قراراً بنقل مقر المجلس من عمان الى القاهرة في ظرف شهرين، على ان تمنح تعويضات لموظفي المجلس غير الراغبين في الانتقال الى القاهرة.

عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة

دورة مجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٣ سبتمبر

- ايلول ١٩٩١، وقد شاركت دولة فلسطين في الاجتماع بوفد دائرة الشؤون الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية ضم كل من الأخوة: عبد الرزاق اليحيى.

التشااور والتنسيق حول كيفية دعم وتنمية الاقتصاد الوطني في الأراضي المحتلة.

- ٤ - ابقاء الموضوع مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر وتكليف الأعضاء بمتابعة التطورات والتنبية الى خطورة الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة على مجمل القضية الفلسطينية.

وترجو الامانة العامة من الجهات المعنية اتخاذ ما تراه مناسباً لدعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتسهيل عملية نقل منتجاته الزراعية الى الاسواق العربية.

لاجهاض المخططات الاسرائيلية الرامية الى تفريغ الأرض من أصحابها الشرعيين، وذلك من خلال دفع الالتزامات العربية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٢ - تسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة والسماح لها بدخول الاسواق العربية.

٣ - الدعوة الى عقد اجتماع يضم ممثلين عن صناديق التنمية في الدول العربية والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي المحتلة بهدف

اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي

يومي ٤ - ٩/٥، وترأس الوفد الفلسطيني على مستوى الخبراء د. جواد الناجي وعلى مستوى الوزراء الاخ عبد الرزاق اليحيى.

وكانت دولة فلسطين قد تقدمت بمذكرة حول الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، مشيرة الى مخاطرها على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد تقدم رئيس وفد فلسطين بمداخلة توضيحية حول المذكرة التي تم اقرارها ورفعها الى مجلس الجامعة لمناقشتها.

شاركت دولة فلسطين في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة ما بين ١ - ٥ ايلول سبتمبر بوفد ضم الأخوة:

- عبد الرزاق اليحيى.
 - د. جواد الناجي.
 - د. ابراهيم الجندي.
 - د. بركات الفرا.
 - سليم شاهين.
- وقد عقدت الاجتماعات على مستوى الخبراء يومي ١ - ٩/٢ وعلى مستوى الوزراء

المؤتمر العربي الوزاري حول البيئة والتنمية

عُقد المؤتمر العربي الوزاري حول البيئة والتنمية في القاهرة، خلال الفترة من ١٠ - ١٢ ايلول ١٩٩١.

وتشكل وفد فلسطين الى المؤتمر من الأخوة:

- د. بركات الفرا.

- د. ابراهيم الجندي.

- موسى أبو غربية.

وقد أقيمت في المؤتمر كلمات لكل من: الأمير فهد بن عبد الله، د. تيسير عبد الجابر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام التنفيذي للأسكوا، د. محمد عبد الله نور المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، د. يوسف نعمة الله الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية، د. عاطف عبيد نيابة عن رئيس وزراء مصر، د. موريس سترونغ أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

ثم تم انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر كما يلي:

١ - مصر، رئيساً.

٢ - الجزائر وسوريا، نائبان للرئيس.

٣ - السعودية، مقرراً.

٤ - الأردن والمغرب، لجنة صياغة.

وتم نقاش وثيقة البيان العربي عن البيئة وآفاق المستقبل، حيث قدمت تعديلات رئيسية عليها بناء على مداخلات الأعضاء، وكانت أهم المواضيع المقترحة للضافة والتعديل:

١ - أن تتعرض الوثيقة الى أثر الاحتلال

الاسرائيلي على البيئة والتنمية في الدول العربية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ - تحميل الدول الصناعية تكاليف حماية البيئة في الدول الفقيرة، خاصة وانها السبب الأساسي لمشاكل البيئة.

٣ - اعتبار أن مشكلة المياه هي المشكلة الرئيسية ذات الأولوية للعالم العربي، وكذلك مشكلة التصحر.

وتم في المؤتمر دراسة وثيقتي:

أ - المنظور العربي عن البيئة والتنمية.

ب - برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقبالة للاستمرار في الدول العربية:

وقد تم تحويلها الى اللجنة المكلفة بإعادة الصياغة، على أن تقدم الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تشرين الثاني ١٩٩١، على أن تشمل النقاط التي عولجت في مشروع البيان.

كما تم تقديم ورقة فلسطينية أعدتها دائرة الشؤون الاقتصادية حول الأوضاع البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واعتمد المؤتمر البيان العربي عن البيئة وآفاق المستقبل، بعد ان تتم اعادة صياغته بشكل مناسب.

كما قدمت توصية تحت الدول العربية لحضور مؤتمر البرازيل للبيئة والتنمية، وعلى مستوى عالٍ، وهو المؤتمر الذي أصبح يسمى بمؤتمر قمة الأرض.

ندوة المعلومات في خدمة التنمية

ناجحة، وبالتالي التوصل الى استراتيجية شاملة للمعلومات.

وقد أبدى مدير المكتبة الوطنية الجزائرية رغبته في المساعدة على نقل وحفظ مكتبة مركز الأبحاث الفلسطيني الموجودة في الجزائر لتحفظ في المكتبة الوطنية الجزائرية.

وقد أكدت الأبحاث والدراسات القيمة التي نوقشت في الندوة على حتمية التوجه الى انشاء نظم المعلومات كأداة لصناعة واتخاذ القرار الرشيد، حيث أن ذلك ما تفتقده الدول النامية والعربية على وجه الخصوص بسبب فقدان وتبعثر العديد من الوثائق نتيجة لعدم توفر أجهزة ووسائل الحفظ والمعالجة والاسترجاع بالنظم الحديثة، مما يشكل خسارة لا تقدر بثمن. ومن هنا أكد الحاضرون على ضرورة التوجه نحو انشاء نظم وطنية حديثة للمعلومات تعتمد على الكفاءات الوطنية المتخصصة.

عقدت الندوة العربية الثالثة حول المعلومات في خدمة التنمية في البلاد العربية في مدينتي زغوان وتونس في الفترة من (٢٠ - ٢٣) اكتوبر ١٩٩١ بدعوة من اتحاد المكتبات والمعلومات بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث العثمانية والتوثيق والمعلومات في تونس. وقد شارك فيها ممثلون عن كل من السودان ومصر والاردن وفلسطين، الى جانب ممثلين عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد العالم العربي بباريس واللجنة الاقتصادية الافريقية.

وقد مثل وفد فلسطين الى الندوة كل من الأخ عمر المصري من مركز التخطيط الفلسطيني والأخ ماجد الزبيدي من مركز الأبحاث.

وناقش الحضور موضوع السياسات الوطنية للمعلومات على المستوى الوطني لكل دولة، من أجل الوصول الى سياسات وطنية

حول أثر تنمية الصناعات التقليدية في الدول الإسلامية

الصناعات التقليدية في الدول الإسلامية خلال الفترة ٢٢ - ٢٥ / ١٠ / ١٩٩١ في مدينة الرباط. وقد شارك في أعمال هذه الندوة وفوداً تمثل العديد من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، اضافة الى العديد من الخبراء والعلماء والمختصين بالتراث والصناعات التقليدية الاسلامية من دول العالم.

تحت رعاية الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، وبدعوة من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية في استانبول، وبالتعاون مع المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية في جدة، وبالشراكة مع جمعية رباط الفتح في الرباط، عقدت الندوة الدولية الاولى حول آفاق تنمية



المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عقد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في فيينا خلال الفترة ١٨ - ٢٢/١١/١٩٩١. وقد شاركت دولة فلسطين في أعمال هذا المؤتمر بوقد ترأسه الأخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط. وشارك في عضويته كل من الاخوة فيصل عويضة ود. محمد ابو كوش وعمر حمدان وأيمن. تقدم الوفد الفلسطيني بمشروع قرار تبنت عرضه مجموعة السبعة والسبعين، وقد حظي هذا القرار على الموافقة، كما ساندته المجموعة الأوروبية وعارضته كل من الولايات المتحدة واسرائيل، وينص القرار على ما يلي:

ان المؤتمر العام:
مستذكراً قرار الجمعية العامة رقم ١٨٣/٤٥ الوارد في ٢١/ديسمبر/ ١٩٩٠ المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني.

ملاحظاً قراره GC. 13، وكذلك قرار مجلس التنمية الصناعية IDB. ٧ / ديسمبر / ١٧. مؤكداً ان الاحتلال الاسرائيلي وبشكل خاص المستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس يعيق المتطلبات الاساسية اللازمة لعملية تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما فيها القطاع الصناعي.

ويعبر المؤتمر عن آماله بأن يتمكن الشعب الفلسطيني بالتخلص تماماً من الاحتلال ليكون قادراً على ادارة شؤونه - ومن بينها - ادارة واستثمار موارده الطبيعية الوطنية لتنمية اقتصاده الوطني بما في ذلك قطاعه الصناعي.

١ - ان المؤتمر العام يحيط علماً بتقرير المدير العام حول المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني، قرار 14/ Rev. 1 (GC. 4).

٢ - يدعو الى الالغاء الفوري لجميع القيود الاسرائيلية ضد الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما فيه القطاع الصناعي.

المحتلة من الصناعات التقليدية. كما دعت الهيئات والمنظمات الاسلامية لتقديم الدعم اللازم لانشاء مركز تدريبي للصناعات الحرفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد جرت على هامش الندوة عدة اتصالات مع الوفود المشاركة، التي أظهرت رغبة العديد منهم في المساهمة بتسويق منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة التقليدية من جهة، ومنح فرص تدريب لتأهيل بعض العاملين في مجال الصناعات التقليدية من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى.

وقد مثل دولة فلسطين في هذه الندوة كل من الدكتور عدنان ستيتية من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والأخ نواف حامد من دائرة الثقافة.

وقد اعتمدت الندوة جملة توصيات في مجالات التعليم والتدريب والتصميم والتعاون التقني وانتقال التكنولوجيا والجانب الاقتصادي والمالي والتسويق والمعارض والمتاحف.

كما اعتمدت الندوة توصية خاصة بدعم النشاط الحرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا تصبها: «وقد دعت الندوة للمساهمة في الحفاظ على التراث والطابع الاسلامي للصناعات التقليدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عن طريق المساهمة في تدريب بعض العاملين من الأراضي المحتلة وتبادل المعلومات في موضوع المواد الخام وأفضل مصادرها وأنسب أسعارها وكذلك حول الأسواق العالمية والاقليمية لتصريف المنتجات، والمساهمة الفعالة في تسويق منتجات الأراضي الفلسطينية

حلقة شبكة نظم المعلومات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

الأعضاء. ويهدف تنظيم هذه الحلقة الى تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية والاقليمية في الدول الأعضاء. وقد شاركت في هذه الاجتماعات وفود على مستوى الخبراء من ١٧ دولة من الدول الأعضاء الى جانب عدد من المنظمات الاقليمية والدولية.

ومثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات الاخ هشام الفرا.

عقدت خلال الفترة ٢١ - ٢٤/٧/١٩٩١ بمقر البنك الاسلامي للتنمية بجدة اجتماعات حلقة عمل نظمها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية حول شبكة نظم المعلومات للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ويأتي عقد هذه الحلقة ضمن برنامج طويل الأجل لتطوير نظام شبكة معلومات الدول



المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عقد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في فيينا خلال الفترة ١٨-٢٢/١١/١٩٩١. وقد شاركت دولة فلسطين في أعمال هذا المؤتمر بوفد ترأسه الأخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط. وشارك في عضويته كل من الاخوة فيصل عويضة ود. محمد ابو كوش وعمر حمدان وأيمن. تقدم الوفد الفلسطيني بمشروع قرار تبنت عرضه مجموعة السبعة والسبعين، وقد حظي هذا القرار على الموافقة، كما ساندته المجموعة الأوروبية وعارضته كل من الولايات المتحدة واسرائيل، وينص القرار على ما يلي:

ان المؤتمر العام:
مستذكراً قرار الجمعية العامة رقم ١٨٣/٤٥ الوارد في ٢١/ديسمبر/ ١٩٩٠ المتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني.

ملاحظاً قراره GC. 13، وكذلك قرار مجلس التنمية الصناعية IDB. ٧ / ديسمبر / ١٧. مؤكداً ان الاحتلال الاسرائيلي وبشكل خاص المستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس يعيق المتطلبات الاساسية اللازمة لعملية تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما فيها القطاع الصناعي.

ويعبر المؤتمر عن آماله بان يتمكن الشعب الفلسطيني بالتخلص تماماً من الاحتلال ليكون قادراً على ادارة شؤونه - ومن بينها - ادارة واستثمار موارده الطبيعية الوطنية لتنمية اقتصاده الوطني بما في ذلك قطاعه الصناعي.

١ - ان المؤتمر العام يحيط علماً بتقرير المدير العام حول المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني، قرار 1 Rev. 4/ GC.

٢ - يدعو الى الالغاء الفوري لجميع القيود الاسرائيلية ضد الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما فيه القطاع الصناعي.

المحتلة من الصناعات التقليدية. كما دعت الهيئات والمنظمات الاسلامية لتقديم الدعم اللازم لانشاء مركز تدريبي للصناعات الحرفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد جرت على هامش الندوة عدة اتصالات مع الوفود المشاركة، التي أظهرت رغبة العديد منهم في المساهمة بتسويق منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة التقليدية من جهة، ومنح فرص تدريب لتأهيل بعض العاملين في مجال الصناعات التقليدية من الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى.

وقد مثل دولة فلسطين في هذه الندوة كل من الدكتور عدنان ستيتية من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والأخ نواف حامد من دائرة الثقافة.

وقد اعتمدت الندوة جملة توصيات في مجالات التعليم والتدريب والتصميم والتعاون التقني وانتقال التكنولوجيا والجانب الاقتصادي والمالي والتسويق والمعارض والمتاحف.

كما اعتمدت الندوة توصية خاصة بدعم النشاط الحرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هذا تصبها: «وقد دعت الندوة للمساهمة في الحفاظ على التراث والطابع الاسلامي للصناعات التقليدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عن طريق المساهمة في تدريب بعض العاملين من الأراضي المحتلة وتبادل المعلومات في موضوع المواد الخام وأفضل مصادرها وأنسب أسعارها وكذلك حول الأسواق العالمية والاقليمية لتصريف المنتجات، والمساهمة الفعالة في تسويق منتجات الأراضي الفلسطينية

حلقة شبكة نظم المعلومات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

الأعضاء. ويهدف تنظيم هذه الحلقة الى تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية والاقليمية في الدول الأعضاء. وقد شاركت في هذه الاجتماعات وفود على مستوى الخبراء من ٢٧ دولة من الدول الأعضاء الى جانب عدد من المنظمات الاقليمية والدولية.

ومثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات الأخ هشام الفرا.

عقدت خلال الفترة ٢١-٢٤/٧/١٩٩١ بمقر البنك الاسلامي للتنمية بجدة اجتماعات حلقة عمل نظمها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية حول شبكة نظم المعلومات للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ويأتي عقد هذه الحلقة ضمن برنامج طويل الأجل لتطوير نظام شبكة معلومات الدول

٣ - يدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان تسمح لهيئة وخبراء اليونيدو للدخول الى الارض الفلسطينية المحتلة.

٤ - يطلب من المدير العام زيادة مساعدات اليونيدو الى الشعب الفلسطيني بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ - وكذلك يطلب من المدير العام رفع تقرير الى المؤتمر العام القادم في دورته الخامسة وكذلك الى مجلس التنمية الصناعية في دورته القادمة حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار الحالي. كما اجري الوفد الفلسطيني اثناء انعقاد المؤتمر لقاءات هامة مع الوفود العربية والاجنبية المشاركة، واجرى الاخ ابو علاء رئيس الوفد لقاء هاماً مع السيد سيازون - المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث تم التطرق الى اهمية ان تمارس اليونيدو دورها في تقديم المساعدة لشعبنا الفلسطيني في مجالات دراسة المشاريع والترويج لها وتدريب الكوادر. ولقد أبدى المدير العام لليونيدو تجاوباً ووعداً بأن تولى اليونيدو اهتماماً بالاراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان الاخ ابو علاء قد القى كلمة امام المؤتمر هذا نصها:

السيد الرئيس

السادة رؤساء واعضاء الوفود

السيد المدير العام

يسرني باسم دولة فلسطين ووفدها المشارك في هذا المؤتمر، ان أقدم اليكم واعضاء مكتب الرئاسة بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة مؤتمرنا هذا، واثقاً ان كفاعتكم وحكمتمكم في تسيير اجتماعات هذا المؤتمر ومداولاته سيكون لها الاثر الهام لانجاح اعمالنا. كما يسرني ان أتوجه باسم دولة فلسطين بالشكر والتقدير للسيد سيازون، المدير العام، لاعداده الجيد لهذا المؤتمر، ولاهتماماته الجادة للمساهمة في تطوير الصناعة وزيادة دورها وخاصة في دول العالم الثالث التي تحتاج دائماً الى العناية والاهتمام الخاص.

السيد الرئيس

لقد شهد العالم منذ انعقاد المؤتمر الاخير تغييرات سريعة وهامة، سيكون لها آثارها البالغة على النظام الدولي والعلاقات السائدة فيه، حيث وضعت الحرب الباردة اوزارها، وبدأ النظام الدولي يعيش مخاضاً سمته الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، وحصلت شعوب على استقلالها، وانضمت الى نظام الامم المتحدة ومنظماتها ومؤسساتها، بما في ذلك (اليونيدو)، كنتيجة لتلك التغيرات، ويسرنا باسم دولة فلسطين ان نتقدم بالتهاني لتلك الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً وانضمت الى نظام الامم المتحدة ومنظمة اليونيدو، واثقين ان شعب فلسطين سيقبل دعم شعوب العالم ودوله جميعاً للحصول على استقلاله الكامل، ولينضم الى نظام الأمم المتحدة بعضوية كاملة، وليساهم معكم جميعاً

وفي حدود امكانياته وقدراته لتعزيز السلام العالمي وفي صنع التنمية الحقيقية والناجحة التي ينتظرها ويستحقها شعبنا الذي عانى طويلاً من الاحتلال والقهر والظلم والتشريد والنهب لثرواته.

لقد أدت عملية التغيير في العالم الى انتهاء الاستقطاب والصراع بين الشرق والغرب، وبدأت الصياغة الجديدة للعلاقات الدولية يحكمها قانون التعاون والتنسيق، والتي تتسم بحل بؤر النزاع والصراع التي تهدد السلام والأمن الدوليين، إلا أن قوات الاحتلال الاسرائيلي ما زالت تحتل الارض الفلسطينية، والجولان السورية، والجنوب اللبناني، وقد آن الأوان لها، في ظل هذه المتغيرات، ان تخضع للشرعية الدولية وقراراتها ولارادة المجتمع الدولي لانهاء احتلالها والانسحاب من كافة الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ليتمكن شعبنا من ممارسة حقوق الوطنية المشروعة في تقرير مصيره فوق تراب وطنه واقامة دولته المستقلة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذت قراراتها التاريخية الشجاعة بالتوجه نحو السلام والمشاركة الفاعلة فيه انطلاقاً من المبادرة التاريخية التي اطلقها المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨، والتي أكد عليها في اجتماعات المجلس الوطني والمجلس المركزي الاخيرة في الجزائر وتونس، انما اقدمت لشجاعة المؤمن للبحث عن السلام العادل الذي يضمن لشعبنا حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، ومن حقيقة ايمان شعبنا بالسلام القائم على العدل، وموفرين لعملية السلام التي انطلقت في مدريد شروط النجاح

وراجين لهذه العملية ان تحقق الأمن والسلام لشعوب المنطقة لتتطلق في عملية البناء والتنمية، ولاعادة بناء مؤسساتنا التي دمرتها سلطات الاحتلال.

السيد الرئيس

تشهد الاراضي الفلسطينية المحتلة تدهوراً حقيقياً وخطيراً في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فبالاضافة الى استمرار قوات الاحتلال في مصادرة الاراضي التي زادت نسبتها عن ٦٠ في المائة من مساحة الضفة والقطاع والسيطرة على ما يزيد عن ٨٥ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية، والاستمرار في بناء المستوطنات الاستعمارية على اراضي فلسطين والجولان. هذه المستوطنات التي ادانها المجتمع الدولي على اعتبار انها غير شرعية وعمل عدواني يعيق السلام، وبالإضافة الى كل الممارسات العدوانية الاسرائيلية في التحكم باقتصاديات الاراضي الفلسطينية المحتلة واستنزافها بالضرائب الباهظة التي تذهب للخزينة الاسرائيلية وتعطيل المؤسسات الوطنية وتدميرها بحرمان الاقتصاد الوطني الفلسطيني من المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة، والتحكم الشديد بعملية التصدير والاستيراد - بالاضافة الى ذلك كله، وكنتيجة له، فان حجم البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد اصبح يتجاوز نسبة ٥٤ في المائة من العاطلين عن العمل من مجمل القوى العاملة الفلسطينية، كما زادت نسبة الاسر التي تعيش تحت خط الفقر أكثر من ٥٠ في المائة.

وجاءت أزمة الخليج لتضيف معاناة كبيرة الى معاناة شعبنا، حيث فرض نظام منع التجول

لاكثر من ٤٥ يوما تعطلت فيها الحياة وشلت الحركة الاقتصادية والاجتماعية وتعطلت المشاريع الزراعية والصناعية بالكامل، وكانت خسائر شعبنا ومؤسساتنا باهظة واكثر بكثير مما يمكن تحملها في ظل ظروف الاحتلال وسياساته العرقية.

ان الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ورغم كل ما يتمتع به شعبنا من كفاءة وقدرة حيوية، ما زالت هامشية جداً، فهي لا تمثل اكثر من ٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، كما ان القسم الاكبر من هذه الصناعة ما زال يتشكل وبشكل اساسي من الورش التي تستخدم اقل من ١٠ عمال للمنشأة الواحدة، ومن ورش منزلية عائلية صغيرة. كما ان نسبة استيعاب قطاع الصناعة للقوى العاملة لا يتجاوز ١٤ في المائة، مما يدل على تعثر هذا القطاع الهام نتيجة للسياسات الاسرائيلية التي تحول دون رغبة شعبنا وقدرته على اطلاق المبادرة لتنمية هذا القطاع وتطويره لزيادة الانتاج وتوليد فرص العمل.

ويعاني القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة كذلك من غياب مؤسسات التمويل الوطنية المتخصصة، ومن سوء وتدمير البنية التحتية، ومن الضرائب الباهظة، ومن اغراق الاسواق الفلسطينية بالبضائع الاسرائيلية، وافقاد المنتوجات الوطنية الفلسطينية القدرة التنافسية.

السيد الرئيس

لقد قوبلت معاناة شعبنا الفلسطيني نتيجة لسياسات وممارسات اسرائيل، وما اضيف اليها من معاناة نتيجة لازمة الخليج، بمزيد من

العطف والدعم والتضامن، حيث قامت بعض الدول والمنظمات والهيئات والبنوك بتخصيص مساعدات اضافية خلال هذه الفترة لتخفيف حدة تلك المعاناة. نسجل شكرنا وتقديرنا لها جميعاً.

ونلاحظ هنا ان اليونيدو قد عزت عدم تقديمها أية مساعدة لشعبنا خلال الاثني عشر شهرا الماضية لازمة الخليج، وما دامت هذه الازمة قد انتهت فاننا نتطلع بكل الآمال الى ان تستأنف اليونيدو دوراً نشطاً وحيوياً في تقديم المساعدة لشعبنا، كما نحث المدير العام على انشاء الوحدة الاقتصادية حول فلسطين وفقاً لقرار مجلس التنمية الصناعية رقم م ت ص - ١٧/٧ ديسمبر الصادر عام ١٩٩٠، والتي من شأنها تسهيل تقديم مساعدات اليونيدو لشعبنا وتحسينها، إننا نأخذ علماً بعمل نقطة الاتصال (point focal) حول مساعدات اليونيدو لشعبنا ونأمل في تقويتها وتعزيز عملها وتطويره الى حين انشاء الوحدة الاقتصادية الخاصة بفلسطين، وحتى نرى ان الظروف القائمة وتطوراتها اصبحت تشكل حاجة لها، خاصة امام الافادة من قدرات اليونيدو وخبراتها في تكوين الكوادر واعداد الدراسات والخطط والبرامج التي تتطلبها عملية التنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد الرئيس

السادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمين

في ختام كلمتي هذه، أرجو ان تسمحوا لي مرة اخرى أن اشكركم وأهنتكم لرئاسة المؤتمر، كما أرجو ان تسمحوا لي أن أعبر باسم دولة

فلسطين عن فائق الشكر والتقدير لجميع الدول والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية التي قدمت وتقدم الدعم والمساعدة لشعبنا على طريق استقلالنا الوطني، وأخص بالشكر دول المجموعة الاوروبية واليابان والسويد وكندا وسويسرا، التي قدمت وتقدم الدعم والمساعدة لشعبنا ولؤسساتنا الوطنية الفلسطينية، سواء بطريق مباشر او من خلال المنظمات الدولية او المنظمات غير الحكومية.

كما يسرني أن اتوجه بالشكر الى منظمة اليونيدو لما تبذله من جهود للتنمية الصناعية، وخاصة في دول العالم الثالث، واثقين من تطوير دعمها للتنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ونؤكد أن افضل مساعدة تقدم لشعبنا الفلسطيني هي المساهمة الكبرى التي تساعدنا على ازالة وانهاء الاحتلال وممارسة شعبنا لحقوقه الثابتة في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وشكراً سيدي الرئيس.

الدورة الرابعة للهيئة الإقليمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأدنى

عقدت في دمشق خلال الفترة ١٣ - ١٧/١٠/١٩٩١ الدورة الرابعة للهيئة الإقليمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأدنى. وقد اعتمدت الهيئة بالاجماع مشروع قرار ينص على وجود شمول الاراضي الفلسطينية

بنشاط الهيئة، أي أن كان هذا النشاط. وقد مثل دولة فلسطين في اعمال هذه الهيئة كل من الدكتور بركات الفرا من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط والاقتصاد دلال المصري من المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني.

الاجتماع الاسيوي لمجموعة الـ "٧٧"

شاركت دولة فلسطين في اجتماع كبار المسؤولين التابع للاجتماع الوزاري الاسيوي السابع لمجموعة الـ (٧٧) الذي عقد في العاصمة الكورية بيونغ يانغ ٧ - ٨/٩/١٩٩١. وتبعه مباشرة الاجتماع الوزاري (١٠ - ١٢/٩) الذي أقر الورقة الفلسطينية الخاصة بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني في الأراضي

الفلسطينية المحتلة، والتي تضمنت عدة بنود اهمها الطلب بالغاء جميع الضرائب الجمركية والرسوم وكل التحصيلات الاخرى المفروضة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي على الصادرات والواردات الفلسطينية، ومنع تسهيلات لها على أساس شهادات منشأ فلسطينية. وقد حث القرار الشركات والمؤسسات الاجنبية على

ندوة حول القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وقد أصدرت الندوة جملة من التوصيات الهامة.

١ - أوصت الندوة على مناشدة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على تكثيف الجهود لبحث ودفع سلطات الاحتلال الاسرائيلي كعضو في المنظمة الدولية على العمل في تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية من مياه وأرض.. الخ وعلى الالتزام كسلطة احتلال على سلامة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

٢ - مناشدة المجتمع الدولي لتقديم العون الفني والمادي الفوري لوقف التدهور في الوضع الحرج للمياه في الضفة، وفي غزة على وجه الخصوص، التي تواجه استنزافاً متفاقماً لمياه الري فيها وتزايداً مستمراً في ملوحة التربة ومياه الري، مما يهدد بكارثة بيئية وزراعية واقتصادية واجتماعية وشيكة، والطلب من المنظمات الدولية المعنية اعداد وتنفيذ مشروع اغاثة فوري للحد من تدهور الوضع المائي عن طريق اقتراح وتنفيذ الوسائل الكفيلة لوقف الاستنزاف الجائر، وادخال النظم والاجراءات التي تقلل الهدر وترفع كفاءة استخدام المياه، والمساعدة على صيانة وتجديد الآبار الجوفية،

دعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، استناداً الى قرار المؤتمر العام للفاو FAO رقم ٨٩/١، ندوة دولية هامة حول القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وممارسات وسياسات الاحتلال الصهيوني في تدهور هذا القطاع من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتحكم بمصادر المياه ومصادرتها.

وقد عقدت الندوة في روما خلال الفترة من ٩ - ١١/١٠/١٩٩١، وشارك في هذه الندوة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ/ أبو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومدير عام الدائرة وعضوية د. موسى السمان والأخ نمر حماد والأخ حسين عفلق، كما شارك في هذه الندوة وفد من الاكاديميين والخبراء والمهندسين والمزارعين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٦ خبيراً واكاديمياً)، وممثلو المنظمات الدولية والاقليمية التابعة للأمم المتحدة، وممثلو الجامعة العربية وبعض منظماتها، وخبراء الفاو وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايكاد).

وقد أجرى الأخ أبو علاء على هامش الندوة لقاء مع السيد ادوارد صوما مدير عام منظمة

والمزعم عقده في كولومبيا في فبراير ١٩٩٢ والذي سيشترك فيه وزراء التجارة والاقتصاد وعدد من رؤساء دول العالم.

ان اهمية هذا القرار لا تكمن في المساعدات والتسهيلات الاقتصادية لاهناء شعبنا داخل الارض المحتلة التي اشار اليها القرار فحسب، وانما بالمصطلحات السياسية التي تضمنها، حيث ورد في القرار تعبير (فلسطين المحتلة) بدلاً عن (الأراضي الفلسطينية المحتلة) والاشارة الى (فلسطين) مجردة دون (أراضي محتلة) والتي تعني بالتالي (فلسطين الدولة) والتي هي عضو في النظام الشامل للافضليات التجارية المقصورة عضويتها على الدول النامية.

هذا وقد شارك في المؤتمر عن الجانب الفلسطيني الدكتور/ محمد أبو كوش والأخ د. السفاريني سفير فلسطين في جمهورية كوريا والأخ ابراهيم

الاحتفاظ بتمثيل منفصل في فلسطين وان يمنح حقوق التمثيل للفلسطينيين. وطالب المؤتمر الامين العام للاونوكتاد بأن يعزز وحدة الاونوكتاد الاقتصادية الخاصة بفلسطين، وذلك باضافة باحث واحد اضافي لفلسطيني، وطالب الاونوكتاد الاستمرار في مساعداتها للشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً على تمكين موظفي وخبراء الاونوكتاد من دخول فلسطين المحتلة، ومطالباً الامين العام للاونوكتاد رفع تقارير دورية الى مجلس ادارة التجارة والتنمية حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

وسيرفع المؤتمر قراره هذا الى مؤتمر ال-٧٧ المؤلف من المجموعة الاسيوية والافريقية وامريكا اللاتينية والمتوقع عقده في اواخر نوفمبر ١٩٩١ في ايران بغرض تبنيه ورفع باسم المجموعة ككل الى المؤتمر العام الثامن للاونوكتاد

الحلقة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية

تناولت بالخصوص وضع المعوقين وقضاياهم الملحة.

اثر ذلك اعتمد المجتمعون توصية خاصة بدعم المعوقين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد قامت الوفود المشاركة بزيارة مركز تأهيل وتدريب المعوقين التابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ومشفى فلسطين في القاهرة. مثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات كل من الاخوة د. بركات الفرا وسليم الوادية.

عقدت الحلقة الاقليمية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بدور منظمات اصحاب العمل ومنظمات الاعمال في تدريب المعوقين وتوظيفهم اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة ١٦ - ١٩ ايلول ١٩٩١ بحضور ممثلي ١٢ دولة عربية، اضافة الى ممثل عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وممثل عن غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. كما قدمت ورقتي عمل من قبل اتحاد عمال فلسطين وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني

ندوة حول القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وقد أصدرت الندوة جملة من التوصيات الهامة.

١ - أوصت الندوة على مناشدة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على تكثيف الجهود لحد ودفع سلطات الاحتلال الاسرائيلي كعضو في المنظمة الدولية على العمل في تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية من مياه وأرض... الخ وعلى الالتزام كسلطة احتلال على سلامة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

٢ - مناشدة المجتمع الدولي لتقديم العون الفني والمادي الفوري لوقف التدهور في الوضع الحرج للمياه في الضفة، وفي غزة على وجه الخصوص، التي تواجه استنزافاً متفاقماً لمياه الري فيها وتزايداً مستمراً في ملوحة التربة ومياه الري، مما يهدد بكارثة بيئية وزراعية واقتصادية واجتماعية وشيكة، والطلب من المنظمات الدولية المعنية اعداد وتنفيذ مشروع اغاثة فوري للحد من تدهور الوضع المائي عن طريق اقتراح وتنفيذ الوسائل الكفيلة لوقف الاستنزاف الجائر، وادخال النظم والاجراءات التي تقلل الهدر وترفع كفاءة استخدام المياه، والمساعدة على صيانة وتجديد الآبار الجوفية،

دعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، استناداً الى قرار المؤتمر العام للفاو رقم ٨٩/١، ندوة دولية هامة حول القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وممارسات وسياسات الاحتلال الصهيوني في تدهور هذا القطاع من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتحكم بمصادر المياه ومصادرتها.

وقد عقدت الندوة في روما خلال الفترة من ٩ - ١١/١٠/١٩٩١، وشارك في هذه الندوة وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الأخ/ أبو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومدير عام الدائرة وعضوية د. موسى السمان والأخ نمر حماد والأخ حسين عقل، كما شارك في هذه الندوة وفد من الاكاديميين والخبراء والمهندسين والمزارعين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٦ خبيراً واكاديمياً)، وممثلو المنظمات الدولية والاقليمية التابعة للأمم المتحدة، وممثلو الجامعة العربية وبعض منظماتها، وخبراء الفاو وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايقاف).

وقد أجرى الأخ أبو علاء على هامش الندوة لقاء مع السيد ادوارد صوما مدير عام منظمة

والمزعم عقده في كولومبيا في فبراير ١٩٩٢ والذي سيشترك فيه وزراء التجارة والاقتصاد وعدد من رؤساء دول العالم.

ان اهمية هذا القرار لا تكمن في المساعدات والتسهيلات الاقتصادية لاهناء شعبنا داخل الارض المحتلة التي اشار اليها القرار فحسب، وانما بالمصطلحات السياسية التي تضمنتها، حيث ورد في القرار تعبير (فلسطين المحتلة) بدلاً عن (الاراضي الفلسطينية المحتلة) والاشارة الى (فلسطين) مجردة دون (اراضي محتلة) والتي تعني بالتالي (فلسطين الدولة) والتي هي عضو في النظام الشامل للافضليات التجارية المقصورة عضويتها على الدول النامية.

هذا وقد شارك في المؤتمر عن الجانب الفلسطيني الدكتور/ محمد أبو كوش والأخ د. السفاريني سفير فلسطين في جمهورية كوريا والأخ ابراهيم

الاحتفاظ بتمثيل منفصل في فلسطين وان يمنح حقوق التمثيل للفلسطينيين. وطالب المؤتمر الامين العام للاونوكتاد بأن يعزز وحدة الاونوكتاد الاقتصادية الخاصة بفلسطين، وذلك باضافة باحث واحد اضافي لفلسطيني، وطالب الاونوكتاد الاستمرار في مساعداتها للشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً على تمكين موظفي وخبراء الاونوكتاد من دخول فلسطين المحتلة، ومطالباً الامين العام للاونوكتاد رفع تقارير دورية الى مجلس ادارة التجارة والتنمية حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

وسيرفع المؤتمر قراره هذا الى مؤتمر ال-٧٧ المؤلف من المجموعة الاسيوية والافريقية وامريكا اللاتينية والمتوقع عقده في اواخر نوفمبر ١٩٩١ في ايران بغرض تبنيه ورفع باسم المجموعة ككل الى المؤتمر العام الثامن للاونوكتاد

الحلقة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية

تناولت بالخصوص وضع المعوقين وقضاياهم الملحة.

اثر ذلك اعتمد المجتمعون توصية خاصة بدعم المعوقين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد قامت الوفود المشاركة بزيارة مركز تأهيل وتدريب المعوقين التابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ومشفى فلسطين في القاهرة. مثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات كل من الاخوة د. بركات الفرا وسليم الوادية.

عقدت الحلقة الاقليمية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بدور منظمات اصحاب العمل ومنظمات الاعمال في تدريب المعوقين وتوظيفهم اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة ١٦ - ١٩ ايلول ١٩٩١ بحضور ممثلي ١٢ دولة عربية، اضافة الى ممثل عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وممثل عن غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. كما قدمت ورقتي عمل من قبل اتحاد عمال فلسطين وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني

وعلى ادخال التحسينات الملائمة لطرق الري الحالية، خاصة استعمال الوسائل الحديثة المناسبة ذات الجدوى الاقتصادية، وعلى ادخال تركيب محصولي ذي مردود عال، واستعمال أمثل للمياه، وعلى تدريب المزارعين والمرشدين والكوادر الفنية الاخرى.

٣ - الطلب من المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة القيام بدراسة تفصيلية للأوضاع المائية الحالية والمستقبلية في الأراضي المحتلة بهدف اعداد استراتيجيات ومشاريع واضحة الاهداف محددة المعالم لتنمية وتطوير مياه الري في الارض المحتلة، على ان تشمل هذه الدراسة استعمالات المياه من النواحي القانونية والفنية والاقتصادية والتحسينات والاجراءات المطلوبة لرفع كفاءة استخدام المياه وتحديد المتطلبات المادية والمالية والكوادر الفنية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع، مع وضع الاولويات في تنمية الموارد المائية حسب الاحتياجات الآتية والمستقبلية.

٤ - الطلب الى المنظمات الدولية ذات العلاقة تقديم المساعدات الفنية اللازمة لدراسة الاراضي وطرق تحسينها وزيادة الانتاجية بالتركيز على عمل المسوحات الفنية اللازمة ووضع برنامج عملي لادخال نمط أمثل للزراعة المروية واتباع الوسائل والنظم التي تعظم الانتاجية ودخل المزارعين، واجراء مسح اقتصادي اجتماعي للحيازات من حيث حجمها وملكيته واستعمالاتها لوضع نظم وأسس مقبولة تحدد من تفتت الملكية وتساعد على تحديث الزراعة وادخال التكنولوجيا ورفع الكفاءة ودراسة اوضاع الزراعة البعلية لتحديد

الحاصلات المناسبة من حيث المردود العالي والمحافظة على التربة والبيئة وتقديم العون الفني والمالي والعيني لاستصلاح الاراضي، خاصة بناء المدرجات والسلاسل وتمويل الدراسات البيئية الهادفة الى الحد من التصحر والتلوث البيئي بكافة مسبباته.

٥ - الطلب من المنظمات العالمية ذات العلاقة دراسة استعمالات الاسمدة والمبيدات في الارض المحتلة بهدف المساعدة في انشاء نظام مؤسسي اهلي يحدد المواصفات القياسية والاسس القومية للاستعمال الأمثل، الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية ويمنع الأضرار الصحية والبيئية والعمل على المساعدة في انشاء المختبرات اللازمة وتدريب القوى العاملة ونشر المعلومات للمزارعين والمستوردين والموزعين، مما يمكن من الاستعمال السليم للمبيدات والاسمدة.

٦ - تقديم العون الفني والمالي لدراسة وتنفيذ مشروع يعني بانشاء مؤسسة وطنية لانتاج وتنظيم وتوزيع ومراقبة ضبط جودة البذور المحسنة والفصائل الملائمة والتقاوي وامهات الاصول، والمساعدة على تنفيذ هذا المشروع عن طريق احدي المؤسسات او التجمعات الوطنية ذات العلاقة، وعلى تدريب القوى العاملة اللازمة لانجاح مثل هذا المشروع.

٧ - العمل على انشاء وحدة للزراعة النسيجية لانتاج الاشغال الخالية من الامراض.

٨ - المساعدة على بناء وتقوية القاعدة التحتية والخدمات الزراعية بتقديم المساعدات الفنية والمالية للجمعيات والمجموعات الاهلية والمؤسسات الوطنية المعنية بتقديم الخدمات

الزراعية المساندة في المجالات المختلفة، كتوزيع مدخلات الانتاج والارشاد الزراعي والبحوث الزراعية والتمويل والتأمين الزراعي والتصنيع الزراعي والنقل والخدمات الاخرى المساعدة.

٩ - دعم اقامة مختبرات للقيام بتحليل المياه والتربة والانسجة النباتية والاعلاف وامراض النبات.. الخ في مراكز الابحاث والجامعات.

١٠ - الاهتمام بتنمية وتطوير الثروة الحيوانية بتقديم العون الفني والمالي لتنمية وتطوير المراعي، وانتاج الاعلاف ومدخلات الانتاج الاخرى، خاصة انتاج الصيضان، بتطوير وتنمية الفقاسات وانشاء مزارع الامهات وتحديد المقاييس وضبط الجودة فيما يتعلق بالصيضان والاعلاف والعلاجات المستوردة والمنتجة محلياً، وتعميم هذه المعلومات للمزارعين والمرشدين والفنيين عن طريق النشرات والاجتماعات وتقديم الخدمات التسويقية اللازمة من توضيب وتدريب وتخزين وتوزيع.. الخ.

١١ - المساعدة في تطوير نظم تجميع وتحليل ونشر الاحصاءات والمعلومات الزراعية عن طريق دعم الاجهزة الفنية الوطنية ذات العلاقة.

١٢ - تشجيع ودعم التوجه نحو الاعتماد على الذات والارتباط بالارض والتنمية الريفية بتقديم المساعدات في المجالات التالية:

- تحسين اوضاع صغار المزارعين الذين يكونون الاغلبية باعداد مشروع خاص بهم لتقديم الخدمات المناسبة لهم في مجال الاقراض

والارشاد والتسويق وتوزيع مدخلات الانتاج.. الخ.

- دراسة التعاونيات الزراعية والعمل الجماعي والعمل على تطويرها وتنميتها.

- تشجيع ودعم الانتاج الاسري.

- ربط التعليم باحتياجات التنمية والاستراتيجية الاقتصادية والاهتمام بالكوادر الفنية الوسطى وتدريب المزارعين.

- تبني المشاريع الزراعية والصناعية الريفية التي توفر فرص عمل وتعود بمردود عالي.

- تنمية وتطوير زراعة الاشجار في الاراضي البعلية خاصة الزيتون عن طريق اعداد وتنفيذ مشروع محدد لتحسين الانتاج والتصنيع والتسويق للزيتون داخليا وخارجيا.

- تبني مشاريع وبرامج تقوي منافسة السلع والمنتجات الفلسطينية داخليا وخارجيا.

- دعم الصناعات الريفية.

- اجراء دراسة حول انماط زراعية جديدة تحقق التوازن بين هدف الاعتماد على الذات وضرورة المنافسة الفاعلة في أسواق التصدير.

- دراسة دور المرأة في التنمية الزراعية الريفية وتقوية مشاركتها.

- تقليل الهدر والفاقد في مدخلات الانتاج والمنتجات الزراعية.

١٣ - اوصت الندوة على الطلب الى المنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لتنمية وتطوير فاعليات التسويق الزراعي في مجال اجراء الدراسات اللازمة لاعداد وتنفيذ مشاريع تحسين وتطوير التسويق في مجالات البنى التحتية، شاملة النقل والتخزين والاسواق والتصنيع والخدمات

الكشاف السنوي لمجلة



للعام ١٩٩١

إعداد: أمل عبد القادر شحاده

مقدمة

خدمة للباحثين والمهتمين بمقالات (صامد الإقتصادي) واستكمالاً للكشافات السابقة للمجلة نقوم في هذا العدد بإصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٩١. يغطي هذا الكشاف السنة (الثالثة عشرة) متضمناً الأعداد من (٨٣-٨٦) والصادرة خلال العام ١٩٩١.

- أعدت قائمة هجائية بالوصفات المستخدمة.
 - رتبّت المداخل هجائياً مع إهمال أداة التعريف (ال) أينما وردت.
 - مدخل المؤلفين حسب اسم العائلة.
 - اشتمل الكشاف على مداخل ثلاثة هي: الموضوعات، المؤلفين، العناوين.
 - تتضمن عناصر الوصف الببليوغرافي للمدخل:
 - مؤلف أو مراجع المقال
 - عنوان المقال بلغة النص.
 - رمز العدد ويرمز إليه بالرمز (ع).
 - الأشهر التي صدر فيها العدد.
 - الصفحات من بدء المقال وتكون مسبقة بالرمز (ص).
- أمل أن يكون هذا الكشاف قد حقق الفائدة المرجوة والله ولي التوفيق

* راجع الأعداد (٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٧١، ٧٥، ٧٩، ٨٣) من مجلة (صامد الإقتصادي).

بمضاعفة الجهود لزيادة العون المالي والفني والمادي اللازم لتنمية وضع الزراعة المتردي في الأراضي المحتلة جراء القيود والمعوقات الاقتصادية والسياسية المفروضة في ظل الاحتلال، ولتمكين قطاع الزراعة على الاستمرار في أداء دوره الاستراتيجي كمحرك أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني ومصدر رئيسي للعمالة والاعاشة والاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان.

١٤ - العمل على إنشاء جهاز وطني للزراعة يناط به مهمة وضع السياسات والخطط والبرامج والأولويات والتنسيق والتنظيم، ويمكن تكوين هذا الجهاز من ممثلين عن التعاونيات والاتحادات والمنظمات الشعبية واللجان المحلية والتجار والزراعيين.

١٥ - الطلب الى المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بدعم وتقوية المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الزراعة بالقيام بمسح وحصر لهذه المؤسسات للتعرف على مهامها ومجالات عملها وامكانياتها للمساعدة في الوصول الى صيغة عملية للتعامل معها ومساعدتها في تطوير ادائها والعمل على وضع أسس فعالة تضمن التنسيق فيما بينها.

١٦ - اجراء دراسة لتقييم الامكانيات المتاحة لزيادة الصادرات الى الاسواق العربية والاوربية وضمان منافسة المنتجات الزراعية في الاسواق الخارجية.

١٧ - الطلب من المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بتمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، خاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

٢٠ - انشاء مكتب لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في القدس أسوة بالمنظمات الدولية الأخرى، ليتم من خلاله تقديم المساعدات الفنية للقطاع الزراعي الفلسطيني في الأرض المحتلة.

الكشاف السنوي لمجلة



للعام ١٩٩١

إعداد: أمل عبد القادر شحاده

مقدمة

خدمة للباحثين والمهتمين بمقالات (صامد الإقتصادي) واستكمالاً للكشافات السابقة للمجلة نقوم في هذا العدد بإصدار الكشاف السنوي للعام ١٩٩١. يغطي هذا الكشاف السنة (الثالثة عشرة) متضمناً الأعداد من (٨٣-٨٦) والصادرة خلال العام ١٩٩١.

- أعدت قائمة هجائية بالوصفات المستخدمة.
 - رتبّت المداخل هجائياً مع إهمال أداة التعريف (ال) أينما وردت.
 - مدخل المؤلفين حسب اسم العائلة.
 - اشتمل الكشاف على مداخل ثلاثة هي: الموضوعات، المؤلفين، العناوين.
 - تتضمن عناصر الوصف الببليوغرافي للمدخل:
 - مؤلف أو مراجع المقال
 - عنوان المقال بلغة النص.
 - رمز العدد ويرمز إليه بالرمز (ع).
 - الأشهر التي صدر فيها العدد.
 - الصفحات من بدء المقال وتكون مسبقة بالرمز (ص).
- أمل أن يكون هذا الكشاف قد حقق الفائدة المرجوة والله ولي التوفيق

* راجع الأعداد (٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٧١، ٧٥، ٧٩، ٨٣) من مجلة (صامد الإقتصادي).

بمضاعفة الجهود لزيادة العون المالي والفني والمادي اللازم لتنمية وضع الزراعة المتردي في الأراضي المحتلة جراء القيود والمعوقات الاقتصادية والسياسية المفروضة في ظل الاحتلال، ولتمكين قطاع الزراعة على الاستمرار في أداء دوره الاستراتيجي كمحرك أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني ومصدر رئيسي للعمالة والاعاشة والاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان.

١٤ - العمل على إنشاء جهاز وطني للزراعة يناط به مهمة وضع السياسات والخطط والبرامج والأولويات والتنسيق والتنظيم، ويمكن تكوين هذا الجهاز من ممثلين عن التعاونيات والاتحادات والمنظمات الشعبية واللجان المحلية والتجار والزراعيين.

١٥ - الطلب الى المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بدعم وتقوية المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الزراعة بالقيام بمسح وحصر لهذه المؤسسات للتعرف على مهامها ومجالات عملها وامكانياتها للمساعدة في الوصول الى صيغة عملية للتعامل معها ومساعدتها في تطوير ادائها والعمل على وضع أسس فعالة تضمن التنسيق فيما بينها.

١٦ - اجراء دراسة لتقييم الامكانيات المتاحة لزيادة الصادرات الى الاسواق العربية والاوربية وضمان منافسة المنتجات الزراعية في الاسواق الخارجية.

١٧ - الطلب من المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بتمويل التنمية الزراعية والاقتصادية، خاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

٢٠ - انشاء مكتب لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة في القدس أسوة بالمنظمات الدولية الأخرى، ليتم من خلاله تقديم المساعدات الفنية للقطاع الزراعي الفلسطيني في الأرض المحتلة.

قائمة الواصفات

الآثار الإسلامية	الجمعيات الخيرية	قرارات الامم المتحدة
ابو علاء، احمد - مقابلات	الجوانب الاقتصادية	اللاجئون الفلسطينيون
ابو عمار - خطب	الجوانب الثقافية	قطاع غزة
ادب الاطفال	الحركات السياسية	كشافات
الادب الفلسطيني	حركات التحرير الوطني	مؤسسات وطنية - فلسطين
ازمة الخليج	حقوق الطفل	مؤسسة صامد - مشاريع
الاطفال - فلسطين	الحفريات اثرية	مؤسسة صامد - معارض
الاطفال اللاجئين الفلسطينيين	الخدمات الصحية	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الاتجاهات السكانية	الدولة الفلسطينية	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
الاتحاد السوفياتي	رعاية الطفل	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - سورية
الاحصاءات الديموغرافية	رياض الاطفال	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - لبنان
احصاءات تربية	الزراعة	مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - مصر
الارهاب - الكيان الصهيوني	السكان	المدن - فلسطين
اساءة معاملة الاطفال	السياسة الاقتصادية - الكيان الصهيوني	المرأة العاملة
الاستيطان	السياسة الحكومية - الكيان الصهيوني	مشاريع السلام
الاشتراكية	الشهداء	المعارك
اقتصاد - فلسطين	صامد الاقتصادي - كشافات	المعالم التاريخية
اقتصاد - الكيان الصهيوني	الضفة الغربية	مقاومة الاحتلال
الانتاج الزراعي	الظروف الاجتماعية	ممارسات تعسفية
الانتفاضة الفلسطينية	الظروف السياسية	المناطق العربية المحتلة
البانتوسنات	الظروف الصحية	المنتجات الحيوانية
بنوك - فلسطين	العرب - الكيان الصهيوني	لمنتجات الزراعية
التحليل الديموغرافي	عرض وتحليل الكتب	منظمة التحرير الفلسطينية
التربية	علاقات اقتصادية	منظمة التحرير الفلسطينية - اجتماعات
تسوية الزراعات	الفلسطينيون	منظمة التحرير الفلسطينية - مؤتمرات
تشغيل الاحداث	عمل وعمال - فلسطين	الموت غير الطبيعي
التعليم الابتدائي	غزة - تاريخ - الانتداب البريطاني	موسوعات
التعليم المهني	الفلسطينيون في سورية	المياه
التعليم - فلسطين	الفلسطينيون في العراق	نقابات
التوزيع السكاني	الفلسطينيون في لبنان	النساء الفلسطينيات
توفير الرعاية الصحية	الفلسطينيون في مصر	الهوية القومية - فلسطين
ثمار الحمضيات	القدس	الهيكل الاقتصادي - الكيان الصهيوني
الثقافة	القدس - ببلوغرافيات	وثائق
الثقافة - فلسطين	القدس - تاريخ	اليهود
	القرارات	

كشاف المؤلفين

للفلسطينيين جراء أزمة الخليج - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٨٧ - ١٩٩.

الاقتتاحية - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٤ - ١١.
الاقتتاحية - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٤ - ٩.
الاقتتاحية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٤ - ٩.

ابو عون، جودت
دور الطفل الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٥٠ - ٦٢.

المخيمات الفلسطينية الارث النضالي والدور الفاعل في الانتفاضة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٥٥ - ٧٨.

احمد، ناصر يوسف
القصص الفلسطينية المكتوب للأطفال - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٥٨ - ٢٦٥.

اسعد، منى
الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، عرض لتقرير الأمم المتحدة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢١٧ - ٢٢١.

موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٣٩ - ٥١.

ابراهيم، هناء (عرض وتحليل)
التعليم الفلسطيني أيهدد أمن اسرائيل؟ - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٧١ - ٢٨٠.

عروبة بيت المقدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٦٢ - ٢٧٢.

بلادة، كمال
شهادة الأرقياء - أطفال فلسطين يعيدون خلق عالمهم - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

آغا، وفاء (عرض وتحليل)
الفلسطينيون - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٣٦ - ٢٤١.

القدس في العهد المملوكي - ع ٨٥ (٠٧-٠٩) - ص ٢٥٠ - ٢٦١.

ابو الرب، إياد
الجمعيات الخيرية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٣ - ٢٨٨.

ابو الرب، مجدولين (عرض وتحليل)
قصة مدينة القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٤٢ - ٢٤٩.

القصص الفلسطينية المكتوب للأطفال - ع ٨٦ (١٠-١٢) - ص ٢٥٨ - ٢٦٥.

ابو العلا، حسين
المخيم: قراءة تاريخية (حالة دراسية لمخيم برج البراجنة في بيروت) - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٠٩ - ١٢٥.

ابو شكر، عبد الفتاح
ملاح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل، القسم الأول: الانفاق العسكري، قطاع الزراعة، الصناعة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٢٩ - ١٥٨.

ابو صبيح، عمران
حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٠٠ - ١١٤.

ابو علاء، احمد
مذكرة المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف. حول: الخسائر الاقتصادية

مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية
ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٣٤ - ١٤٧

الزيادي، راضية (حوار)

ابو علاء مسؤول الاقتصاد الفلسطيني «للشروق»
التونسية: الفلسطينيون أكبر المتضررين مادياً من أزمة
الخليج - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٢ - ٢٦٥

سارة، فايز

اطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨

الانتفاضة بعد ثلاث سنوات قراءة في محصلة القمع
الاسرائيلي في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٥٩ - ٦٧

ستيوارت، انقوني

بانتوستان غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٩ - ٢٩٨

سكجها، باسم

الاخ ابو علاء لجريدة آخر خبر الاردنية اقتصاد
الداخل في وضع مأساوي - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٩٢ - ٢٩٦

سلمان، محمد

موقع غزة في التاريخ حتى نهاية الانتداب البريطاني
ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٦١ - ٢٧٤

المعارك الحربية حول القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٤ - ٣٨

السهي، نبيل

مؤشرات سكانية لواقع الطفل الفلسطيني في فلسطين
المحتلة ١٩٤٨ - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٢٠ - ١٢٨

السواحري، خليل (عرض وتحليل)

التغير الديمغرافي في مدينة القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٠ -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٣٥ - ٢٤١

جرادات، ياسر

معالم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس
الشريف - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٨٠ - ٩٢

الجزايري، باسمه

القدس.. وقرارات الامم المتحدة - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) -
ص ١١٥ - ١٢٦

الجعفري، وليد (عرض وتحليل)

موسوعة المخيمات الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ٢٢٤ - ٢٢٨

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية، بيروت

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات
الفلسطينية في لبنان - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ - ٢١٦

حداد، سحر

اقامة الدولة الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ٢٤٢ - ٢٤٥

حسين، محمود

الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ٨١ - ٩٢

خليل، سمير سلامة

الايضاح الصحية للطفل الفلسطيني تحت الاحتلال
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٧٨ - ٨٧

الحسيني، اسحق موسى

عروبة بيت المقدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٦٢ - ٢٧٢

الدروبي، احمد

بنك فلسطين في غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٠٥ - ٢١٩

الزرو، نواف

القدس في السياسة الرسمية الاسرائيلية - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٢١ - ٢٢٦

سيغال، جيروم م.

اقامة الدولة الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ٢٤٢ - ٢٤٥

شاهين، احمد عمر

مخيم كندا: مأساة التمزق بين الوطن والشتات -
ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٠٠ - ٢٠٤

الحياة الثقافية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٢٧٥ - ٢٨٢

شحادا، حسام

الاجراءات الصهيونية حيال مياه قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٦٧ - ١٨٢

شحادا، أمل

ببليوغرافيا القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٣٠٨ - ٢٢٠

الكشاف السنوي لمجلة صامد الاقتصادي للعام
١٩٩٠ - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ٢٧٥ - ٣٠٣

شهياي، غسان

الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ٦٨ - ٨٠

القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ١٣٩ - ١٥٢

العمل والعمال في المخيم الفلسطيني - ع ٨٣
(٠٣-٠١) - ص ٢٢٩ - ٢٣٥

مآزق التعليم الابتدائي تحت الاحتلال الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٨٨ - ١٠٢

الصوباني، صلاح

المعالم الرئيسية لاوضاع مخيمات اللاجئين في
الضفة الفلسطينية المحتلة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢ - ٣٧

اوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين -
ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٤٢ - ١٥٧

الايضاح الديمغرافية في مدينة القدس تحت
الاحتلال الاسرائيلي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ - ١٧٢

الصوراني، غازي

قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٥٦ الاوضاع الاجتماعية
والسياسية - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٢ - ٢٩

صيام، وليد

الثروة الحيوانية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٩٣ - ٩٩

ضمرة، يوسف

جيل الانتفاضة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٥٢ - ٢٥٧

العباسي، نظام

قراءة في الحركة الاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة
الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٧٤ - ١٨٦

القدس في التاريخ - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٠ - ٢٣

عبدالحق، يوسف

تشغيل الاحداث في الاراضي الفلسطينية المحتلة -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٩ - ٢٤٢

معالم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس
الشريف - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٨٠ - ٩٢

عرفات، ياسر

رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الى
عمال صامد.. عمال فلسطين بمناسبة الذكرى الحادية
والعشرين لتأسيس صامد - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٤ - ١١

عزمي، انتصار

الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٥٨ - ١٦٦

الاستيطان اليهودي في القدس، الاحزمة والبؤر --
٨٥ع (٠٩-٠٧) -- ص ١٩٤ - ٢٠٧.

دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل
الفلسطيني -- ٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ١٠٣ - ١١٩

مخيمات قطاع غزة تاريخ من المعاناة ومقاومة
الاحتلال -- ٨٣ع (٠٣-٠١) -- ص ٣٨ - ٥٤

عطليا، أمين
الواقع الديموغرافي والتوزيع السكاني لفلسطين
قطاع غزة -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ١٨٣ - ١٩٣.

علي، علي السيد
القدس في العهد المملوكي -- ٨٥ع (٠٩-٠٧) --
ص ٢٥٠ - ٢٦١.

العملة، عمرو
ندوة تحليل بيانات المسح الشامل للفلسطينيين في
لبنان -- ٨٣ع (٠٣-٠١) -- ص ٢٤٦ - ٢٥٧.

غراهام، سارة
الفلسطينيون -- ٨٣ع (٠٣-٠١) -- ص ٢٣٦ -
٢٤١

الفرحان، يحيى
قصة مدينة القدس -- ٨٥ع (٠٩-٠٧) -- ص ٢٤٢ --
٢٤٩.

قدسية، ليبي عبد السلام
موسوعة المخيمات الفلسطينية -- ٨٣ع (٠٣-٠١) --
ص ٢٢٤ - ٢٢٨.

القطب، سمر (عرض وتحليل)
بانتوستان غزة -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ٢٨٩ -
٢٩٨

الكليد، احمد

تنشئة الطفل الفلسطيني في الشتات دراسة في آثار
اللجوء على الثقافة السياسية للناشئة الفلسطينية -- ٨٦ع
(١٢-١٠) -- ص ١٠ - ٤٩.

القدس في خضم الانتفاضة الشعبية: خلفيات وأبعاد
-- ٨٥ع (٠٩-٠٧) -- ص ٥٢ - ٧٩.

الكريدي، عماد
الأوضاع الصحية في قطاع غزة -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) --
ص ١٣٢ - ١٤١.

كياي، ماجد
ازمة الخليج وأثرها على الاقتصاديين الفلسطينيين
والاسرائيلي -- ٨٣ع (٠٣-٠١) -- ص ١٦٠ - ١٧٣.

التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول قطاع غزة
منذ حرب حزيران وحتى الانتفاضة -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) --
ص ٤٧ - ٥٨.

لوك، ريتشارد
بانتوستان غزة -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ٢٨٩ -
٢٩٨.

ماضي، يوسف
الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيم عين الحلوة - لبنان -- ٨٣ع
(٠٣-٠١) -- ص ١٢٦ - ١٣٣.

الفلسطينيون في العراق الخصائص الديموغرافية
والاقتصادية والاجتماعية -- ٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ٢٥٢ --
٢٦٠.

المدني، رشاد
قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة -- ٨٤ع
(٠٦-٠٤) -- ص ١١٥ - ١٣١.

مركز القدس للاعلام والاتصالات

التعليم الفلسطيني أيهدد أمن اسرائيل؟ -- ٨٦ع
(١٢-١٠) -- ص ٢٧١ - ٢٨٠.

المشايع، محمد

السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في
القدس -- ٨٥ع (٠٩-٠٧) -- ص ٢٢٧ - ٢٣٤.

مفدس، هاني

العمل والعمال في المخيم الفلسطيني -- ٨٣ع
(٠٣-٠١) -- ص ٢٢٩ - ٢٣٥.

منسي، كامل

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن -- ٨٣ع
(٠٣-٠١) -- ص ٧٩ - ٩٦.

التعليم في القدس التطور التاريخي.. والواقع في ظل
الاحتلال -- ٨٥ع (٠٩-٠٧) -- ص ١٧٤ - ١٩٣.

رياض الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة -- ٨٦ع
(١٢-١٠) -- ص ٢٤٣ - ٢٥١.

منصور، سيلفي

جيل الانتفاضة -- ٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ٢٥٢ -
٢٥٧.

ميعاري، محمود

مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في اسرائيل --
٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ١٧٧ - ١٨٣.

نافع، جمال

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في
ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة -- ٨٣ع (٠٣-٠١) --
ص ١٤٨ - ١٥٩.

نجم، رائف

حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين -- ٨٥ع
(٠٩-٠٧) -- ص ٩٣ - ١١٤.

نيكسون، آن اليزابيث

نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة -- ٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ٦٣ --
٧٧.

ياسين، عبدالقادر

أوضاع اليهود في الاتحاد السوفياتي في ظل
الاشتراكية -- ٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ١٥٩ - ١٧٦.

الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٨٧ --
٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ٣٠ - ٤٦.

ياسين عبدالقادر (عرض وتحليل)

شهادة الاوفياء: اطفال فلسطين يعيدون خلق عالمهم
-- ٨٦ع (١٢-١٠) -- ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

يونس، احمد

الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيمات سورية -- ٨٣ع (٠٣-٠١) --
ص ٩٧ - ١٠٨.

الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة --
٨٤ع (٠٦-٠٤) -- ص ١٩٤ - ٢٠٤.

اليوسف، اكرم

صورة المخيم في الادب الفلسطيني -- ٨٣ع
(٠٣-٠١) -- ص ٢١٥ - ٢٢٣.

كشاف العناوين

- الأوضاع الصحية للطفل الفلسطيني تحت الاحتلال -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٧٨ - ٨٧

- أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٤٢ - ١٥٧

- أوضاع اليهود في الإتحاد السوفييتي في ظل الاشتراكية
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٥٩ - ١٧٦

- الاجراءات الصهيونية حيال مياه قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٦٧ - ١٨٢

- الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤)
- ص ١٥٨ - ١٦٦

- الاستيطان اليهودي في القدس، الاحزمة والبؤر - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ١٩٤ - ٢٠٧

- الاعلان العالمي لحقوق الطفل - ع ٨٦ (١٢-١٠) -
ص ٢٨١ - ٢٨٢

- الافتتاحية - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٤ - ١١
- الافتتاحية - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٤ - ٩
- الافتتاحية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٤ - ٩

- اقامة الدولة الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٤٢ -
٢٤٥

- الانتفاضة بعد ثلاث سنوات قراءة في محصلة القمع
الاسرائيلي في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٥٩ -
٦٧

- الانتفاضة والتطورات الاقتصادية في الاراضي
الفلسطينية المحتلة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٢٠ -
٢٥١

- بانتوستان غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٩ - ٢٩٨

ابو علاء في حديث لمجلة «الجيل» ابو علاء في حديث
لمجلة «الجيل» نعم نملك مقومات الدولة - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٧٤ - ٢٧٦

ابو علاء مسؤول الاقتصاد الفلسطيني «لشروق»
التونسية الفلسطينيون أكبر المتضررين مادياً من أزمة
الخليج - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٢ - ٢٦٥

الاخ ابو علاء لجريدة آخر خبر الاردنية اقتصاد الداخل
في وضع مأساوي - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٩٢ -
٢٩٦

- أزمة الخليج وأثرها على الاقتصاديين الفلسطيني
والاسرائيلي - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٦٠ - ١٧٣

- أطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨

- الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، عرض لتقرير
الأمم المتحدة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢١٧ - ٢٢١

- أوضاع الاطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة، عرض
لتقرير مؤسسة انقاذ الطفل - ع ٨٦ (١٢-١٠) -
ص ٢٢٢ - ٢٢٣

- الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيمات سورية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ٩٧ - ١٠٨

- الأوضاع الديموغرافية في مدينة القدس تحت الاحتلال
الاسرائيلي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ - ١٧٣

- الأوضاع الصحية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤)
ص ١٣٢ - ١٤١

- بيليوغرافيا القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٠٨ -
٢٢٠

- بنك فلسطين في غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٠٥ -
٢١٩

- بيان صادر عن الامانة العامة لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية بمناسبة دخول الانتفاضة عامها
الرابع - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٨

- تشغيل الأحداث في الاراضي الفلسطينية المحتلة - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٣٩ - ٢٤٢

- التصورات والمشايير الاسرائيلية حول قطاع غزة منذ
حرب حزيران وحتى الانتفاضة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٤٧ - ٥٨

- تطويرات جديدة لمشايير «صامد» في القارة الافريقية -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٨٦ - ٢٨٨

- التعليم الفلسطيني ابهدد أمن اسرائيل؟ - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٧١ - ٢٨٠

- التعليم في القدس التطور التاريخي.. والواقع في ظل
الاحتلال - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٧٤ - ١٩٣

- التغير الديمغرافي في مدينة القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٠ -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٣٥ - ٢٤١

- تنشئة الطفل الفلسطيني في الشتات دراسة في آثار
اللجوء على الثقافة السياسية للناشئة الفلسطينيين -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٠ - ٤٩

- الثروة الحيوانية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٩٣ - ٩٩

- الجمعيات الخيرية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٢٨٣ - ٢٨٨

- جناحان لفلسطين وصامد في معرض طوكيو التجاري
الدولي التاسع عشر - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٩٩ -
٣٠٢

- جيل الانتفاضة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٥٢ - ٢٥٧

- الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٨٧ - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ٣٠ - ٤٦

- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في ضوء
قرارات هيئة الأمم المتحدة - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ١٤٨ -
١٥٩

- حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٩٣ - ١١٤

- حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ع ٨٤ (٠٦-٠٤)
- ص ١٠٠ - ١١٤

- الحياة الثقافية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٢٧٥ - ٢٨٢

- الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٩٤ - ٢٠٤

- الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيم عين الحلوة - لبنان - ع ٨٣
(٠٣-٠١) - ص ١٢٦ - ١٣٣

- دور الطفل الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٥٠ - ٦٢

- دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل
الفلسطيني - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٠٣ - ١١٩

- رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الى عمال
صامد.. عمال فلسطين بمناسبة الذكرى الحادية
والعشرين لتأسيس صامد - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٤ -
١١

- رسالة من الاخ ابوعمار الى السيد بيريز ديكيولار حول
الخسائر المادية للفلسطينيين في الكويت - ع ٨٣
(٢٠٠١) - ص ٢٦٠ - ٢٦١.
- رياض الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٤٣ - ٢٥١.
- الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ٨١ - ٩٢.
- السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في
القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٢٧ - ٢٣٤.
- شهادة الاوفياء: أطفال فلسطين يعيدون خلق عالمهم -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٦٦ - ٢٧٠.
- شهداء الانتفاضة من الاطفال الفلسطينيين - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٨٣ - ٢٨٩.
- صامد تشارك في المعرض الاسلامي الرابع - ع ٨٣
(٢٠٠١) - ص ٢٧٥.
- صورة المخيم في الادب الفلسطيني - ع ٨٣ (٢٠٠١)
- ص ٢١٥ - ٢٢٣.
- الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ٦٨ - ٨٠.
- عروبة بيت المقدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٦٢ -
٢٧٢.
- العمل والعمال في المخيم الفلسطيني - ع ٨٣ (٢٠٠١)
- ص ٢٢٩ - ٢٣٥.
- العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات
الفلسطينية في لبنان - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ -
٢١٦.
- فلسطين تشارك في أعمال المجلس الاقتصادي
والاجتماعي للأمم المتحدة وعدد من اللقاءات العربية
والدولية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٩٩ - ٣٠٣.
- الفلسطينيون - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٣٦ - ٢٤١.
- الفلسطينيون في العراق الخصائص الديمغرافية
والاقتصادية والاجتماعية - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٢٥٢ -
٢٦٠.
- القدس.. قرارات الأمم المتحدة - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) -
ص ١١٥ - ١٢٦.
- القدس في التاريخ - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٠ - ٢٣.
- القدس في خضم الانتفاضة الشعبية: خلفيات وأبعاد -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٥٢ - ٧٩.
- القدس في السياسة الرسمية الاسرائيلية - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٢١ - ٢٢٦.
- القدس في العهد المملوكي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) -
ص ٢٥٠ - ٢٦١.
- القدس في القرارات والمشاريع الدولية - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ١٢٧ - ١٣٨.
- القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ١٣٩ - ١٥٢.
- قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ١١٥ - ١٣١.
- قراءة في الحركة الاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة
الفلسطينية - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٧٤ - ١٨٦.
- قرارات لدعم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب
الفلسطيني - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٧٠ - ٢٧٤.
- قصة مدينة القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٤٢ -
٢٤٩.
- القصص الفلسطينية المكتوب للأطفال - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٥٨ - ٢٦٥.
- قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٥٦ الاوضاع الاجتماعية
والسياسية - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ١٢ - ٢٩.
- الكشاف السنوي لمجلس صامد الاقتصادي للعام
١٩٩٠ - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٧٥ - ٣٠٣.
- مآزق التعليم الابتدائي تحت الاحتلال الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٨٨ - ١٠٢.
- مؤشرات سكانية لواقع الطفل الفلسطيني في فلسطين
المحتلة ١٩٤٨ - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٢٠ - ١٢٨.
- محادثات فلسطينية مع عدد من الدول الاوروبية -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٨٢ - ٢٨٥.
- المخيم: قراءة تاريخية (حالة دراسة لمخيم برج البراجنة
في بيروت) - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٠٩ - ١٢٥.
- مخيم كندا: مأساة التمزق بين الوطن والشتات - ع ٨٣
(٢٠٠١) - ص ٢٠٠ - ٢٠٤.
- مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن - ع ٨٣
(٢٠٠١) - ص ٧٩ - ٩٦.
- المخيمات الفلسطينية الارث النضالي والدور الفاعل في
الانتفاضة - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٥٥ - ٧٨.
- مخيمات قطاع غزة: تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال
- ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٣٨ - ٥٤.
- مذكرة المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية
والتخطيط في م.ت.ف. حول: الخسائر الاقتصادية
للفلسطينيين جراء أزمة الخليج - ع ٨٣ (٢٠٠١) -
ص ١٨٧ - ١٩٩.
- مشاركة دولة فلسطين في عدد من المؤتمرات... - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٩٣ - ٢٩٨.
- مشاركة دولة فلسطين في معرض قبرص الدولي - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٣٠٤.
- المشاركة في اجتماعات مجلس منظمة الأغذية والزراعة
الدولية - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٣٠٣.
- المشاركة في اجتماع مجلس المحافظين للبنك الاسلامي
وعدد من الاجتماعات العربية والدولية - ع ٨٥ (٠٩-٠٧)
- ص ٢٨٩ - ٢٩٣.
- مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية -
ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٣٤ - ١٤٧.
- المعارك الحربية حول القدس - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) -
ص ٢٤ - ٣٨.
- المعالم الرئيسية للاوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة
الفلسطينية المحتلة - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٢ - ٢٧.
- معالم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس
الشريف - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٨٠ - ٩٢.
- مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في اسرائيل -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٧٧ - ١٨٣.
- ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل، القسم الاول.
الانفاق العسكري، قطاع الزراعة، الصناعة - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ١٢٩ - ١٥٨.
- موسوعة المخيمات الفلسطينية - ع ٨٣ (٢٠٠١) -
ص ٢٢٤ - ٢٢٨.

- ٢٨٨ -

- موقع غزة في التاريخ حتى نهاية الانتداب البريطاني -
ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٦١ - ٢٧٤.

- موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ -
١٩٤٨ ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٣٩ - ٥١.

- ندوة تحليل بيانات المسح الشامل للفلسطينيين في لبنان
ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٤٦ - ٢٥٧.

- نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٦٣ -
٧٧.

- الواقع الديموغرافي والتوزيع السكاني لفلسطيني قطاع
غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٨٣ - ١٩٣.

كشاف الموضوعات

الاثار الاسلامية

نجم، رائف
حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٩٣ - ١١٤.

ابو علاء، أحمد - مقابلات
ابو علاء في حديث لمجلة «الجيل» ابو علاء في حديث
لمجلة «الجيل»: نعم نملك مقومات الدولة - ع ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

الزيادي، راضية (حوار)
ابو علاء مسؤول الاقتصاد الفلسطيني «للسروق»
التونسية: الفلسطينيون أكبر المتضررين مادياً من أزمة
الخليج - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٢ - ٢٦٥.

سكجها، باسم
الاخ ابو علاء لجريدة آخر خبر الاردنية اقتصاد
الداخل في وضع مأساوي - ع ٨٦ (١٢-١٠) -
ص ٢٩٢ - ٢٩٦.

ابو عمار - خطاب

عرفات، ياسر
رسالة الاخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الى
عمال صامد.. عمال فلسطين بمناسبة الذكرى الحادية
والعشرين لتأسيس صامد - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٤ -
١١.

ادب الاطفال

احمد، ناصر يوسف
القصص الفلسطينية المكتوب للأطفال - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٥٨ - ٢٦٥.

الادب الفلسطيني

اليوسف، اكرم
صورة المخيم في الادب الفلسطيني - ع ٨٣
(٠٣-٠١) - ص ٢١٥ - ٢٢٣.

أزمة الخليج

ابو علاء، احمد
الافتتاحية - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٤ - ١١.

كيالي، ماجد
أزمة الخليج وأثرها على الاقتصاديين الفلسطينيين
والاسرائيلي - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٦٠ - ١٧٣.

الاطفال - فلسطين

ابو علاء، احمد
الافتتاحية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٤ - ٩.

ابو عون، جودت
دور الطفل الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٥٠ - ٦٢.

أسعد، منى
الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، عرض
لتقرير الامم المتحدة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢١٧ -
٢٢١.

أوضاع الاطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة،
عرض لتقرير مؤسسة انقاذ الطفل - ع ٨٦ (١٢-١٠) -
ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

بلاطة، كمال
شهادة الأوفياء: أطفال فلسطين يعيدون خلق عالمهم
- ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

سارة، فايز
اطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨.

السهي، نبيل
مؤشرات سكانية لواقع الطفل الفلسطيني في فلسطين
المحتلة ١٩٤٨ - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٢٠ - ١٢٨.

شهداء الانتفاضة من الاطفال الفلسطينيين - ع ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٨٣ - ٢٨٩.

خليل، سمير سلامة
الاطفال الصحية للطفل الفلسطيني تحت الاحتلال
- ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٧٨ - ٨٧.

عزمي، انتصار
دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل
الفلسطيني - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٠٣ - ١١٩.

نيكسون، آن اليزابيث
نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٦٣ -
٧٧.

الاطفال اللاجئين الفلسطينيين

الكايد، احمد
تنشئة الطفل الفلسطيني في الشتات دراسة في آثار
اللجوء على الثقافة السياسية الناشئة الفلسطينيين -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٠ - ٤٩.

الامم المتحدة

أسعد، منى
الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، عرض
لتقرير الامم المتحدة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢١٧ -
٢٢١.

الجزائري، باسم
القدس.. قرارات الامم المتحدة - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) -
ص ١١٥ - ١٢٦.

نافع، جمال
حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في
ضوء قرارات هيئة الامم المتحدة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ١٤٨ - ١٥٩.

الاتجاهات السكانية

الصوياني، صلاح
الاطفال الديمغرافية في مدينة القدس تحت
الاحتلال الاسرائيلي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ -
١٧٢.

الاتحاد السوفياتي

أوضاع اليهود في الاتحاد السوفياتي في ظل
الاشتراكية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٥٩ - ١٧٦.

الاحصاءات الديموغرافية

السواحري، خليل
التغير الديمغرافي في مدينة القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٠ -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٣٥ - ٢٤١.

احصاءات تربوية

المدني، رشاد
قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١١٥ - ١٢١.

الارهاب - الكيان الصهيوني

سارة، فايز
اطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨.

اساءة معاملة الاطفال

نيكسون، آن اليزابيث
نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة - ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٦٣
٧٧ -

اوضاع الاطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة،
عرض لتقرير مؤسسة انقاذ الطفل - ع ٨٦ (١٣-١٠) -
ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

الاستيطان

الصوياني، صلاح
الاضاع الديمغرافية في مدينة القدس تحت
الاحتلال الاسرائيلي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ -
١٧٣

عزمي، انتصار
الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٥٨ - ١٦٦.

عزمي، انتصار
الاستيطان اليهودي في القدس، الاحزمة والبؤر -
ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٩٤ - ٢٠٧.

الاشتراكية

ياسين، عبدالقادر
اوضاع اليهود في الاتحاد السوفياتي في ظل
الاشتراكية - ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ١٥٩ - ١٧٦.

اقتصاد - فلسطين

كيالي، ماجد
ازمة الخليج واثرها على الاقتصاديين الفلسطيني
والاسرائيلي - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ١٦٠ - ١٧٣.

الانتفاضة والتطورات الاقتصادية في الاراضي
الفلسطينية المحتلة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٢٠ -
٢٥١.

اقتصاد - الكيان الصهيوني

ابو شكر، عبدالفتاح
ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل، القسم
الاول: الانفاق العسكري، قطاع الزراعة، الصناعة -
ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ١٢٩ - ١٥٨.

كيالي، ماجد
ازمة الخليج واثرها على الاقتصاديين الفلسطيني
والاسرائيلي - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ١٦٠ - ١٧٣.

الانتاج الزراعي

ابوصبيح، عمران
حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١٠٠ - ١١٤.

حسين، محمود
الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ٨١ - ٩٢.

الانتفاضة الفلسطينية

ابوعلاء، احمد
الافتتاحية - ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٤ - ٩.

ابوعون، جودت
المخيمات الفلسطينية الارث النضالي والدور الفاعل
في الانتفاضة - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ٥٥ - ٧٨.

ابوعون، جودت
دور الطفل الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية -
ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٥٠ - ٦٢.

اوضاع الاطفال الفلسطينيين خلال الانتفاضة،
عرض لتقرير مؤسسة انقاذ الطفل - ع ٨٦ (١٣-١٠) -
ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

الانتفاضة والتطورات الاقتصادية في الاراضي
الفلسطينية المحتلة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٢٠ -
٢٥١.

بيان صادر عن الامانة العامة لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية بمناسبة دخول الانتفاضة عامها
الرابع - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٨.

سارة، فايز
اطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨.

سارة، فايز
الانتفاضة بعد ثلاث سنوات قراءة في محصلة القمع
الاسرائيلي في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٥٩ -
٦٧.

شهداء الانتفاضة من الاطفال الفلسطينيين - ع ٨٦
(١٣-١٠) - ص ٢٨٣ - ٢٨٩.

العباسي، نظام
قراءة في الحركة الاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة
الفلسطينية - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ١٧٤ - ١٨٦.

الكايد، احمد
القدس في خضم الانتفاضة الشعبية: خلفيات وابعاد
- ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٥٢ - ٧٩.

كيالي، ماجد
التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول قطاع غزة
منذ حرب حزيران وحتى الانتفاضة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) -
ص ٤٧ - ٥٨.

منصور، سيلفي
جيل الانتفاضة - ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٢٥٢ -
٢٥٧.

نيكسون، آن اليزابيث
نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة - ع ٨٦ (١٣-١٠) - ص ٦٣ -
٧٧.

البانثوستانات

لوك، ريتشارد
سنتوارت، انتوني
بانثوستان غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٩ -
٢٩٨.

بنوك - فلسطين

الدروبي، احمد
بنك فلسطين في غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٠٥ -
٢١٩.

التحليل الديموغرافي

الصوياني، صلاح
الاضاع الديمغرافية في مدينة القدس تحت
الاحتلال الاسرائيلي - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ -
١٧٣.

عطايا، امين
الواقع الديموغرافي والتوزيع السكاني لفلسطيني
قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٨٣ - ١٩٣.

العملة، عمرو
دوة تحليل بيانات المسح الشامل للفلسطينيين في
لبنان - ع ٨٢ (٠٣-٠١) - ص ٢٤٦ - ٢٥٧.

ماضي، يوسف
الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيم عين الحلوة - لبنان - ع ٨٢
(٠٣-٠١) - ص ١٢٦ - ١٣٣.

ماضي، يوسف
الفلسطينيون في العراق، الخصائص الديمغرافية
والاقتصادية والاجتماعية - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٥٢ -
٢٦٠.

يونس، احمد
الاضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيمات سورية - ع ٨٢ (٠٣-٠١) -
ص ٩٧ - ١٠٨.

القرية

المدني، رشاد
قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة - ع ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ١١٥ - ١٣١.

منسي، كامل

التعليم في القدس التطور التاريخي.. والواقع في ظل الاحتلال ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٧٤ - ١٩٣.

تسوية النزاعات

شهابي، غسان

القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٣٩ - ١٥٢.

تشغيل الاحداث

عبدالحق، يوسف

تشغيل الاحداث في الاراضي الفلسطينية المحتلة - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٢٣٩ - ٢٤٢.

التعليم الابتدائي

شهابي، غسان

مازق التعليم الابتدائي تحت الاحتلال الاسرائيلي - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٨٨ - ١٠٢.

التعليم المهني

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية. بيروت

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ١٨٤ - ٢١٦.

التعليم - فلسطين

مركز القدس للاعلام والاتصالات

التعليم الفلسطيني يهدد أمن اسرائيل؟ - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٢٧١ - ٢٨٠.

منسي، كامل

التعليم في القدس التطور التاريخي.. والواقع في ظل الاحتلال ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٧٤ - ١٩٣.

التوزيع السكاني

عطايا، أمين

الواقع الديموغرافي والتوزيع السكاني لفلسطيني قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٨٣ - ١٩٣.

توفير الرعاية الصحية

الكردي، عماد

الأوضاع الصحية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٢٢ - ١٤١.

ثمار الحمضيات

أبو صبيح، عمران

حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٠٠ - ١١٤.

الثقافة

شاهين، احمد عمر

الحياة الثقافية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٢٧٥ - ٢٨٢.

الكايد، احمد

تنشئة الطفل الفلسطيني في الشتات دراسة في آثار اللجوء على الثقافة السياسية للنشئة الفلسطينية - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ١٠ - ٤٩.

الجمعيات الخيرية

ابو الرب، إياد

الجمعيات الخيرية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٣ - ٢٨٨.

الجوانب الاقتصادية

يونس، احمد

الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٩٤ - ٢٠٤.

الجوانب الثقافية

شاهين، احمد عمر

الحياة الثقافية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٢٧٥ - ٢٨٢.

الحركات السياسية

ياسين، عبد القادر

الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٨٧ - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٣٠ - ٤٦.

حركات التحرير الوطني

أسعد مني

موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨ - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٣٩ - ٥١.

حقوق الطفل

الاعلان العالمي لحقوق الطفل - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٢٨١ - ٢٨٢.

الحفريات الاثرية

نجم، رائف

حماية الآثار والمقدسات العربية في فلسطين - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٩٣ - ١١٤.

الخدمات الصحية

الكردي، عماد

الأوضاع الصحية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٢٢ - ١٤١.

الدولة الفلسطينية

سيفال، جبروم م

اقامة الدولة الفلسطينية - ٨٣ع (٠٣-٠١) - ص ٢٤٢ - ٢٤٥.

رعاية الطفل

خليل، سمير سلامة

الأوضاع الصحية للطفل الفلسطيني تحت الاحتلال - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٧٨ - ٨٧.

عزمي، انتصار

دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل الفلسطيني - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ١٠٣ - ١١٩.

رياض الاطفال

منسي، كامل

رياض الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٢٤٣ - ٢٥١.

الزراعة

حسين، محمود

الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٨١ - ٩٢.

السكان

يونس، احمد

الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٩٤ - ٢٠٤.

السهي، نبيل

مؤشرات سكانية لواقع الطفل الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ١٢٠ - ١٢٨.

المشايع، محمد

السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٢٧ - ٢٣٤.

السياسة الاقتصادية - الكيان الصهيوني

عبدالحق، يوسف

جرادات، ياسر
معالم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في القدس الشريف - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٨٠ - ٩٢.

السياسة الحكومية - الكيان الصهيوني

المشايع، محمد

السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٢٧ - ٢٣٤.

الزرو، نواف

القدس في السياسة الرسمية الاسرائيلية - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٢١ - ٢٢٦.

الشهداء

شهداء الانتفاضة من الاطفال الفلسطينيين - ٨٦ع (١٢-١٠) - ص ٢٨٣ - ٢٨٩.

صامد الاقتصادي - كشافات

شهادة، أمل عبد القادر

الكشاف السنوي لمجلة صامد الاقتصادي للعام
١٩٩٠ - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٧٥ - ٣٠٣

الضفة الغربية

الصوياني، صلاح

المعالم الرئيسية لأوضاع مخيمات اللاجئين في
الضفة الفلسطينية المحتلة - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢ -
٣٧ -

مسي، كامل

رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة - ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٤٣ - ٢٥١

الظروف الاجتماعية

الصورياني، غازي

قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٥٦ الأوضاع الاجتماعية
والسياسة - ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٢ - ٢٩

الظروف السياسية

الصورياني، غازي

قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٥٦ الأوضاع الاجتماعية
والسياسة - ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٢ - ٢٩

الظروف الصحية

الكردي، عماد

الأوضاع الصحية في قطاع غزة - ٨٤ (٠٦-٠٤)
- ص ١٣٢ - ١٤١

العرب - الكيان الصهيوني

ميعاري، محمود

مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في إسرائيل -
٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٧٧ - ١٨٣

عرض وتحليل الكتب

احمد، ناصر يوسف

القصص الفلسطينية المكتوب للأطفال / عرض
وتحليل مجدولين أبو الرب - ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٥٨ -
٢٦٥ -

الحسيني، اسحق موسى

عروبة بيت المقدس / عرض وتحليل هناء ابراهيم -
٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٦٢ - ٢٧٢

بلاطة، كمال

شهادة الأوفياء: أطفال فلسطيني يعيدون خلق
عالمهم / عرض وتحليل عبد القادر ياسين - ٨٦
(١٢-١٠) - ص ٢٦٦ - ٢٧٠

سيغال، جبروم م.

اقامة الدولة الفلسطينية / عرض وتحليل سحر
حداد - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٤٢ - ٢٤٥

علي، علي السيد

القدس في العهد المملوكي / عرض وتحليل وفا آغا
- ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٥٠ - ٢٦١

غراهام، سارة

الفلسطينيون / عرض وتحليل وفاء آغا - ٨٣
(٠٣-٠١) - ص ٢٣٦ - ٢٤١

الفرحان، يحيى

قصة مدينة القدس / عرض وتحليل مجدولين أبو
الرب - ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٤٢ - ٢٤٩

قدسية، ليبي عبد السلام

موسوعة المخيمات الفلسطينية عرض وتحليل وليد
الجعفري - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٢٤ - ٢٢٨

لوك، ريتشارد

ستيفرات، أنتوني
باننستون غزة / عرض وتحليل سمر القطب -
٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٩ - ٢٩٨

مندس، هاني

العمل والعمال في المخيم الفلسطيني عرض وتحليل
غسان شهابي - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٢٩ - ٢٣٥

مركز القدس للإعلام والاتصالات

التعليم الفلسطيني / أيهدد أمن إسرائيل / عرض
وتحليل هناء ابراهيم - ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٧١ -
٢٨٠

منصور، سيلفي

جيل الانتفاضة / عرض وتحليل يوسف ضمرة -
٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٥٢ - ٢٥٧

علاقات اقتصادية

محادثات فلسطينية مع عدد من الدول الأوروبية - ٨٥
(٠٩-٠٧) - ص ٢٨٢ - ٢٨٥

عمل وعمال - فلسطين

عرفات، ياسر

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الى
عمال صامد.. عمال فلسطين بمناسبة الذكرى الحادية
والعشرين لتأسيس صامد - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٤ -
١١

مندس، هاني

العمل والعمال في المخيم الفلسطيني - ٨٣
(٠٣-٠١) - ص ٢٢٩ - ٢٣٥

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية، بيروت

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات
الفلسطينية في لبنان - ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ -
٢١٦

شهابي، غسان

الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - ٨٤
(٠٦-٠٤) - ص ٦٨ - ٨٠

غزة - تاريخ - الانتداب البريطاني

سلمان، محمد

موقع غزة في التاريخ حتى نهاية الانتداب البريطاني
- ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٦١ - ٢٧٤

الفلسطينيون

أبو علاء، احمد

مذكرة المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية
والتخطيط في م.ت.ف. حول: الخسائر الاقتصادية
للفلسطينيين جراء أزمة الخليج - ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ١٨٧ - ١٩٩

غراهام، سارة

الفلسطينيون - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٣٦ -
٢٤١

ميعاري، محمود

مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في إسرائيل -
٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٧٧ - ١٨٣

الفلسطينيون في سورية

يونس، أحمد

الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
للفلسطينيين في مخيمات سورية - ٨٣ (٠٣-٠١) -
ص ٩٧ - ١٠٨

الفلسطينيون في العراق

ماضي، يوسف

الفلسطينيون في العراق الخصائص الديمغرافية
والاقتصادية والاجتماعية - ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٥٢ -
٢٦٠

الفلسطينيون في لبنان

العملة، عمرو

ندوة تحليل بيانات المسح الشامل للفلسطينيين في
لبنان - ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٤٦ - ٢٥٧

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية، بيروت

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات
الفلسطينية في لبنان - ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ -
٢١٦

الفلسطينيون في مصر

شاهين، أحمد عمر

مخيم كندا: مأساة التمزق بين الوطن والشتات -
٨٣ع (٠٣-٠١) - ص ٢٠٠ - ٢٠٤.

القدس

أبو علاء، أحمد

الافتتاحية - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٩ - ٤.

أسعد، منى

موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ -
١٩٤٨ - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٣٩ - ٥١.

الجزائري، باسمه

القدس.. قرارات الأمم المتحدة - ٨٥ع (٠٩-٠٧) -
ص ١١٥ - ١٢٦.

الحسيني، أسحق موسى

عروبة بيت المقدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٦٢ -
٢٧٢.

الزرو، نواف

القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية - ٨٥ع
(٠٩-٠٧) - ص ٢٢١ - ٢٢٦.

السواحري، خليل

التغير الديمغرافي في مدينة القدس ١٩٦٧ - ١٩٩٠ -
٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٣٥ - ٢٤١.

الصوباني، صلاح

الأوضاع الديمغرافية في مدينة القدس تحت
الاحتلال الإسرائيلي - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٥٣ -
١٧٣.

الفرحان، يحيى

قصة مدينة القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٤٢ -
٢٤٩.

الكايد، أحمد

القدس في خضم الانتفاضة الشعبية. خلفيات وأبعاد
- ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٥٢ - ٧٩.

المشايخ محمد

السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين في
القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٢٧ - ٢٣٤.

سلمان، محمد

المعارك الحربية حول القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) -
ص ٢٤ - ٣٨.

شهابي، غسان

القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية - ٨٥ع
(٠٩-٠٧) - ص ١٣٩ - ١٥٢.

عبدالحق، يوسف

جرادات، ياسر
معالم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس
الشريف - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٨٠ - ٩٢.

عزمي، انتصار

الاستيطان اليهودي في القدس، الاحزمة والبؤر -
٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٩٤ - ٢٠٧.

القدس في القرارات والمشاريع الدولية - ٨٥ع

(٠٩-٠٧) - ص ١٢٧ - ١٣٨.

القدس - ببلوغرافيات

شحادة، أمل

ببلوغرافيا القدس - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ٢٠٨ -
٢٢٠.

القدس - تاريخ

العباسي، نظام

القدس في التاريخ - ٨٥ع (٠٩-٠٧) - ص ١٠ -
٢٣.

علي، علي السيد

القدس في العهد المملوكي - ٨٥ع (٠٩-٠٧) -
ص ٢٥٠ - ٢٦١.

القرارات

القدس في القرارات والمشاريع الدولية - ٨٥ع
(٠٩-٠٧) - ص ١٢٧ - ١٣٨.

قرارات الأمم المتحدة

نافع، جمال

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في
ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة - ٨٣ع (٠٣-٠١) -
ص ١٤٨ - ١٥٩.

الجزائري، باسمه

القدس.. قرارات الأمم المتحدة - ٨٥ع (٠٩-٠٧) -
ص ١١٥ - ١٢٦.

قطاع غزة

أبو الرب، إياد

الجمعيات الخيرية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) -
ص ٢٨٣ - ٢٨٨.

أبو صبيح، عمران

حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ١٠٠ - ١١٤.

أبو علاء، أحمد

الافتتاحية - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٤ - ١١.

الصوباني، صلاح

أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين -
٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٤٢ - ١٥٧.

الصوراني، غازي

قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٥٦ الأوضاع الاجتماعية
والسياسية - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ١٢ - ٢٩.

الكردى، عماد

الأوضاع الصحية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) -
ص ١٣٢ - ١٤١.

المدني، رشاد

قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ١١٥ - ١٣١.

حسين، محمود

الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ٨١ - ٩٢.

سارة، فايز

الانتفاضة بعد ثلاث سنوات قراءة في محصلة القمع
الاسرائيلي في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) - ص ٥٩ -
٦٧.

شاهين، أحمد عمر

الحياة الثقافية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) -
ص ٢٧٥ - ٢٨٢.

شحادة، حسام

الاجراءات الصهيونية حيال مياه قطاع غزة - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ١٦٧ - ١٨٢.

شهابي، غسان

الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ٦٨ - ٨٠.

صيام، وليد

الثروة الحيوانية في قطاع غزة - ٨٤ع (٠٦-٠٤) -
ص ٩٣ - ٩٩.

عزمي، انتصار

الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة - ٨٤ع
(٠٦-٠٤) - ص ١٥٨ - ١٦٦.

عزمي، انتصار

مخيمات قطاع غزة: تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٣٨ - ٥٤.

عطايا، أمين

الواقع الديموغرافي والتوزيع السكاني الفلسطيني قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٨٣ - ١٩٣.

كياي، ماجد

التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول قطاع غزة منذ حرب حزيران وحتى الانتفاضة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٤٧ - ٥٨.

لوك، ريتشارد

ستيوارت، أنتوني
بانتلستان غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٢٨٩ - ٢٩٨.

منسي، كامل

رياض الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٤٣ - ٢٥١.

ياسين، عبد القادر

الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٨٧ - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ٣٠ - ٤٦.

يونس، أحمد

الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٩٤ - ٢٠٤.

كشافات

شحادة، أمل عبد القادر

الكشاف السنوي مجلة صامد الاقتصادي للعام ١٩٩٠ - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٧٥ - ٣٠٣.

اللاجئون الفلسطينيون

المخيم: قراءة تاريخية (حالة دراسية لمخيم برج البراجنة في بيروت) - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٠٩ - ١٢٥.

أبو عون، جودت

المخيمات الفلسطينية الارث النضالي والدور الفاعل في الانتفاضة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٥٥ - ٧٨.

الصوباني، صلاح

اوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٤٢ - ١٥٧.

الصوباني، صلاح

المعالم الرئيسية لوضع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢ - ٣٧.

عزمي، انتصار

مخيمات قطاع غزة: تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٣٨ - ٥٤.

ماضي، يوسف

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في مخيم عين الحلوة - لبنان - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢٦ - ١٣٣.

منسي، كامل

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٧٩ - ٩٦.

نافع، جمال

حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في ضوء قرارات هيئة الامم المتحدة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٤٨ - ١٥٩.

مؤسسات وطنية - فلسطين

عزمي، انتصار

دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في تنمية الطفل الفلسطيني - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٠٣ - ١١٩.

مؤسسة صامد - مشاريع

تطويرات جديدة لمشاريع «صامد» في القارة الافريقية - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

مؤسسة صامد - معارض

صامد تشارك في المعرض الاسلامي الرابع - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٧٥.

جناحان لفلسطين وصامد في معرض طوكيو التجاري الدولي التاسع عشر - ع ٨٥ (٠٩-٠٧) - ص ٢٩٩ - ٣٠٢.

مشاركة دولة فلسطين في معرض قبرص الدولي - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٣٠٤.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بيان صادر عن الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٦٨.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

الصوباني، صلاح

المعالم الرئيسية لوضع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢ - ٣٧.

أبو عون، جودت

المخيمات الفلسطينية الارث النضالي والدور الفاعل في الانتفاضة - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٥٥ - ٧٨.

الزرو، نواف

مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢٤ - ١٤٧.

الصوباني، صلاح

اوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين - ع ٨٤ (٠٦-٠٤) - ص ١٤٢ - ١٥٧.

اليوسف، اكرم

صورة المخيم في الادب الفلسطيني - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢١٥ - ٢٢٣.

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية. بيروت

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ - ٢١٦.

عزمي، انتصار

مخيمات قطاع غزة: تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٣٨ - ٥٤.

قدسية، ليبي عبد السلام

موسوعة المخيمات الفلسطينية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٢٤ - ٢٢٨.

منديس، هاني

العمل والعمال في المخيم الفلسطيني - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٢٢٩ - ٢٣٥.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - الاردن

منسي، كامل

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٧٩ - ٩٦.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - سورية

يونس، أحمد

الاوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في مخيمات سورية - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ٩٧ - ١٠٨.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - لبنان

أبو العلا، حسين

المخيم: قراءة تاريخية (حالة دراسية لمخيم برج البراجنة في بيروت) - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٠٩ - ١٢٥.

ماضي، يوسف

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في مخيم عين الحلوة - لبنان - ع ٨٣ (٠٣-٠١) - ص ١٢٦ - ١٣٣.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين - مصر

شاهين، احمد عمر
مخيم كندا: مأساة التمزق بين الوطن والشتات -
ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٠٠ - ٢٠٤

المدن - فلسطين

أبو علاء، احمد
الافتتاحية - ع ٨٥ (٢٠٠٧) - ص ٤ - ٩

المرأة العاملة

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية. بيروت.
العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات
الفلسطينية في لبنان - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٨٤ - ٢١٦

مشاريع السلام

الزرو، نواف
مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية
ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٣٤ - ١٤٧

شهابي، غسان
القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية - ع ٨٥
(٢٠٠٧) - ص ١٣٩ - ١٥٢

كياي، ماجد

التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول قطاع غزة
منذ حرب حزيران وحتى الانتفاضة - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٤٧ - ٥٨

المعارك

سلمان، محمد
المعارك الحربية حول القدس - ع ٨٥ (٢٠٠٧) - ص ٢٤ - ٣٨

المعالم التاريخية

نجم، رائف
حماية الاثار والمقدسات العربية في فلسطين - ع ٨٥
(٢٠٠٧) - ص ٩٣ - ١١٤

مقاومة الاحتلال

اسعد، منى
موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ -
١٩٤٨ ع ٨٥ (٢٠٠٧) - ص ٣٩ - ٥١

عزمي، انتصار

مخيمات قطاع غزة: تاريخ من المعاناة ومقاومة
الاحتلال - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٣٨ - ٥٤

ممارسات تعسفية

سارة، فايز
اطفال الانتفاضة ضحايا الارهاب الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٤ - ٢٣٨

سارة، فايز

الانتفاضة بعد ثلاث سنوات قراءة في محصلة القمع
الاسرائيلي في قطاع غزة - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٥٩ - ٦٧

الزرو، نواف

مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات الفلسطينية
ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٣٤ - ١٤٧

المناطق العربية المحتلة

اسعد، منى
الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة، عرض
لتقرير الامم المتحدة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢١٧ - ٢٢١

السهي، نبيل

مؤشرات سكانية لواقع الطفل الفلسطيني في فلسطين
المحتلة ١٩٤٨ - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٢٠ - ١٢٨

الصوباني، صلاح

المعالم الرئيسية لأوضاع مخيمات اللاجئين في
الضفة الفلسطينية المحتلة - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٢ - ٣٧

شهابي، غسان

مأزق التعليم الابتدائي تحت الاحتلال الاسرائيلي -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٨٨ - ١٠٢

عبد الحق، يوسف

تشغيل الاحداث في الاراضي الفلسطينية المحتلة -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٣٩ - ٢٤٢

ميعاري، محمود

مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في اسرائيل -
ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ١٧٧ - ١٨٣

الانتفاضة والتطورات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية
المحتلة - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٢٢٠ - ٢٥١

المنتجات الحيوانية

صيام، وليد
الثروة الحيوانية في قطاع غزة - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٩٣ - ٩٩

المنتجات الزراعية

أبو صبيح، عمران
حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ١١٤ - ١٠٠

منظمة التحرير الفلسطينية

أبو علاء، احمد
مذكرة المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية
والتخطيط في م.ت.ف. حول: الخسائر الاقتصادية
للفلسطينيين جراء أزمة الخليج - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ١٨٧ - ١٩٩

رسالة من الاخ ابو عمار الى السيد بيريز ديكيولار حول
الخسائر المادية للفلسطينيين في الكويت - ع ٨٣
(٢٠٠١) - ص ٢٦٠ - ٢٦١

محادثات فلسطينية مع عدد من الدول الاوروبية - ع ٨٥
(٢٠٠٧) - ص ٢٨٢ - ٢٨٥

منظمة التحرير الفلسطينية - اجتماعات

قرارات لدعم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية
للشعب الفلسطيني - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٧٠ - ٢٧٤

المشاركة في اجتماعات مجلس منظمة الاغذية والزراعة
الدولية - ع ٨٤ (٢٠٠٤) - ص ٣٠٣

المشاركة في اجتماع مجلس المحافظين للبنك الاسلامي
وعدد من الاجتماعات العربية والدولية - ع ٨٥ (٢٠٠٧) - ص ٢٨٩ - ٢٩٣

فلسطين تشارك في اعمال المجلس الاقتصادي
والاجتماعي للامم المتحدة وعدد من اللقاءات العربية
والدولية - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٢٩٩ - ٣٠٣

منظمة التحرير الفلسطينية - مؤتمرات

مشاركة دولة فلسطين في عدد من المؤتمرات - ع ٨٥
(٢٠٠٧) - ص ٢٩٣ - ٢٩٨

الموت غير الطبيعي

نيكسون، آن اليزابيث
نماذج احصائية حول اصابات ومقتل الاطفال خلال
السنة الاولى من الانتفاضة - ع ٨٦ (١٢-١٠) - ص ٦٣ - ٧٧

موسوعات

قدسي، لبيب عبد السلام
موسوعة المخيمات الفلسطينية - ع ٨٣ (٢٠٠١) - ص ٢٢٤ - ٢٢٨

المياه

شحادة، حسام
الاجراءات الصهيونية حيال مياه قطاع غزة - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ١٦٧ - ١٨٢

نقابات

شهابي، غسان
الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة - ع ٨٤
(٢٠٠٤) - ص ٦٨ - ٨٠

النساء الفلسطينيات

جمعية التنمية المهنية الاجتماعية، بيروت،

العمل والاعداد المهني للمرأة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان - ع ٨٦ (١٠-١٢) - ص ١٨٤ - ٢١٦.

الهوية القومية - فلسطين

ميعاري، محمود

مفهوم الهوية لدى الفلسطينيين العرب في اسرائيل - ع ٨٦ (١٠-١٢) - ص ١٧٧ - ١٨٢.

الهيكل الاقتصادي - الكيان الصهيوني

ابو شكر، عبد الفتاح

ملامح تطور البنية الاقتصادية لاسرائيل، القسم

الاول: الاتفاق العسكري، قطاع الزراعة، الصناعة - ع ٨٦ (١٠-١٢) - ص ١٢٩ - ١٥٨.

وثائق

ابوعلاء، احمد

مذكرة المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م.ت.ف. حول: الخسائر الاقتصادية للفلسطينيين جراء أزمة الخليج - ع ٨٢ (٠١-٠٣) - ص ١٨٧ - ١٩٩.

اليهود

ياسين، عبد القادر

اوضاع اليهود في الاتحاد السوفياتي في ظل الاشتراكية - ع ٨٦ (١٠-١٢) - ص ١٥٩ - ١٧٦.

al iktisadi

SAMED

(SAMED ECONOMIST)

Vol. 14, No. 87, January - February - March 1992

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VILLE
TUNIS